

النظرية الاجتماعية الحديثة

تأليف
بيرسي كوهن

ترجمة وتقديم
دكتور عادل مختار الهواري
أستاذ علم الاجتماع المساعد -
كلية الآداب - بنها - جامعة الزقازيق

١٩٨٥

دار المعرفة الجامعية
٤٠ سويت - الزقازيق

٢٠٠٧هـ

سنة المرحوم الدكتور / السيد عبد الحليم الزيات

جمهورية مصر العربية

النظرية الاجتماعية الحديثة

تأليف
بيرسى كوهن

ترجمة وتقديم
دكتور عادل مختار الهادي
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة الزقازيق

دار المحرقة الجامعية
٥٠ شارع موزي - الزقازيق - الجمهورية

مقدمة الترجمة العربية

ان أول الأسئلة التي تواجهنا عند النظر الى بحوث النظرية الاجتماعية هي : لماذا الاهتمام بالنظرية على الاطلاق ؟؟ وما المقصود بالنظرية ؟؟ ولماذا الاهتمام بالبحث ؟؟ وماذا نعني بالبحث ؟؟ وليست هذه المقدمة محاولة للدلاء برأى محدد حول هذا الموضوع بقدر ما هو محاولة لتقديم سلسلة من الأفكار التي تتناول جميعا هذا الموضوع .

غالبا ما يتم التمييز بين « النظرية » و « التطبيق » والطريقة التي يرى بها البعض هذا الموضوع تذكرني بالطريقة التي تتبع في المدارس للتمييز بين أنواع الطهي مثلا وبين القيام بالطهي فعلا وحضور اختبار عملي في الطهي من ناحية وبين الانصات الى ما يقال عن قيمة الطعام وكيماؤه الطهي وأداء تحريري في الموضوع . ويستطيع المرء حقا أن يميز بين قدرة المرء على التفكير في المسائل والمشروعات والمقصود منها وبين عدم التفكير فيها أو النظر اليها ومناقشتها . وصحيح أيضا أنه اذا كان المرء يدرس للحصول على شهادة جامعية أو دبلوم فلا بد أن يكون هناك امتحان تحريري . وبالرغم من ذلك فانا أريد القول بأنه لا يوجد موضوعان يسميان بالنظرية والتطبيق ولكن هناك حاجة يشعر بها معظم الناس في وقت من الأوقات ليوضحوا لأنفسهم ما يفعلونه والعالم الذي يعيشون فيه . وتنشأ النظرية أساسا من هذه الرغبة في توضيح مدركات وأفعال المرء ومدركات وأفعال الآخرين والظواهر الطبيعية التي يراها المرء .

ولكل انسان نظرياته وقد تكون لها أسماء أخرى مثل الخرافات أو الأوهام أو الحكم أو الوصفات أو التكوين الشخصي أو المعتقدات الطائفية أو التصورات أو الاغارات الذهنية . ويحاول بعض الناس أحيانا أن يجعلوا لأفكارهم أو خواطهم نظاما معينا وينشروها ويناقشوها علنا . وعندما تربط محاولة صياغة المناقشة المنتظمة والمشروعة بمحاولة البحث حين

معلومات تجريبية واختبار الأفكار في ضوءها فانا عندئذ ندخل مجال النظرية العلمية والبحث العلمى .

وما نحن بصدد في هذا الكتاب هو النظريات العلمية وشبه العلمية حول التطبيقات الاجتماعية ولكن هناك تساؤل أساسى : لماذا كان ذلك هاما ؟؟ الواقع أن أحد الأسباب هو أن معظم الأفراد في مجال علم الاجتماع يعملون على ضوء نظرية من النظريات وقد لا تكون نظرية بالغة التعقيد وقد تكتسب طبيعة الأوهام أو الحكم الماثورة وهذه النظريات لها مغزاها في السيطرة على ما يفعلونه وأحد الافتراضات « المسبقة » المعقولة هو أنه كلما كانت نظريتك أحسن كلما تحسنت أفعالك بالنسبة للموقف الذى تحاول مواجهته وقد قال أحد الأطباء النفسين وهو يعمل بأحدى مستشفيات سكوتلندا بأفعال في أحد الاجتماعات عند مناقشة نظريات انقسام الشخصية أن ما كان يشاق اليه عندما كان يتابع يوميا مشكلة التعامل مع مجتسح المالجين هي النظريات الصالحة لتفسير ما هو بصدد ومساعدته على فهم تأثير أفعاله . وبالنسبة له كما كان الأمر بالنسبة « لكورت لوين » فلم يكن هناك شيء على مثل النظرية الصالحة (١) .

ومع أنه صحيح أن معظم الناس لديهم نظريات الى حد ما فقد يصح أيضا أن القليل من الناس فقط لديهم الاهتمام في استنباط هذه النظريات والبحث فيها بطريقة منهجية ولقد قال « شيلز » عالم الاجتماع الأمريكى في مؤتمر لعلماء الاجتماع حول النظريات الاجتماعية أن النظرية في حدود ما يراه بالنسبة لعلماء الاجتماع كالدين بالنسبة للجمهور الأمريكى فكل انسان ينطق باحترامها ويصرف القليل عنها وأقلية منهم يمارسون الطقوس مثل الذهاب الى الكنيسة مرة في العام ولكن القليل من الناس فقط هم الذين يملكون « نظرية » فمثلا يقول « هريز » وموقفى هنا هو أنني أحب من وقت لآخر أن أرى الى أين أمضى وأجد أن المناقشات النظرية مشوقة ولكن لست منظرًا حقيقيا ولهذا فلدنى بعض التعاطف مع القراء الذين لا يعتبرون أنفسهم مغنرين « (١) » .

وإذ بغض فلاسفة العلوم أن النظرية تكون نظرية علمية إذا كانت تقبل

النقض المباشر فقط وهذه وجهة نظر كان لها تأثير كبير على علم الاجتماع البريطاني على الأقل كما يارسه أولئك العلماء السوسيولوجيون وغيرهم ممن درسوا مع « كار بوبر » ول سوء الحظ فهناك عدد كبير من النظريات انتملية غير قابلة للنقض مباشرة مثل قانون « نيوتن » الأول للحركة الذي يبدو مثل تحصيل حاصل أكثر مما هو قانون . وقد ثبت لدى علماء الطبيعة على أى حال أنه عظيم الفائدة وعنصر هام في البناء النظرى العام للميكانيكا . وإذا نظر المرء الى ما يفعله العلماء ذى الاتجاه النظرى أو التجريبي معا بالنظريات فإن المرء فيما أظن يستطيع أن يتبين خمس وظائف على الأقل بحيث تجعل وظائف النظريات أقرب الى وظائف المجموعات الأخرى من الأفكار .

أولا : غالبا ما تستخدم الأفكار لتسكين الناس من الاستمرار في العمل في بحث ما أو في بذل جهد تكنولوجى أو مهنى وقد تعاني النظريات من الافتقار الى الأمانة أو الشمول أو امكانية النقض ولكنها رغم ذلك تكون نافعة للغاية للناس الذين يتولون مهمة التطبيق . ويسكن تسمية ذلك بالوظيفة العملية للنظرية .

والوظيفة الثانية التى يمكن التعرف عليها بوضوح تام كوظيفة ذات صلاحية علمية هي وظيفة الإيحاء للبحث والنقض أو إرشادها . وقد تبقى النظرية أيضا بالرغم من افتقارها الى الرشاقة أو الشمول أو القابلية للنقض وذلك لأنها بالتحديد نافعة في خلق الأبحاث أو تقديم النماذج التى ترشدها ويمكن تسمية هذه الوظيفة بالوظيفة الاكتشافية .

والوظيفة الثالثة للنظرية وهى المفهومة أكثر بشكل عام هى تنظيم ما يبدو بدونها معلومات لا صلة بينها وربما وجد المرء وهو يتتبع هذه الوظيفة مناهيم عامة لا تؤدى في حد ذاتها الى اقتراحات عملية بشكل مباشر ولكنها رغم ذلك تحكم ربما على امتداد جيل كامل افتراضات حول نوع الأبحاث التى يجب إجرائها أو نوع الظواهر التى تتعامل معها . ويمكن تسمية هذه الوظيفة بالوظيفة الموجهة الشاملة .

ومن بين متطلبات هذه الوظائف الثلاث أن النظرية يجب أن «تجذب» أو «تناسب» مع المعلومات • أى أن ما تقوله النظرية يجب ألا يختلف عن الملاحظات • وبالنسبة لهذه الوظائف ربما لا تكون المتطلبات مطابقة فقد تصلح النظرية مؤقتاً من وجهة النظر العملية أو الاكتشافية أو الموجهة حتى إذا عرفنا أن هناك بعض المعلومات التى لا تناسب معها • والتقدم يعنى تطوير نظرية تكون مناسبة ولكن لا يوجد تقدم فوري ولا يرجد كمال فوري أيضاً •

والنظرية الرابعة هى تقليل حجم المعلومات الى مقولات أبسط • وهذه الوظيفة الاختزالية أو التضمينية هى امتداد للوظيفة « التوجيهية » لأننا الآن نطلب أن تكون مقولات النظرية « رشيقة » وبسيطة بقدر الامكان • فنحن الآن نعيد التأكيد على « وليم أوزكام » فى البدء المنطقى الذى يقرر أن المفاهيم لا يجب مضاعفتها بدون داع • ومن وجهة نظر هذه الوظيفة فالتقدم يعنى زيادة البساطة والإناقة •

والوظيفة الخامسة تتصل « بالتفسير » الدقيق أو المباشر من النوع الذى يمكن اختباره بالتنبؤ ويجمع الأدلة لتأييد أو نقض التنبؤ • وهذه هى الوظيفة « التفسيرية » التنبؤية للنظرية والتى ينطبق عليها معيار « النقض » وأرقى الاختبارات التى يمكن اجراؤها على النظرية هى أن يظهر أنها يمكن تحسدد دون غيرها وبشكل منطقى نتيجة الملاحظات الامبيريقية • وهناك فارق بين التنبؤ وبين التفسير • فالقدرة على التنبؤ لا تعنى ضمناً فى حد ذاتها القدرة على التفسير والكثير من التنبؤات الدقيقة يمكن أن تقوم على الملاحظات الخاصة بالأحداث التى تقع بانتظام (مثل العلاقة بين البقع الشمسية وبين الدورات الاقتصادية فى الولايات المتحدة أو التخلص من حالات الاكتئاب بالمعالجة التى تقوم على الصدمات الكهربائية) أو الخاصة بعرفة أسلوب حدوثها (مثل توقع طريقة حدوث الوفيات) • ولكن فهم كيفية حدوث التنبؤات أو كيف تتخذ الأحداث فى وقوعها الشكل الذى تتخذه فهذا أمر آخر وهذا ما نتحدث عنه هنا •

ويمكن للمرء أن يرى شيئا أشبه بالتسلسل الرأسى أو الاطراد فى هذه الوظائف الخمس ويستطيع المرء أن يقول : أن أحسن النظريات هى التنبؤية التفسيرية وهى أيضا الدقيقة المحددة ولكن النظريات تنمو وتتطور ولا تختص بظهور نواحي النقض فيها برغم ما يدعيه بعض فلاسفة العلم الجامدين فالنظريات تختفى أساسا عندما تتوافر نظريات أفضل . ومن الشئ للاهتمام أن تتأمل () وقد تم القيام بقدر معين من الملاحظة والتحليل حول هذه النقطة () كيف أن العملية الاجتماعية الفعلية التى يتم من خلالها التخلي عن نظرية ما واتباع نظرية أخرى لها علاقة وثيقة بأحكام قادة الرأى فى المذهب المعنى بحيث نجد أن نمو أو اضمحلال النظرية هو عملية اجتماعية بقدر ما هى ذهنية .

لكن كيف يرتبط هذا بأنساظ النظرية الاجتماعية ؟؟ اذا نظر المرء الى تاريخ تطور النظرية فى هذا الميدان فسوف يرى أن المحاولات المبكرة أو التقليدية قد نشأت على يد فلاسفة الفكر أولا ثم بدأت تنمو وتتطور بدخول علماء الاجتماع هذا المجال ولا شك أن الكتاب الذى بأيدينا يذخر بـ مختلف الاتجاهات فى النظرية الاجتماعية على الرغم من أنه توجد عدة مشاكل وتقاطـ ضعف وعموما فإن أى كتاب موجود تبدو فيه تلك الشوائب .

كما أن الكثير من الكتابات الأولى فى هذا الميدان لا يمثل نظرية حقيقية بالمرء ولكن مجموعة من التوصيات الشخصية أو الأقوال المأثورة ، ولكن من الواضح أنه كانت لها فى وقتها وظيفة عملية أو اكتشافية أو توجيهية وهى تستخدم هذه الأيام لدى جانب كبير من الباحثين فى علم الاجتماع واذا كانت لدينا نظريات هذه الأيام تقدم شيئا أفضل قليلا بالمعيار المرتبط بالوظائف التى ناقشناها فقد يبدو اذا أن هناك أسبابا عملية لمحاولة دراسة هذه النظريات وتطويرها .

والواقع أن هذا الكتاب الهام الذى أقدمه للقارىء العربى والذى يتناول الموقف النظرى فى علم الاجتماع ترجع أهميته الى عدة عوامل هى : -
أولا : أن المؤلف « بيرس كوهن » قدم اضافة حقيقية للنظرية الاجتماعية الحديثة وذلك من خلال اختياره وتنظيمه للموضوعات فضلا عن تحليله

وقدّمه المبني ولا يدرك قيمة هذا العمل سوى قلة من المتخصصين في النظرية الاجتماعية .

ثانياً : ان الكتاب يناقش أدق وأعمق جانب يهتم به علماء الاجتماع ثم هو يعالج موضوعات على أعلى مستوى من التجريد . ولا يكفي المؤلف بمجرد عرض المفاهيم والنظريات وتقديمها في صيغة واضحة مبسطة وانساب معنى أيضاً بابرار وجهات النظر المختلفة التي تبلورت وأصبحت تشكل مدارس فكرية متميزة .

ثالثاً : ان القضايا النظرية التي تم عرضها ومناقشتها داخل الكتاب قلما نجد مثيلاً لها في كتاب واحد وفي نفس الوقت الذي يعتبر هذا الكتاب ضروري لدارس النظرية الاجتماعية يعتبر أيضاً تطور حقيقي لموضوعات النظرية الاجتماعية المعاصرة .

رابعا : ان المؤلف لم يطلق ببساطة أو جزافاً مصطلح « النظرية » على كل الكتابات التي أخذ علماء الاجتماع يدرجونها تحت هذا المصطلح دون تحفظ بل اختار الموضوعات بدقة وصفها تصنيفاً يعتبر جديداً الى حد ما فضلاً عن تناوله لكل نظرية بالنقد والتحليل .

خامساً : ان المؤلفات العربية تكاد تخلو تماماً من الكتابات التي تناولت ميدان النظرية الاجتماعية سواء بالتأليف أو بالترجمة باستثناء كتاب « نيقولا تيماشيف » نظرية علم الاجتماع ترجمة د. محمود عوده وآخرون . وكتاب في نظرية علم الاجتماع - تأليف د. عبد الباسط عبد المعطي فضلاً عن المحاولات الرائدة لأستاذنا الدكتور محمد عاطف غيث .

لكل هذه الأسباب أرجو أن أكون قد قدمت للمكتبة العربية كتاباً متخصصاً في مجال النظرية الاجتماعية المعاصرة يسد جزءاً بسيطاً من الفراغ الذي تعيش فيه داعياً في نفس الوقت كبار الأساتذة والباحثين في علم الاجتماع أن ينال هذا الموضوع جزءاً من اهتماماتهم المتعددة .

والله ولي التوفيق

د. هاني مختار الهواري

مقدمة

بقلم دونالد مالز واى

ان هذا الكتاب هو أولا وقبل كل شئ اسهام فى الموضوع الذى يمالجه علماء الاجتماع ، ولا شك لدى فى أنه سوف يستخدم طويلا وعلى مدى واسع لدى دارسى العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلوم الاجتماع وعلم الأثروبولوجيا بصفة خاصة . وسوف يثبت هذا الكتاب فائدته من خلال نصه الذى ليس واضحا وحيا ودقيقا وتقديا فقط ، ولكنه أيضا جذاب ، والى جانب ذلك — وهذه نقطة سوف أعود إليها — فهو أيضا نص قريب بصورة تدعو الى الاعجاب . ولكن دكتور كوهن لم يمدنا فقط بنص مشير للاعجاب — وهذا فى حد ذاته اسهام نادر — ولكنه أيضا قدم اضافة حقيقية للنظرية الاجتماعية الحديثة وذلك من خلال اختياره وتنظيمه للموضوعات فضلا عن علمه وتمكنه خلال كل ما قام به من فكر وعمل وان كان قد أخفى بشئ جزئى ما قام بعمله .

وأعنى بهذا شيئا أكثر من أن عرض المؤلف كان منطقيا ومتوازنا أو أنه انطلق من خلال فهم فلسفى أساسا ، وبصورة أكثر تحديدا فافتنا نجد خلال الفصل الرابع والخامس والسادس اسهاما عظيما يخص المؤلف وحده ، وان كان دكتور كوهن يذهب الى أبعد من هذا الاسهام بطريقتين أولهما انه يوضح بعض المتاهات والمتناقضات الهامسة وغير الواضحة وثانيهما أنه قدم اسهاما خاصا به فى الفصل السادس استطاع خلاله أن يقدم الاجابة على السؤال الأساسى فى كل النظرية الاجتماعية وهو « كيف يكون المجتمع ممكنا ؟ » وذلك كأن فى اعتقائى أكثر رسوخا وسرا مما قدمه الآخرون . ولا يدرك قيمة هذا العمل ويقدره سوى المتخصصين فى النظرية الاجتماعية ، أما الدارسون والقراء العاديون الذين توجه اليهم دكتور كوهن بشكل مباشر وبسيط حرر خلاله نفسه من الألفاظ والمصطلحات المهنية ، قد لا

يكون في وسعهم التعرف على الأصلة والابتكار الكامنين وراء تواضع المؤلف ، والتي هي أقيم سمات عمله .

وانه لشيء عظيم حقا أن يكون هذا الكتاب متوافر بين أيدينا الآن .
في الثلاثينيات لاحظ كل من موريس جنزيرج Morris Gina Barg
وتالكوت بارسونز Talcott Parsons أن هناك أوجه نقص في الأعمال
الاجتماعية الكلاسيكية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل
القرن العشرين وإذا أمكن تطوير تلك الأعمال في عمل واحد ومعقول حتى
ولو كان غير مكتمل فإن ذلك يمكن أن يعتبر تطورا جديدا ، وإن كان ذلك
الأمر ظل بعيدا عن التصور حتى الخمسينات . على الرغم من التراث غير
المكتوب لعملاء الاجتماع خلق ما يشبه الوحدة الفكرية بين كل تلك الأعمال
المتناثرة ، ولكن مع ظهور نظرية الصراع والأشكال المختلفة من الماركسية
من ماركس الشاب والماركسية الجديدة - وبعض الابتكارات مثل نظرية
التبادل ، خلق مشاكل جديدة لا يمكن أن تتضمنها وحدة متكاملة ، هذا
علاوة على مشاكل قديمة قد عاودت الظهور في صور جديدة « مثل التطور
والتحديث في النظام الاجتماعي العام » أدت إلى بروز صعوبات جديدة أثناء
دراسة علماء الاجتماع للمجتمعات الصناعية ، ولقد استطاع دكتور كوهن
حقيقة أن يبرز امكانية وجود وحدة أصيلة بين مختلف تلك الاتجاهات ،
على الرغم من أنه توجد بالطبيعة عدة مشاكل ونقاط ضعف ، « وعموما فإن
أي نظام اجتماعي موجود تبدو فيه تلك الشوائب » .

وانى لأسئال هل تقف النظرية الاجتماعية اليوم في نفس موقف النظرية
الاقتصادية حوالي سنة ١٨٩٠ - أثناء ظهور مبادئ مارشال ؟ - وهل يمكننا
أن نتوقع فترة طويلة نسبيا من التطور الهادف والمنطقي مع وضوح تلك
الأعمال ؟ هذا ممكن جدا وإن كنت لا أتمنى أن يحدث ذلك . ففكرية البناء
الاجتماعي لا تزال أبعد من أن تكون نظاما عاما مقنعا . كما أن القضايا
النظرية الخاصة بتصنيف المجتمع لم تتقدم كثيرا عما قدمه هوبهاوس
Hobhouse ، كما أن العلاقات بين التركيب الاجتماعي وتوزيع السكان من
خلال البناء الاجتماعي لا يمكن فهمها إلا بصورة جزئية ، والنظرية الاجتماعية

الخاصة بالثقافة - على الأقل كنظرية هامة مثل نظرية البناء - تكاد تكون غير موجودة... ومعلم جرا - ومع هذا فإن هذا الكتاب جاء في وقت مناسب وذلك لسببين ، أولهما توافر النظريات التي يتناولها هذا الاسهام ، وثانيهما يتمثل في الاسترخاء الذي يجب توقعه لفترة معينة ، والذي يمكن للجيل الأحدث من علماء الاجتماع أن ينمي معلوماتهم .

واني لأختلف مع دكتور كوهن في أن النظريات الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات الكبيرة مثل نظريات التغيير الاجتماعي كانت تستحق المناقشة على الرغم من أنها نظريات ناقصة ، كما أن اللغويات الاجتماعية Socio-Linguistics تقدم تسهيلات للنظريات الاجتماعية غير متوافر مع تحليلاتها، بل تؤدي الى انتشارها على مدى واسع . بل اني أؤكد أيضا أنني مختلف في العديد من النقاط مع دكتور كوهن ، وإن كان ذلك كله ينتهي بمجرد القول بأن هذا الكتاب يثير الانتباه فضلا عن أنه يضيف الى المعلومات شيئا جديدا كما أنه أساس للحوار والتفكير الجديد وأعود الآن الى نقطة البداية بوضوح وبدون تحيز وبشكل فردي لأقرر أن هذا الكتاب كتاب دراسي ممتاز ، كما أنه يعتبر في نفس الوقت تطورا حقيقيا لموضوعات النظرية الاجتماعية ، والأكثر من هذا أنه عالج مشاكل علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية . واني أتوقع وأتمنى أن يجد دكتور كوهن الفرصة المناسبة لأن يتحدث لنا مباشرة من خلال أفكاره هو وليس من خلال المهنة الصعبة التي يعرض فيها أفكار الآخرين .

دونالد ماك راى Donald G. Mac Rae

١٢ فبراير ١٩٦٨

بالو آلتو Palo Alto

تمهيد

هناك عدة طرق لوضع كتاب عن النظرية الاجتماعية الحديثة . واحدى هذه الطرق هى معالجة عدد من المؤلفين الأفراد كل على حده . وميزة هذه الطريقة أن الباحث يجب أن يفسر حججا مفصلة قد يكون بعضها غير مبتكر أو غير مثير للاهتمام الخاص .

والامكانية الثانية هى تقسيم المؤلفين الى مدارس وتوضيح الميزات النسبية لكل مدرسة على حدة ، وهذا الأسلوب له مميزاته الواضحة ، ولكن هناك صعوبة رئيسية واحدة تتمثل فى أن المؤلفين لا يمكن تقسيمهم تقريبا نهائيا الى مدارس وعلى سبيل المثال كان البروفسير بارسونز ينتقد تارة بسبب الشمولية Holism كما كان ينتقد تارة أخرى بسبب الجزئية Ato Mima كما قيل عن ماركس أنه متعلق بالوظيفة Paleo-Functionalist كما اتقده أيضا بملقه بنظرية الفعل Paleo-action Theorist . وليس هذا عجيبا فمعظم الذين قدموا اسهامات للنظرية قد احتلوا أماكن مختلفة فى وقت واحد أو على التوالى . وفوق هذا فإن المجال السيكلوجى لا يماثل المجال المادى أو الفيزيقي . وعلى أية حال فإن الآراء المختلفة لا تتفق أو تتساند بالضرورة بعضها مع البعض الآخر .

والامكانية الثالثة هى كتابة معالجة مبتكرة من البداية الى النهاية . وفى رأى أن هناك بالفعل الكثير جدا من هذه المعالجات بعضها أقل ابتكارا عما يدمى أصحابها ، وبعضها ليست جيدة على الرغم من ابتكارها ، وينصرف النظر عن أتى لا أظاهر بأن عندى ما يكفى لأن يوصف بأنه مادة بحث مبتكر بأى حال من الأحوال . حتى وإن كان يشغل مجلدا صغيرا للغاية . فأنى أشعر شعورا قويا بأن ما نحتاج اليه هو شيء مختلف تماما ، ولهذا فقد سعت بطريقة رابعة فى كتابة هذا الكتاب . والغرض من هذا الكتاب هو

معالجة العديد من هذه الموضوعات الوثيقة الصلة بعلم الاجتماع النظرى ،
وبمناقشة هذه الموضوعات حاولت أن أقدم تقييما موضوعيا لأفكار معينة
تم صياغتها وتطورها على يد عدد من الكتاب ، بعضهم لا يعتبر دائما من
علماء النظرية الاجتماعية الحديثة ، وقد يكون صحيحا كما يفكر بعض علماء
الاجتماع المعاصرين أن أفكار ماركس ودور كايم مليئة بالأخطاء ، حتى
أنها لا تعتبر جزءا من النظرية الاجتماعية الحديثة ، ولكن يصح القول أيضا
أن عددا من الأفكار المعاصرة غير سليمة بنفس الدرجة دون أن تكون
مشوقة بنفس الدرجة التى يستند أنها حلت محلها .

وفى رأى أن عددا من أفكار ماركس ودور كايم فير وباريتو وسيميل
وكذلك بعض الكتاب المحدثين ، يستحقون أن نعتبرهم معاصرين بشرط -
أن يكون هذا الاعتبار تقديرا جادا - وذلك لأنهم ببساطة لم يدخلوا أية
تجسينات على أعمالهم وإذا كتب مؤلف كتابا على أساس هذا الافتراض ،
فيجب علينا أن نتناول عددا من المؤلفين كما لو كانت أفكارهم على الأقل
حية تماما .

ولحدى الصعوبات التى واجهتها وأنا أقدم هذا العمل هى أننى قد
جملت بعض نماذج التفسير ذاتية لدرجة أننى أقسمها غالبا فى شكل معدل ،
وأمل أن تكون محسنة كما لو كانت أفكارى أنا ، وفى الحقيقة فأننى أعتقد
اعتقادا زاسحا أن أى أفكار قيمة يؤمن بها عن النظرية الاجتماعية هى مشتقة
من نقد نظريات دور كايم فى ضوء آراء الآخرين .

وقد يلاحظ بعض القراء باستغراب أننى قد أهملت مجالات كثيرة من
النظرية الاجتماعية ، كما تجاهلت كتابا كثيرين ، وإذا كنت قد أغفلت الإشارة
الى بعض الكتاب فهذا راجع الى أننى اعتبر أن نظرياتهم غير ذات قيمة
بالنسبة للموضوعات الرئيسية لهذا الكتاب ، أو لأننى جاهل بعلاقتهم
بالموضوع ، ولكننى أعترف بأننى قد تجاهلت كتابا آخرين لأننى لم أتمكن
من رؤية الهدف الذى تخدمه نظرياتهم . « وإذا وجد أى منهم إلهة حقيقيا
التجاوز لا يناسبه فليذبح القرصة للرد على ذلك » ومن وجهة نظرى فإن
النظرية الاجتماعية ذاتها يجب أن تفسر وتفسر أساليب لتوضيح السبب

الذى يميز الظواهر الاجتماعية بخصائص معينة ، فإذا لم تعمل النظرية ذلك واكتفت بمجرد تقديم طائفة أخرى من المقولات أو النماذج أو الكتب فإنها لا تستحق أن تؤخذ في الاعتبار الجاد . وطبيعة الحال فإن معظم أصحاب النظريات الاجتماعية قد يصرون على أن أفكارهم لها قيمة تفسيرية ولكنى لا أفهم كيف يمكن للبعض منهم أن يدرك هذا ، فما أهمية أن يؤكد أن هناك مشاكل محددة تحتاج لنظريات توضحها ؟

وعلى أية حال فإن الحقيقة القائلة أن المؤلف الذى لا يذكر هنا لا تعنى أنه لم يسهم فى النظرية الاجتماعية الحديثة . ففى كتاب بهذا الحجم يستطيع المرء أن يتناول فقط أولئك المؤلفين الذين كانت لكتاباتهم أعظم الأثر على الأفكار الخاصة بهذا الكتاب وباستلانة المرء كذلك أن يوضح أيضا طريقة التفكير بنال أو مثالى رئيسيين ، كما أن القهرس الخاص بالمراجع لا يقصد به أن يكون جامعا وشاملا بالنسبة لأى موضوع ، وإنما المقصود به أساسا أن يكون دليلا لقراءات أكثر . ولهذا السبب فإن الترجمات الانجليزية قد وضعت فى مكانها للمألام ولا جدوى من التظاهر بأن القارى العادى لكتاب من هذا النوع يستطيع أن يستوعب نصوصا بلغات الماية أو فرنسية أو ايطالية ، وانى كمؤلف أحاول ألا أحمل قرائى مالا أحمله لنفسى .

والمهمة الأكثر صعوبة بالنسبة للكاتب هى التنويه بما يدين به للآخرين ، ولقد ذكرت بالفعل الصعوبة بالنسبة للؤلئين للآخرين سواء أكانوا أحياء أو أمواتا . ولكن اذا أهمل المرء كتابا لا ولم يعرفه فهذه اهانة لذاكرته أو لنفسه دون أن يكون له دخل فى الموضوع . واذا أهمل المرء واحدا من معارفه أو أصدقائه فهذا أمر سيء وخطير ، ولكى أتجنب هذه المشكلة فأتى أكتفى بذكر عدة أسماء وأطلب من كل زملائى الذين يذكرون أثر المناقشات التى دارت بينى وبينهم أن يمتيروا هذا اعترافا ضميا بمساعدتهم لى كما ألى أشكر مستر هو بر Hobber وبالذات لحسه لى على إعادة كتابة

(٢ - النظرية الاجتماعية الحديثة)

الفصل الرابع بشكل مختلف تماما . كما أشكر البروفسير دونالد مالك راى
 خصوصا على تشجيعه لى كما أدين له بفضل أعجز عن التعبير عنه خصوصا
 وأنه صاحب الفضل فى كتابتى لهذا الكتاب . وأخيرا فانى مدين بغير حد
 لكل من روس - أومر لى - تاليا - دينا Ruthie-Omer-Li, Thalia
 and Dina على تفاضيمهم عن مسلكى غير المحتمل . ومن الممكن
 تبرير ذلك على ضوء النتائج التى توصلنا اليها .

بيرس . كوهن Percy S. Cohen لندن - ديسمبر ١٩٦٧

الفصل الأول

طبيعة النظرية الاجتماعية

مقدمة :

ان كلمة لنظرية أشبه ما يكون « بصك مفتوح » Albank Cheque وقيمتها التضمنية تعتمد على استخدامها وعلى كيفية استعماله لها ، وإذا قلنا أن تقارير Statements النظرية تميل أحيانا الى زيادة قيمتها ، أو بمعنى آخر أن تقارير النظرية تتجاوز الحقائق المجردة ، عندما يقول أحد الأفراد « انه يملك نظرية عن شيء ما محدد » فهو يعنى بذلك أنه غير منخدع بها ، ولكن أحيانا ما نستخدم كلمة « نظرية » بوضوح للتقليل من قيمة فكرة تأملية ، وذلك عن طريق انكار ارتباطها الوثيق مع الحقيقة ، وبهذا المعنى : « فان الأشياء تكون سليمة نظريا وليست كذلك تطبيقيا » .

ولا قيمة للنظريات اذا لم تتجاوز الحقائق ، فالحقائق ما هي الا مجرد تقارير لمتقد في صحتها عن وقائع معينة تم حدوثها ، وليس المقصود بالنظريات أن تدور حول وقائع خاصة ، ولكن حول الاهتمام بالمشات الكلية للوقائع ، وأحيانا ما يقال أن كل النظريات أو بعضها لا تعنى أكثر من حقائق عامة ، وأن تقرير حقيقة من الحقائق التي نسيها حقائق عامة مختصر العدد من التقارير التي تهتم بوقائع من نفس النوع ، كما قد يكون تقرير عام عن السمات نوع معين من الأحداث ، وفي الحالة الأولى لا تكون التقارير نظرية ، وفي الحالة الثانية لا تكون التقارير حقيقة . وإذا قرر شخص ما أن أحد الأفراد لاحظ أوراقا ساقطة ، يعتبر ذلك تقريراً عن حقيقة معينة ، لكن اذا ما قرر هذا الشخص أن هناك أحد الأفراد غالبا ما يلاحظ أوراقا ساقطة ، فانه يسلطة بضيف عددا كبيرا من التقارير غير المحددة لوقائع معينة والتي تشكل بدورها حقيقة مركبة ، وإذا ما قرر نفس

الشخص أن جميع الأوراق يجب أن تسقط . فانه يقرر نظرية وليست حقيقة ، لأن ما يقوله الشخص عن جميع الأوراق ليس هو ملاحظة فعلا ، لانه ليس في استطاعة أى شخص أن يلاحظ جميع الأوراق ، لأن هناك عددا غير محدود منها قد يسقط .

في الواقع أن كل النظريات تتجاوز الحقائق ولكن ليست كل التقارير التي تتجاوز الحقائق نظريات . فمثلا اذا قلنا أن الغزاة النورماند لانجلترا قد أسسوا النظم القطاعية التي لم تكن لتطور بدونهم ، فانا هنا تتجاوز الحقائق حيث لا يوجد أى شخص يمكنه أن يعرف أيا من النظم كان من الممكن أن تتطور في انجلترا لو لم يحدث ذلك الغزو النورماندى ، ولكن يمكن للمرء أن يفهم ، وفي هذه الحالة يعتبر التخمين إفتراض ، لكن هذا الفرض ليس نظرية ، حيث أنه يقرر أشياء معينة عن وقائع معينة أو عن مركبات معينة من الوقائع ، ولكنه لا يعطينا شيئا عاما عن السمات العسكرية والسياسية لذلك الغزو .

واذا تجاوزت النظريات الحقائق ، فهل معنى هذا أن هناك ارتباط بينها وبين الحقيقة ؟ في الواقع ، لم تكن لتتوفر لدينا أى خبرة حقيقية تستحق التسجيل أو يمكن لنا تسجيلها لولا وجود النظريات . ومعظم النظريات الأولية البسيطة التي نستخدمها بدون ادراك تكون متضمنة في لغتنا ، لأن كل اللغات قد تستخدم تصنيفات عالمية محددة ، واستخدام هذا التصنيف العالمى هو بالتالى استخدام للنظرية . « فاذا أنا قلت « هذه الآلة الكاتبة ثقيلة » فانا أفترض وجود سمات عامة تتعلق بالثقل مقابل سمات أخرى تتعلق بالخفة . وبدون هذه التصنيفات العالمية لا يكون هناك اتصال ، وبدون اتصال لا يكون هناك ثقافة ولا مجتمع ولا تكنولوجيا ولا خبرات مشتركة عن عالم الواقع .

أنماط النظريات

إن النظريات المنهجية التي هي أفكار عامة تمت صياغتها بشكل واسع
بفرض ما أو لمدة أغراض هي أربع أنماط عرضة :

أولاً - **النظريات التحليلية** : Analytic Theories كما نجد على
سبيل المثال النظريات المنطقية والرياضية التي قد لا تقرر أشياء محددة
عن العالم الحقيقي ولكنها تتكون من مجموعة من التقارير البديهية أو
السمات ، وهي صحيحة بحكم تعريفها ، فضلاً عن إمكانية استنباط تقارير
أخرى منها .

ثانياً - **النظريات المعيارية** : Normative Theories وهي التي
تصاغ في مجموعة من التقارير المسالية والتي يتوقع الفرد بأمل الوصول
إليها ، ومثل هذه النظريات كالنظريات الأخلاقية والجمالية ، وغالباً ما تقرر
هذه النظريات بنظريات غير معيارية وهي لتأسيسها تكون لأيدولوجيات
والمبادئ الفنية الخ

ثالثاً - **النظريات العلمية** : Scientific Theories

رابعاً : **النظريات الميتافيزيقية** : Metaphysical Theories أو
التصورية Programmatic وبالنسبة لبقية هذا الفصل ، بل وباقي فصول
الكتاب كله سنؤم بالدرجة الأولى بالنظريات العلمية والنظريات
الميتافيزيقية ، ولكنني ذكرت النوعين الآخرين (التحليلية والمعيارية) لأنها
مرتبطة ببعض النظريات الاجتماعية .

النظريات العلمية :

هي بشكل مثالي : عبارة عن تقارير عامة وأمبيريقية تتركز على الارتباطات
النسبية بين اثنين أو أكثر من أنماط الوقائع أو الأحداث . والنظرية
العلمية في أبسط صورها يمكن أن تأخذ بشكل : " متى يحدث « س » يحدث

« ص » والنظرية العلمية عامة ، حيث أنها تقرر أشياء عن الملاحظات التي تقع فيها بعض الوقائع أو نوع من الوقائع الدائمة الحدوث ، ويقال عادة - حالياً - أن كثيراً من النظريات العلمية ليست عامة ولكنها عبارة عن تقارير إحصائية . وهذا يعني أن النظريات العلمية تقرر فقط الملاحظات التي يحتمل أن تقع في ضوءها بعض أنماط الوقائع . والمثال الشائع على ذلك التقرير القائل « أن $\frac{1}{10}$ من الحالات التي يحدث فيها « ص » تحدث « ص » أيضاً ، حيث أن هذا لن يكون إلا مجرد تقرير عن عدد من الحقائق . فالنظرية العلمية بهذا الشكل الاحصائي يجب أن تؤكد أنه كلما أخذ المرء عينة كافية تحدث فيها « ص » سوف يجد أن « ص » تحدث في $\frac{1}{10}$ منها . وهكذا فالنظرية العلمية في صورتها الإحصائية تكون أيضاً افتراض عام : حيث أنها لا تقرر ببساطة أنه في عدد من المرات من كل مائة مرة تكون « ص » شرط لحدوث « ص » ، بل تقرر النظريات العلمية احتمال مؤكدين أن حدوث « ص » يكون سبب في حدوث « ص » ، وعدم التغير يشير إلى الامكانية المطلقة لاختيار العينات التي يحدث فيها هذا النمط من العلاقات .

والنظريات العلمية يجب أن تكون امبريقية أيضاً ، وهذا لا يعني أن النظرية العلمية مجرد نتيجة الملاحظات الامبريقية ، فالملاحظات الامبريقية تكون عن وقائع معينة ، فإذا كانت النظريات يمكن تطبيقها بشكل عام ، فلا يمكن اعتبارها تقارير عن وقائع معينة . ولكن النظريات العلمية تكون امبريقية بمعنى امكانية استنباط تقارير تخص وقائع معينة منها ، والتي يمكن اختبارها بالملاحظة ، فإذا أمكننا استنباط تقارير عن وقائع معينة من النظريات العلمية واختبارها بهذه الملاحظة فهذا يعني اختباراً للنظرية تكون امبريقية إذا أمكن اختبارها . وجوهر القابلية للاختبار هو أن التقارير المشتقة من النظرية يجب أن تقرر بوضوح ما هي الملاحظات التي تتفق معها ، وهذا يعني أن النظريات يجب أن تمكن المرء من استنباط التقارير التي إذا لم تتفق مع الملاحظات ، فأنها يمكن أن تؤدي إلى تعديل أو رفض النظرية . ولهذا السبب يقول « بوبر » K.R. Popper أن النظرية تكون امبريقية إذا أمكن رفضها أو تنفيها بواسطة الملاحظات الامبريقية (١) . وإذا كانت النظرية غير قابلة للتنفيذ عن طريق الملاحظة لا يمكن اعتبارها امبريقية بل هي الدقيق .

وهذا لا يبنى أن النظرية تكون غير امبيريقية في حالة عدم تنفيذها ، فالنظرية قد تكون قابلة للتنفيذ مبدئياً ، ولكنها تظل تحتفظ بحالة عدم الرضى أو التنفيذ . فإذا أخذنا مثلاً التقرير القائل : « أنه لا يوجد فرد يشكك أن يعيش أكثر من (٢٠٠ سنة) » ، هذا التقرير لم يتم تنفيذه ، ولكن يمكن تنفيذه إذا تمكن شخص ما أن يعيش أكثر من ذلك ، وهكذا تكون النظرية قابلة للتنفيذ . ولا يبنى رأينا بشكل حتمى إذ قال المرء أن النظرية قابلة للتنفيذ ، أنه يمكن فى الواقع اختبارها فى أى وقت . فمثلاً النظرية القائلة : بأن كل الاضطرابات العقلية Psychoses أصلها وراثى ، لا يوجد أحد - فى الوقت الحاضر - يمكنه تنفيذ هذه النظرية ، وهذا لا يبنى أن النظرية غير قابلة للتنفيذ ، بل يبنى أنه يمكن أن نعرف فروض أخرى وأدوات اثبات غير ذلك ، إذا أردنا تعديل النظرية أو تنفيذها .

والنظرية العلمية قد تكون سببية ، وهى بهذا تمنى إما أن بعض الشروط تكون « كافية » لحدوث أنماط محددة من الوقائع أو الأحداث ، أو أن بعض الشروط تكون « ضرورية » لحدوث أنماط محددة من الوقائع . والنمط الأول فى أبسط صورة يظهر ببساطة فى شكل : متى يحدث « س » يحدث « ص » والنمط الثانى فى أبسط صورة يظهر فى شكل : عندما يحدث « ص » يجب أن يحدث « س » .

ولقد اختلف العلماء فيما بينهم فى تحديد درجة السببية بالنسبة للنظرية العلمية ، فبعض علماء مناهج البحث يرون أنه ليست كل النظريات العلمية تأخذ الشكل السببى (١) ، بينما يرى البعض الآخر أنه لا توجد نظرية علمية تأخذ الشكل السببى (٢) ، ويرى الفريق الثالث أن كل النظريات العلمية تأخذ الشكل السببى (٣) .

ولقد ميز الفريق الأول من العلماء بين النظريات السببية ، وبين النظريات التى تركز على الاحتمال الاحصائى ، أى وقائع معينة سوف تظهر من ، وهم يدعون أن تقرير مماثل : أن حدوث « س » يكون مسبباً فى حدوث « ص » ، ومن ثم فى الغالب يجب أن يكون « س » مصاحباً لـ « ص » ، حيث أن هذا هو معنى السببية . ولكن إذا صاحبت « س » حدوث « ص » أحياناً ، إذن لا يمكن القول أنها سبب لها بالمعنى الحقيقي .

وبهذه الصورة تكون المناقشة باطلة . فإذا لاحظ أحد الأفراد أن حدوث « س » يصاحب حدوث « ص » أحيانا ، فضلا عن أنه يمكن لأحد الأفراد أن يؤكد أن « س » ، « ص » بينهما ارتباط سببي ، فإن ذلك قد يعني أن هناك شروطا أخرى لازمة لحدوث « ص » . وإذا لم يتمكن الفرد في بعض الحالات - أن يعرف الشروط الأخرى ويحددها ، فإن ما يتبقى لديه عبارة عن نظرية غير كاملة للترابط السببي بين « س » ، « ص » ولا يستتبع ذلك أن الترابط بين « س » ، « ص » لا يكون سببيا ، كما أنه لا يعني أيضا أن الوقائع المعنية بنقط « ص » يمكن أن تحدث بدون سبب واضح .

والفريق الثاني من العلماء يرفض كلية فكرة وجود السببية على اعتبار أن جميع النظريات العلمية ما هي في الواقع الا نظريات احتمالية

Probability Theories

لكن حتى ولو صح تصنيفهم بأن جميع النظريات العلمية نظريات احتمالية ، فإن ذلك لا يعني بالضرورة رفض فكرة السببية لأن النظريات الاحتمالية يمكن أن تفسر كنظريات سببية غير كاملة .

وهذا يقودنا الى الفريق الثالث من العلماء الذين يؤكدون بأن المهمة الأولى للعلم هو تفسير لماذا وكيف تحدث الوقائع ؟؟ ولا يمكن أداء ذلك باظهار أن هذه الوقائع ترتبط ببساطة بوقائع أخرى ، فهذا لا يعتبر تفسيرا لكيفية وسبب حدوث هذه الوقائع ، بل يجب أن توضح أن بعض الوقائع تحدث بسبب أن وقائع أخرى حدثت ، أو أن بعض الوقائع لم يتيسر لها الحدوث ، لأن وقائع أخرى لم تحدث .

كل ذلك يمثل وصفا مثاليا للنظريات العلمية . فالعلم الحقيقي أبعد عن كونه مرتبا أو منسقا ، فبعض النظريات العلمية ذات القيمة تأخذ شكل متى يحدث « س » يحدث « ص » ، حيث يوجد عدد من الشروط التي يجب توافرها لتصبح النظرية حقيقة . ويكون هناك غالبا قدر كبير من الشك حول معنى الاختبارات العلمية : فإذا لم تؤيد الملاحظات العلمية النظرية أو تدعها ، فإن هذه الملاحظات تكون خاطئة وليست النظرية هي الخاطئة . وحتى عندما تقبل الملاحظات على أنها صحيحة فإن العلماء لا يكونوا متأكدين مما إذا كانت مثل هذه الملاحظات ترفض حقيقة النظرية الموضوعة تحت الاختيار أكثر من رفض أحد الافتراضات الأخرى التي لم يتم اختبارها .

والنمط الرابع للنظرية هي النظريات الميتافيزيقية ، والتمييز الأساسي بين النظريات العلمية والنظريات للميتافيزيقية هو عدم امكانية اختبار النظريات الميتافيزيقية حيث أنها تتناول تخمينات مقبولة منطقيا ، كما أن هناك بعض النظريات الميتافيزيقية التي لها صلة ضئيلة أو فائدة بالعلم (٣) . ولقد وضع أصحاب هذه النظريات افتراضات مفيدة تقوم بدور تصوري أو تخميني : لقد تصوروا مجالا واسما يكون أكثر تحديدا وضبطا للظواهر كما قدموا لنا أساليب خاصة لتفسير الأدلة والبراهين التي تستخدم للاختبار النظريات ، أو بعبارة أخرى أصبح الملاحظ ذو حساسية بنوع العمل التي لها ارتباط بتفسير الظاهرة الخاصة .

والمثال الدال على النظرية الميتافيزيقية ، والذي يمثل دورا هاما في العلم هو نظرية الانتقاء الطبيعي Natural Selection ، هذه النظرية تقر أنه إذا بقيت أنواع معينة من الجنس البشري مستمرة في وجودها لمدة طويلة يجب أن يكون لديها من الصفات والسمات التي تمكنها من التكيف مع البيئة الخاصة ، وإذا فشلت هذه الأنواع في البقاء لمدة طويلة مثل أنواع أخرى في بيئة خاصة أيضا ، نجد أن لديها بعض السمات التي جعلتها أقل قدرة على التكيف مع هذه البيئة الخاصة عن الأنواع الأخرى * . ولاختبار هذه النظرية يجب أن تتوفر لدينا أساليب ملائمة لاختبارها وتقديرها ، فقد نجد أمثلة لأنواع معينة تبقى مدة طويلة بدون تكيف جيد مع البيئة الخاصة أو قد نجد أمثلة لأنواع أخرى لا تبقى مدة طويلة رغم قدرتها الفارقة على التكيف مع البيئة الخاصة . وفي الحقيقة من النادر أن يقتنع أحد بمثل هذا النوع من الإثبات لأنه في المثال الأخير نجد أن معيار القدرة على التكيف هو القدرة على البقاء ، ولا يمكن لأحد الأفراد حقيقة أن يعرف امكانية تكيف هذه الأنواع حتى يكون مستعدا للملاحظة قدرتها على البقاء .

في الواقع أن مثل هذه النظرية لا يمكن اختبارها بدقة ، وهذا لا يعني أنها عديمة القيمة أو لا فائدة منها ، حيث أن قيمتها تكمن في توجيه التساؤلات .

(*) للقول بأن مثل هذه النظرية في أحد مظاهرها ميتافيزيقية ، هذا لا يعني أنها ميتافيزيقية بنفس الصورة التي قدمها لنا أوجست كوتت بنسب بعض الصفات الجوهرية لبعض الأشياء أو العمليات ؛

المديدة للباحث وذلك لدراسة تطور الظواهر ، كما ترجع قيمتها أيضا في ارتباطها بالنظريات الأخرى ، فقد نجد أن بعض هذه النظريات يمكن اختبارها بدرجة عالية من الدقة مما أدى ذلك الى تمكين البيولوجيين المهتمين بالتطور من وضع تفسيرات جيدة ، وبهذه الصورة يكون دور هذه النظريات تصوري Programmatic فقد تقول « اذا أثرت تساؤلات عن هذا النوع ، تعمق في السمات التي تمكن هذه الأنواع من التكيف — أكثر أو أقل — مع البيئة الخاصة ، وهذا دليل على عدم امكانية تقييمها » .

هذا المثال الأخير : هو اختيار مقصود لتسميم قولنا أن العلوم الاجتماعية تحاول فقط الوصول الى النظريات التي لا يمكن اختبارها بدقة .

بعض خصائص النظريات الاجتماعية

هناك عديد من الأسباب لبيان : لماذا نجد كثيرا من النظريات الاجتماعية لم تسأير المقيار المثالي للعلم ؟؟

السبب الأول :

بعض هذه النظريات غالبا ما تشبه النظريات التحليلية وقد تكون قومية من الغائية (لقو الكلام) { Tautologies } التي لا يمكن اختبارها امبريقيا مثل هذه النظريات تؤكد أن المظاهر المختلفة للنسق الاجتماعي تسكون بالضرورة في حالة اعتماد متبادل ، هذه النظرية قد تكون حقيقة : ففي أى الحالات يمكن القول أن بعض الأشياء تكون جزءا من النسق أكثر من أن تكون لمدى معين تؤثر وتتأثر بأشياء أخرى من خلال نفس النسق !! فإذا كان هناك جزء من النسق الاجتماعي في حالة عدم تأثير أو أنه لم يتأثر بأى من الأنساق الفرعية : إذن لا يمكن اعتباره جزءا من نفس النسق . وعلى أية حال إذا كان هناك أحد يمكن أن يقرر أن الأنساق الاجتماعية تختلف في درجة الاعتماد المتبادل التي تظهر بين أجزائها من هنا يمكن الابتعاد عن الاتجاه نحو الغائية ، ماذا قرر شخص آخر الشروط التي توجد من خلالها الدرجات المتباينة للاعتماد المتبادل ، فهو يتجه بوضوح نحو امكانية الاختيار العلمى .

السبب الثانى :

لماذا نجد كثيرا من النظريات الاجتماعية غير قابلة للاختبار ؟ بحيث تبدو بوضوح أنها لا تمثل تقارير عامة كلية ولا تمثل تقارير عن الحقيقة ، مثال ذلك النظرية التي تقول : أن النظام الاجتماعي العام يؤسس على قبول القيم المشتركة ، وهذا يبين أن النظرية تملك الشكل العام الحقيقى ، حيث لا يوجد نظام اجتماعى عام بدون قبول للقيم المشتركة ، لكنها لا تأخذ فى الواقع هذا الشكل ، حيث لا يمكن أن نقول أن النظام الاجتماعى العام

قد يؤسس أحياناً على عناصر القوة أكثر من الإجماع القيمي Value-Consensus ، من هنا يمكن أن تقرر النظرية أن النظام الاجتماعي العام يؤسس عادة على الإجماع القيمي طالما أن القوة أساس ضعيف في المدى الطويل .

واكتشاف الحالات التي لا يؤسس فيها النظام الاجتماعي العام على الإجماع القيمي لا يعنى رفض النظرية ، ويمكن اعتبار ذلك شبه نظرية Quasi-Theory بحيث يمكن أن تكون عامة أصلاً إذا قررت الظروف التي تؤدي فيها الإجماع القيمي إلى النظام الاجتماعي العام أو الظروف التي لا يوجد فيها هذا الإجماع القيمي قد تشمل في تحقيق النظام الاجتماعي السام .

السبب الثالث والآخر :

لماذا نجد صعوبة كبيرة في اختبار الكثير من النظريات الاجتماعية ؟؟ حيث أنها تتنبأ ببعض الأشياء التي تتسم بالعموم مما يسمح بظهور بعض الأخطاء في حالة اختبارها . فالنظرية التي تعتبر عامة بدرجة كبيرة يمكن قبولها ، والنظرية التي تؤكد سمات التصنيفات الواسعة للمجتمعات تكون أكثر قيمة من النظرية التي تؤكد سمات التصنيفات الضيقة النطاق للمجتمعات على سبيل المثال يمكن اعتبار التقرير القائل بأن كل المجتمعات الصناعية بها صراعات داخلية نتيجة لتوزيع الدخل أكثر قيمة من التقرير القائل بأن كل المجتمعات الرأسمالية الصناعية بها صراعات داخلية نتيجة لتوزيع الدخل ، وسبب ذلك أن مفهوم « المجتمعات الرأسمالية الصناعية » موجودة ضمن مفهوم « المجتمعات الصناعية » ، ومن الواضح أنه إذا ما تقرر المرء أن كل المجتمعات الصناعية بها صراعات داخلية فقد ينطبق ذلك أيضاً على أنماط خاصة بالمجتمع الصناعي وهكذا فإن النظرية تكون أكثر قيمة من غيرها إذا كانت ذات مستوى أعلى من العمومية ، لكن بالنسبة لنظرية غير واضحة أو غامضة فيما تنبأ به لا تكون لها قيمة . وعلى سبيل المثال فإن التقرير القائل بأن كل المجتمعات الصناعية بها صراعات داخلية ، تكون أقل قيمة من التقرير القائل بأن كل المجتمعات الصناعية بها صراعات داخلية بسبب

توزيع الدخل ، فمفهوم « الصراعات الداخلية » يكون أكثر تحديداً ، مما يتبادر إلى
بفهوم « توزيع الدخل » ، وبذلك يكون استخدام النظرية الأكثر تحديداً ،
أكثر قيمة من استخدام النظرية العامة . فإذا قرر المرء أن المجتمعات بهد
نمط خاص من الصراعات الداخلية ، هذا يعني وجود صراعات داخلية بهذه
المجتمعات ، لكن في حالة تقرير أن المجتمعات بها صراعات داخلية لا يعني
ذلك أن بها نمطاً خاصاً من هذه الصراعات ، وهكذا نجد أن النظرية يمكن
أن تكون من الناحية المنطقية في مستوى أعلى بحيث تكون أكثر عمومية
من الأخرى أي أنها تمثل تقارير عليا يمكن أن يستبطن منها تقارير أدنى
وقد تكون النظرية من الناحية المنطقية أيضاً في مستوى أدنى أي يمكن
التنبؤ بتقارير عامة من خلال التقارير الدنيا .

ويعتبر ذلك أحد العيوب الرئيسية لكثير من التقارير النظرية في علم
الاجتماع حيث أنه في حالة الوصول إلى التقارير العامة الخاصة بظاهرة
معينة ، فإنها تشغل في التنبؤ بالتقارير الخاصة ، والمثال المميز لذلك هو أحد
الافتراضات في نظرية ماركس Marx عن التغير الاجتماعي حيث يقرر : « أن
الطبقات وأبنية النظم الاجتماعية في المجتمع يجب أن تتغير بصورة جوهرية
راديكالية عندما لا يتوافر فيها مضمون واسع للتنمية في مجالات التكنولوجيا
وتنظيم الإنتاج . هذه النظرية تبدو ذات قيمة لأنها تتناول بعض الأشياء
عن عمليات التغير في كل المجتمعات أو على الأقل - في كل المجتمعات التي
توجد في نمط خاص - ولكن يمكن القول أيضاً أنها بعيدة عن إمكانية
اختبارها أو جعلها معكاً للتجربة ، وهكذا إذا كانت التغيرات التكنولوجية
الواسعة غير مصاحبة أساساً للتغيرات الراديكالية في بناء المجتمعات ، من ثم
يمكن القول أن هذه الأبنية يمكن أن تحتفظ بهذه التغيرات التكنولوجية »

(ي) التفسير الشائع لهذا كما يلي : التقرير القائل بأنه : « إذا كان «ص»
هو «ص» له قوة تفسيرية كبيرة أكثر من التقرير القائل : « إذا كان «ص»
هو «ص» حيث أن «ص» هو فئة فرعية من «ص» ولكن التقرير القائل إذا
كان «ص» هو «ص» له قوة تفسيرية كبيرة أكثر من التقرير القائل إذا كان «ص» هو «ص»
حيث «ص» فئة فرعية من «ص» وإذا كان الاختبار بين - «ص» إذا كان «ص» -
وإذا كان «ص» - «ص» فإن التقييم الأكبر للأول يحدد بواسطة الدالة الكبيرة
للثاني .

ومن ناحية أخرى إذا وجدت تغيرات في النظام الطبقي والأبنية الاجتماعية الأخرى يمكن القول أن هذه التغيرات لا تسهل التغيرات التكنولوجية . وحتى إذا كانت هذه هي تغيرات تحدث في بناء المجتمع ، لكنها ليست تغيرات من النوع الذي موقعه الماركسيون . وما زال في الامكان القول أن هذه ليست في حقيقتها تغيرات راديكالية ، كما أن البناء الاجتماعي يمكنه أن يحتوي على مزيد من التغيرات التكنولوجية . وفكرية من هذا النوع صحيحة مهما كانت الظروف ، وهي لنفس السبب غير قابلة للاختبار الدقيق وهذا لا يقلل من قيمتها أو فائدتها ، فقد تكون مثل كثير من النظريات التصورية للأخرى ، فهي نظريات ذات قدرة تطيلية عالية ، ولكن من الخطأ معالجتها كشيء يستحق أكثر من ذلك . *

وليست كل النظريات الاجتماعية من هذا النوع : حيث نجد بعضها يكون قابلا للاختبار الى حد بعيد ، مثال ذلك « درجة الحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية تختلف بصورة مباشرة عن درجة التصنيع الموجودة بهذه المجتمعات » (١) ، هذا التقرير يمكن اختباره باعتباره أحد التقارير النظرية ، حيث لا يقرر حقيقة بذاتها بينما يتناول علاقات ثابتة فضلا عن السمات الامبيريقية والسببية ، حيث ليس من الضروري أن تكون التقارير حقيقية لأن ذلك شيء منفصل .

وقليل من القضايا Propositions التي تسمى - نظريات اجتماعية - تكون دقيقة تماما بمثل هذا التقرير ، ولكن كثير من هذه القضايا التي تكون غامضة جدا يمكن أن تكون أكثر وضوحا ودقة أو على سبيل المثال ، غالبا ما يفترض علماء الاجتماع أن هناك بعض الترابطات « التماسك الاجتماعي » « وتكامل النظم » ومفهوم التماسك الاجتماعي يشير الى تيسيق العلاقات الداخلية بين الأفراد والجماعات حيث يظل جزءا محمدا في الوحدة الكبيرة . ومفهوم « تكامل النظم » يشير الى حالة الاتساق الاجتماعية ، حيث نجد كثيرا من النظم المختلفة تتداخل بطريقة أو بأخرى مع بعضها البعض لدرجة

(١) نظرية ماركس Marx بعيدة عن كونها التخطيط الوحيد الذي يأخذ الشكل غير قابل للاختبار ، فقد ظهرت لتوضيح انشائها خاصة ولتقديم تقاريرها مشوة للانتباه .

أن التغيرات التي تحدث في أحسن النظم تؤدي إلى تغيرات في النظم
الأخرى ، والقول أن هناك ارتباط بين هذين المتغيرين يكون شيئا غامضا
جدا ، ويمكن القول ببساطة : أن كل المجتمعات تلك بعض درجات كلا
السمتين وأن هاتين السمتين — التماسك والتكامل — متلازمتين في الوجود
Coexist وعلى أية حال يمكن أن نذهب أبعد من ذلك ونقول أن درجة
عالية من التماسك الاجتماعي لـ « ص » وليس من الضروري أن تصاحب
عالية من التماسك الاجتماعي لـ « س » وليس من الضروري أن تصاحب
درجة عالية من « س » نفس الدرجة من « ص » . هذا التقرير سواء كان
صائبا أم لا ، يمكن تنميته وتطويره بصياغات دقيقة ، ويمكن إمكانية
خضوعه المحكم من الناحية المبدئية . ولكن الصعوبة الرئيسية تتبع من
هذه النقطة ، حيث أنه لكي نختبر النظرية يستلزم وجود حد أدنى من
الوضوح محدد بأنواع من الملاحظات التي يمكن أن تتفق مع النظرية أو
تفشل في تحقيق هذا الاتفاق ، وهذه الحالة الخاصة تتطلب بعض المعايير
لقياس التباين في درجات التماسك والتكامل ، لأنه في حالة عدم توافر هذه
المعايير الثابتة تزداد درجات القموض الخاصة بطبيعة الابات والبرهان
وهذه صعوبة عامة في علم الاجتماع * .

(*) وحتى نظرية الحراك الاجتماعي Social Mobility لا يمكن إختيارها بسهولة لأن العديد من الملاحظين قد يظهرون معايير مختلفة عن التصنيع ويهتمون الحراك الاجتماعي في حد ذاته .

النظريات الميتافيزيقية الاجتماعية

أحد المغامرات الهامة لعلماء النظرية الاجتماعية هو اتجاههم نحو الحصول على نظريات متشابهة لنظريات العلوم الطبيعية ، وقد يكونوا أكثر ثقة في صحة النظريات الميتافيزيقية . ففى كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية توجد نظريات محددة على أعلى مستوى من التجريد تمسدا بمجموعة من الأفكار التى أمكن بواسطتها تحقيق أكثر التصورات دقة . وفى بعض الأحيان يكون من النادر صياغة مثل هذه النظريات - النظريات الميتافيزيقية - لكن غالبا ما تحدث حينما توجد الأفكار فى الانساق المصاغة أو المكونة باعتبارها جزءا من النظريات الميتافيزيقية الملزمة ومدى تأثيرها على تطور العلم باقتراح المشاكل وتقديم الحلول لها . ويدعى بعض الفلاسفة بأنه لا يوجد خط واضح مميز بين العلم والميتافيزيقيا ، وبالطبع فالنظريات الميتافيزيقية لا يمكن اختبارها بنفس الصورة التى تختبر بها النظريات العلمية ، وقد عدلت فى ضوء التجربة بينما قدموا الكثير للتجربة البناية بصورة كاملة أكثر مما قدمت التجربة لاختبارها .

وكل ذلك حقيقى فى كلا العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وأحد الاختلافات الهامة بينهم فى هذا المجال هو : فى العلوم الطبيعية نجد دائما احتمال وجود أخطاء جادة أو عيوب أساسية فى بعض أو كل الفروض الخاصة بالنظريات الميتافيزيقية بينما فى العلوم الاجتماعية لا نجد مثل هذه الحالة ، وهذا لا يعنى أن النظريات الميتافيزيقية تحمل فى ثناياها نواحي قصور تقودنا الى الخطأ ، كما يعنى أنها لا تقترح أى مجالات لتسمية وتطوير النظريات الميتافيزيقية ، وهناك ثلاث أسباب - كما أعتقد - للاختلاف الهام بين النظريات الميتافيزيقية فى كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية :

السبب الأول : عنصر المشاركة فى الحياة الاجتماعية :

فالناس عندهم فرصة كبيرة لادراك ملامح محددة عن الحقيقة الاجتماعية الأساسية أكثر من ادراكهم عن طريق المشاركة فى العالم الطبيعى ، فالحقيقة القائلة أن الأفراد موضوعات مادية غير حية لا تعطينا أى إشارة عن طبيعة هذه

الموضوعات أو الحياة ، بينما الحقيقة القائلة أن الأفراد موضوعات اجتماعية فضلا عن فهم شيء مدرك ، تمنح لهم الفرصة للحصول على بعض الأفكار عن طبيعة العلاقات الاجتماعية وفي المضمون الواسع لها . والحقيقة الاجتماعية ليس بها ميكانيزمات حيث تكون متضمنة بالضرورة في علاقات جميع الأفراد المشتركين فيها .

والسبب الثاني : وهو مرتبط بالسبب الأول :

هو أن المشاركة في الحياة الاجتماعية تدفع الأفراد لصياغة أفسكار أساسية عن هذه الحقيقة ، وبطبيعة الحال يمكن أن تجد نفس الشيء في مشاركة الأفراد للعالم الطبيعي لضبط وتدير الوقائع المادية ، فالأفراد يجب أن يعرفوا بعض الأفكار عن الطبيعة ، لكن هناك اختلاف واضح في الحالتين : فالأفراد — في الجزء الأكبر — لا يخلقون سواء العالم الطبيعي أو ميكانيزماته ، لكنهم يخلقون عالمهم الاجتماعي حتى لو اضطروا الى ذلك في الجزء الأكبر منه ، لكن في مواقف أفعالهم وتفاعلاتهم الاجتماعية يكونوا مسئولين عن خلق العالم الاجتماعي الذي يشاركون فيه ، وقد يتحسن الأفراد بواسطة هذه المواقف الاجتماعية نتيجة لادراك العلاقات الأساسية في أحسن صورة ممكنة .

والسبب الثالث :

وهو مرتبط بالسبب الأول والثاني وخاص بطبيعة الحقيقة الاجتماعية ذاتها حيث أن الأفراد قد يمكنهم افتراض أن الطبيعة ذات الحقائق المادية تكون بعيدة عن أفكارهم التي كونوها عنها ، ولكنهم سوف يخطئون اذا افترضوا مثل ذلك على طبيعة الحقيقة الاجتماعية ، لكن هذا لا يعني أن الحقيقة الاجتماعية سوف تتمدم اذا انعدم اعتقاد بعض الأفراد في وجودها ، لأن الأفراد غير قادرين — الا اذا كانوا مضطرين عقليا — على رفضهم الاعتقاد في وجود الحقيقة الاجتماعية طالما هي موجودة على الرغم من أن جزء من الحقيقة الاجتماعية يتكون من مجموعة الأفكار والمبادئ التي كونها الأفراد عنها .

هذه المناقشات يمكن أن تعودنا الى سوء فهم ، فلا يمكن أن نفترض أن كل الأفراد في جميع الظروف يمكن أن يفهموا الطبيعة الأساسية للحقيقة الاجتماعية ولكن يمكن الافتراض أن بعض الأفراد - خلال ظروف معينة - قادرين على فهم الحقيقة الاجتماعية ، كما أن هذه المناقشات لا تفترض أنه عند ادراك الأفراد لطبيعة الحقيقة الاجتماعية يمكن ادراك جميع مظاهر الحياة الاجتماعية ، بل المكس قد يحدث ذلك تدريجيا ، كما أنه لا نهاية لهذه العملية الاجتماعية ، لسبب بسيط جدا قد يكشف الأفراد أن ما اعتقدوا أنه حقيقى على كل الحقيقة الاجتماعية يمدق فقط في جانب واحد منهم .

طبيعة الحقيقة الاجتماعية

والفكرة الأساسية فيما يتعلق بطبيعة الحقيقة الاجتماعية هي أن السمات الخاصة بعناصر الظاهرة الاجتماعية تستمد كثيرا من هذه السمات من ظاهرة أكبر هي جزء منها ، بينما الكل الواسع يستمد سماته غالبا من العلاقات بين الأجزاء التي تكون مركبة ومتراصة . هذه الصعوبة التي تشكل تناقضا ظاهريا كانت تسبب كثيرا من الاثارة لعلماء النظرية الاجتماعية ففى المدى الطويل فشلوا فى فهم المضمون الكامل لها على الرغم من أنهم تنبهوا لفهم بعض مظاهرها ، والفكرة ذاتها صعبة الفهم رغم أن فهمها يعبر عن الاختلافات الجوهرية بين طبيعة الحقيقة المادية والاجتماعية وهذا يتطلب بعض التفاصيل أو الاقفاضة بالشرح :

يوجد فى العالم الطبيعي الكليات التي تتكون من بطارية تشتمل على العلاقات بين الأجزاء ويمكن القول أن هذه الكليات تكون أكثر من جزئياتها ، وهذا يعنى أن الكليات بها سمات خاصة غير موجودة فى جزئياتها إذا أخذت مستقلة لكنها توجد بالجزئيات إذا كانت مترابطة ، كما أن هذه الجزئيات لها صفات مستقلة عن كليتها . تتكون أجزاء الكائن الحي من الخلايا ، نجد أن هذه الخلايا لها سمات تكون مستقلة فى حالة وجودها بالكائن الحي ، كما تنقسم هذه الخلايا الى جزئيات ، وهذه الجزئيات لها سمات مميزة مستقلة فى وجودها عن هذه الخلايا ، وتتكون الجزئيات من ذرات وقد تكون لها سمات مميزة تماما عن وجودها فى الجزئيات .

ولكن هذه الحالة غير موجودة بنفس السهولة فى الكليات الاجتماعية : المجتمعات - التنظيمات - العائلات - الأسواق - الدول - النظم الاقتصادية . حيث أن هذه الكليات عبارة عن أنماط للعلاقات بين الأجزاء المكونة لها ، كما أن كثير من سمات هذه الأجزاء تكون غير مقبولة فى حالة تفاعلها ومشاركتها للكل فالمائلات تتكون من الأزواج - الوالدين - الأطفال - الأقارب ، لكن السمات الخاصة بكل من الأزواج والوالدين والأطفال والأقارب لا يمكن أن توجد خارج العائلات . وتتكون الأسواق الاقتصادية من منتجين وزيائن - وسطاء - سماسرة - رجال الاعلاف ،

لكن سمات المنتجين والزبائن .. لا يمكن أن توجلس خارج النسق الاقتصادي وتكون الأنساق السياسية من قادة - تابعين - أحزاب - جماعات - مجالس مشرعين .. لكن لا يمكن أن توجد سمات هذه الأشياء خارج الأنساق السياسية . في نفس الوقت كل مجتمع - ككل - به مجموعة من المكائات الاجتماعية والأدوار ، كل ذلك يتم ويوزع من خلال الأفراد والجماعات ، فالكليات الاجتماعية لا قيمة لها بدون وجود الأفراد في مراكزهم الاجتماعية ، كما أن المراكز الاجتماعية لا قيمة لها بدون الكليات الاجتماعية .

من الواضح أن الكليات الاجتماعية تختلف في هذا الجانب الهام عن الكليات في العلوم الطبيعية ، ولكن لماذا يحدث ذلك ؟؟ سبب ذلك هو وجود الجانب العقلي بصورة أكبر في الكليات الطبيعية * . إذا وجدت عناصر فيزيقية مجردة فإن سماتها تؤدي لقبولها في الأبنية المعقدة والتفاعل بين الأجزاء ، وتكون سماتها في هذه الحالة مستقلة عن الكل ، ولكن يوجد ذلك لأن الظواهر الاجتماعية منتجات عقلية الى حد كبير ، حيث أن السمات الخاصة بالعلوم الاجتماعية غير موجودة بالظواهر الفيزيكية ، فالملاقات الاجتماعية تتكون أساسا من مجموعة التوقعات المتبادلة للأفعال الاجتماعية المشتركة ، هذه التوقعات هي التي تحدد الحقوق والواجبات كما أن مجموعة الحقوق والواجبات المتشابهة هي التي تحدد المكائات والأدوار الاجتماعية لكن هذه التحديدات عرضة للتحويل والتغير ، فأحد حقوق شخص ما تكون واجب لشخص آخر في نفس الوقت .

وإذا حاولنا القول بأن الظاهرة الاجتماعية تتكون - في الجزء الغالب - من المنتجات العقلية ، لا يمكن القول بأنها بالضرورة منتجات مباشرة لتأملات الناس أو تصوراتهم المقصودة ، إذا حدث ذلك فإن سمات الظاهرة الاجتماعية سوف توجد كأفكار في عقول الناس قبل صياغتها العقلية ، في

(*) لا أقصد - هنا - أن الكليات الاجتماعية توجد فقط في تصورات الأفراد ، بل أن لفظ - عقلي - يستخدم للإشارة الى أن الكليات الاجتماعية يمكن ملاحظتها عن طريق عالم الاجتماع الذي يقوم بدراسة السمات العقلية الأساسية للأفراد .

هذه الحالة من الممكن تفسير سمات المجتمع بيساطة على أنها تنشأ لأفكار الفرد ، ولكن ليس عادة يحدث مثل هذا ١١ فالظاهرة الاجتماعية تنتج من التفاعل بين العقول ، بينما عمليات التفاعل تؤدي لمنتجات مباشرة لتغير هذه السمات العقلية للأجزاء المكونة للتفاعل الاجتماعي من هنا فإن خلق السمات الخاصة للأجزاء المكونة للكيانات الاجتماعية تحدث - في نفس الوقت - لخلق السمات الخاصة بالكيانات الاجتماعية (٢) .

اتجاهان نحو الحقيقة الاجتماعية

هناك وجهة نظر أخرى أن هناك اتجاهين مختلفين لدراسة الظاهرة الاجتماعية : الاتجاه الأول - أطلق عليه الاتجاه التكاملى Holistic والاتجاه الثانى : أطلق عليه الاتجاه الجزئى Atomistic يتناول الاتجاه التكاملى المجتمعات أو الكليات الاجتماعية على اعتبار أن لها سمات مشابهة للوقائع العضوية أو الكائنات الحية ، كما أنه يؤكد فكرة الانتماء الى النسق بالنسبة للكليات الاجتماعية . ويمالغ الاتجاه الجزئى الكليات الاجتماعية باعتبارها سمات مشابهة للموضوعات الآلية الميكانيكية - سواء بصورة مستقلة أو إعادة الأجزاء لمكانها التى كانت متجمعة بطرق مختلفة كما يؤكد فهم طبيعة الوحدات الفردية التى تشكل الكليات الاجتماعية ، ويعرف الاتجاه الأول بالوظيفة البنائية ، ويعرف الاتجاه الثانى بنظرية الفصل الاجتماعى للمجتمع .

وإذا قلنا أن هناك اتجاهين لتأكيد المظاهر المختلفة للحقيقة الاجتماعية ، من ثم يجب توقع التكامل بينهما ، لكن فى الحقيقة نجد مصدرا للتوتر بين هذين الاتجاهين . وسبب ذلك أنه إذا حددت السمات الفردية للناس تحديدا خالصا بواسطة أدوارهم ومكاناتهم الاجتماعية من ثم فالبده من سمات الجزء سوف يؤدى لتكوين - الكل - أى البده من الأفعال الاجتماعية يؤدى للوصول للوظائف الاجتماعية وبالمثل فالبده من وظيفة الكل يؤدى الى معرفة مكونات أفعال الأفراد ، فسمات الأجزاء الصغيرة تعتبر قالب العلاقات المكونة للكل الواسع .

لكن لم يستطع أحد صياغة هذا الافتراض !! فالأفراد ليسوا اجتماعيين تماما فى حالة تحديد المتطلبات الكافية للكليات الاجتماعية بسبب :

أولا : تؤدى السمات البيولوجية للأفراد لظهور ملامح يثبتهم التى لا تتشابه مع سمات الأفراد الآخرين فى المجتمع ، ولهذا فأفعال الأفراد تتأثر بعوامل أخرى أكثر من وجودها أجزاء فى الكليات الاجتماعية .

ثانيا : وإذا صح القول بأن الأفراد ليس لديهم سمات بيولوجية ، فإن السمات الأخرى التي تؤثر في أفعالهم لن تؤدي إلى التحديد الكامل للمشاركة في الكل ، فالأجزاء المتباينة المكونة للكل تؤدي لظهور متطلبات مختلفة لأفعال الأفراد ، كما يؤدي ذلك إلى أن الفرد في كثير من الحالات يختار بين هذه المتطلبات المختلفة ، هذا الاختيار يتأثر بصورة واضحة من خلال تفاعل الأجزاء داخل الكل ، رغم عدم تحديده عن طريقه لأنه إذا حدد لا يكون اختبار .

ولهذه الأسباب فإن الادعاءات لمرض هذين الاتجاهين لا تربط بينهما. وفوق كل هذا هناك كثير من المحاولات للتوفيق بينهما لتحقيق أهداف التفسير الاجتماعي .

مشاكل وتفسيرات

إذا دققنا النظر في أى علم من العلوم نجد لديه الاستعداد والرغبة في التفسير ، لكن هذه الرغبة تحدث فقط عندما يكون هناك معرفة لبعض الأشياء التى تظهر ثم تعدد التفسيرات ، حيث أن التفسيرات تظهر لتناول المشاكل . ولتفسير ذلك نرى أن التقارير التى تصف فقط تكون مشتقة من خلال اجراءات منطقية واسعة من التقارير الأخرى ، والحكم الأساسى للمنطق يكون في أن كل تفسير علمى يجب أن يكون لديه - على الأقل - مقومات القياس للوصول الى الافتراضات العامة ، وقد تكون هذه الافتراضات العامة أمبيريقية وسببية بحيث يمكن أن نطلق عليها : « نظرية علمية » .

كما أن التفسيرات قد تستخدم النماذج (Models) ومفهوم « النموذج » يشير الى معنيين : الاول يشير الى استخدام التحليل التفسيري البسيط باقتراح تشبيهات معينة بين العمليات الظاهرة وغير الظاهرة أو العمليات الملاحظة وغير الملاحظة . والمعنى الثانى : يشير الى مجموعة من الافتراضات تشمل على عدد من العمليات المترابطة ولها أغراض معينة لتأسيس مجال واسع للحقيقة .

وفي علم الاجتماع نجد ترابط وثيق بين الاتجاهين ، بحيث يمكن عمل أو صياغة نظرية لتفسير طبيعة الأنساق الاجتماعية أو أنماط النسق الاجتماعى التى تتطلب استخدام عدد من الافتراضات التى تربط بعمليات معينة متضمنة الكليات الحقيقية ، ولكن لعمل ذلك نستخدم أيضا التحليل المادى أو البيولوجى في تفكيرنا عن الحقيقة الاجتماعية ، وهذا ما يؤدى الى التغيرات الدقيقة البارعة الخاصة بالعلوم الطبيعية أو الاقتصادية ، ورغم كل ذلك فهى عبارة عن نماذج Models وكثيرا ما يطلق عليها - التنظير الاجتماعى - وتتكون من بناء أو تشييد نماذج نظرية للحقيقة الاجتماعية ، وليس هذا قاصرا على العلوم الفيزيقية أو الاقتصادية بل تشمل كل النماذج .

كما أن اكتشاف النماذج والنظريات عن طريق الأفراد ضرورى للتفسير المنطقي ، كما تظهر الحاجة الى تفسير النتائج من خلال اكتشاف المشاكل أو الظواهر التى فريد تفسيرها ، فالمشاكل لا يمكن أن تظهر بدون نظريات معينة أو نماذج تقودنا اليها . وهكذا نجد أن طبيعة النظريات والنماذج لها ارتباط جوهري بطبيعة المشاكل التى تنشأ أو التى تتعامل معها أو نعالجها .

وكل نظام أو علم يواجه كثير من المشاكل ، لكن اذا كانت هذه المشاكل غير متداخلة ومتراطة بصورة ما فانها لا تنشئ لنفس العلم ، فالعلم له صفة ذاتية مستقلة لأنه يعالج مجموعة مترابطة من المشاكل ، وعندما نجد بعض الحلول المقترحة لحل المشاكل فى أحد العلوم نجدها تعتمد بصورة ما على حل المشاكل فى علم آخر ومن هنا قد تنهار الصفات الذاتية للعلوم وتحتاج لظهور سمات أخرى * .

ونتيجة لترايط وتداخل المشاكل المختلفة للعلم ، فمن الممكن اختبار أحد هذه المشاكل الرئيسية أو أكثرها تأثيرا على ترايط النسق الكلى ، وهذا ممكن - كما اعتقد - بوجوده فى علم الاجتماع ، حيث أن المشاكل الرئيسية بالنسبة له هي : مشاكل النظام الاجتماعى العام ، حيث أن كلا الاتجاه التكاملى والاتجاه الجزئى حاول الوصول الى أعلى مستوى للتقييم والتحكم فى هذه المشاكل ، أى أنهم قدموا اقتراحات محددة لتفسير السمات العامة للنظام الاجتماعى العام مع الأخذ فى الاعتبار مظاهر التباين فى أشكاله وفى درجة وجوده .

والاهتمام بالنظام الاجتماعى العام ليس ظاهرة جديدة بالنسبة للعلم ، ففي أغلب الأحيان ينبع من الاهتمامات العلمية والأخلاقية ، كما أن هذا الاهتمام - أيضا - هو نتيجة للظروف الخاصة بوجود النظام أو وعى الأفراد بحقيقة وجود النظام .

(*) الذين يدعوا - وحدة العلم - وبصفة خاصة وحدة العلوم الاجتماعية - فشلوا فى التعرف على أن الأجزاء المترابطة بين العلوم تنهار نتيجة لظهور صفات ذاتية جديدة للعلم ، فمثلا ظهور الكيمياء الحيوية أدى لظهور تخصصات جديدة بين علم الكيمياء وعلم الحيوان وليس للنسق الكلى ككلاهما .

الراجع

1. K.R. Popper : The Logic of Scientific Discovery, Hutchison, London, 1959, pp. 40-2.
2. See N.S. Timasheff, order, causality, conjunctures in Llewellyn Groos (ed Symposium on sociological Theory, Row, Peterson, 1959, P. 147.
3. Cf Stephen Toulmin, The Philosophy of Science : An Introduction, Hutchison, London, 1953, PP. 119-25.
4. See for example, K.R. Popper, The Open Society and Its Enemies, Routledge, London, Vol. II, PP. 342-3.
5. See Joseph Agassi, «The Confusion Between Physics and Metaphysics in Standard Histories of Sciences», Ithaca, 26 VIII-2 IX, 1962, PP. 231-8.
6. S.M. Lipset & R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society, Univ. of California Press, 1959, P. II.
7. Cf. M. Ginsberg, «The Individual and Society», On the Diversity of Morals; Heinemann, London, 1956.
8. Cf. R.B. Braithwaite, Scientific Explanation, Harper, New York, 1960, PP. 89-96.

الفصل الثاني

المشكلات الرئيسية للنظرية الاجتماعية

« مشكلة النظام الاجتماعي العام »

إذا قررنا أن النظرية الاجتماعية تركز حول النظام الاجتماعي العام ، ذلك يؤدي الى توجيه التهمة الى التحيزات الأيدولوجية المحافظة لأن تأكيد النظام - من بعض وجهات النظر - يعنى تأكيد الحاجة اليه والرغبة في وجوده . ومع أن أغلب الناس في معظم المجتمعات ، كما اعتقد ، يرغبون في وجود النظام - لكنهم لا يقبلون أى نوع من النظام مهما كلفهم الأمر - وكل ذلك ليس كافيا لوضع المشكلة موضع البحث النظرى ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

أولا : النظام نفسه له مظاهر ايجابية الى حد ما ، كما له مساوئها التى يمكن ادراكها فقط من خلال أجزائه .

ثانيا : أن فكرة المجتمع الانسانى ذاتها تستلزم وجود النظام .

ثالثا : أن وجود النظام الاجتماعي العام هو معضلة ولا يمكن الأخذ به بكىء مسلم به .

رابعا : أن دراسة مشكلة النظام توضح نواحي القصور فيه أو مظاهر الانطظام في أجزائه المختلفة (١) .

« مظاهر النظام الاجتماعي العام »

يشير مفهوم النظام الاجتماعي العام الى عدة معاني :

المعنى الاول :

يشير الى تقييد الحرية ومنع النزوات ، أو يشكل أكثر تحديدا يشير الى عنصر القهر والالزام Violence في الحياة الاجتماعية .

المعنى الثاني :

يشير الى عنصر المشاركة والتبادل Reciprocity & Mutuality في الحياة الاجتماعية حيث أن سلوك الفرد لا يصدر اعتباطا أو مصادفة بل هو عبارة عن مشاركات وتكميلات لسلوك الآخرين .

المعنى الثالث :

يشير الى عنصر امكانية التنبؤ Predictability في الحياة الاجتماعية ، فالأفراد يمكن أن يتفاعلوا من خلال مواقفهم الاجتماعية اذا أدركوا توقعات محددة لسلوك الآخرين واذا كانت هذه التوقعات ملائمة يحدث التوافق مع بعضهم البعض .

المعنى الرابع :

يشير الى عنصر الاتساق Consistency في الحياة الاجتماعية .

المعنى الخامس :

يشير الى عنصر الثبات Persistensce بحيث لا يمكن وجود تنبؤ أو اتساق في الحياة الاجتماعية اذا ثبتت أشكال النظام الاجتماعي العام .

كل هذه المعاني مترابطة من الناحية المنطقية والتجريبية ، فاذا قلنا أن الأفراد لا يتفاعلون دائما تجاه بعضهم بناء على باعث أو حافظ ، لكنهم يتحكمون في نزواتهم ، هذا دليل على أنهم يربطون مكونات هذا التحكم أو أنهم تعرفوا عليه داخليا من خلال عملية التعلم الاجتماعي Social Education

ومن المعروف لدينا أن الأفراد لم يرثوا أساساً مكونات غرائزهم الاجتماعية ولكنهم ملكو ثقافة وقدرة ليست للتأثير فقط بينما خلقها وتميتها أيضاً * .

والجانب المهم في أى تراث ثقافى هو مجموعة الحقوق والواجبات المتبادلة التى يمارسها الأفراد من خلال معاملاتهم مع البعض ، فإذا تحكم الأفراد فى سلوكهم من خلال هذه المعاملات يجب أن يعرفوا بعض الوسائل التى تقودهم لمعرفة مطالب الآخرين ، وإذا أنكر الأفراد ذواتهم فى بعض المواقف ، لا شك أنهم سوف يكافئون فى شكل مساعدات متبادلة - أو على الأقل - عدم التدخل المتبادل كل ذلك يتضمن وجود القواعد والمعايير والقواعد بطبيعتها عامة ولا يمكن اعتبارها ملائمة لكل موقف ، حيث أن وظيفتها تشتق من عموميتها والتى بدورها تتضمن امكانية التنبؤ ، مثال ذلك : إذا كان ما يفعله « أ » يعتمد على ما يفعله « ب » اذن « أ » لابد أن يكون عنده بعض التوقعات عما سيفعله « ب » ، وإذا اختار « أ » بعض الأعمال أو أجبر عليها يكون متأثراً بما يفعله « ب » ، اذن « أ » لابد أن يكون عنده بعض الأفكار الوثيقة الصلة بأفعال « ب » وإذا كانت توقعات « ب » مشابهة فى اعتمادها أو تأثرها بتوقعات « أ » اذن هناك امكانية لظهور قواعد عامة مشتركة أو توقعات متشابهة تقود كل من « أ » ، « ب » فى مواقف محددة أو أنماط محددة فى موقف واحد . من هنا كان تأسيس المعايير يزيد من امكانية التنبؤ فى الحياة الاجتماعية وذلك عن طريق التحديد الواضح لدرجة التوقعات فى الأنماط الخاصة من المواقف

وإذا تمكنا من المحافظة على عنصر التنبؤ ، نجد أن التوقعات المختلفة - فى نفس الظروف - تظل محتفظة بتناسكها وتناسقها مع بعضها البعض ، وأن المعايير المختلفة يمكن تكاملها فى صورة نسق System ، ولا يعنى قولنا هذا أن المعايير الاجتماعية المختلفة يجب أن تعكس بعضها البعض .

(*) من المعروف ان مفهوم الثقافة لا يتضمن فقط الجوانب السلبية فهو لا يعنى فقط كبح جماح أو تقييد السلوك الحيوانى ولكنه يعنى أيضاً تشكيله وتحوله وتزويده بالاضافات الجديدة له ، ولا يعنى فقط منع الدوافع بل يعنى أيضاً خلق دوافع جديدة .

فالمعايير غير المتماثلة التي تحدد العلاقات بين الوالدين والأطفال الصغار قد تكون غير متجانسة مع المعايير المتماثلة التي تحدد العلاقات بين فئات محددة للبالغين أو الراشدين في مواقف محددة ، حتى لو كان هؤلاء الراشدين آباء وأطفال لبعضهم البعض . وعموما فالمعايير الخاصة بالوالدين والأطفال تتطلب كل مظاهر السلوك الخاصة بالأطفال ، ومن هنا فوجدتها غير متماثلة مع المعايير الخاصة بالدولة وتحديداتها للحقوق والواجبات . وإذا ظهرت بعض المعايير المتصارعة في ظروف معينة ، فإن الأفراد لن يعرفوا كيف يتوقعوا أنماط محددة من السلوك ، كما أن عنصرى المشاركة وإمكانية التنبؤ يمكن إلهيارها ، مثل هذه الظروف يمكن تصديدها ، ولكن إذا كانت مماثلة بالنسبة للحياة الاجتماعية ككل قد تؤدي الى القوضى .

وإذا تضمن الثبات إمكانية التنبؤ ، فهذا يعنى أن اثنين أو أكثر من الجالات المتتابعة تصف نفس المعايير الخاصة بمظاهر السلوك المحددة للجماعات . ويمكن أن يذهب الثبات لأبعد من ذلك ففي أغلب المجتمعات نجد بعض المعايير يمكن استمرارها في حالة عدم التغير أو عدم التفسير النسبي لمدة أجيال ، وفي بعض المجتمعات نجد معظم المعايير تستمر في حالة ثباتها لمدة أجيال ويرجع ذلك لعدة أسباب :

أولا : بعض المعايير الخاصة بالحياة الأسرية وبصفة خاصة المعايير التي تحدد العلاقات بين الجيل القديم والجيل الحديث ، توجد فعلا وسائل محددة لإمكانية تخطي الهوة بين الأجيال على الرغم من أن ذلك يستلزم حدوث تغيرات في طبيعة هذه الهوة فانها لا تتغير كلية ، كما أن الأجيال السابقة تعلموا كيف يتعاملوا مع الجيل الجديد وذلك بإعادة صياغة هذه المعايير من خلال خبراتهم الشخصية .

ثانيا : هؤلاء الذين يحتلون مراكز محددة في النظم الاجتماعية لا يخلقوا هذه النظم من تصوراتهم الشخصية ، حيث لا يوجد تغير كامل أو ثورات كلية .

في الواقع أن كل معنى من مفهوم - النظام الاجتماعى العام - هو

مظهر له وكل مظهر من مظاهر النظام الاجتماعي العام له مظهر آخر مضاد له .
فاذا تحكم الأفراد في نزواتهم ودوافعهم التي تتجه الى ما وراء الضغوط
الثابتة ، فهذا يسمح له بالتغير عن هذه الدوافع . وكما يوجد قدر
كبير من المشاركة Reciprocity والتعاون co-operation
في الحياة الاجتماعية يوجد أيضا قدر كبير من التضاد والصراع
Opposition & Conflict

ولقد كشف لنا علماء الأثروبولوجيا وعلماء النفس في دراساتهم
المتعددة عن العائلات الانسانية على أن عمليات المشاركة والتعاون والتضاد
والصراع يمكن وجودها في نمط مركب فينبينا تظهر عناصر الانساق
والتنسيق في الحياة الاجتماعية ، تظهر أيضا مظاهر عدم التاكيد وعدم الانساق
نتيجة لوجود الصراعات على المبادئ أو صراعات بين ما هو ممكن وما هو
متوقع . وأخيرا : على الرغم من أن كل المجتمعات بها عمليات تغير مستمر
الا أن هناك بعض الظروف التي تكون فيها عمليات التغير أكثر وضوحا
وسرعة من غيرها ، وهي دائما تؤثر في النظام المعطى للمجتمع ، وبدون
شك كلا الثبات والتغير من سمات الحياة الاجتماعية .

وتظهر بالمجتمعات - في آن واحد - مثل هذه السمات المتضادة والتي
تكون واضحة تماما ، ومع ذلك فهي لا تظهر واضحة بالنسبة لهؤلاء الذين
يمتنون باستمرار أن من طبيعة المجتمعات التحكم في هذه الصراعات الخاصة
بالمبادئ والمصالح وأن تبقى في عملية مستمرة من التغير ، بينما هذا يؤدي
لتجاهل الحقيقة الخاصة بالمجتمعات وهي أنها تكون في حالة تغير وتقلص
في نفس الوقت .

تفسيرات النظام الاجتماعي العام

يمكن القول بصورة عامة أن هناك أربع أنماط رئيسية من النظرية لتفسير وجود النظام الاجتماعي العام : الأول : يركز على عامل القهر والالزام Coercion والثاني : يركز على عامل المصالح والاهتمامات Interests والثالث : يركز على عامل القيم Values والرابع يركز على عامل القصور الذاتي Inertia

نظرية القهر والالزام

تشير نظرية القهر والالزام الى استعمال أو التهديد بممارسة الالزام الطبيعي والالزام الخلقى والالزام الرمزي . وطبقاً لهذه النظرية ، يوجد النظام العام في المجتمع بصورة واسعة نتيجة لممارسة القوة حيث تستلزم اذعان وخضوع بعض الأفراد للبعض الآخر ، والأفراد ينفذوا ما يتوقع منهم من أعمال لأنهم أجبروا على فصل ذلك من جانب بعض الأفراد المحتكرين لوسائل القهر والالزام * . ولو أن الأفراد لم ينفذوا أو لم يلتزموا بالأوامر ، فهم مهددين ببعض أشكال العقوبات المادية : الحرمان من الملكية أو مصادر الثروات أو الحقوق أو يصاب بوصمة اجتماعية Social Stigma أو عقوبات خارقة وغالباً ما يصاحب هذه النظرية نظرية تلفيقية تؤكد أن ما يحدث في المجتمع هو النتيجة المباشرة لرغبات بعض الأفراد الذين يعمرون عن إرادتهم لدى الآخرين وليس من الضروري ربطها بمثل هذا الافتراض لأنها يمكن أن تؤكد بأن هؤلاء الذين يتولون أساليب الخضوع والالزام يعملون ذلك باسم جميع الأفراد (١) .

كما تفسر النظرية أيضاً المظاهر المختلفة للنظام الاجتماعي العام .
فالأفراد يكبحوا جماح نزواتهم أو يتحكموا في أنفسهم ويلتزمون بالمعايير

(*) من اللا حظ أن الكلمة الانجليزية نظام Order يمكن أن تشير الى الأمر Command ويمكن القول أن التعارض الناتج عن عدم فهم أصل الكلمات أو التعارض الخاص بالانيمولوجيا Etymology - علم أصول الكلمات - يمكن أن ينعكس على النظريات الاجتماعية الالزمة .

حيث أنهم يخافون من نتائج عدم الالتزام أو الخضوع للمعايير أو لأنهم يتذكرون حاجتهم الأخلاقية لفعل ذلك ، كله أنهم يتفنون واجباتهم مع توقع أن الآخرين يفعلون نفس الشيء ، وإذا فشل الأفراد في تحقيق هذه الالتزامات يعاقبون من قبل السلطة . بهذه الصورة يمكن التأكد على امكانية التنبؤ حيث يجب أن يكون هناك اتفاق بين المعايير المختلفة ، ويمكن ملاحظة عدم تماسك المعايير من قبل الجهات الملزمة ، كما يجب المحافظة على ثبات هذه المعايير حيث يتمثل ذلك في مصالح السلطة للمحافظة على شكل المجتمع في صورة ثابتة أطول مدة ممكنة مما يؤدي الى استمرارهم في ممارسة القوة واستمرار الامتيازات الخاصة بمكاناتهم . وتفسر نظرية القهر والالزام أيضا اضطراب النظام والصراع والتغير . يوجد في كل المجتمعات - على الأقل - نوعين من الصراع :

النوع الأول :

يشير الى الصراع بين الأفراد على مراكز السلطة : اذا كان النظام يؤسس فقط على عنصر القهر والالزام ، فيجد أن الكشف عن فواحي القصور في عناصر السلطة يمكن أن يؤدي الى الصراع من أجل تتابع الأفراد القريبين من رجال السلطة وغالبا ما يحدث ذلك عندما تكون السلطة ضعيفة أو تقع تحت ضغوط معينة .

النوع الثاني :

يشير الى الصراع بين الأفراد ذو سلطة Powerful وآخرين ليس لديهم سلطة Powerless حيث أن فشل القهر والالزام في تحقيق أهدافه . أو اذا تجاوز حدود معينة ، يمكن أن ينتج عنه ردود أفعال تؤدي الى الفناء ، هذه الأفعال المنعكسة غالبا ما تنتج اذا كانت مصاحبة لصراعات داخل الجماعة الحاكمة Ruling Group ومن خلال هذه الصراعات يمكن ظهور كل أشكال التمكك واضطراب النظام . واذا لم يتمكن أحدهم من تدعيم المعايير لن يتمسك بها الأفراد. مما يؤدي الى العودة لحالة الفطرة والنزوات الخاصة وظهور القوضى وتأكيد العنف : في مثل هذه الظروف (٤ - النظرية الاجتماعية الحديثة)

يحدث تغير اجتماعي - على الرغم من أن التغير يمكن حدوثه اذا تبايرجال السلطة يمثل هذه النتائج ، كما أنه التغيرات - المضطحة يمكن أن تحدث نتيجة التغيرات قوية في الحياة.

من هنا نجد أنه نظرية التغير والتطور تفسر النظام الاجتماعي العام بـ«نظرة الشاملة» ، كما تفسر أيضا التغير النظام الاجتماعي وكيفية حدوث التغير ، ورغم كل هذا فـ«النظرية» بها قلة ضعف أساسية .

ففي حالة «نظرية» أن التغير والالتزام شرط ضروري لوجود النظام الاجتماعي العام » . من الممكن رفضها عن طريق فحص تلك المجتمعات التي يوجد فيها النظام الاجتماعي بدون أي سلطة مركزية فردية تلزم كل الأفراد وقد توجد هذه المجتمعات في بعض القبائل التي عرفت بأنها لا دولة لها Stateless أو بدون جهاز رئاسي حاكم (١) . في مثل هذه المجتمعات هناك مراكز للسلطة في الجماعات المتكلمة أو الأسرة من خلال المجتمع المحلي ، ومن خلال أجزاء النسل أو القرابة من داخل كل النسب ، ولكن من النادر وجود مثل هذه المظاهر بالنسبة للمجتمع ككل أو حتى في الوحدات السياسية الكبيرة التي تمارس عليها من خلال المجتمع . في مثل هذه المجتمعات يمكن تدعيم النظام الاجتماعي العام من خلال العلاقات السائدة بين أعضاء الأجزاء المختلفة عن طريق هذه الصالات :

أولا : إمكانية ممارسة القوة لانتهاء النزاع بين الأفراد من البدنات المختلفة أو العشائر (أو حتى بين الوحدات الكبرى مثل القبائل) والتي تعتمد على مساندة بقية الأفراد لنفس الجزء الاجتماعي .

ثانيا : وجود روابط متباينة وبصفة خاصة روابط الزواج وروابط قرابية جزئية والروابط التي تدعم العلاقات وتمنع العداءات - وإذا تزوج الأفراد من خارج لبدنة أو العشيرة تضاف روابط قرابية جديدة تدعم العلاقات بين البدنات - كما تشمل على الروابط القروية الأخرى ، حيث أن هذا الاستغراق للروابط القروية أو الطقوس أو المنظمات السياسية تساعد على زيادة تحكم عنصر القوة في إنهاء النزاعات ، وهم يخلقون

أيضا نسيج متشابك من الروابط القوية بحيث يمكن منع انفصال الوحدات الصغيرة من الكل الكبير .

ثالثا : في بعض الأحيان تظهر بعض الوسطاء لهم مكانة مطلوبة قوية تمكنهم من انهاء النزاع بين الجماعات المتصارعة ، والمظهر الهام للنمط العدائي هو الانقسامات الداخلية الواضحة بين الأجزاء والتي تحترق الروابط القوية بينهم والتي تؤدي لممارسة القوة من قبل السلطة الملزومة ، وقد يتمتع الأفراد عن استخدام القوة بحشا عن بعض التعميمات أو المساعدات ، وتحقيق مطالبهم يحتاج لاتحادات دفاعية قوية ضد أى هجوم عليهم ، ولاكثر من ذلك قد يكون اتحادهم متضمنا عدم التدخل ففى بعض النزاعات الأخرى فضلا عن أن كلا العقوبات الخارقة والأخلاقية تقلل من استخدام العنف ، وتدعم هذه العقوبات أيضا القواعد التي تحكم الروابط الاجتماعية بحيث تحدد لنا الأشكال المختلفة للتوضعات المطلوبة

بهذا تظهر لنا هذه الحقائق الاثنوجرافية وفض القضية القائلة أن « القهر والالزام شرط ضرورى لوجود النظام الاجتماعى العام » . وبصفة عامة هناك بعض المناقشات المضادة يجب أخذها فى الاعتبار :

أولا : نقرر لنا هذه النظرية أن النظام فى هذه المجتمعات يستند على السلطة الملزومة داخل كل جزء ، وعدم توافر السلطة يؤدي الى انقسام الوحدات الى وحدات أصغر ، بحيث لا يمكن فرض الالزام بين الأعضاء سوى أى حالة — بدون وجود قيادة قادرة على ذلك .

ثانيا : يمكن القول أن إمكانية استخدام القهر والالزام بين الوحدات قد يشير فى بعض أشكاله أنه ضرورى للنظام الاجتماعى العام وحتى لو له يمارس من قبل مركز القوة .

ثالثا : قد يتضح لنا أن أحد ضوابط الصراع الاجتماعى هو الالزام الأخلاقى أو الالزام الرمزي بحيث يمكن استخدام للافتكار والآراء ذات الأخلاقية كوسائل مقبولة للتفاوض *negotiation* أو الاتفاق *consensus*

أولها هذه المناقشات يمكن الاقتناع بها جزئيا : لأن المجتمع يتطلب

لوجوده بعض الأشكال الرئاسية التسلسلية المنتظمة لممارسة القهر والالتزام حتى إذا تأسس ذلك فقط على عوامل السن وروابط القرابة بحيث لا يتطلب ذلك اذعان أو خضوع كل جزء بالمجتمع ، ومن هنا نجد أن النظرية التي تفترض أن القهر والالتزام شرط ضروري لكل مجتمع مرفوض ، والمناقشة الثانية بها بعض العناصر السليمة ، حيث أن معادلة الالتزام كشرط للالتزام ضرورية حتى بدون الشكل المركزي : (وبصفة عامة يمكن القول أن نمط الالتزام غير ثابت بمقارنته بالنمط المركزي ، ولكن وسائل تدعيم هذا الرأي ضعيفة) . والمناقشة الثالثة لا يمكن قبولها : حيث أن ممارسة الالتزام الأخلاقي أو الرمزي غير ممكن إلا إذا قبل الأفراد قيم مشتركة محددة ، ومن هنا يكون الالتزام داخلي ، وفاعلية الضغوط الداخلية لا تدعم النظرية التي تفترض أن الالتزام شرط ضروري للنظام الاجتماعي العام .

ويمكن مناقشة هذه القضية - لسيين - فقد يوجد بعض أنماط الالتزام التي لها تسلسل رئاسي منظم ، تمتد على إمكانية استخدام القوة للمادية ، كما أن نمط الالتزام الأخلاقي أو الرمزي يمكن أن يكون مؤثرا :

أولا : من الضروري وجود بعض الوكلاء أو المشلين للسلطة لتطبيق المقويات عند أهمال المظاهر الأخلاقية أو الرمزية سواء يتجاهلها أو معارضتها .

ثانيا : من الضروري وجود بعض الوكلاء الذين لهم صفة الالتزام مثل كبار السن الذين يشرفون على تعليم المعايير الأخلاقية وصياغة المعاني الرمزية .

ويمكن الموافقة على أن القهر والالتزام شرط ضروري Necessary للنظام الاجتماعي العام ، ولكن لا نوافق على أن القهر والالتزام شرط كافٍ Sufficient لوجود النظام الاجتماعي العام ، ففي المدى القصير يمكن أن تحقق ممارسة السلطة المطلقة بعض درجات النظام الاجتماعي العام ، بينما في المدى الطويل يمكن حدوث بعض الاتجاهات المضادة أو استخدام العنف للتغلب عليها . ولا يمكن أن قبل الالتزام كشرط كافٍ لتدعيم النظام الاجتماعي العام حتى على المدى القصير ، حيث أن وجود مظاهر القهر

والالزام بالمجتمعات البدائية أو المجتمعات الأكثر تعقيدا وغالبا ما تكون مصاحبة بالصراعات على السلطة والمعدات المحلية القوية .

وإذا كان الالزام شرط ضروري ، وليس كافي . لتدعيم النظام الاجتماعي العام ، وبصفة خاصة لضبط نواحي القوة في الحياة الاجتماعية قد تبدو النظرية صحيحة ، ومن ناحية أخرى نجد أن نقاط الضعف في القوة الملزمة تكون شرط كافي لحدوث مظاهر اضطراب النظام والتغير . ومن الصعب اختبار هذه القضية أمبيريقيا ، لأنه من النادر وجود مجتمع تختفي فيه مظاهر الالزام كلية ومثال ذلك : بعد رحيل الاستعمار البلجيكي من الكونغو لم ينتج عن ذلك اختفاء القوة المركزية الملزمة كلية ، بل كان هناك انحلال لقوى ملزمة أخرى مما شجع الادعاءات المنافسة للمطالبة باستخدام القوة لتحقيق مطالبهم مما أدى لانحيار النظام الاجتماعي العام . ومع ذلك فالاختبار الدقيق للنظرية غير ممكن - على الأقل بالنسبة للوسائل المتوافرة لدينا في الأوقات الحاضرة - فما زالت هناك أساليب أخرى لزياة قوتها التفسيرية ، مثال ذلك : يمكن للمرء أن يبحث عن امكانية وجود نقاط ضعف داخل السلطة الأبوية نتيجة لنمو المؤسسات الجمعية للأقلية ، سواء ساهمت أو لم تساهم في عدم الاستقرار العائلي ، مثال آخر : يمكن للمرء أن يبحث عن عجز أو ضعف أقلوة الملزمة الرئيسية للقوى المعادية سواء أدت أو لم تؤدي لظهور البيروقراطية ، ومن هنا يظهر لنا أن أغلب البراهين تدعم وجهة نظريا في أن ظهور نواحي القصور أو نقاط الضعف في أي نموذج للقوة الملزمة يساهم في ظهور مظاهر اضطراب النظام الاجتماعي والتغير الاجتماعي .

نظرية المصالح والالتزامات للنظام الاجتماعى العام

يمكن أن تشير الى متغيرين أساسيين فى نظرية المصالح والالتزامات :

المتغير الاول :

يفسر النظام الاجتماعى العام نتيجة لتعاقد بين الأفراد والذي يكشفه من خلال مصالحهم واهتماماتهم ويؤدي لحصولهم على بعض الترتيبات الاجتماعية ويستلزم ذلك أن الأفراد لن يحققوا أهدافهم بدون توافر عنصر التعاون أو على الأقل الاعتماد المتبادل بين الأفراد . هذا الاعتماد المتبادل يمكن التنبؤ به نسبيا فهو يتطلب مجموعة من القواعد تتضمن الحقوق والواجبات وظهور المنافع المتبادلة والتي تمنح بعض الجماعات من الحصول على منافع زائدة على حساب منافع الآخرين .

وتفسر نظرية المصالح والالتزامات اضطراب النظام ومظاهر التغير فيه عندما تظهر ظروف جديدة لم تغطيها القواعد الموجودة ، من هنا ينشأ اضطراب النظام والصراع حتى يحين الوقت المناسب لظهور وتأسيس مجموعة من القواعد الجديدة .

ويمكن أن تشير الى جانبين أساسيين لنواحي القصور فى النمط الأول من نظرية المصالح .

الجانب الاول :

انها تفسر النظام الاجتماعى العام على نطاق واسع نتيجة لأغراض ومصالح الأفراد ، فمن الواضح أن كثير من النظم الاجتماعية توجد بدون أن تكون مقصودة من جانب الأفراد .

الجانب الثانى :

انها فشلت فى تفسير كيف تنشأ هذه الأغراض أو المقاصد التى تؤثر على النظام الاجتماعى العام وكيف يمكن وجودها سابقة على وجود بعض درجات النظام والذي يمكن للجماعات المختلفة من تأسيس التعاقد وقبوله .

وهذين الاعتراضين مرتبطين معا : لأنه من الصعب أن نجد أفكار تعبر عن أغراض اجتماعية للأفراد بدون ظهور أولويات الحياة الاجتماعية وبصفة خاصة اللغة .

والتفسير الثانى لنظرية المصالح والاهتمامات أكثر ثباتا وتمقيدا من التفسير الأول ، ولكنه بعد تصديقا ولا يمكن قبوله : فهذه النظرية تفسر النظام الاجتماعى العام على أنه نتيجة غير مقصودة Unintended تظهر من خلال الأفعال المختلفة للأفراد ، كما أنها منفصلة من متابعة الأفراد لمصالحهم الخاصة . وليس المقصود بذلك أن الأفراد يكتشفون النظام الاجتماعى العام من خلال مصالحهم الجمعية ثم يؤسسونه بعد ذلك ، لكن أصحاب هذه النظرية يرون أن النظام الاجتماعى العام يوجد سهوا أو بدون قصد ، وبعد ذلك يكتشف الأفراد أنه ملائم لمصالحهم واهتماماتهم . ويمكن مناقشة ذلك بإضافة : كل فرد يتابع مصالحه الخاصة ومظاهر سلوكه بأحسن صورة ممكنة ، ثم يكتشف من خلال ذلك أنه من الصعب تجنب الاتصال بالآخرين ، أى أنه يجب أن يتكيف مع سلوك الآخرين ، ومن ثم يأخذ فى اعتباره مصالح ومظاهر سلوك الآخرين ، وقد يؤدي ذلك فى البداية الى مصادمات لكن تدريجيا سوف يكتشف المفرد أن مصالحه الخاصة يمكن الحصول عليها بصورة أفضل فى المدى الطويل ، وذلك تجنب مثل هذه المصادمات مع الأفراد وتحقيق التعاون بينهم . مما يؤدي لنشأة توقعات متبادلة للسلوك مع تعديل وتكيف مستمر لها حتى يتحقق التوازن .

وعلى الرغم من جوانب الضعف التى تحملها نظرية المصالح والاهتمامات فعلى تشل أحد الاسهامات الرئيسة فى تنمية النظرية الاجتماعية ، حيث أنها تدرك الظاهرة الاجتماعية فى نطاق عملياتها السببية والتى تعتمد على مدى معين - على عنصر الإرادة الانسانية . وتفسر نظرية المصالح والاهتمامات أيضا اضطراب النظام الاجتماعى وكيفية حدوث التفسير الاجتماعى بصورة مقبولة : حيث أن التوافق مع المصالح لا يمكن أن يتحقق بصورة كاملة ، فهناك دائما احتمال ظهور مصالح جديدة للأفراد مما يؤدي الى ظهور بعض الصراعات مع الآخرين ، كما توجد مشغول

ممينة تؤدي لحدوث توافقات جديدة كما أن هناك دائما احتمال ظهور ظروف جديدة لا يمكن التنبؤ بها تستلزم تأسيس مجموعة جديدة من القواعد الخاصة بها ، وأخيرا فإن من طبيعة الفرد أنه لا يكتفي بمتابعة بعض الأهداف الخاصة ، فمن خلال تفاعلاته المتعددة مع الآخرين قد يتنبه أو يلزم بالارتباط بنشاطات جديدة وبصفة عامة نجد الفرد قادر على الفعل الاجتماعي الرشيد في متابعة أهدافه الخاصة على الرغم من أخذه في الاعتبار تأثيرات كل من العواطف والمشاعر والأحاسيس ، ولكنه غير قادر على التصور الرشيد لشكل حياته الاجتماعية (١) .

ويمكن أن نشير الى مظهران أساسيان لنواحي القصور في هذه النظرية:

المظهر الأول :

قدمه لنا دوركايم (٢) Durkheim ثم قدمه تالكوت بارسونز (٣) Parsons وهو أن النظرية لم تفسر أصل أو منشأ المصالح . ولقد ناقش كل من دوركايم وبارسونز أن منشأ المصالح - الى مدى محدود - هو المجتمع ذاته أي أن وجود المصالح يستلزم مسبقا وجود النظام الاجتماعي . وأي دفاع عن هذه النظرية يقودنا الى مناقشة أن بعض المصالح موجودة من قبل في طبيعة الانسان نتيجة وجوده في العالم الطبيعي فضلا عن الحقيقة الخالصة أنه متلازم في الوجود مع الآخرين أي أن مصالحه الأولية لا تمتد على المجتمع بل تمتد على الطبيعة . هذه المناقشة قد تكون صحيحة في تفسيرها لبعض مظاهر النظام والسلوك الاجتماعي لبعض الأشكال البدائية غير الانسانية ، ولا يمكن لهذا التفسير أن ينطبق على النظام الاجتماعي العام الموجود بالمجتمع الانساني لأن ذلك - على الأقل - يستلزم مسبقا وجود اتصالات لقوة وقواعد اللغة من قبل المجتمع .

المظهر الثاني :

أنها تقرر أن الأفراد يتوافقون في مظاهر سلوكهم مع بعضهم البعض بخرية تامة وبأساليب اختيار متعددة بواسطة الطبيعة والحاجة الى المنافع المتبادلة دون اعطاء أي أهمية لمظاهر القوة التي تحدد وتؤثر على مظاهر

سلوك الأفراد عند تحقيق رغباتهم الخاصة . وباختصار : تركز النظرية على النتائج غير المقصودة للأفعال الاجتماعية ، كما أنها تحدد درجات محددة لأهمية بعض الأفعال الاجتماعية أكثر من الأخرى حتى لو كانت النتائج غير مقصودة من جانب أى فرد أو جماعة محددة .

وفي الواقع أن عملية توافق المصالح غير كافية لتأسيس وتدعيم النظام الاجتماعى العام ولكنها مع ذلك تكون ضرورية ، ولقولنا هذا تبدو النظرية فى أغلبها غائبة Tautological ، فهى توضح أن النظام الخاص بالمجتمع يعبر عن التوافقات المتبادلة للمصالح ، ومع ذلك فالنظرية لها عناصر قيمة فى توجيه الانتباه لأحد مظاهر النظام الاجتماعى العام .

نظرية الاجماع القيمي

تشير النظرية الثالثة : الى أن النظام الاجتماعي العام يؤسس على - حد أدنى - من الاجماع على قيم محددة والتي يعلب عليها الطابع الأخلاقي ، وقد تتناول معايير فنية ومعايير جمالية (٧) . ومناقشتنا للخطوط العريضة لهذه النظرية نجد أنها تركز على : اذا التزم الأفراد بالقيم أو أجبروا على الالتزام بالقيم سوف يؤدي ذلك الى كسائل عام اتجاه الآخرين ، بهم يطالبون اخلاقياً مشتركة وكذلك امتيازات وميظورات تحدد وسائل تحقيق هذه الأهداف ، والاختيار السلوك من جانب كل فرد سوف يتأثر بالمعايير المشتركة والرضى النفسي والتي يحصل عليها الفرد من خلال توائمه مع الأفراد الآخرين . كما أن التزام الأفراد بهذه القيم يمكنهم من اختبار الوسائل الكفيلة بإعادة بكيف وتوفق المصالح المتصارعة وتحويل القوة الملزمة الى سلطة شرعية .

كما تفسر نظرية الاجماع القيمي اضطراب النظام ومظاهر التفسير بالطريقة التالية :

أولاً : لا يمكن الحصول على حالة واحدة تشير الى التزام الأفراد تماماً بالمعايير المشتركة العاملة حتى يؤدي نشأتهم وتربيتهم الى عدم الالتزام التام بهذه المعايير ، واذا حدثت تغيرات أساسية في الظروف التي يوجد فيها الأفراد لابد أن يصاحبها تغيرات في مواقف الأفراد ، فقد يتخلى البعض عن الالتزام بالمعايير المشتركة العامة حتى اذا كان التغير ضئيلاً ، وبذلك نجد أن الأفراد لديهم الاستعداد لعدم الالتزام بالمعايير المشتركة العامة ، ويزداد عددهم اذا ظهرت ظروف جديدة تساعدهم على ذلك .

والاحتمال الثاني : الذي يؤدي الى اضطراب النظام وحدوث التغير ، ينشأ نتيجة للقيم المتعارضة ، وقد يحدث ذلك نتيجة للاتصالات بين المجتمعات المختلفة أو عندما تظهر قيم جديدة معارضة للقيم القديمة .

وقد تبدو نظرية الاجماع القيمي كظاهرة جديدة ، ولكنها في الواقع ،

تدهت . من قبل على يد أوجست كومت Comte والى حد ما من جانب دور كايم Durkheim الذى كشف عن نواحي القصور بها ك نظرية عامة .
وانه ناقش كومت Comt بأن ظهور اضطراب النظام فى المجتمع يرجع الى نقص الاجماع على الأفكار الأساسية والمبادئ الخاصة بنسق المجتمع المرغوب فيه والمغائى للملائمة لذلك ، كما كشف لنا كومت Comte على أن الاجماع القيمى يرجع الى نمو ظاهرة تقسيم العمل والتى تؤدي الى الاختلافات المحلية والصراعات الداخلية (٨) .

واقعد عارض دور كايم Durkheim كثيرا من مناقشات - كومت - حيث يرى أن النسق الموحد للأفكار والأخلاقيات قد يوجد فقط فى المجتمع المتجانس البسيط ، كما يرى أن ظاهرة تقسيم العمل تؤدي الى الاختلافات والصراعات على الرغم من أنها تزودنا بمفهوم جديد وهو التساند المتبادل Interdependence ويشير دور كايم - الى أن المجتمعات الأكثر تباينا وتعقيدا لا يوجد فيها مثل هذه القواعد الأخلاقية وقبول الاتساق الكلية للأفكار والمبادئ . على الرغم من امكانية حدوث اجماع على بعض القيم الأخلاقية المنتشرة فى هذه المجتمعات ضمن المجموعات المتباينة للقواعد والقيم (٩) .

ويمكن القول أن نظرية الاجماع القيمى بتأكيدهما على أن الاجماع Consensus شرط كافى sufficient لخلق وتدعيم النظام الاجتماعى العام يؤدي بنا الى اكتشاف نواحي قصور جديدة بها .

فى المحل الأول : لقد فشلت نظرية الاجماع القيمى فى تفسير كيفية الوصول الى مثل هذا الاجماع بدون وجود نظام اجتماعى عام . وفى المحل الثانى : هذه النظرية زائفة فى تفسيرها لعملية استمرار النظام الاجتماعى العام ، حيث يمكن الحصول على النسق القيمى فى المجتمع الحديث مثل الرغبة فى تحقيق مستوى معيشى أفضل ، وقد يؤدي ذلك الى إثارة الصراع بنفس الصورة التى تظهر فى حالة عدم وجوده ، ففى حالة عدم وجود مثل هذا الاجماع القيمى - اذا كانت هناك قيم مختلفة

بالقطاعات الاجتماعية المتباينة ولديها الرغبة في تحقيق مستوى معيشي أفضل في هذه الحالة يكون المجتمع أكثر ثباتا واستقرارا .

ويمكن أن تكون نظرية الاجماع القيمي أكثر قبولا واقناعا اذا قورنت أن بعض درجات الاجماع consensus شرط ضروري Necessary لوجود النظام الاجتماعي العام . من الناحية المبدئية فإن النظرية بصفة عامة لا خلاف عليها ، حيث أن حياة المجتمع الانساني لا يمكن تصورها - في أبسط صورة - وبدون وجود بعض المعايير المشتركة العامة والمعايير الأخلاقية يلتزم بها الأفراد .

وفي صورة أكثر تحديدا : تبين لنا النظرية أنه بناء على قبول الأفراد للقواعد العامة ، يلتزمون ببعض المبادئ الأساسية التي تهتم بتحقيق رغباتهم ، وهذا يتضمن - في الحقيقة - مضمون القيم مع توافر امكانية الاختيار بين مجموعة من المبادئ أو القيم بصورة أو بأخرى . ومع ذلك يظل لنا تساؤل : هل يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض المجتمعات المدية المعقدة ، حيث تتوافر المناقشات الجدلية والاختلافات وقد تظهر وجهات نظر متعارضة ومتضاربة بخصوص الرغبات الاجتماعية ، كما أنه يمكن لدى معين الاختبار من الأساليب المختلفة للفعل الاجتماعي - ولكن هذا لا يحدث بالنسبة للمجتمعات البسيطة - حيث يعمل الأفراد من خلال التزامهم بالمفهوم العام للنظام الاجتماعي والذي لا يمكن أن يدور حوله الشك الى درجة بعيدة . من هنا تتساءل أين يكمن الالتزام بالقيم المشتركة العامة ؟ هل يوجد في المجتمعات التي يتوافر فيها امكانية الاختيار ولا يتحقق التوافق الا بصعوبة ؟ أم أن الالتزام انعكاس لشيء واحد أكثر من الالتزام بشيء آخر ؟ أو أنه يوجد في المجتمعات التي ينتشر فيها مظاهر عدم التكيف ؟ وليس المقصود هنا مجرد سفسطة أو استعراض للكلمات الغامضة ، بينما تسألنا بهدف تفسير النقاط التالية : اذا كان هناك اتفاق أساسي على طبيعة المجتمع ، مع عدم وجود بدائل لهذا الاتفاق ، فلا يمكن أن تنق بيساطة في القضية القائلة بأن تأسيس المجتمع يعتمد على الالتزام بالقيم العامة المشتركة ؟ فهل يمكن وجود النظام الاجتماعي العام بدون

الالتزام بمنهج القيم العامة المشتركة ؟ هناك بعض المناقشات المضادة
التي : تنص أن شرط الالتزام بالقيم لا يمكن الحصول عليه بالملاحظة
المباشرة بل يتطلب ذلك أسس موضوعية معينة ، وهي ظاهريا تعتمد على
النظام الاجتماعي العام ذاته . مثال ذلك : أن معتقدات الهندوس بالهند
وتقدم ترويضهم مجموعة من المبادئ العامة التي تحدد وتبرر لهم بعض
الحقوق والواجبات الخاصة بالجماعات الطبقية . وهكذا فهذه القيم
ضرورية . إذا لم تكن كافية كشرط أساسي للمحافظة على العلاقات المنظمة
بين الجماعات المهنية واستمرار بناء القوة والامتيازات الخاصة بها . من
خلال هذه المناقشة تبين لنا أنه بدون مثل هذه الالتزامات للقيم والتي يمكن
تحديدتها وانتشارها ، نجد أن الأفراد لا يتوافقون بالضرورة مع القواعد
الخاصة بالحياة الاجتماعية ، ولكن قد تنشأ أساليب اختبار محددة للفعل
الاجتماعي قد ينتج عنها فوضى . من هنا يمكن الاختلاف الأساسي بين
المجتمعات البسيطة والمجتمعات المعقدة : حيث أن الاختبار في المجتمعات
المعقدة يكون بين أنواع مختلفة للنظام .

وعلى الرغم من نواحي القصور في هذه النظرية فإنه لا يمكن التقليل
من قيمتها وحتى لو كان اتجاهها غائيا (Tautological) فهي توجه الأنظار
لحو عوامل رئيسية في الحياة الاجتماعية . وتظهر فائدة هذه النظرية .
من وجهة نظرنا . في امكانية مصاحبتها مع بعض عناصر النظريات الأخرى
كما أن عدم شيوعها في بعض الدوائر يرجع الى كثير من الادعاءات التي
أثيرت حولها بشكل أو بآخر ، فمثلا نجد كل من كومت Comte وبارسونز
Parsons قد أيدها بقوة كنظرية تفسيرية ، فيما نجد بعض الكتاب
الأخرين أمثال ماثايم Mannheim وماركس Marx قدسما لنا أفكارا
تصورية فاضلة ، وذلك بامكانية تأسيس المجتمع المعقد على الاجماع القيمي
بصورة أوسع . ولكن سرعان ما ظهرت نواحي النقد الجوهرى لها حيث
أن الالتزام بالقيم المشتركة العامة والأفكار الشاملة في المجتمعات المعقدة
من الصعب وجودها حتى لو كانت من قبل مراكز القوة .

نظرية القصور الذاتي

نلاحظ أن لنظرية الرابطة الأخيرة لتفسير النظام الاجتماعي العام أكثر اختلافاً عن كل النظريات الثلاث السابقة ، حيث أنها تبحث فقط عن تفسير مظهر واحد من مظاهر النظام الاجتماعي العام ، وهو عنصر الاستقرار أو الثبات في الحياة الاجتماعية . كما تختلف أيضاً عن النظريات الثلاث ، في أنها لا تشير إلى مظهر واحد أو عملية واحدة ، بينما تشير لأي عدد من العناصر أو العمليات ، كما أنها لا تتناقض بالضرورة مع أهم من النظريات الأخرى ، وبإيجاز نقرر نظرية القصور الذاتي : أنه إذا وجد النظام الاجتماعي العام فهو يوفر الظروف الملائمة لدوام واستمرار وجوده من هنا كانت النظرية باطلة وغائبة Tautological حيث أن فكرة النظام الاجتماعي العام تتضمن عنصر الاستقرار ، ومن الواضح أيضاً أنها زائفة حيث نجد مظاهر ارتداد الأفراد عن النظام الاجتماعي العام وانحيازه بعض مظاهر وحدوث التغير ، على الرغم من الثبات النسبي للنظام الاجتماعي العام .

وعلى الرغم من عدم معقولة هذه النظرية ، فإنه يمكن دراستها في صياغة أكثر دقة ووضوحاً حيث تؤكد على جانب هام هو أن بعض العمليات السببية للمظاهر الاجتماعية غالباً ما تكون دائرية ، كما نقرر النظرية أنه عندما يدعم النظام الاجتماعي العام بعدد من العمليات المتبادلة فقد يميل إلى مقاومة الضغوط التي تهدف إلى انهيائه أو تغيره .

ومن الممكن مصاحبة نظرية القصور الذاتي Inertia لأي من النظريات الثلاث : القمر والازواص الصالح والاحتمالات - الاجماع القيمي بحيث يمكن تداعيلهم كمناصر أساسية ضمن نظرية واحدة أو صياغة لنموذج يستخدم فروض القصور الذاتي أو التوازن Equilibrium ، وفي الحواقع ، كل هذه العناصر الثلاث يمكن تجميعها في نظرية واحدة أو لنموذج لتفسير النظام الاجتماعي العام .

الخلاصة

أظهرت نتائج دراستنا لهذه الأنماط الأربعة لنظرية تفسير النظام الاجتماعي العام الى خلاصتين لا يمكن التفكاك منهما :

الأولى : لا واحدة من هذه النظريات تسكنت من تفسير أصل أو منشأ النظام الاجتماعي العام . حقا هذا عمل شاق وصعب التنفيذ : صياغة نظرية صالحة لتفسير النظام الاجتماعي العام بمفاهيم اجتماعية خالصة (ولكن من الممكن تفسير ذلك - جزئيا - بمفاهيم بيولوجية) نجد أن نظرية القهر والالزام غير مقبولة لأنها تفترض مسبقا أن مراكز القوة بالمجتمع تلزم الأفراد بالمعايير الاجتماعية والنظرية التماقدية تفترض مسبقا - أيضا - وجود بعض أشكال النظام الاجتماعي العام من خلا عقد مشترك يوافق عليه الأفراد ، وبذلك تفترض كجزء من التفسير ما الذي يجب تفسيره ؟ ونظرية المصالح والاهتمامات الثانية من الممكن قبولها حيث تفترض عمليات طويلة متضمنة التحول والنمو من حالة اضطراب النظام الى حالة النظام ، على الرغم من أنها لم تأخذ في الاعتبار أن وجود مثل هذه المصالح والاهتمامات يعتمد على وجود المجتمع . ونظرية الاجماع القيمي تفترض مسبقا وجود النظام الاجتماعي العام . وذلك باعلاء أهمية خاصة للالتزام بالقيم المشتركة العامة . وأخيرا نجد نظرية القصور الذاتي لم تقدم أى ادعاء لتفسير أصل أو نشأة النظام الاجتماعي العام .

والخلاصة الثانية : كل من هذه النظريات الأربعة ساهم في تفسير كيف يوجد النظام الاجتماعي العام أكثر من تفسير كيف ينشأ النظام الاجتماعي العام ؟؟ وكيف ينهار وكيف يتغير ؟؟ كل نظرية تقدم فروضا على أنها كافية Sufficient وليست ضرورية Necessary . والواقع أن كل النظم الاجتماعية تركز في تفسيرها على تركيبة أو اتحاد بين النظريات الثلاث : القهر والالزام - المصالح والاهتمامات - الاجماع القيمي .

وليس المقصود بذلك أن كل تبع من النظام الاجتماعي يعتمد على العناصر الثلاث بصورة متساوية ، ففي الواقع نجد تباين بينهم في تأكيد العناصر المختلفة لكل من الظاهر الثلاث للنظام الاجتماعي الصام . وبالمثل ، على الرغم من أن كل المجتمعات يمكن تصنيفها طبقا لبعض درجات القصور الذاتي ، فهم يتباينون في درجة وجود مثل هذه الصالة ، ولكن فهم لماذا يختلفون في هذا المجال - يجب فهم لماذا تجد بعض المجتمعات أكثر اعتمادا لمقاومة التغير أكثر من غيرها - ويمكن للمرء أن يبحث عن نماذج أكثر بحيث يمكن ترابط هذه العوامل الثلاث في الانساق الاجتماعية ؛ أحد هذه الاتجاهات هو « الاتجاه التكاملي »

Holistic Approach.

الراجع

1. Cf. Talcott Parsons, *The structure of social Action*, Free Press, Illinois, 1949.
2. See for example, *Thomas Hobbes, Leviathan* (ed. Michael Oakeshott), Blackwell, Oxford, PP. 107-8.
3. See John Middleton and David Tait (eds), *Tribes Without Rulers*, Routledge, London, 195-8.
4. Cf. Friedrich A. Hayek, *Individualism and Economic Order*, Routledge, 1949, PP. 6-13.
5. Emile Durkheim, *The Rules of Sociological Method* (trans. Solovney & Mueller), ed. George F. G. Catlin, free Press, 1950, PP. 2-3.
6. Talcott Parsons, *ibid*, P. 460.
7. Cf. K. Davis, *Human Society*, Macmillan, New York, 1959, PP. 143-4.
8. Auguste Comte, *Cours de Philosophie Positive*, IV, PP. 429-31.
9. Emile Durkheim, *The Division of Labour in Society* (trans. George Simupson), Free Press, 1947, esp. PP. 364-71.

الفصل الثالث

الوظيفية أو الاتجاه التكاملى

مقدمة

فى الواقع أن الاتجاه التكاملى لدراسة المجتمع قديم قدم النظرية الاجتماعية ، والتي يرجع ظهوره الى عصر الأفریق • ولقد تتبع بعض مؤرخى الفكر أثر المذهب الحديث للوظيفة والذي يسمى بالاتجاه التكاملى فى علم الاجتماع بأنه عرف فى الحقبات الثلاث الأخيرة عند - مونتسكيو Montesquieu. وقد يمتد ظهور الاتجاه التكاملى الى أفكار كونت Conte والذي يرجع اليه تأثيرها الحديث ، ولقد أكد - كونت Conte على الاتجاه التكاملى باعتباره جزء أساسى للبحث الاجتماعى والذي أسماه الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics أى دراسة الظواهر الاجتماعية فى حالة التلازم فى الوجود (١) •

من خلال هذه الأفكار عند - كونت - نجد أن كل النظم الاجتماعية والمعتقدات والأخلاق فى المجتمع مترابطة ومتداخلة فى نسق تكاملى • من هنا نجد أن تناول أى عنصر من هذه العناصر بالتفسير يكون بهدف اكتشاف القانون الذى يصف كيف يتلازم كل عنصر فى الوجود مع العناصر الأخرى داخل النسق الكلى • ولقد ظهرت هذه الأفكار عند كونت Conte من خلال تهوره الكلى لإعادة بناء المجتمع ، بحيث تمكن تأسيسه على نظرية ثابتة تمكنا من تفسير واضح لتداخل العناصر الاجتماعية مع بعضها البعض فى تركيبات أو اتحادات Combinations

ولقد تعرضت أفكار - كونت Conte لنقد شديد فى فروضه الأساسية (٢) وفى تبييه لوجهة النظر الخاصة باعتبار المجتمع نسج

متشابهك (١). ورغم ذلك فإن أفكار - كوفت Conte تمثل أحد المساهمات الرئيسية للاتجاه التكاملى .

ولقد ساهم هروث سبنسر H. Spencer ببعض الملاحظات الجديدة بالنسبة للمفهوم الوظيفى فى دراسة المجتمع . حيث قدم لنا « سبنسر » كثير من الافتراضات الهامة لعقد الماتلات الوظيفية بين العمليات العضوية والمجتمعات ولكن ذلك لم يكن اهتمامه الأساسى ، حيث كان يهدف الى بيان أن هدف على الاجتماع هو تحليل بناء المجتمعات بحيث يمكن الكشف عن مساهمة كل جزء منها فى وظيفة الكل . ولقد بنى سبنسر نماذج تطورية للمجتمعات تشبه النماذج العضوية موضحا درجات التباين فى الأبنية المعلقة بحيث يمكن قياسها من خلال الأنساط المختلفة التى تظهر بها العناصر المكونة للبناء . وحينما يتكون البناء الاجتماعى من عدد من العناصر المتشابهة أو المماثلة ، نجد كل منها يسيل الى الاحتفاظ بدرجة محددة من الاكتفاء الذاتى - سواء كانت عالية أو منخفضة - وحينما يتكون البناء الاجتماعى من عناصر غير متشابهة نجد مظاهر التباين الشديد للعناصر الداخلية فى البناء ، كما تظهر مظاهر التساند المتبادل بين الأجزاء المكونة له . كما ناقش سبنسر بأن مظاهر التباين الشديد للبناء الاجتماعى تؤدى الى مظاهر التكامل فى البناء الكلى ، وتجعله أكثر قدرة على البقاء وذلك بتقليل مظاهر التباين الداخلى (٢) .

وفى الحقيقة أن أغلب مناقشات الوظيفية الحديثة تعود الى دور كايم Dur Kheim أكثر منها الى هروث سبنسر . وقد كان دور كايم فى كتاباته الأولى متأثرا بعق بالتفكير البيولوجى مثل - سبنسر - كما أن أفكار دور كايم الأولى تأثرت أيضا بصورة مباشرة بأفكار - سبنسر - والتى تعرضت بدورها الى نقد شديد (٣) . ولقد حذر دور كايم فى كتابيه : مناهج البحث (٤) ، وأسس الدراسة من بعض الاخطاء المصاحبة للتفسير الوظيفى - لم يستخدم دور كايم مفهوم الوظيفة كما تنبأ دور كايم أيضا بكثير من مظاهر النقد والهجوم التى تواجه النظرية الوظيفية فى الوقت الحالى ، ورغم كل ذلك فلقد ساعد دور كايم فى أن أصبح المذهب الوظيفى

جذابا ومثيرا لعلماء الاثروبولوجيا الاجتماعية وعلماء الاجتماع بصفة عامة .

ولقد ميز لنا دور كايم بوضوح في كتابه - تقسيم العمل (٧) - بين وظيفة تقسيم العمل (كما يسميها) وبين سببها المؤثر الفعال ، وظيفته تقسيم العمل هي التكامل أو إعادة التكامل بالمجتمع ، بينما سبب تقسيم العمل هو الزيادة في الكثافة الحركية الناتجة عن الضغط السكاني ، ولكن عندما ندقق النظر في التفسير السببي عند دور كايم تنشأ بعض الصعوبات ، ويمكن أيجاز مناقشات دور كايم كما يلي : حينما يزداد الضغط السكاني ويزداد التفاعل الاجتماعي ، يحدث انهيار في البناء الاجتماعي لأبسط شكل بالمجتمع ، كما أن زيادة المنافسة قد تهدد النظام الاجتماعي العام ، ولكن يمكن التقليل والتحكم في هذه المناقشات المتزايدة عن طريق بنى الاتجاه نحو الأعمال التخصصية والتي تجعل الأفراد أكثر اعتمادا على بعضهم البعض ، ويصبحون أكثر قبولاً للالتزامات الأخلاقية والواجبات المتبادلة .

ولقد أغفل دور كايم في تفسيره - كيف يتبنى الناس هذا الحل لمشكلة المنافسة المكثفة ؟ فهو لم يحاول تقديم أى نظرية غير مقبولة تشير بأن الأفراد يفعلون ذلك تلقائيا ، كما أنه لم يقترح نظرية أخرى غير مقبولة بأن الأفراد يفعلون ذلك بتوجيه من الأحكام أو القواعد غير الواعية . من هنا يظهر لنا من أفكار دور كايم أن تقسيم العمل يظهر بسبب حاجة الأفراد لإعادة بناء النظام الاجتماعي حيث أن مظاهر المنافسة غير المنظمة يمكن أن تنعكس على الحياة الاجتماعية وتهددها بالانهيار ، وفي الواقع أن دور كايم في محاولته تجنب بعض أخطاء التفسير الوظيفي ، وقع في أخطاء أخرى .

ونجد أخطاء مماثلة في التفسير الوظيفي عند دور كايم في كتابه الأخير « نشأ وطبيعة الدين » (٨) حيث نجده يرفض كل النظريات التي تناولت ظاهرة الدين بالتفسير بفاهيم عقلية أو عاطفية للأفراد ، وبحث عن تفسير آخر للدين باعتباره ظاهرة اجتماعية ، ولقد حدد لنا نظرية لتفسير الدين كما يلي : أن المجتمع يمثل قوة ضابطة وقوة خالقة تؤثر على سلوك

الأفراد المثليين للمجتمع فالمجتمع قوة ضابطة بتزويده الأفراد بالقواعد الأخلاقية والمعايير الاجتماعية الأخرى التى تجعل الأفراد فى حالة توافق ، كما أن المجتمع قوة خالقة بتزويده كل فرد بالمصادر الثقافية التى تحدد للأفراد أسلوب التعامل فى الحياة . فالأفراد البدائيين يشعرون بمظاهر التساند المتبادل بين بعضهم البعض ويخضعون لقوة الخارجية ، ولكنهم غير قادرين على التعبير عن هذه الأفكار المجردة ، وعلى ذلك فهم فى حاجة للتعبير عن هذه الإحاسيس والمشاعر ، ومن ثم يلجأون للأشياء المادية التى تمثل المجتمع ، وتمثل اتجاهاتهم الجمعية نحوها ، هذه الرموز قد تصبح مقدسة بتوضيح ما الذى يجب الخضوع له - النظام الأخلاقى العام - كما يجب أن يكون منفصلا عن تفكير الأفراد فى الأشياء الأخرى والتفريه ، فمثل هذه الأشياء الدينية تتطلب شعورا خاصا بالوفاء والاحترام . من هنا نجد أن مثل هذه الموضوعات تصبح أساسا للنشاطات الطقوسية ، وأساسا للأفعال الجمعية أيضا ، مما يؤدى الى نشأة مشاعر وأحاسيس ثابتة لتحقيق تضامن الجماعة فالموضوعات الخاصة بعبادة الأديان توجد خارج أفكار وعقول الأفراد ، على أساس شعور الأفراد بأنها تمثل قوة خارجية من قبل المجتمع . من هنا نجد أن نظرية دور كايم - تفسر لنا الدين من خلال الحاجة الجمعية للتعبير عن مفاهيم التضامن الاجتماعى وإدراك المصادر الاجتماعية لنظام الأخلاقى العام .

من هنا تظهر نظرية دور كايم فى تفسير الدين فى حدود نتائجها المرغوبة وقد يكون هذا الاتهام خاطئ ، ولكن لكى تفعل ذلك لا بد من تغير النظرية من أساسها . فعلى الرغم من أن الأفراد لديهم الحاجة الجمعية للتعبير عن مظاهر اعتمادهم الأخلاقية على المجتمع ، وأن التعبيرات الرمزية ضرورية لتدعيم وتمضيد التضامن الاجتماعى . فإن دور كايم لا يستطيع الهروب من الاتهام الموجه اليه بأن الأسباب الأساسية التى أوردتها : الإحساس بالتساند والاعتماد المتبادل ، وعدم القدرة على فهم الإنكار المجردة - غير كافية لتفسير أهمية الدين ، حيث أن ظاهرة الدين يجب أن ترد الى الحاجة الاجتماعية للتعبير عنها .

وإذا كان هنالك أحد يريد الدفاع عن دور كايم وعن فروضه

الأساسية ، يرى أن للأفراد يدركون بدون وعى الحاجة لهذه التعميرات
الرمزية لمظاهر الاعتماد الأخلاقي على المجتمع ، ولكن كيف يتفاعل الأفراد
مع هذا الإدراك الفاض ؟؟ لكن يمكن إضافة أشياء جديدة للاعتبار :
حيث أن الأفراد في حالة عدم القدرة على اظهار التعميرات الواعية المبادئ
المجردة ، فانهم قادرين على الأقل بادراك بعض الأشياء التي يمكن اعتبارها
مقدسة ، وحتى لو كانت تلقائية لكنها متناسقة ومتراصة ، كما أن تنظيم
مجموعة من الشعائر الطقوسية حول هذه الأشياء وتعود الأفراد عليها ،
بمنحها قيمة اجتماعية بارزة عن القيم الأخرى فضلا عن أنها تستلزم بعض
المشاعر والاحاسيس الخاصة بالالتزام الأخلاقي والواجبات الأخلاقية .
كل هذه الأمور تجعل من وجود الرجل البدائي ظاهرة أكثر أهمية
ووضوحا . لكن دور كاييم عارض بشدة هذا التطبيق ، حيث يرى في
افتراضه الأساسي أن النتائج الاجتماعية المثمرة للدين جزء ضروري
لوجوده . والغلاصة أنه على الرغم من أن دور كاييم لم يراع دائما
التوجهات المنهجية الأساسية التي وصفها ، فمن الصعب أن ننكر تأثيره
في تأسيس المدرسة الوظيفية والاتجاه التكامل في علم الاجتماع .

تأسيس الوظيفة

لم ينسب أحد من رواد الوظيفة الحديثة ، هذا الاسم لنفسه ، وفي الواقع أن هذا المذهب المسى ضمينا الوظيفة كان من عمل «برونسلاو مالىنوفسكى» B. Malinowski على الرغم من أن تأثير مالىنوفسكى لم يكن له أهمية كبيرة في بعض المجالات ، مثل تأثير «الفرد ريجنالد رادكليف براون R. Brown الذى أنكر تطبيق مفهوم الوظيفة على أعماله ، ومع ذلك فقد كون مجموعة من الأفكار الأساسية تمثل تحول كبير في الاتجاه التكاملى الوظيفى .

ويمكن أن تناقش بصفة عامة الموقف الجدلى الذى يتبناه كل من « مالىنوفسكى و ارد كليف براون » حيث كان هدفهم هو دحض أفكار كلا المذهبين الانتشارى - والتطورى اللذين سيطرا على التفكير الاثروبولوجى في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . كما أن هناك أدلة واضحة في كتابات كل من « مالىنوفسكى و براون » حيث أعطوا اهتمامات كثيرة لتوضيح نقاط الضعف في كلا المذهبين الانتشارى والتطورى في مسائل معينة وإذا أردنا أن نحدد عوامل ظهور الاتجاه الوظيفى ، فانا نملك من الحجج والبراهين ما يؤكد أن اتجاه الوظيئين الهجومى نحو المذاهب القديمة قد تم لأنهم وجدوا مذهباً جديداً أفضل وايس (١) لأنهم خلقوا المذهب الوظيفى الأكثر قدرة لأنهم وجدوا الانجاهات القديمة لا قيمة لها . وإذا كانت القضية الأخيرة صحيحة - وأنا أعتقد أنها على الأقل جزئياً صحيحة - فسوف تبقى أماناً نقطة رئيسية لتفسير الوظيفية كمذهب أدت صياغته الى خلق قيمة عقائدية عالية لها وايست هذه القضية مهمة فقط بالنسبة للسياق التاريخى للمذاهب الاجتماعية - بعض الأشياء من النادر الاهتمام بها في هذا الكتاب - ولكن كدليل لتقييم المذهب الوظيفى نقياً بناءً .

وفي الواقع ، كلا « مالىنوفسكى براون » اتفقا مع القضية القائلة بأن المجتمعات الانسانية تنمو من أشكال بسيطة الى أشكال أكثر تعقيداً .

كما اتفقا أيضا على أن هذه المجتمعات قد تفتت من خلال مراحل مفصلة في عملية النمو والتطور ، بينما "لقد كلاهما تعهد من فروض المذهب التطوري والتي كانت لها أثر مباشر في دراسة المجتمعات البدائية المعاصرة ومجتمعات الفلاحة . أولى هذه الافتراضات أن المجتمعات البدائية المعاصرة تمثل المراحل الأولى للتطور الاجتماعي الانساني .

وثاني هذه الافتراضات : أن هذه المجتمعات يمكن وضعها على درجة معينة من التسلسل التطوري بالنظر الى مخيمات متفرقة وثابتة للتطور ،

وثالث هذه الافتراضات : أن التاريخ التطوري للمجتمع أو مجموعة المجتمعات المتجاورة يمكن أن يصاد صياغته وبناءه من خلال تواجد خصائص أو سمات معينة تكشف عن أحداث الماضي .

ورابع هذه الافتراضات أن تواجد سمات معينة لا تلائم مرحلة معينة من التطور يمكن تفسيرها على أنها «بقايا» مرحلة ماضية . والاعتراض على الفرضين الأولين ليس لأنهما افتراضين زائعين ، بل لأنهما يوجها الاتباه الى مشكلات لا حل لها ، فضلا عن أنها بعيدة عن المشاكل والقضايا الهامة . أما الاعتراض المتعلق بالافتراضين الثالث والرابع في أنها يؤديان الى

نشأة الفروض التخمينية * Conjectural Hypotheses

وذلك لانهم يتجاهلون إمكانية تفسير الظواهر الموجودة الآن بمفاهيم أخرى غير المفاهيم التي ذكروها ، مثال ذلك : لقد لاحظ التطورين أنه في بعض المجتمعات توجد ظواهر الوراثة والتتابع والسلالة والتي ترجع الى حظ الأم ، وأوضح التطورين بأن هذه المظاهر يمكن أن تكون إشارة الى المجتمع الأموي Matriarchy وإذا كانت هذه المجتمعات قد وجدت فيها مثل هذه النظم ، فانه لا يوجد حاليا النظام الأموي بل يعتبر إشارة الى مرحلة ماضية . مثل هذا النوع من التفسير لم يوجه فقد من جانب

(*) ان الاستخدام الازدراي Pejorative او قليل القيمة للمفهوم التخميني Conjectural غير ملائم بالنسبة للعلم ، ومن الممكن تفسير الوظيفة في علم الاجتماع بأي نوع من التفسير بدون مفاهيم ظنية أو تخمينية - انظر بوپر K. R. Popper (1) ،

المذهب التطوري بينما استخدم أيضا لتدعيم هذا الرأي . ولقد قرر كلا « ماليونفسكى براون » أن النظام الأموى - التى يرجع النسب من خلاله الى الأم - يمكن أن يقيم كما هو فى حالة وجوده ، أكثر من اعتباره مؤشرات لمرحلة ماضية ، نظرا لأن سماته هذا النظام الأموى غير معروفة . من هنا نجد أن اتجاه كل من ماليونفسكى براون ، باعتبارهما مؤسسى الوظيفية ، هو دحض أفكار المذهب الانتشارى . فهما يوافقان مثلا أنه

إذا ما كان هناك مجتمعان متجاوران ، فانهما قد يمتلكان خصائص متشابهة قد تعزى الى الانتشار أكثر منها الى النمو التلقائى ، وأن ذلك أكثر احتمالا نحو الحقيقة ، إذا كانت مصالح واحتملات المجتمعات متقاربة . الا أن ماليونفسكى براون يرفضان القروض المبالغ فيها فى المذهب الانتشارى والذى يحاول أصحابه تتبع ظلم معينة وعناصر ثقافية معينة ، كما توجد فى أماكن مختلفة - العالم ويردونها الى أصول مشتركة معينة كما أن كلاهما - براون وماليونفسكى - رفضا الاهتمامات النظرية للانتشاريين ويصنعونها بالسطحية .

فى الواقع ، يوجد مذهب ثالث نال بعض الاهتمام ، قبل وبعد تأسيس المذهب الوظيفى ، والذي يعرف بالنزعة السيكلوجية فضلا عن أن هذه النزعة كانت مصاحبة للمدرسة التطورية . وقد كان « سيرجى فريزر » S. J. Frazer أهم علماء هذه النزعة ، حيث يرى أن هنالك مجموعة من العوامل الدائمة فى التكوين العقلى والعاطفى للبشر تلك العوامل التى تؤدي الى ظهور مجموعة من الظواهر الثقافية الواسعة الانتشار . وكان منهج فريزر فى اختياره توضيحات لهذه الظواهر عبارة عن نزع هذه الظواهر من إطارها وسياقها للأشمل ومن التسلسل التاريخى للثقافات . ولقد أدان الوظيفيين - منهج فريزر - ليس بسبب نزعته التطورية أو النفسية ولكن بسبب أسلوبه فى نزع الوحدات من سياقها للأشمل مما يؤدي الاخلال بمعناها . ومن هنا نجد اتفاق آخرين ماليونفسكى براون على رفض النزعة النفسية فضلا عن الانتشارية والتطورية . ومن الملاحظ هنا أن كلاهما لم يرفضا هذه المذاهب بسبب نقاط الضعف فيها ، ولكن

بسبب اعتناقهم لنظرية ومنهج تفوقهم لاكتشاف نواحي التصور والجوانب
الضعف في النظريات الأخرى .

ولقد ظهرت الصياغات الأولى للمذهب الوظيفي عند البونوفسكي بعد
تطبيقه دراساته الميدانية الاثناجرافية على مكباندرابتر اليهنبا الأصليين ،
بالإضافة الى تطبيقاته الأخيرة في جذر التروبريانند (١١) Trobriand
من هناء نجد أن المذهب الوظيفي لم يوجه بحوث ما لبونوفسكي ، ولكن
مساهماته الوظيفية ظهرت في طبيعة الفروض التي وضعها لخصائص الميثاينية
وتعديلها تدريجيا وفقا لمقتضيات البحث أو عند وضع التقارير الخاصة
بالبحث . ولقد وضع لنا ما لبونوفسكي قرض أساس اذا أراد الباحث فهم
أى عنصر ثقافي يجب أن يشير اليه :

(أ) بعض المبادئ العامة للسلوك الانساني .

(ب) أن يحدد بعض العناصر الثقافية الأخرى الموجودة في نفس
المجتمع ، والتي توفر للعنصر الثقافي الخاص ، المضمون الذي يظهر خلاله .

ومثال ذلك : اذا أراد الباحث تفسير سبب دفع الفرد في قبائل
التروبريانند نفوذ لزوج أخته — ويعرف هذا النمط — الاركيو Urigubu
يجب أن نشير أولا : الى مبادئ عامة محددة عن مفهوم المشاركة والذي
يحكم السلوك في المجتمعات ثم يشير ثانيا : الى الحقيقة القائلة بأن هذه
انظاهرة منتشرة في المجتمعات التي يرجع النسب فيها حسب الأم
Matrilinal Society حيث أن نجاح الفرد في هذه المجتمعات يعتمد على
أبناء أخته والثر تزوده بالورثة — أى أبنائها — كما يشير نمط الدفع الى
أن المرأة وأبنائها لهم مصلحة في الانتساب لخط الأم . هذا النوع من التحليل
لا يفسر فقط سلوك الأفراد في جذر التروبريانند بل يتجنب مراحل تأملية
خادعة بالتطور . . كما يساعد هذا التفسير أيضا على توضيح الفكرة
الخاصة بأن نمط الدفع في هذه المجتمعات هو عبارة عن بقايا من مجتمع
الأم ، فنمط الدفع للاركيو Urigubu لا يعبر عن سيطرة الأم بقدر
ما يعبر عن دور الأخت في تزويد المجتمع بالورث .

من خلال هذه الدراسات يمكن أن نحدد المساهمات الوظيفية عند مالفينوفسكى في ثلاث أشكال •

١ - لقد اقترح طريقة جديدة للبحث الاثنوجرافى •

٢ - لقد طور بعض الأفكار النوعية لتفسير الظواهر الخاصة •

٣ - لقد هاجم جميع الآراء السابقة التى تحكم على الانسان البدائى بأنه غير رشيد أو أنه محكوم بالمعاداة •

ولقد أوضح مالفينوفسكى أن كثير من النظم الموجودة فى المجتمعات البدائية - مثل النظم الخاصة بفض المنازعات أو توزيع موارد الثروة - لها مستلزمات محددة مشابهة لمستلزمات النظم السياسية والقضائية والاقتصادية المنتشرة فى المجتمعات المعقدة ، بل أكثر من ذلك ، فقد أكد مالفينوفسكى أن النظم الموجودة فى المجتمعات البدائية تتيج فرص الاختيار ولا توضع ببساطة الى الاذعان الآلى •

كل هذه الدراسات قادت مالفينوفسكى لصياغة نسق متكامل من الأفكار (١٧) • حيث بدأ بافتراضه الأساس : أن جميع الأفراد لهم احتياجات أولية رئيسية مثل : الطعام المأوى : الاشباع الجنىسى والحماية والأمن • • من هنا نجد أن الأفراد يحاولوا مواجهة هذه الاحتياجات بتدبير وسائل معينة للبحث وتنمية وتوزيع الطعام وتشييد المساكن • وأسس قيام العلاقات الجنسية المتبادلة ولربطها معهم • كما أن عملية اشباع مثل هذه الحاجات ينتج عنها احتياجات ثانوية • فالحاجة لعملية الاتصال تؤدي لظهور اللغة ، والحاجة لضبط الصراع ونشر التعاون تؤدي لظهور معايير اجتماعية للمشاركة وعقوبات اجتماعية ونمو الشعور الواعى للتغيرات وأخطار الحياة والجوانب الهامة فى تفسير عجلة الحياة ، مما يؤدي لظهور السحر ونماذج أخرى من الطقوس والمعتقدات مثل الدين الذى يهدى ، النفوس أو القلق الناتج عن الشك وعدم التاكيد • من هنا نجد أن اشباع الحاجات الثانوية تقود بدورها الى الحاجة الى تنسيق النظر أكثر أحكاما ودقة ، ولقد أدت هذه الاحتياجات الى خلق الحاجة لقواعد التسامح

وبعض ميكانيزمات السلطة الشرعية مثل الأساطير التي تزودنا بدستور أو قانون بحكم النظم الرئيسية .

في الواقع أن بعض مناقشات مالتونفسكي مقنعة تماما ، فليس هناك شك في وجود محفزات انسانية أساسية أو حاجات أساسية يجب اشباعها ، ومازالت هذه الموضوعات محل البحث والمناقشة على الرغم من أن المذهب الكلي لمالتونفسكي به كثير من الصعوبات أهمها :

أولا : القضية القائلة بأن العناصر النوعية الأساسية للثقافة خلقت لاشباع حاجات محددة ، هي غالبا غائبة Tautological حيث أن ظهور عناصر جديدة تستلزم وجود بعض الحاجات الأساسية أيضا .

ثانيا : اذا كان الأفراد لهم احتياجات محددة ، لا يتبع ذلك أن احتياجاتهم يمكن اشباعها، ومن الواضح أنه اذا لم يتمكن الأفراد من اشباع الحاجات البيولوجية الأساسية ، اذن سوف يؤدي ذلك الى أنهم يقلعون عن الانتاج ، بينما الاحتياجات الأخرى ، اذا وجدت ، مسوف تبقى في صورة عدم اشباع ، والذي يحتاج هنا الى تفسير هو : كيف ولماذا ينسى الأفراد وسائل محددة لاشباع بعض الحاجات دون الأخرى ؟؟*

ثالثا : واذا أخذنا التفسير بنظرة شاملة ، فإن الاحتياجات الانسانية العامة لا يمكن أن نحصى . نظرا للاختلافات المتعددة بين المجتمعات أو بين موضوعات متعددة لها ملامح خاصة لمجتمع واحد أو أنماط من المجتمعات ، هذه الاختلافات ليست اختلافات شكلية أو صورية . حيث أن هناك بعض المجتمعات التي تحتوي على نظم لم تتوفر في مجتمعات أخرى بأى شكل من الأشكال .

رابعا : اذا كان مالتونفسكي يبحث عن تفسير كيفية قيام المجتمعات والثقافات بوظيفتها في أى وقت خاص . من ثم فإن الاحتياجات التي أشار

إلى مثال ذلك : من الممكن مناقشة ان الافراد في حاجة الى اسلوب لفض النزاعات بدون قهر والزام - ولكنهم لم يملكو ذلك .

أيها - أكثر من الاحتياجات البيولوجية - عرفت من خلال أعضاء المجتمع كما أكدها هو بنفسه (١٣) . أى أن الحاجة لأى عنصر ثقافى تكون نتيجة لوجوده كسبب ، عموما نجد المايونفسكى يبحث عن تفسير أصل العناصر الثقافية ثم يربطها فى شكل تخمينى أو حدسى ، والتي نقدها عند الكتاب بالانتشاريين والتطوريين .

خامسا : قرر المايونفسكى أن كل عنصر ثقافى له وظيفته - وأنها توجد لمواجهة بعض الاحتياجات الحالية ولا توجد بطريقة أخرى - هنا نجد مغالاة فى الحكم ، فالفرد يسكنه أن يعرف فقط بواسطة البحث إذا كان هذا العنصر الثقافى قد استخدم أم لا . وبطبيعة الحال نجد المايونفسكى كان متهما بالكشف عن أن كثير من هذه العناصر الثقافية استخدمت على أنها بقايا أو رواسب مجردة ، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هذه العناصر مفيدة لهؤلاء الذين ملكوها .

ولقد كان تأثير المايونفسكى واضحا تماما فى انسا واثراء حقل الدراسات الاثروبولوجية . واکن المفاهيم النظرية التى وجهت أخيرا بحوث علماء الاثروبولوجيا الاجتماعية من جانب - راد كليف براون .

لقد أنكر براون المصطلح الوظيفى على الرغم من تطبيقه مبادئ المذاهب الوظيفى وفى نفس الوقت قدم لنا مذهب يشبه فى بعض جوانبه المذهب الذى قدمه المايونفسكى ، حيث كشف لنا - براون قبل المايونفسكى - عن المبالغات وجوانب القصور فى المذهب الانتشارى والمذهب التطورى ، وحاول تحليل المجتمعات من خلال صفاتها الموجودة فعلا ، ولكنه رفض أية محاولة لربط هذه العناصر بالاحتياجات الفردية سواء كانت بيولوجية أو سيكولوجية كما رفض أيضا محاولة اشتقاق الاحتياجات الاجتماعية عن بعضها البعض (١٤) .

لقد تبع - براون - دوركايم فى قوله « أن من طبيعة الظواهر الاجتماعية والثقافية أنها تفسر فقط من خلال مفاهيم اجتماعية » ولقد بدأ براون تفسيره بتقديم عدة فروض هى :

١ - لكي يبقى المجتمع يجب أن يكون هناك حد أدنى من التضامن بين أعضائه ووظيفته الظاهرة الاجتماعية هي خلق وتدعيم التضامن بين الجماعات الاجتماعية ، وتدعيم النظم الاجتماعية التي تحقق ذلك .

٢ - يجب أن يكون هناك حد أدنى من الاتساق في العلاقات بين الأجزاء المكونة للنسق الاجتماعي .

٣ - لكل مجتمع ملامح بنائية رئيسية وممارسات عملية مختلفة تظهر تربط هذه الملامح البنائية وتساهم في تدعيم هذه النظم بطريقة ما .

وبصفة عامة نجد أن - براون يعالج البناء الاجتماعي ومستلزماته ، كسلطات لا تقبل الجدل ، بنفس الطريقة التي عالج بها - مالىنوفسكى - الاحتياجات كاساسيات وسلطات لا تقبل الجدل ، ولهذا حاول - براون - تفسير أشياء أخرى - مثال ذلك الاطار والممارسات الطقوسية - من خلال البناء الاجتماعي نفسه (١٤) ، ولهذا السبب فبراون وتلاميذه نسبوا لأنفسهم أنهم بنائيين أكثر منهم وظيفيين .

ولقد قدم لنا براون من خلال استخدامه لهذه الأفكار ، تحليلات وتفسيرات عديدة للظواهر الاجتماعية بطريقة جديدة تختلف عن أسلافه الاثروبولوجيين ، والمثال التقليدي على ذلك : مناقشة للعلاقة بين الخال وابن الأخت في المجتمعات الأبوية بجنوب أفريقيا (١٥) . في هذه المجتمعات نجد الفرد ينجح أبناء أخته رعاية خاصة لا ينحها الإيتاء او لأبناء أخيه ، وأكثر من ذلك فهو يسمح لأبناء أخته أن ياملوه بدون تكليف أو يستخدمون أساليب بذية أو حتى اللغة القبيحة ، أو يأخذون جزاء من ملكيته ولقد بين لنا علماء الاثروبولوجيا الأثرائل أن هذه الممارسات غريبة ، حيث أنهم فسروها على أنها يقايا أو رواسب لنظام القرابة الأمي أو لمجتمع الأم ، بينما نجد براون - يرى أن مظاهر هذه الممارسات موجودة في المجتمع الأبوي . في مثل هذه النسق نجد الطفل يخضع لسلسة آية والذكور الآخرين من جيل الأب في نفس الخط ، ولكن الطفل لا يخضع لسلطة الرجال من خط الأم ، وهي مميزة بوضوح في معاملاته حيث ينظر الطفل الى خاله على أنه محب ومتساهل أكثر من النظر اليه من خلال

مفاهيم الطاعة والخضوع مثل هذه التسهيلات والتجاوزات يمكن تنظيمها على الرغم من وجود احتكاك بين مبادئ الجيل القديم وآراء أنسالمهم من نفس الخط حيث أن الخال ينتمي لنفس جيل الأب ، ومثل هذا التوتر نجده منظم طقوسيا بواسطة - علاقات التكيف - بين الخال وأبناء أخته .

ويمكن تقسيم هذا التفسير الى أجزاء عديدة : الأول : يبدأ بوجود أسس البناء الاجتماعى ، مثلا الأقدمية ومجتمع الأب Patrilineality ومستلزمات الزواج من الأبعاد Exogamy الذى يؤدى الى روابط متصلة بين الانساب وذرئتهم ويؤدى ذلك الى مجموعة من الروابط القريبة التى ترجع الى خط الأم والتى تكون مميزة عن مجموعة الروابط البعيدة التى ترجع الى خط الأب ، ثم يفسر لنا الجزء الثانى : كيف تؤدى هذه الملامح البنائية الى خلق ظروف تؤدى الى التوتر والى ظهور أشكال عديدة من السلوك التى تعبر وتتضمن هذه التوترات ، كما أن التعبير عن هذه التوترات له قيمة تعليمية تربوية كبيرة ، وذلك فى تأكيد المبادئ الأساسية للبناء الاجتماعى ، فضلا عن أنها تؤدى الى تخفيف هذه التوترات من خلال العلاقات السائدة بين الأفراد بعضهم البعض ، ويكون المنصر الوظيفى فى تفسير - براون - فى بيانه كيف أن مثل هذه الممارسات لا تنتج فقط من خلال ملامح بنائه محددة بل كيف تاهم فى تدعيم وتمضيد تضامن الجماعات الاجتماعية بصورة شاملة وخاصة .

ولقد توصل - براون - بنفس الأسلوب الى تقديم حلول لكثير من المشكلات الأخرى ، كما ترك تأثيرا قويا على تلاميذه ليفعلوا نفس الشيء . مثال ذلك ، إيفانز برشارد E. Evans Pritchard ، فى دراسته التقليدية للنسق السياسى فى قبائل النوير Nuer . حيث ناقش أن البناء الخاص بنسق القرابة أو المصاهرة هو الذى يحدد النمط العدائى أو التهديدات الخاصة به بينما هذا النمط العدائى يساهم بدورة فى تدعيم البناء الخاص بالإنسان الجزئية القريب فى تحليله - إيفانز برشارد - أنه أكد بأن النمط العدائى لا يؤدى بالضرورة الى هتكك المجتمع ولكنه يدعم فى الحقيقة النمط الخاص للنسق الاجتماعى (١٣) .

وإذا كان هذا المثال يشبه الأمثلة التى أخرجها لنا - براون - وبصفة

خاصة تحليله لعلاقات التكيب ، نجد كثير من الاختلافات بينهما : في المثال الأول : عند تفسير براون لأصل ونشأة العلاقات لم يؤكد ببساطة أن سمتين أو أكثر من ملامح الحياة الاجتماعية متلازمة في الوجود ، بل كان يؤكد على : لماذا أن أحدهما يوجد ثم يؤكد أن المجتمعات هي التي تشكل بصورة نظامية علاقات التكيب حيث نجد تواتر بين مبدئين أو أكثر في البناء الاجتماعي . وفي المثال الثاني لا توجد أى محاولة لتفسير وجود الانقسامات القروية أو النمط العدائي ، كما أن كلاهما لم يفسر كغير مستقل ، والذي أمكن تفسيره هو نمط الاستمرارية والاستقرار . من هنا نجد نموذجين مختلفين للتفسير الوظيفي : الأول يفسر كيف يمكن للظواهر الاجتماعية أن تبقى في صورتها كما هي وهو نمط من القروض المتطورة . والثاني : يفسر لنا كيف تستمر الأشكال الاجتماعية في وجودها .

وبعد معالجتنا لمساهمات كل من مالتوفسكى وراي كليف براون - نستطيع الآن أن نعود إلى السؤال الذي طرحناه في البداية : لماذا صاغ هذين العالمين الأنثروبولوجيين هذه المذاهب المعارضة للمذاهب الأخرى ؟ ولماذا كانت مذاهبهم جذابة ؟

النقطة الأولى الواضحة هي أن المجتمعات الأمية Pre-Literate تتوفر فيها السجلات والوثائق عن الماضي ، بينما نجد مقولات شفوية تعتمد على الحس والتخمين مما يؤدي إلى تحريفها ، وهكذا فإن غياب الدليل التاريخي أدى للتركيز على تناول الظواهر الاجتماعية كنمط أبدي Time Less Pattern يتكون من أجزاء متداخلة .

ولقد تدعم هذا الاتجاه بالحقيقة القائلة : أن الأفراد في المجتمعات البدائية ليس لديهم وعي تاريخي ، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات المتقدمة حيث يتوافر التاريخ المدعم بالوثائق ، ويرتبط هذا بصورة شاملة بحقائق نوعية تمثل الحقيقة الخرافية Mythical Reality والتي تأخذ في اعتبارها الظروف الموجودة ، وتعالج الظواهر الاجتماعية ، كاشياء ثابتة غير متغيرة . هذا النقص في الوعي أو الإحساس بالتاريخ هو بدوره مظهر (٦٢ - النظرية الاجتماعية الحديثة)

من مظاهر الثبات النسبي للاتساق الاجتماعي البسيطة ، يثل هذه الاتساق البسيطة لاتتغير لمدة أجيال .

وأخيرا فإن سمات المجتمعات البسيطة تبين لنا أن التنظيم المختلفة والمعتقدات والرموز كلها في علاقات متبادلة ومتراطة بحيث أنها تشكل نمطا كليا ، كما كشف عن ذلك الدراسات الميدانية المكثفة ، يعكس المعرفة السطحية لهذه الظواهر . كما بينت هذه الدراسات ضرورة عدم فصل العناصر عن مضمونها الأساسي - كما يرى فريزر - كما تدعم الاعتقاد في النسق السكلي بأنه حقيقة لازمانية دائمة يعتمد كل جزء فيها على بقية الأجزاء .

ويمكن أن نستخلص في النهاية : أنه من الأساليب لصياغة المذهب الوظيفي هي ممارسة الدراسات الميدانية ، وقد كان المذهب الوظيفي جذابا للغاية بالنسبة لعلماء الأنثروبولوجيا ، حيث وجدوا منهجا لتنظيم ملاحظاتهم ، كما ززودهم بعدد من المشاكل التي توجه بحوثهم والتي كانت في الواقع مبنية على النظرية والمنهج . كما أن مذهب براون ، مكنهم من البحث عن العوامل المفسرة للظواهر الاجتماعية من خلال ملامح رئيسية دقيقة للبناء الاجتماعي أكثر من تفسيرها من خلال ظروف سابقة في وجودها عن وجود النسق الاجتماعي .

(*) هذه الأسباب سوف نعالجها بصورة أكثر كفاية في الفصل السادس والفصل السابع .

(*) هذه الأسباب سوف نعرض لها في الفصل السادس .

استدوار الوظيفة

هناك بعض المساهمات الحديثة للنظرية الوظيفية من جانب تالكوت بارسونز T. Parsons وتلاميذه في أمريكا . واحد الأعمال الرئيسية لبارسونز - في علم الاجتماع هو تحليله للمجتمع كنسق له متغيرات وظيفية مترابطة ، وهذا يعنى أن تحليل أى عملية اجتماعية ينظر إليها كجزء من الدراسات التى تحافظ على حدود النسق (١٨) . ولقد تمكن بارسونز من تكوين تركيبه لبعض الأفكار الخاصة بالينوفسكى مع بعض الأفكار الخاصة بدوركاييم وبارتو ، وذلك فى معالجته للاحتياجات الخاصة بالشخصية كمتغيرات فى النسق الاجتماعى .

ولقد ظهر ذلك بوضوح فى تحليله لوظيفة القواعد المهنية خصوصا قواعد الايتيكيت (١٩) Etiquette . ولقد ناقش بارسونز أن القواعد المهنية لها وظائف محددة بالمهنة كبناء حيث تحدد شروط دخول المهنة ، وتحديد الحدود الخارجية للمهنة ووصف الحقوق والواجبات الخاصة بممارس المهنة ، وعلاقتها بالمجتمع . . . وهكذا فضلا عن تسهيل العلاقات الشخصية المتداخلة بين ممارس المهنة والزبون ، فالممارس غالبا ما يعرف بعض المعلومات عن الزبون والتى تؤدى عادة للمحافظة عليها فى صورتها الاساسية ، والاكثر من ذلك فإن الممارس للمهنة يجب أن يحصل على مثل هذه المعلومات بدون أن يصبح مشابها للزبون أى أن قواعد الايتيكيت تخدم بناء العلاقات بصورة تحمى الممارس أن يصبح مستغرقا مع الزبون .

ولم يفكر بارسونز وتلاميذه فى بناء نظرية التحليل الوظيفى لسكل نسق اجتماعى فقط - والنسق بالنسبة لهم هو رأى مجموعة دائمة من الافعال الاجتماعية المترابطة والمتداخلة - بل أيضا فى تقديم مجموعة « المستلزمات الوظيفية » الانساق الاجتماعية على أساس أن هذه المستلزمات شروط ضرورية لمعالجة أى نسق . لقد ربط بارسونز وتلاميذه، ليس فقط النسق الاجتماعى كما هو ، بل أيضا السمات الشخصية لاجزاءه . وبصورة أكثر وضوحا كل نسق اجتماعى يقدم لاحتياجات فيزيقية لاجزاءه

تسكنهم من البقاء ، كما يقدم لهم وسائل محددة لمتابعة المصادر المادية ، وفوق كل ذلك : كل نسق اجتماعي يحتوى على بعض عمليات التطوير الاجتماعي للصغار حتى يمكن تنمية الدوافع الخاصة بالتطابق مع المعايير الخاصة أو تنمية الاحتياجات العلة للتطابق مع المعايير العامة . مثل هذه الوسائل موجودة في كل مجتمع فضلا عن المعايير النوعية ، فنجد القيم الأساسية هي التي تحدد مدى نموها أو تطورها وإذا فشلت في تحقيق ذلك ، فمن غير المرغوب فيه نجاح السمات الشخصية في صياغة الحاجة للتطابق القيم الرئيسية جزء من السمات الشخصية . وكل نسق اجتماعي له مظاهر محددة لتنظيم نشاطاته ، وبعض الوسائل المنظمة التي تحفظ وتدعم التنظيم من الفشل في تحقيق أهدافه فضلا عن بعض مظاهر المحفزات والبوعث أو القهر والالزام ، وأخيرا فإن الابنية المنظمة يمكن أن تتناغم نسيبا كل منها مع الأخرى (٣٠) .

وعموما ، فالبحث عن المستلزمات الوظيفية ، ليس فقط للانسان الاجتماعية بصفة عامة ، بل لانماط الانساق الاجتماعية النوعية مما يسهل عمل المقارنات والوصول الى تعميمات خاصة بالحياة الاجتماعية ككل ولقد اقترح - بارسونز - أن هذا الاتجاه يمكن في أحد الصياغات الدقيقة لمجموعة من التوازات التي تصف لنا الانساق الاجتماعية من خلال علاقتها الوظيفية في صورة رياضية (٣١) . ويبدو أن - بارسونز - اراد أن يبحث عن طبيعة التقارير الرياضية لتحقيق التوازن داخل النسق الاجتماعي بنفس الصورة أتى درس بها والوز Walras وبارتو Pareto للانساق الاقتصادية .

انتقادات النظرية الوظيفية

لقد جذبت الوظيفية كثير من الانتقادات المختلفة في العشر سنوات الأخيرة (ولقد ظهرت هذه الانتقادات لدى كل باحث في ادعاءاته النظرية وكشف عن نواحي القصور في المذهب الوظيفي) . والواقع أن هذه الانتقادات كشفت عن نقاط ضعف كانت معروفة لمؤسسي المذهب الوظيفي ، وعلى أية حال فلقد فشل هذا النقد في الكشف عن الاتجاهات الرئيسية في الاتجاه الوظيفي . وعموماً فإن كثير من هذه الانتقادات تعتبر مساهمات رئيسية لمدد من المستويات للنظرية الاجتماعية (٣) . ويمكن تصنيف هذه الانتقادات الى ثلاثة أنواع : انتقادات منطقية ، انتقادات ذاتية ، انتقادات مذهبية . والواقع أنه ليس من السهل الاحتفاظ بهذا الفصل بين الانماط الثلاث ، ولكننا نحاول عمل ذلك .

أولاً : الانتقادات المنطقية :

يمكن ايجاز المناقشات المنطقية الرئيسية للمذهب الوظيفي في :

- ١ - تشجع الوظيفية التفسير العامي .
 - ٢ - تقدم الوظيفية فروض لا يمكن اختيارها .
 - ٣ - تتطلب الوظيفية مستوى معين من البحث العلمي غير متوافر في علم الاجتماع .
 - ٤ - تمنع الوظيفية المقارنات .
- وتسكون النظرية غائية ، حين تفسر وجود بعض الظواهر على أنها ضرورية لانجاز أو تحقيق بعض النتائج ، وبصورة أكثر دقة ، فالنظريات الغائية تفسر الظواهر الاجتماعية من خلال نتائجها المرغوبة . والاعتراض الرئيسي على ذلي هو أن التفسير يعامل الاثر Effect على أنه السبب Cause مثال ذلك نجد التفسير العامي في الفيزياء الفلكية يفسر تحركات الكواكب من خلال علاقاتها بعضها البعض ، وذلك بالاشارة الى الحاجة للمحافظة على عمل النسق الشمسي أو الحاجة لتجنب التصادم بين

الكواكب • وبالمثل نجد التفسير العالمي في عالم الاجتماع : عندما تفسر الدين باعتباره يؤدي لتدعيم الأسس الأخلاقية للمجتمع ، أو تفسير الدولة باعتبارها تحقق التنسيق بين النشاطات المختلفة التي تحدث في المجتمعات المعقدة ، في كلا هاتين الحالتين نجد تفسير النتيجة كسب : فالشرط الضرورية للنظام الأخلاقي والتنسيق بين النشاطات استخدمنا لتفسير وجود الدين والدولة • ولهذا يمكن للفرد أن يقول : أن حدوث « س » يؤدي لحدوث « ص » ، وهكذا فإن حدوث « ص » والتي هي مرغوبة يمكن أن تفسر حدوث « س » • والمناقشة الحقيقية لهذا النقد بأن هذا النمط من التفسير يتحدى قانون المنطق ، لأن الشيء الواحد لا يمكن أن يكون سببا للآخر إلا إذا كان يتبعه في نفس الوقت •

ولقد ظهرت أحد المحاولات للدفاع عن الوظيفية ، تؤكد أن عيوبها المنطقية الظاهرة هي في الواقع نتيجة لتحريف المعنى أو لسوء فهم التفسير الوظيفي • من خلال هذا الرأي : ما تفسره الوظيفية بالأسلوب الشائع (٣) • هو توضيح العمليات الدورية والارتباطات السببية مثل أن حالة واحدة تؤدي إلى ظهور حالة أخرى والتي بدورها تؤدي لحدوث حالات أخرى ، وبين ثم يمكن اعتبارها شرط لحدوث الحالة الأولى وهكذا • •

ب - ج - د - ا ، ومثال ذلك أن وجود الدين يحافظ على النظام الأخلاقي العام ، ومن ثم بدوره يحافظ ويصون النظم السياسية والتي تؤدي بدورها بعملية تنسيق النشاطات مما يؤدي إلى استمرار البناء الاجتماعي على اعتبار أن الدين جزء منه •

وعلى الرغم من قوة الدفاع عن المذهب الوظيفي ، فهناك بعض الصعوبات :

أولا : أن التقارير الخاصة بالسببية الدائرية من النادر وجودها في أي مجتمع غير المجتمعات البسيطة البدائية •

ثانيا : هناك مظهر واحد للتأكيد على الرابطة السببية بين عملية اجتماعية وعملية أخرى ، ولكن هذه العملية لا تفسر استمرار النسق ،

حيث أن ربط الأسباب بالنتائج شيء ، وتعليل استمرار حدوث النسق شيء آخر (٣٤) .

ولحد المناقشات المعروفة للسدفاع عن الحالات الغائبة : أن علوم البيولوجيا وعلم النفس الاجتماع — على اتجاه مضاد لعلوم الفيزياء والكيمياء ، كل هذه العلوم تتعامل مع ظواهر ذات سلوك غائي ، وهكذا يميلون تماما لمعالجة الفرض النهائي للظاهرة على أنه السبب في وجودها . مثال ذلك : يمكن للفرد أن يفسر النشاط الخاص بالحصول على الأكل من خلال الهدف الخاص لاشباع الجوع ، وعن طريق إيضاح أن الأكل يؤدي الى تقليل الألم الناتج عن حالة الجوع . وفي الحقيقة كل ذلك يكشف لنا أن الدراسة التي تتناول غاية السلوك لتحقيق الاهداف الخاصة لكل عضو يمكن اعتبارها شروط سابقة للسلوك وهذا لا يتضمن معالجة النتيجة — النقص الفعلي للجوع — كسبب ، لأنه غالبا ما يحدث أن الهدف النهائي لا يمكن الوصول اليه أو تحقيقه . فالهدف من تقليل حالة الجوع يعتبر سبب . وفي أية حالة ، على الرغم من أن السلوك الانساني ، أو بصورة أكثر تحديدا كل السلوك الاجتماعي البشري يمكن تناوله على أنه غائي ، ولا يتبع ذلك أن الظاهرة الاجتماعية يمكن تفسيرها على أنها نتيجة مباشرة للسلوك الغائي . فإذا كان الدين يؤدي الى تقوية وتدعيم الحالة الاخلاقية بالمجتمع ، فهذا لا يعني أن ممارسة الأفراد للشعائر الدينية يكون الهدف منها تدعيم وتقويم الحالة الاخلاقية . كما أن كثيرا — أن لم يكن أغلب — الظواهر الاجتماعية تكون نتائج غير مقصوده للأفعال الاجتماعية ، والأفعال الاجتماعية ذاتها غائية ، ولكن كثيرا من نتائج هذه الأفعال ليس له ارتباط مباشر بهذه الاغراض الغائية . وهكذا يمكن للأفراد أن يشاركوا في دينهم لتحقيق حالة الخلاص Salvation ، وإذا كانت هذه المشاركة الواسعة الانتشار نتيجة للنظام الاخلاقي العام ، من الممكن ألا يكون بينها ارتباط بالاعتراض التصورية للمشاركين . وهذا لا يعني أن الأفراد ، في بعض الاحيان ، يتعمدوا خلق الظاهرة الاجتماعية أو تدعيمها فقد نجد بعض الأفراد يرون أن بعض النظم الاجتماعية مفيدة ، بينما يرى البعض الآخر أن هذه النظم ضيارة ، ومن ثم يمكن للأفراد أن

يتمددوا خلق أو تدمير الظواهر الاجتماعية . ولكن ما الذى يفعله الافراد فى هذا المجال : أنهم يؤدون الى ظهور بعض العناصر الاجتماعية والثقافية عفويا أو بدون قصد ، من هنا نجد أن هذه العناصر الاجتماعية والثقافية قد تحقق أغراض محددة من جانب ، وقد لا تحقق هذه الأغراض من جانب آخر . فلا يمكن للفرد أن يفسر التطور التاريخى لميكانيزم السعر Price-Mechanism من خلال أغراض أو مقاصد الافراد ، بينما يمكن للفرد أن يفسر الضبط الجزئى لميكانيزم السعر فى بعض المجتمعات من خلال أغراض أو مقاصد موجهة ايدولوجيا ، وعلاوة على ذلك يمكن للفرد أن يفسر عملية إعادة بناء أجزاء منها من خلال محاولات مقصوده لتجنب النتائج الجزئية المؤقتة .

ويمكن أن تناقش فى الرد على هذا النقد : بأن هناك أغراض أو مقاصد غير واعية للعمل فى المجتمع ومثال ذلك : يمكن للدين أن يتغير استجابة لحاجات اجتماعية من خلال معرفة غير واعية بهذه الحاجات . مثل هذه الدوافع غير الواعية توجد فى العقل البشرى ، ونادرا ما يتطرقها الشك . ولكن علماء النفس تمكنوا من استعمال وسائل معينة للبحث عن هذه الدوافع فى الشخصية ، بينما نجد علماء الاجتماع لا يملكون أية وسائل محددة لفعل ذلك فى تحليل الظاهرة الاجتماعية . وعلى أية حال ، مثل هذه التفسيرات غالبا ما تكون غير ضرورية ، لأنه يمكن ببساطة تفسير الظاهرة الاجتماعية على أنها ليست أغراض واعية بل نتائج غير مقصودة للعمل الاجتماعى . ورغم كل ذلك لا تزال هناك صعوبة فى تفسير لماذا تساهم هذه النتائج غير المقصودة فى تلقيم الظواهر الاجتماعية الأخرى ؟؟ ولماذا تساهم فى إشباع حاجات محددة للأفراد ؟؟ .

ولقد عالج بعض الوظيفيين هذه المشكلة بمقصد مماثلة بين علم وظائف الاعضاء وعلم الاجتماع . ولقد ناقشوا بأن الاعضاء الفسيولوجية ضرورية للكائن الحي حتى يمكنه القيام بوظيفته فى البيئة التى يوجد فيها ، وبالمثل النظم الاجتماعية والمتمدنة . وهى ضرورية للانساق الاجتماعية وتحقيق وظيفتها فى البيئة . وهذا النمط من المناقشة يؤدى لتعرض لا شك فيها بالنسبة للأغراض الواعية أو غير الواعية ، ومثال ذلك : يمكن القول بأن

وجود العائلة ضرورى للقيام بعملية الطويح الاجتماعى للصغار ولحماية الأم ، ولهذا السبب تمثل عملية التطويح الاجتماعى قاطما عاما .

على الرغم من مقولية هذه المناقشة فهى غير مقبولة ، فمثلا نجد علماء الفسيولوجيا يمكن ان يفحصوا بدقة وظائف الاعضاء ، ومن ثم يفسرون كيف ان الكائن الحى أو جزء منه يقوم بوظيفته ولكنهم لم يفسروا وجود الكائن الحى . هذا ما نجده فى النظرية الانتقاء الطبيعى Natural selection فهل يمكن لملء الاجتماع أن يناقشوا موضوعاتهم بنفس الاسلوب ؟ وهل يمكن ان يفترضوا ان الظواهر الاجتماعية ، بصورة أكثر أو أقل ، تنشأ بشكل عشوائى ، وتستمر فى وجودها بمثل نظرية الانتقاء الطبيعى ؟ فى حدود معيته تبين أنه يمكن لملء الاجتماع أن يفعلوا ذلك . فمثلا : يمكن لملء الاجتماع ان يفسروا بقاء بعض التنظيمات الصناعية وفشل البعض الاخر من خلال الاختلافات فى فعالية التنظيم ، أو قد يفسر علماء الاجتماع بقاء بعض الدول باعتبارها لها كيان سياسى مستقل من خلال السيطرة العسكرية أو تنظيمها الاقتصادى . ولكن هذه المناقشات سطحية لانه لو ان تنظيمًا واحدًا أو دولة فشلت فى مناقشة مقبولة على التنظيمات أو الدول الاخرى لا يمكن أن تختفى ، بل يمكن أن تمتص أو تصود مرة اخرى بواسطة التنظيمات الاكثر نجاحا . وليس هناك عمليات تماثلية فى مجال الفسيولوجيا العضوية . حيث أنه من الصعب - ان لم يكن مستحيل - تحديد معيار بناء المجتمعات أو الثقافات .

هناك محسالة أخرى تناولت التحليل الوظيفى باعتباره فسيولوجيا اجتماعية Social physiology دون أى هدف لتفسير سبب وجود الظاهر الاجتماعية فى المحل الأول ورغم ذلك فان هذا الاتجاه يثير بعض العيوب . حيث أنه فى مجال الفسيولوجيا : هناك بعض المعايير لقياس الصحة لاي عضو والتي يمكن استخدامها لقياس وظيفة هذه العمليات أو سوء وظيفتها . بينما نجد فى علم الاجتماع ، ان هذا النمط من التحليل يحصل فى طياته كثير من الاخطاء : فالمعايير الخاصة للتعلم على المجتمع بأنه سوى قد تستخدم التعبيرات الصحيحة للصراع ، بينما معايير أخرى تعتبر مظاهر الصراع علامات مميزة للمجتمع غير السوى . وقد تكون المناظر

أكثر تعقيدا حيث أن المجتمع يمكن أن تتغير ملامحه البائية ، بصورة قليلة أو أكثر ، بينما لا ينطبق ذلك على الكائن الحي .

وهذا لا يعني أنه ليست هناك مماثلات بين التفكير الاجتماعي والتفكير البيولوجي ، حيث نجد مجالات هامة يفسر الفرد فيها التغيرات الاجتماعية من خلال تكيف مجموعة من النظم الاجتماعية مع مجموعة أخرى من النظم أو من خلال تكيف هذه النظم الاجتماعية مع التغيرات في البيئة الخارجية . على الرغم من أن المجتمعات يمكن أن تتكيف في بعض المجالات دون الأخرى ، حيث أن الأجزاء التي تتكيف من وجهة نظر معينة ، يمكن أن تكون في حالة عدم تكيف من وجهة نظر أخرى . مثال ذلك : إذا ظل النسق الطبقي في الهند ، كما هو موجود حاليا ، يمكن القول بأن هذا النسق الطبقي يمثل سوء تكيف مع النمو الاقتصادي ، وفي الجانب الأخرى يمكن للفرد أن يناقش النمو الاقتصادي يؤدي لسوء تكيف من وجهة نظر النسق الطبقي . في هذه الحالة نجد أن عوائق النمو الاقتصادي من وظيفتها وقاية أو حفظ النسق الطبقي . ومن الواضح أن كل من هذه المحاولات غير مجدية . فمن السهل أن نبين كيف أن الطبقة تمنع أو تعوق النمو الاقتصادي ، وكيف أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تعديل النسق الطبقي .

والنقد المنطقي الثاني : هو أن العروض الوظيفية لا يمكن اختبارها . وأي فرض غير قابل للاختبار ليس بسبب نقص الإثبات أو البرهان . ومن السهل وجود الإثبات لاية فروض . ولكن لعدم إمكانية استنباط التقارير من هذه العروض ، وإذا كانت العروض ذاتية يمكن أن يقود الإثبات المنهجي إلى رفض أو تعديل هذه العروض ويمكن أن تأخذ في الاعتبار المثال التالي : إذا قلنا أن وظيفة الدولة هي عبارة عن التنسيق بين النشاطات وتناولنا ذلك على أنه فرض علمي ، ثم يمكن الموافقة على : إذا اكتشف فرد ما أمثله تدل على أن الدولة لا تقوم بالتنسيق بين النشاطات أو أنها فعلا تفصل النشاطات المختلفة : إذن يمكن لهذا الفرض أن يعدل أو يرفض . وهنا تنشأ كثير من الصعوبات : فقد يناقش أحد الأفراد أن الفصل بين النشاطات من جانب الدولة يمكن أن يعتبر نمط التنسيق بين النشاطات ،

وهكذا حتى عندما يكون هناك معارضة قوية لما هو متوقع حدوثه فعلا يمكن معالجته كدليل اثبات !! وحتى اذا انكر أحد هذا النمط من المناقشات ، فسوف تظل الصعوبات موجودة . ودعنا الآن نقول بأن الفرد يمكن أن يكتشف حالات تقوم فيها الدولة بالتنسيق بين النشاطات ، وحالات أخرى لا تقوم فيها الدولة بالتنسيق بين النشاطات ، من هنا يمكن للفرد أن يناقش : على الرغم من أن الدولة لا تقوم بالتنسيق بين النشاطات « دائما Always » ، فانها لا يمكن أن توجد ما لم تقوم بالتنسيق بين النشاطات « أحيانا Sometimes » . في هذا التمديد يمكن أن يكون الغرض : تشا نظم الدولة استجابة للحاجة للتنسيق بين النشاطات ، وإذا فشلت هذه النظم تماما في التنسيق بين بعض النشاطات من الممكن أن تميل الى الاختفاء . مثل هذا العرض يمثل شكل متطور ورغم ذلك تبقى صعوبة الاختبار .

أولا : كيف يمكن للفرد أن يبحث عن شرط يمثل الحاجة للتنسيق ؟؟ فقد يظن أو - يزعم الفرد بأن الحاجة للتنسيق يمكن الاستدلال عليها عن طريق عالم الاجتماع من خلال وجود أو نمو نظم الدولة حيث نجد بصورة مؤكدة كثير من الحالات التي لا تتكاثر فيها النشاطات الاجتماعية ، وهي ذاتها قد تكون نتيجة للتنسيق بين النشاطات على نطاق واسع ، كما يمكن للفرد أن يعتقد أو يتوهم أن هناك كثير من الحالات تعتبر امتداد لنشاطات الدولة التي تخلق ما يسمى - الحاجة للتنسيق - حيث يمكن الاستدلال على هذه الحاجة من خلال هؤلاء الذين يمثلون الدولة .

ثانيا : هناك صعوبة في البحث عن حالة تمثل أن الدولة لا تقوم بالتنسيق بين النشاطات تماما ، فالفرد يمكن دائما أن يحدد بعض المجالات التي تقوم فيها الدولة بالتنسيق بين بعض النشاطات ، ولكن من الصعب اكتشاف أمثلة مضادة لهذا العرض . باختصار : قد تظهر الفروض انها صحيحة مهما كانت الظروف .

هذا النقد يمكن تطبيقه على أى فرض من هذا النوع ، حيث لا يوجد شيء خاص حول اختبار واحد واقعي . مثال ذلك : الفرض القائل بأن

وظيفة الدين هي تزويدنا بعالة الاجماع الاخلاقي في الحياة الاجتماعية .
واذا استشهد أحد بثال مضاد لتأثيرات الدين ، يمكن أن يناقش بأن
الدين له تأثير قوى فعال حيث أنه يلزم أعضاء المجتمع بتدعيمه والحفاظة
عليه . فالفرض هنا يشبه المثل الاقتصادي القائل - الزبون دائما على
حق - .

والتهمة الموجهة للفروض الوظيفية ، بعدم امكانية الاختبار ، من
الممكن أن توجه كل الفروض الاجتماعية بصفة عامة ، وسبب ذلك أن علماء
الاجتماع لم يحددوا بصورة دقيقة : ما هو الدليل الممكن قبوله في حالة
الرفض ؟ (**) ويمكن الاجابة على هذه النقطة : بأنه من الممكن وجود
أنماط أخرى من الفروض الأكثر تحقيقا للاختبار ، بينما تجدد الوظيفيين
يتباينون في مقاومة مثل هذه المعالجات ، وهذا الحكم يكون سببا كافيا
ويمكن تطبيقه على كثير من الفروض الوظيفية .

مثال ذلك : القرض القائل بأن وظيفة الصراع هي ثبات وتضامن
المجتمع ، والدليل الذي يدعم هذا الفرض يمكن أخذه من خلال الحالات
التي تخدم الصراع في المدى الطويل ، حيث لا يؤدي لانهيار الوحدة
الاجتماعية بينما يؤدي لتوحيدها وتدعيمها ، ولكن نجد محاولة ضعيفة
ليبان أهمية مثل هذه الحالات التي تؤدي الى الاتجاه المضاد (٣٥) .

أن أحد مظاهر الفروض الوظيفية التي لا يمكن اختبارها قد لوحظ
بواسطة بعض الكتاب : لكي تكون النظرية الوظيفية نظرية تفسيرية
بالصورة المقبولة ، فهي تتطلب مستويات عاليه أو صلبة في الاختبار
الامبريقي والتي لا يمكن تطبيقها بسهولة (٣٦) . ويمكن مناقشة هذه
القضية كما يلي :

دعنا نقول إن الذي انشأته النظرية الوظيفية في علم الاجتماع هو
اختبار الاسهامات المقدمة عن طريق العمليات الاجتماعية المختلفة لتدعيم
النسق الشامل في أى حالة معطاه ، وأنه كجزء من هذا العمل : البحث

عن التضميراته التي يمكن حدوثها في النسق حتى يكون هناك تغير في مظهر أو أكثر من متغيرات النسق . هذه الصياغة تشبه - أن لم تكن معاكلة - بما هو معروف بالنموذج الضابط للمحكم ، فالنقد يمكن أن يفهم التفاعل الاجتماعي لهذه العمليات من خلال ما يعرف « بالتنفيذ المرجعية » ، كما أن « الاتجاه السلبي للتنفيذ المرجعية » يمكن أن يعكس أو يعوق أى عملية اجتماعية قد تؤدي لحدوث التغير في النسق الاجتماعي، بينما الاتجاه الإيجابي للتنفيذ المرجعية هو أحد العمليات التي تستجيب لأي تغير بأي أسلوب يحقق حالة جديدة من التوازن بحيث يمكن للنسق الآخر أن يتكيف مع البيئة مرة أخرى . كما أن اختبار هذه الفروض واستنباطها من مثل هذه النماذج يتطلب بعض المقاييس ، وأحد التحكيمات الدقيقة التي تختبرها حينما يوجد النسق الاجتماعي في الحالة المعطاة في أى وقت محدد أو حينما يحدث تغيرات في النسق الاجتماعي . فمثلا النسق الفيزيقي يمكن أن يفسر بهذا الأسلوب من خلال مستويات الطاقة، ويمكن تفسير النسق الاقتصادي من خلال مستويات السعر أو مستويات المخرجات وعلاقتها بالمدخلات ... وهكذا . ولسكن كيف يمكن تفسير النسق السياسي أو النسق العائلي أو العلاقة بين النسق البدني وبين الدولة ؟؟ كيف يمكن للنقد في مثل هذه الحالات ، أن يقرر إذا كان يملك أو لا يملك أعادة ؟ النسق الاجتماعي لحالته أو الاستمرار من خلالها أو التحرك بعيدا عنها ؟؟ يمكن القول : أنه من غير هذه المقاييس فإن أى عملية معطى تساهم في تدعيم النسق الاجتماعي فهي أقل من المظهر العائلي، بحيث أنه إذا كانت هذه العملية يمكن أن تتغير ، فمن الممكن أن يتغير النسق الاجتماعي »

والنقد المنطقي الأخير : هو أن الاتجاه التكاملي للوظيفية يتبع المقاربة والتعميم . ولناقشة ذلك : إذا تناولنا أى عنصر ثقافي أو اجتماعي من المجتمع السكلي ، لأبد أن نعالجه كوحدة فريدة Unique ، حيث أن تكامل مجتمع ما لا يمكن أن يشبه مجتمع آخر . مثال ذلك : إذا فهمنا الاسرة الانجليزية ، فقط من خلال مضمون المجتمع الانجليزي وثقافته بصورة شاملة ، من ثم تصبح الاسرة الانجليزية ظاهرة فريدة Unique ،

مثل هذه الظاهرة تختلف عن الاسرة الفرنسية التي يمكن فهمها فقط من خلال مضمون المجتمع الفرنسي وثقافته بصورة شاملة أيضا . ويضاف الى هذه المناقشة أن المقارنة بين المجتمعات الشاملة والثقافات العامة من الصعب وجودها ، أن لم تكن متعذرة من الناحية العملية : حيث يمكن تصور الصعوبات التي تنشأ عند محاولة مقارنة بناء الاسرة لكلا المجتمعين الفرنسي والانجليزي ، وذلك بدراسة ليس فقط كل الملامح الشائعة لكلا المجتمعين ولكن الطريقة التي تتداخل وتترابط فيها العناصر مع بعضها البعض لكي تكون النسق الكلي .

وأحد الحجج المضادة لذلك ، أن العمل الرئيسي لعلم الاجتماع هو ببساطة فهم كل مجتمع كنسق فريد . ولكن ذلك لا يمكن الدفاع عنه - على الأقل - لسببين واضحين :

الأول : على الرغم من أن الفرد لا يمكن أن يدعى فهم أى شيء أو أى عنصر دون - الإشارة الى مضمون ومحتوى هذا العنصر ، كما لا يمكن للفرد أن يدعى فهم هذا العنصر في أى صورة من صور المعنى مالم يستطيع الفرد مقاومته مع العناصر الأخرى المشابهة ، على الأقل ، في بعض المجالات . فمثلا لقد زاد - مالتوفسكى - من فهمنا للنظم المنتشرة عند التروير ياند بوضعها في مضمونها الواسع ، ولكن ، قد لا يتحقق ذلك ، اذا لم يأخذ - مالتوفسكى - في اعتباره نظم وعمليات مشابهة ومقارنة في مجتمعاتنا الحاضر .

الثاني : وهو مرتبط بالسبب الأول ، فمن التلدر ما يبدأ الفرد تحليل أن مجتمع دون فهم بعض المفاهيم العامة أو المصطلحات التي تجعل المجتمع مألوفاً لدينا . فالفرد يفهم أسرة التروير ياند من خلال تسميتها فقط « أسرة » . ومثال آخر : يمكن للفرد أن يفهم نسق الكولا عند التروير ياند بوصفها نسق للطقوس المتبادلة ، حيث نجد أن مفهوم « طقوس » ، « تبادل » لهما معنى كافى بالنسبة لنا . فأي دراسة للمجتمع أو الثقافة تتضمن عناصر مألوفة لدينا ، ومن الممكن أن تقارن بواسطة تحليل المضمون والمقارنة الواسعة حتى لو كانت الأخيرة ضمنية .

ومن المهم طبعا معرفة لماذا نجد أشياء كثيرة في حاجة للفهم المضموني Contextual Understanding لأنه من غير هذا الفهم : يمكن للفرد أن يفترض أن التشابهات السطحية بين الملامح المحددة للمجتمعات المختلفة ، تشير بالضرورة الى أن تحليل المضمون أكثر عمقا وأهمية ، حتى لو كانت الملامح متشابهة ولقد ناقش « ليش » B. R. Leach بأننا غير قادرين على معرفة أن أفكارنا عن الأسرة هي منتجات ثقافية أكثر منها منتجات بيولوجية وهذا يرجع ببساطة الى أننا أنفسنا نخطئ بين هذين المستويين من الحقيقة . ويتضمن ذلك مثلا أن استخدام المفاهيم الانجليزية مثل : الأب - الأم - تحمل متضمنات لاتحملها ثقافات أخرى (٣) . ولكن علاج ذلك لا يأتي بالتخلي عن مفاهيم مثل : الأسرة - الأسرة الابوية ، والأسرة الأموية ، السلسلة المركزية ، السحر ، الدين ، ويرجع ذلك ببساطة أن هذه المفاهيم تحمل متضمنات غير ملائمة لكل المجتمعات . وإذا حاولنا تجنب مثل هذه المفاهيم سوف نجد أنفسنا متجهين نحو مفاهيم أخرى عامة تحمل أيضا متضمنات مساوية للثقافة النوعية . والعلاج الوحيد لذلك هو أن نتذكر أنه بينما توجد بعض المفاهيم المشتركة لكل المجتمعات أو لنماذج خاصة من المجتمعات ، ولكنها في نفس الوقت قد لاتكون مشتركة بالنسبة لمجتمعات أخرى . والتحليل المضمون يساعدنا على فهم سمات النظام النوعي ، على الرغم من أن ذلك ليس الهدف الوحيد للبحث الاجتماعي حيث يفسر أيضا لماذا تمنح الحياة الاجتماعية كثير من التشابهات ؟ ولماذا تحدث الاختلافات في هذه الموضوعات المتشابهة .

والمحاولة الحديثة لحل هذه المشكلة داخل مضمون النظرية الوظيفية ، افترضت تناول الوظيفية بصورة أكثر دقة من صورتها الحالية . ولقد بدأت هذه المناقشة بالواقعة على أن كل ثقافة تمثل وحدة فريدة بذاتها ، ويتضمن ذلك أن الاجزاء الخاصة بكل ثقافة تمثل وحدة فريدة أيضا ، لأن هذه الاجزاء تحصل على سماتها من خلال وجودها داخل هذا السكل الواسع . وتشير هذه المحاولة أن العناصر الصالحة للمقارنة والتقييم ليست عناصر ابناء الاجتماع والثقافي ، ولكنها تمثل العمليات الوظيفية (٣٨) ومثال للعمليات الوظيفية - هي عملية ضرورة تقوم بخدمة حاجات معينة

للأفراد والمجتمعات - هي الترية والتطوع الاجتماعي ويمكن حدوث هذه العمليات في أغلب المجتمعات البسيطة داخل الجماعة العائلية ، بينما في المجتمعات الأكثر تعقيدا نجد هذه العمليات الاجتماعية في مضامين أخرى ، من هنا يمكن للمقارنة والتعميم أن تركز على العمليات الاجتماعية وليست المتضمنات . ولقد اقترح هذا الرأي جولد شيلدت Gold Schmidt ولكنه لم يدرك أنه وقع في مشاكل مشابهة للمشاكل التي يرغب في تجنبها حيث أصبحت الصعوبة هنا تكمن في تحديد العمليات الوظيفية المشتركة في المجتمعات المختلفة . فليس من السهل اعتبار عملية التطوع الاجتماعي عملية عامة تطبق على كل المجتمعات أكثر من الأسرة - الدولة - السحر ... الخ حيث أن طبيعة عملية التطوع الاجتماعي - بمعنى العملية - تحتل الاختلافات من مضمون عملية اجتماعية الى مضمون عملية أخرى . ولقد حاول - جولد شيلدت - هل هذه المشكلة بالرجوع الى مناقشات - مالبينفسكى : بأن هناك حاجات بيولوجية عامة محددة من هذه الحاجات يمكن اشتقاق الحاجات السيكلوجية والاجتماعية . وهذا يجعل مسألة تحديد الوظائف خارج نطاق التحليل الثقافي ، وعلى الرغم من أن ذلك ليس مفيدا ، فالمجتمعات الانسانية تطورت كثيرا من هذه الاحتياجات البيولوجية وأغلب حاجاتها - اذا أمكن تسميتها ذلك - لها مساهمة الثقافية والاجتماعية المستقلة . مثال ذلك : حاجة أى مجتمع صناعى للبناء البيروقراطى المعقد نادرا ما تقلل من حاجاته الاولى أو الحاجات الثانوية .

ولا شك أن مساهمات - جولد شيلدت - تمثل جزء هام في بيانها ، أن ما يمكن فهمه من خلال المقارنة والتفسير هو العمليات الاجتماعية أكثر من عناصر البناء الاجتماعى وبطبيعة الحال فان دراسة أى مجتمع أو ثقافة ما بصورة شاملة هو فهم أن لم يكن خرافة ، ويستحيل القيام بذلك من الناحية المنطقية ، لأن ليس هناك طريقة محددة لمعرفة ما الذى يتضمنه كل عنصر فردي حيث نجد طرق أخرى دائما .

والتحليل المضموني ضروري لتحديد الظواهر الاجتماعية ، ولكن ذلك يمكن أن يتحول مرة أخرى من خلال مضمونها أو من خلال المقارنة حيث أن كثيرا من البحوث الوظيفية تكون في علاقاتها بعدد بسيط من العمليات التي تكون ملائمة لأغراض المقارنة والتعميم .

ثانيا : الانتقادات الذاتية :

من العدل مناقشة بعض الاعتراضات المنطقية للوظيفية كانت ضارة .
مما أدى الى ظهور أعتراضات أخرى تابعة . لسكن الاعتراضات الذاتية
تكشف فقط عن سبب رفض بعض علماء الاجتماع للمذهب الوظيفي ،
حتى لو كان المذهب منطقيا . والنقد الذاتى للوظيفية كما يلي :

١ - تبالح الوظيفية كثيرا في تأكيدها على العنصر المعيارى في الحياة
الاجتماعية .

٢ - تقلل الوظيفة من أهمية الصراع الاجتماعى على حساب التضامن
الاجتماعى .

٣ - تركز الوظيفية على الطبيعة المتجانسة للانساك الاجتماعى .

٤ - تفشل الوظيفية فى الكشف عن أهمية التغير الاجتماعى . حيث
أنها تعالج التغير كشئ غير سوى .

يبدو لنا ان الاعتراض الأول بدون أساس ، فقد يميل بعض الوظيفيين
لمعالجة المعايير والقيم الاجتماعية على أنها الحقيقة الوحيدة الجديرة
بالاعتبار ، ولكن هذا الاتجاه لم يكن صحيحا بالنسبة لافكار «مالينوفسكى»
ولا يوجد فى الوظيفية ما يتطلب تبني هذا الوضع . ويرتبط الاعتراض
الثانى بالأول : فاذا قيل الافراد المعايير والقيم الخاصة بمجتمعهم ، يمكن
القول أن ذلك يؤدي لعدم ظهور أى صراع بالمجتمع مثال ذلك : اذا قبل
كل الناس القواعد الخاصة بتتابع الرئاسة ، لن يكون هناك نزاع حولها
طلاقا . ولكن هذه المناقشة خاطئة : لأن النزاع يمكن حدوثه ليس فقط
بسبب قواعد الرئاسة ، ولكن بسبب وجود ادعاءات مختلفة عن وسائل
تنفيذ هذه القواعد . وهذا يعنى أنه حتى لو كانت القيم والمعايير مقبولة
تماما فان الافراد لابد أن يكون هناك دائما صراع ، لأنه من النادر أن
تكون المعايير واضحة تماما .

وفى الواقع ، لا يوجد شئ فى الوظيفية ذاتها يشجع أى تأكيد على

الوحدة أو التضامن كمنصر مضاد للصراع . حقيقة لقد تبع « راد كليف براون » في بحثه عن تحليل عدد من الظواهر الاجتماعية من خلال وظيفة تدعيم التضامن الاجتماعي ، ولكن - براون - لم يتجاهل الصراع ، حيث ناقش بأن المجتمع لا يمكن أن يعمل مالم يكن هناك ضوابط للتعبير عن الصراع وبعض الميكانيزمات لاعادة التضامن . بينما نجد بعض تلاميذ براون - مثل « جلوك مان » Gluckman وجه الانتباه الى وجود مواقف الصراع في المجتمعات البدائية كما هو موجود بالمجتمعات المتقدمة (٣٩) . من هنا نجد الاتهام الموجه للوظيفية على أنها تقلل من أهمية الصراع من غير أساس .

اما الادعاء بان الوظيفية تبالغ في تأكيدها على الترابطات المتجانسة بين اجزاء النسق الاجتماعي هو أكثر ثباتا من الادعائين السابقين . لقد اشار ميرتون Merton منذ سنوات قليلة أن العناصر يمكن أن تكون وظيفة لبعض الجماعات أو لبعض ملامح الحياة الاجتماعية ، وقد تكون هذه العناصر معوقات وظيفية بالنسبة للجماعات الأخرى (٤٠) . مثال ذلك : قد يكون من وظيفة التماسك الوئسي حماية حقوق الاقليات ، وقد تكون وظيفته أيضا اختفاء مكانة هذه الاقليات .

ولقد ناقش جولدنر Gouldner أن التأكيد على التساند الوظيفي المتبادل داخل المجتمع ، أقل قيمة من الكشف عن أن التساند المتبادل يمكن أن يتبادل داخل النسق الاجتماعي . (٤١) مثال ذلك : توزيع الثروة يمكن أن يكون له مضمون كبير لنمط النشاطات في أوقات الفراغ ، أكثر من تأثير أوقات الفراغ على توزيع الثروة .

والادعاء الذاتي الأخير : أن الوظيفية لم تفسر التغير الاجتماعي . من الممكن اثبات ذلك ، ولكن ليس بالنسبة للأسباب الشائعة المعطاة . ومضمون هذه المناقشة هو أن الوظيفية بتأكيداتها على مظاهر الدوام والثبات تعالج التغير باعتبارها شيء غير سوى وليس مرغوب في حدوثه الا اذا حدث صدفة . وتبدو هذه المناقشة مقبولة : حيث أن تأكيد الوظيفة على أن جميع العناصر في النسق الاجتماعي يتأثرون ببعضهم البعض ، من ثم

لا يمكن لأي عنصر منهم أن يساهم في أحداث التغير، حيث أن كل عنصر يحتفظ بـ. وده مع العناصر الأخرى . ولكن في الحقيقة : إذا قررت الوظيفة حقيقة الظروف التي تؤدي الى ثبات ودوام الانساق الاجتماعية يمكنها أن تفسر أيضا التغير الاجتماعي وذلك بتوضيح أن هذه الظروف قد تكون غير موجودة ومن الواضح أنه لا يوجد أي عالم وظيفي ينكر أن التغير الاجتماعي هو شيء مسوي . وأنه يمكن أن يحدث من خلال ظروف وجود النسق ذاته . ويمكن أن ينطبق ذلك على النظرية الوظيفية لو أنهم ملكوا حقيقة نظرية تفسر الثبات الاجتماعي من هنا يجب أن يملكو نظرية تفسر التغير الاجتماعي . وفي الواقع أن بعض التروض الوظيفية تضمنت تقارير عن التغير الاجتماعي . مثال ذلك : إذا أكد الفرد بأن مفاهيم القرابة من وظيفتها تصنيف الأقرباء من خلال حقوق وواجبات ناشئة عنهم ومتوقعة من جانبهم ، مثل هذا التضمن يعني أن التغير في المضمون القانوني للعلاقات القرابية سوف يكون مصاحبا للتغير في نسق المفاهيم الفنية .

وحقيقة الأمر، أنه إذا كان الوظيفيين لم يقدموا لنا نظريات ملائمة تفسر التغير الاجتماعي ، فإن ذلك يرجع الى أنهم لم يقدموا أيضا نظريات ملائمة تفسر الثبات الاجتماعي . والى حد بعيد ، إذا كان الوظيفيين قد اتجهوا نحو تفسير لماذا ثبت الانساق الاجتماعية ، فقد اتجهوا أيضا كما اعتقد ، للمساهمة في تفسير نظرية التغير الاجتماعي . والعنصر الخاطيء في النظرية الوظيفية هو ييساطة تأكيدها أن الانساق الاجتماعية أو نماذج معينة من النسق تميل الى الثبات دون اعطاء أي اشارة عن سبب حدوث ذلك ، وسوف نعرض هذه الملامح في الفصل الأخير .

ثالثاً : الانتقادات المذهبية :

أن الترابط المزعوم بين النظرية الوظيفية والإيديولوجيا ، هو في الحقيقة في غير محله لتقرير المذهب كمنظرة للمجتمع أو منهج البحث . وبصورة أكثر دقة إذا كانت الوظيفية بها تورطات غير مقبولة ، فإن ذلك ولا يقوده ذلك الفرد لتغير الأفكار ومحاولته تحقيق العناصر المقبولة الى رفض النظرية . ولكن هذا الوضع يمثل نوعاً من التصرف أو املا غير واقعي . ويمكن أن تدهش كيف نجح علماء الاجتماع في فصل الانتقادات المذهبية عن الانتقادات العلمية ، على الرغم من أن بعض الانتقادات المذهبية للمذهب الوظيفي يمكن تناولها باعتبارها انتقادات علمية .

والنقد الرئيس لهذا النمط : أن الوظيفية تشجع أو تعكس التحيز المحافظ *Conservative Bias* ويمكن مناقشة ذلك : بأن الوظيفية بتأكيداتها على العلاقات المتجاوبة بين الأجزاء المختلفة لأى نسق اجتماعي ، تسيل الى معالجة كل نسق كما لو كان احسن وافضل نسق يمكن الحصول عليه . وحقيقة الأمر أن « بيرك » *Birke* باعتباره من الوظائف قد استخدم المناقشات الوظيفية في الدفاع عن اتجاهه المحافظ ، بينما كشف لنا ميرتون - *Merton* بأنه يمكن استخدام المذهب الوظيفي لتحقيق سياسة الثورة الكلية ، حيث أنه إذا - كانت كل ملامح الحياة الاجتماعية تظهر في صورة تسانده واعتماد وظيفي متبادل من هنا فإن الأمل الوحيد للإصلاح الاجتماعي هو التحول السكلي للمجتمع ، حيث أنه من الصعوبة تغير بعض الأجزاء فقط ، لأن هذه التغيرات لن تكون فعالة أو مؤثرة إذا لم ترتبط بنسق كلي مختلف تماماً (٣) . وعلى الرغم من مناقشات ميرتون *Merton* فإن الادعاء مازال موجود بأن الوظيفية مرتبطة بالاتجاه المحافظ ، كما أن الادعاءات المضادة جعلت الوظيفيين اولائين يتكرو للإيديولوجيات الفاضلة أو الراديكالية كمنظريات علمية ، والسبب اظاهري لهذه المناقشة هو مشكلة لتدرج الاجتماعي *Social Stratification* كسبب ملهم لها .

وأغلب نظريات التدرج الاجتماعى الوظيفة التى قدمت سواء من جانب « ديفز » Davis ومور Moore أو من جانب بارنوز (٢٤) Parsons هى فى الواقع مشتقة من دور كايم Durkheim ولقد كشف لنا هؤلاء الكتاب بأن التدرج الاجتماعى محدث بالضرورة فى كل مجتمع معقد وبصفة خاصة المجتمع الصناعى ، وأن التدرج الاجتماعى يؤدى وظائف حيوية لمثل هذه المجتمعات . وهذا يعنى - ببساطة أخرى - أن التدرج الاجتماعى ضرورى لاي مجتمع معقد وأن أى محاولة لانكار هذه الحقيقة سوف يستلزم رفض سمات أخرى خاصة بهذه المجتمعات ولناقشة ذلك نجد أن فى المجتمعات التى تكون فيها الاعمال متخصصة ، بعض هذه الأعمال تتطلب قدرات تادرة ، كما أن هذه القدرات موجودة لدى بعض الافراد أكثر من البعض الآخر . ومن الضرورى أن الفرد الأكثر موهبة يتجه نحو الاعمال التى تتطلب مهارته ، فمثل هذه الاعمال قد تتطلب قدرات ادارية ، قدرات منظمة ، قدرات عسكرية ، قدرات عقلية . باعتبارها قدرات حيوية للمجتمع ، وبينما يمكن لأى فرد القيام بالاعمال غير الماهرة ، نجد أن الأعمال الماهرة لا يقوم بها غير الفرد الموهوب ، ونتيجة لذلك : نجد أن الأعمال الماهرة تحقق مكاسب مادية ، ومكافآت ومكانة أكثر من الأعمال الأخرى ، وغالباً ما تتضمن ممارسة القوى ، حيث أن امتلاك القدرات الكبيرة والحصول على القوة والمكانة تمثل اشارة الى جانب أساس بالمجتمع هو الطبقة . وتأخذ هذه الطبقة ، مثل العائلة ، امتيازات طبقية يتوارثها الأفراد جيلاً بعد جيل ، ولكن يجب أن نضع فى اعتبارنا عملية الحراك الاجتماعى ، فهؤلاء الأفراد الذين يشغلون فى التوافق مع أعمالهم مهدين بفقدان مراكزهم الطبيعية ، بينما نجد الأفراد الآخرين يظهرون قدرات غير عادية .

وحتى يمكننا نقد هذا الرأى ، الذى يدافع عن المكانة ، تتعرض للمناقشات المضادة التالية (٢٥) :

أولاً : لقد بينو أن التدرج الاجتماعى يمكن من الناحية العملية أن يعوق العمل الفعال للنمى الاجتماعى ، وذلك عن طريق منح هؤلاء

الأفراد المتسامين Superior وأصحاب القدرات الفطرية من اقيام
بعض الأعمال التي تحافظ على الامتيازات الطبقية .

ثانيا : أنهم ينكرون المناقشة القائلة بأن بعض الأعمال أكثر حيوية
وأهمية للمجتمع من الاعمال الأخرى ، فمثلا عمل المدير ليس أكثر حيوية
وأهمية من عمل العامل البدوي ، لأن كل منهما لا يستطيع العمل دون الآخر .

ثالثا : لقد تساؤلوا عن الحاجة لتباين الدخل الكبيرة كوسائل اجذب
الأفراد الموهوبين للأعمال الماهرة ، كما ناقشوا أيضا ، أنه اذا كانت الاعمال
حقا تتطلب مهارات خاصة فسوف يبحثون عادة عن الاشباع الذاتي أكثر
من هؤلاء الأفراد الذين لا يقومون بشئ هذه الأعمال الماهرة ، مما يؤدي
لتقليل الحاجة لتقديم مكافآت مرتفعة .

رابعا : أنهم يطلقون الشك حول القرض القائل أن الاختلافات الفعلية
في المكافآت تعكس الاختلافات في القدرات والمهارات التي تتطلب بعض
أعمال الخاصة : مثال ذلك لو أن الجراح يكسب أكثر من عامل المنجم
عشرين مرة ، فهل يعني ذلك أن مهارة الجراح تزيد عشرين مرة أكثر من
عامل المنجم في عظمتها وقيمتها للمجتمع ؟ والنقد الصائب هنا هو أن
المجتمع بدون طبقات اجتماعية ، من حيث المبدأ اذا توافق نسق عام يشجع
على الالتزام بالمساواة والخدمات العامة ، لكن مثل هذا المجتمع لا يمكن
وجوده ، حيث أن ذلك يكون نتيجة للتدرج الاجتماعي أكثر منه لمستلزمات
المجتمع المعقد ، حيث أن الامتيازات الموروثة لها أكبر الأثر في تحديد
الوضع الطبقي وتأكيد استمراره ودوامه .

مثل هذا النقد قد يبدو بأنه لا اجابة شافية له ، ولكن هذا لا يعني
رفضاً للنظرية الوظيفية بقدر ما يعني أنها تمثل تقاليد حقيقية فقط . ويمكن
أن تناقش بأن النظريتين ليس بينهما أى تناقض ، حتى لو اجابوا على
على أسئلة مختلفة . ولقد حاول كل من ديفز Davis ومور Moore
وبارمسون Parsons تفسير سبب وجود التدرج الاجتماعي في كل
المجتمعات المعقدة ، كما افترضوا أن تقسيم العمل يؤدي الى عدم المساواة
في المكافآت وحتى لو أن البناءات الخاصة بالطبقة الاجتماعية كانت غير

موجودة ، سوف تبقى هناك عدم مساواة في درجة المكانة للأعمال أو المهن تؤدي الى تمديد البناء الطبقي القديم . والجزء الثاني من أجاباتهم : أنه دون هذا التفاوت في المكافآت ليس هناك طريقة أخرى لاستمرار تقسيم العمل للمعقد .

والنظرية المعارضة لذلك تحاول الاجابة على السؤال التالي : لماذا تمسك الطبقات الاجتماعية بوجودها ؟؟ والاجابة على ذلك : هو أن مثل الاستمرار والدوام لا يرتبط بما يسمى حاجات المجتمع ، ولكن يمكن في بناء الامتيازات وبناء العائلة . وقد توضع كلا النظريتين في تركيبة واحدة لأن كلاهما تجيب على تساؤلات مختلفة ، كما يمكن اعتبارهما أيضا نظريتين متنافستين :

(أ) اذا كانت النظرية الأولى قد أكدت أن الاختلاف في المكافآت ضروري في المجتمع الصناعي ، بينما ترى النظرية الثانية أن الاختلاف ليس ضروري .

(ب) اذا كان كلا النظريتين قد وافق على أن بعض مظاهر الاختلاف في اعطاء المكافآت ضروري للمجتمع ، فإن النظرية الأولى تؤكد بان هذا الاختلاف سوف يؤدي الى ظهور طبقات اجتماعية ، بينما ترى النظرية الثانية بأنه ليس من الضروري حدوث ذلك .

واذا افترضنا بأن هاتين النظريتين يمكن اختيارهما - وهما أمر بعيد الاحتمال - واذا كانت النظرية الأولى مرفوضة ، فعل معنى ذلك أن النظرية الوظيفية ذاتها خاطئة ؟؟ وهل يتبع ذلك أن النظرية الوظيفية من الناحية المذهبية غير سليمة ؟؟ والاجابة على السؤال الأول تعتمد أساسا بما هو المقصود بالنظرية الوظيفية ، بينما الاجابة على السؤال الثاني : أنه لا يهم كثيرا بأن تكون النظريات الوظيفية من الناحية المذهبية زائفة أم لا ، حيث أن يمكن تقسيم النظريات الوظيفية دون الرجوع الى الناحية المذهبية .

والشيء الجدير بالبحث هنا ، هو أن كلا النظريتين التي تناولت ظاهرة

التدرج الاجتماعى ، يسكن تفسيرها كنظريات وظيفية ، وهكذا فإن سه نظريات - ديفز ومور - تفسر لنا كيف أن انساق الطبقة الاجتماعية من وظيفتها المحافظة على نفسها . مثل هذا المفهوم يتضمن مجموعة من عمليات التفاعل المتبادلة الصعالة . وعموما فالمقصود بالتقدم عن طريق الوظيفية هو الافتراض القائل : بأن بعض العمليات مثل استمرار التقسيمات الطبقة هى مفيدة للمجتمع بصورة كلية ، وفى هذه الحالة تكون نظرياتهم غير وظيفية ، ولكن تمثل هذه الحالة أيضا أى نظرية من هذه النظريات التى تكشف لنا - أساسا - أنه من الممكن تحديد ملامح المجتمع المفيدة فى أحد المجالات الأخرى .

كما نجد مثال ج آخر يوضح الغموض الذى صاحب النظرية الوظيفية وناقضى هذه النظرية : هو مناقشة مسألة القوة فى المجتمع . فقد أوضح لنا باوسونز *Parsons* وجهة نظره الوظيفية بأن القوة تسهل عمل النسق السياسى (٣١) ، وهذا يعنى أنه مالم يملك بعض الأفراد القوة التى تمكنهم من اتخاذ انماط معينة من القرارات واستحداث أفععال جديدة لرؤية تنفيذ هذه القرارات ، فإن ظواهر كثير لن تنفذ ، كما يعنى هذا أيضا أنه اذا لم يكافئ الأفراد من قبل القوة فإنهم لن يقبلوا على أداء أعمالهم المحددة كما تتضمن هذه النظرية أن وجود بناء القوة فى أى مجتمع يمكن أن تفسر من خلال الوظائف المنفذة فى النسق الاجتماعى . ويمكن القول بعبارة أخرى : بأن القوة ليست شيئا بالنسبة للمجتمع ذاته ، حيث أنه بدون القوة ، فإن كثيرا من الأشياء العامة المرغوبة لا يمكن تحقيقها . بينما تقرر النظرية المضادة بأن القوة توجد لأن بعض المراكز الاجتماعية تقدم لبعض الأفراد التمرص لنرض الالتزام أو لجعل الآخرين يقبلوا سيطرتهم ويزعنو لمطالبهم ، كما تؤكد هذه النظرية أيضا بأن النظم المثلثة للنسق السياسى ، أينما توجد تكون مترابطة داخليا مع الملامح الأخرى للبناء الاجتماعى مثل توزيع مورد الثروات وروابط المحسوبية ، الذين يصبحون أدوات لطبقات اجتماعية معينة أو يقيمون أدوات لسيطرة الصفوة . ومضمون هذه النظرية هو أن القوة تخدم هؤلاء الأفراد الذين يتمتعون بها ، وهى أيضا تقدم لهم الفرصة لكى يستمروا فى مراكزهم عن

طريق القوة ، وذلك بمنح الأفراد الآخرين وسائل الاختيار . كما تتضمن هذه النظرية : أنه إذا كانت قرارات رجال الصناعة مسئولة حقيقة عن مموليهم ، فانهم لن يكون لهم قوة تامة عليهم . من هنا تصبح ممارسة القوة شرط ضروري ، حيث أن القرارات الإدارية تمكس متطلبات الأفراد الذين لهم مصلحة في الخضوع لهذه القرارات ، ومن النادر وجود ابدولوجية واضحة لهذه المناقشات .

في هذا المثال ، كما في المثال السابق . ما يسمى بالنظرية المضادة للنظرية الوظيفية هي أيضا في صورة ما تكون وظيفية : حيث أنها تفسر كيفية استمرار بناءات القوة ، وذلك على أساس أنها جزء من نسق شامل اعمليات التساند المتبادل ، ومن هنا تكون النظرية وظيفية في الحصلة الخاصة التي تشير فيها الى حاجات المجتمع ككل .

والفكرة القائلة بان المجتمع ككل له حاجات محددة ، هي فكرة قديمة في النظرية الاجتماعية ، وكانت في الماضي عبارة عن ظهور ضمنى لاشكال معينة من التنظيم السياسى بينما الذى نحاول الوصول اليه ، هو شيء مشابه لهذه الفكرة القديمة ، فهناك بعض الأشياء الضرورية لتحقيق الرفاهية لاجلية الأفراد ، وليس من الضروري معرفتها أو الاشتراك فيها ، وهكذا يمكن تحقيق هذه الأشياء عن طريق تفاعلها مع رغبات الأفراد ، بل هذه الأشياء يمكن تسميتها : حاجات اجتماعية ، على الرغم من أنها لم تكشف عن أسلوب البحث عن الحاجات الفردية لاجلية أفراد المجتمع . مثال ذلك : اذا تركنا كل الأفراد يعبروا عن رغباتهم الانائية سوف يتقاتلون مع بعضهم البعض لينموا أى فرد أو أكثر من ممارسة القوة عليهم ، ولكن في المدى الطويل هذا الأسلوب يمكن أن يمنعهم من ادراك أهداف محددة أساسية مثل الدفاع العسكري وأغلب متغيرات هذا المذهب تشير الى نهائيه القوائد التي يمنحها بعض أشكال التنظيمات الاجتماعية لأعضاء المجتمع ، بينما يشير البعض الآخر الى فوائده بعض التجمعات الكلية لذاتها - مثل الدولة - الأمة المدنية - بصرف النظر عن الفائدة التي يحصل عليها الأفراد . هذه المتغيرات ، مينافيزيقية مجردة ،

لأنه الى حد بعيد لا يوجد هناك طريقة لاكتشاف أى الأمرين سوى بعض الكيانات المجردة استفادت أو لم تستفيد من بعض النظم الاجتماعية أو غيرها . وفى عبارة أخرى : من الممكن دائماً أن نرى بأن الأمة أو المجتمع لها فائدة ، على أنه ليس هناك طريقة لاختبار ذلك ، على الأقل ، الأفراد سواء كانوا فى جماعات صغيرة أو كبيرة ، يمكن أن يعبروا عن آرائهم فى ذلك .

هذا الاستطراء مرتبط بمناقشتنا عن ظلمات القوة والانتهاكات المذهبية التى أثرت على مثل هذه المحاولات . فإذا قرر الوظيفيين أن القوة شرط ضرورى لتحقيق أهداف محددة ، والتى تعتبر مرغوبة من قبل اعطاء المجتمع ، ومن ثم ينشأ تساؤل عما إذا كان الوظيفيين على حق أم على خطأ وليس على أنهم متحيزين مذهبياً . وبطبيعة الحال ، من الممكن لهذه التحيزات المذهبية أن تؤثر فى تحديد البرهان أو الاثبات ، ولكن هذه مسألة أخرى ، وإذا قرروا أن أسلوب ممارسة القوة يحدد بدقة بواسطة ضغوط من داخل النسق الاجتماعى أكثر من المنافع الانائية للصفوة المسيطرة على القوة ، ومن هنا نعود مرة أخرى للتساؤل عن البحث الامبريقي . وبطبيعة الحال هناك مشاكل ضخمة متصلة بالبحث عن ارضاء المطالبين بأى مطالب فردية : فمن ناحية كيف يميز الفرد بين مصالح الأفراد ذوى القوة ، وبين تفسيرهم لضغوط النسق الاجتماعى ؟ ومن المؤكد أن تظهر صعوبة اختبار هذه النظرية ، حيث لا بد للأخذ فى الاعتبار الحكم الكيفى ، وبدون شك فإن ذلك يردى الى التحيز عند تحديد الاثبات أو البرهان ، وبالمثل بالنسبة للنظريات المضادة . ولكن الأسلوب الوحيد الذى يمكننا من ازالة الجدل من مجال الايديولوجيا - فى كلا الجانبين لا توجد رغبة لذلك - هو فى الواقع فحص واختبار الفرض والاثبات فى كلا الجانبين بصورة منطقية بقدر الامكان .

فى الواقع لقد تبين أن النظرية هى بالضرورة تكون حقيقة على حساب نظرية أخرى . فكل منهما يفسر الحقيقة السياسية - كنموذج - إذا فضلها أحد - . والتى تؤكد بعض مظاهر الحقيقة على حساب مظاهر أخرى . ومن الواضح أن نموذج واحد قد يكون أكثر ملائمة تحت ظروف محددة أكثر

من نموذج آخر . وهناك بعض المجتمعات التي بها صفوة سياسية ، تتصور حاجات اجتماعية لكي تبرر ممارستها لاسلوب القوة ولكن اذا فعلوا ذلك ، في العالم الحديث ، نجد كثيرا من القرابات التي تؤدي لحصول الجماهير على فوائد بطرق محددة . ومن الناحية الأخرى هناك مجتمعات تمثل فيها ممارسة القوة بعض وسائل التحكم وال ضبط ، الى مدى محدود ، عن طريق هؤلاء الذين يملكون ممارستها ، ولن تقدم لهم وظائف على نطاق واسع ، باعتبارها وسائل للحصول على الاهداف من خلال السلوك الجمعي والتعاوني ، من هنا نجد اتجاه من قبل الأفراد الذين يستسلمون للقوة لتحديد بعض المصالح من خلال الادوار التي يقومون بها . ومن المحتمل أن يكون بعض الموظفين مخطفين في الفرض القائل : أن ممارسة القوة يؤدي الى المحافظة على بناء المجتمع ، وهي بهذا تخدم مصالح أعضاء المجتمع . حيث أن كل المجتمعات لديها الميل الى تخليد نفسها ولكن الحقيقة الواضحة أن المجتمعات التي تقاوم التغير لا يمتنع أن أعضاء هذه المجتمعات مقتنعين بذلك .

الخلاصة

لقد وجهت انتقادات غنية الى الوظيفية ، وكثيرا من النقد هو نقد عادل ، الا أنه من الأفضل أن ندرك الى أى مدى يبلغ هذا النقد في الواقع . في المحل الأول أن النظريات التي تسعى الى تفسير وجود الظواهر الاجتماعية على أساس الاسهام التي تقوم به في حفظ الكل الأكبر هي ظواهر غير مقبولة تماما . الا أنه اذا سلمنا بذلك ، فهذا لا يعنى أننا نلغى استخدام التحليل الوظيفي كجزء من التفسير الاجتماعي الأساس . فما الذي يفعله التحليل الوظيفي ؟ هو اظهار بعض درجات الدائرية Circularity أو التغذية المرجعية Feedback اذا كان لنا أن نشير الى الاصطلاح الاحدث - في العمليات النسبية للحياة الاجتماعية . ومن هنا يقوم التحليل الوظيفي بخلق نماذج تقوم باستخلاص عدد من السمات المتدفقة والمتكررة للحقيقة الاجتماعية ، ثم تقدم في شكل مجموعة من الكليات . لكن مثل هذه الكليات - أو الانساق التي تحافظ على حدودها ليست هي مجموعة أية ظواهر اجتماعية حقيقية ، بل هي مجموعة كلية مكونة فقط . ويمكن خلق كثير من هذه الكليات من مجال الحقيقة الاجتماعية . وعند تنفيذ هذا الجزء من التحليل فانه يمكن استخدام نموذج العمليات المترابطة لكي يزودنا بتفسير سببي حقيقي لبعض الظواهر الاجتماعية . وعلى سبيل المثال : اذا أراد الفرد تفسير ظهور حركات دينية جديدة في مجتمعات معينة تحت السيطرة والنسوذ الاستعماري ، فانه يجب على الفرد أن يبين - من أشياء كبيرة - كيف

(*) لقد شرح كينجسلي ديفز Kinsleydavis (٢٧) هذه النقطة على نحو مختلف الى حد ما ، ولكن مناقشاته من القوة في استمداده لقبول أن التفسيرات الوظيفية هي عالية ، حيث يؤكد أن كافة التفسيرات الاجتماعية بل كل التفسيرات العلمية هي في بعض المعاني وظيفية . والنقطة هنا هي أن التفسير الوظيفي وحده غير مقبول في علم الاجتماع ، فاذا لم يكن باستطاعة التفسير الاجتماعي ، كما يعتقد ديفز Davis أن يستغنى عن التحليل الوظيفي - بالنسبة لبعض المشكلات الاجتماعية هذا محل جدل فان أقصى ما يمكن قوله هو أن التحليل الوظيفي يمكن ان يكون جزءا فقط وليس كل التفسير الاجتماعي على الاطلاق .

ينجذب الناس الى هذه الاديان عن طريق أنواع الخلاص التي تقدمها هذه الاديان تحت ظروف الانهيار الثقافي والاجتماعى الا أنه يسكن للفرد أيضا أن يمثل طبيعة هذا الانهيار لبيان كيفية تأثير وتأثير الميسوعات الأولى من المعتقدات والممارسات الدينية عن طريق ظروف أخرى الحياة الاجتماعية . واذا تناولنا مثال آخر ، مختلف الى حد ما عن المثال الأول ، حيث يمكن للفرد أن يفسر بعض الصعوبات في التغلب على معوقات التنمية الاقتصادية في بريطانيا الحديثة ، اذا تمكن من صياغة نموذج يكشف لنا كيف أن عددا من عوامل : البناء الطبقي والتطلعات ، والقيم والأشكال للسلوك الاقتصادي ، كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر على نحو متبادل في حالة معينة .

ولا شك أيضا في حقيقة ، قول كثير من النقاد ، أن الوظيفة لم تغير الاجتماعى . الا أنه حينئذ يكون من المشكوك فيه ، اذا كان المذهب الوظيفي على هذا النحو ، يمكن أن يفسر الثبات الاجتماعى أيضا . فاذا كانت هناك نظرية تفسر عملية استمرار الأبنية الاجتماعية في الوجود ، فانه ينبغي عليها تفسير كيفية تغير هذه الأبنية حيث أن ذلك يتطلب فقط تأكيد أن الظروف التي تؤدي الثبات غير متوافره . واذا تناولنا المناقشات الوظيفية التي تقدر أن كل عنصر في النسق الاجتماعى مترابط مع كل عنصر آخر حيث أنه يمكن للنسق الكلى أن يستمر في حالة ما ، وبذلك تكون هذه النظرية تفسر فقط الثبات الاجتماعى . الا أنه اذا كان على الفرد أن يتخذ من مثل هذا الموقف للانصاف الاجتماعية ، فانه يمكن للفرد أن يتناول ذلك الموقف في صورة نموذج - أى كمال اجتماعى تصورى - مثل هذا النموذج قد يكون مفيدا ، وسوف أبين ذلك في الفصل السادس ، في تخصيص الاختلاف في المجتمعات البسيطة جدا ، والمجتمعات المعقدة جدا ، كما تساعد في تفسير سبب مصاحبة سمات محددة بالنسق بسيطة لا توجد في الانساق الأكثر تعقيدا ، الا أنه ورغم كل ذلك فانه يمثل نموذج تصورى فقط ، وليس نمطه مجتمع حقيقى بهذا الشكل تماما ، فمعظم المجتمعات تختلف من ذلك في كثير من المجالات ، ورغم أن كثير من هذه المجتمعات في بعض المجالات متشابهة لها . وعلى ذلك فان الوظيفة

كالمذهب ، لا يفسر في حد ذاته الثبات الاجتماعي أكثر من تفسيره التغير الاجتماعي . أما ما يفعله هذا المذهب الوظيفي هو اقتراح سلسلة من النماذج تمكن الفرد من البحث عن تفسير سبب ميل بعض الانساق الى مقاومة التغير أكثر من غيرها ، وتفسير سبب ميل بعض الانساق الأخرى نحو التغير .

وهذا يأتي بنا الى نقد الوظيفة الاجتماعية او الاتجاه التكاملية ، الذي من النادر حدوثه . حيث أن الوظيفة لا تقدم تفسيراً لفروضاها الخاصة ومعنى ذلك أن الأفكار الوظيفية لا تفسر سبب وجود العلاقات الوظيفية في الحياة الاجتماعية بأكملها ، وعن سبب وجود التساند الوظيفي المتبادل في المجتمعات أو قطاعات من هذه المجتمعات . فإذا استطاع المذهب الوظيفي القيام بهذا ، فإنه لن توجد صعوبة في بيان أو تفسير كلا الثبات الاجتماعي والتغير الاجتماعي ، وذلك ممكن عن طريق استخدام نفس النظريات والنماذج الخاصة بالحياة الاجتماعية . ويمكن تقديم هذا التفسير بمقتضى بعض الأفكار عن الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي .

الراجع

1. Auguste comte, cours de Philosophie Positive, I.P. 29 IV. pp. 230-1.
2. F.A. Hayek, The counter-Revolution of Science, Free Press, 1952, PP. 129-206.
3. See Donald, G. MacRae, «The Crisis of Sociology» in J.H. Plumb (ed.) Crisis in the Humanities, Penguin, 1964, P. 127.
4. See Jay Rumney, Herbert Spencer's Sociology, Atherton, New York, 1966, Chapter IX and X.
5. Emile Durkheim, The division of Labour in 300 Society.
6. Emile Durkheim, The Rules of Sociological Method, Chapter V.
7. Emile Durkheim, The Division of Labour in society, Book Two, Chapter 2.
8. Emile Durkheim, The Elementary Forms of Religious Life (trans. J.W. Swain) Collier, N.Y., 1961. Book 2, Chs. 3-7.
9. Cf. I. cL Jarvie, The Revolution in Anthropology, Routledge London, 1964.
10. See K.R. Popper, «Science : Conjectures and Refutations», conjectures and Refutations, Routledge, 1963, PP. 33-65.
11. B. Malinowski, «Anthropology», Encyclopaedia Britannica First Supplementary Volume, London and New York, 1962, PP. 132-3.
12. B. Malinowski, A Scientific Theory of Culture, University of Carolina Press, 1944.
13. Op. cit.
14. A.R. Radcliffe-Brown, «On the Concept of Function in Social Science», in Structure and Function in Primitive Societies, Free Press, 1952.
15. A.R. Radcliffe-Brown, «Religion and Society», op. cit.

16. A.R. Radcliffe-Brown, «The Mothers' Morality in South Africa», *op. cit.*
17. E.E. Evans-Pritchard, *The Nuer*, Oxford, 1940, PP. 160-1.
18. Talcott Parsons, «Position and Prospects of Systematic Theory in Sociology», *Essays in Sociological Theory*, Free Press, 1954.
19. Talcott Parsons, *The Social system*, Free Press, 1931, PP. 456-2.
20. See for example, D.F. Aberle, et al., «The Functional Prerequisites of a Society» *Ethica*, 80, 1950, PP. 106-111.
21. Talcott Parsons, *Essays in Sociological Theory*, P. 224.
22. See for example, R.P. Dore, «Function and Cause», *American Sociological Review*, December 1961, PP. 849-53. and Carl G. Hempel, «The Logic of Functional Analysis», In L. Gross, *Symposium on Sociological Theory*, PP. 271-302. and, Robert K. Merton, «Manifest and Latent Functions», *Social theory and Social Structure*, Free Press, 1969, PP. 21-81.
and Harry C. Bredemeier, «The Methodology of Functionalism» *American Sociological Review*, Vol. X, 1935, PP. 242-9.
23. E.A. Gellner, «Concepts and Society», *Transactions of the Fifth world Congress of Sociology*.
24. See Carl G. Hempel, *Ibid.*
and Ernest Nagel, «A Formalization of Functionalism», *Logic Without Metaphysics*, Free Press 1956.
25. I. Schapera, *Government and Politics in Tribal Societies*, Watts, London, 1956, PP. 173-6.
26. Carl G. Hempel, *Ibid.*
27. E.R. Leach, *Rethinking Anthropology*, Athlone, London; 1961, PP. 1-27.
28. W. Goldschmidt, *Comparative Functionalism*, Cambridge University Press, 1966.
29. See Max Gluckman, *Custom and Conflict in Africa*, Oxford, 1959.
(م - النظرية الاجتماعية الحديثة)

30. Robert K. Merton, *Ibid.*
31. A.W. Gouldner, «Reciprocity and Autonomy in Functional Theory» in L. Gross(ed) *Symposium on Sociological Theory*, Harper, New York, 1959, PP. 241-70.
32. Robert K. Merton, *Ibid.*
33. Kingsley Davis and Wilbert E. Moore, *Some Principles of Stratification*, *American Sociological Review*, Vol. X, 1945, 2, PP. 242-9.
34. Talcott Parsons, *An Analytical Approach to the Theory of Social Stratification* and «A Revised Analytical Approach to the Theory of stratification», *Essays in Sociological Theory*, Free Press, 1954, PP. 69-86 and 386-439.
35. See Melvin W. Tumin, *Some Principles of Stratification : A Critical Analysis*, *American Sociological Review*, Vol. 18, 1953, No. 4. and Walter Buckley, «Social Stratification and the Functional Theory of Social Differentiation», *American Sociological Review*, Vol. 23, 1958, PP. 369-75.
36. Talcott Parsons, «On the Concept of Political Power in R. Bendix and S.M. Lipset (eds.) *Class, Status and Power*, Routledge, 1967, PP. 240-63.
37. Kingsley Davis, «The Myth of Functional Analysis as a Special Method in Sociology and Anthropology», *American Sociological Review*, Vol. 24, 1959, PP. 757-73.

الفصل الرابع

انتقاء الفعل الاجتماعى

فروض نظرية الفعل الاجتماعى

تتكون نظرية الفعل الاجتماعى من عدد من الفروض ، التى تصف كيفية تفسير وتحليل الفعل الاجتماعى والسلوك الاجتماعى (من الناحية الزمنية ، سوف نستخدم مفهوم « الفعل الاجتماعى » و « والسلوك الاجتماعى » بالتبادل) لنماذج من الأفراد فى مواقف مماثلة : هذه النماذج من الأفراد يمكن أن تشير اليهم باعتبارهم فاعلين اجتماعيين . *

١ - لكل فاعل اجتماعى أهداف (أغراض أو نهايات) كما أن أفعاله تنفذ فى متابعة هذه الأهداف .

٢ - غالبا ما يتضمن الفعل الاجتماعى اختيار الوسائل للحصول على الأهداف ، وحتى إذا لم تحقق الوسائل الأهداف ، فانه من الممكن للملاحظ أن يميز من الناحية التحليلية بين الوسائل والأهداف .

٣ - غالبا ما يكون للفاعل الاجتماعى كثير من الأهداف ، فان متابعته لأفعاله بأى وسيلة تؤثر وتتأثر بأفعاله فى متابعته بوسائل أخرى .

٤ - متابعة الأهداف واختيار الوسائل تحدث دائما من خلال المواقف التى تؤثر على برنامج الفعل الاجتماعى .

(*) لقد تناولت تقارير Statement ومناقشات كل من فون ميزس(١)

F. von Mises وتلكوت بارسونز (٢) Talcott Parsons وماكس فيبر (٣)

Max Weber هذه الفروض على الرقم من انه ليس من الضرورى قبول كل آرائهم .

٥ - غالبا ما يضع الفعل الاجتماعي بعض الفروض الخاصة بطبيعة أهدافه وإمكانية الحصول عليها .

٦ - لا يتأثر الفعل الاجتماعي فقط بالموقف الاجتماعي ولكن بمعرفة الفاعل لهذا الموقف الاجتماعي .

٧ - لكل فاعل اجتماعي أفكار معينة أو نماذج من المعرفة التي تؤثر في اختياره وإدراكه للموقف الاجتماعي .

٨ - لكل فاعل اجتماعي مشاعر معينة أو عواطف مزاجية التي تؤثر على كلا إدراكه للمواقف الاجتماعية واختياره للأهداف .

٩ - لكل فاعل اجتماعي بعض المعايير والقيم التي تحكم اختياره للأهداف والتزامه بها في إطار من الأولويات . وتحتاج بعض هذه الفروض إلى توضيح مختصر .

١ - توجيه الهدف : Goal-orientation

إذا قلنا أن كل الأفعال الإنسانية توجه للحصول على أهداف ، فإن ذلك يبدو واضحا وغير قابل للجدل ، ففي الواقع يمكن للفرد أن يناقش أن توجيه الهدف هو ببساطة تحليل صفة الفعل الاجتماعي ، حيث أنه من الممكن ، إذا لم يكن الفرد في حالة نشاط ، وجود وسائل دافعية مخفية تمكن الفرد من الحصول على الهدف والبحث عن الوصول إليه باستمرار .

وعموما ، قد تبدو بعض أنماط الفعل الاجتماعي بدون هدف ، حيث يمكن وصف أنماط محددة من السلوك ، مثل تجول الفرد في حجرة ما بدون هدف ، وقد يرى الفرد أنه تسخين السيارة ليس لها هدف واضح ، فيما قد يناقش الفرد أن مثل هذا الفعل الاجتماعي يبدو فقط بدون هدف . فالفرد يمكن أن يظهر في حالة بدون هدف - في قلق نسبي أو ليس لديه وسائل محددة للحصول على الهدف فالفرد يمكن أن يدخن السيارة من أجل الحصول على مركز اجتماعي أعلى ، أو انتخلص من حالة قلق معينة ، ويمكن القول أن مثل هذه الأفعال الاجتماعية ليس لها

أهداف واعية وواضحة فضلا عن أنها أهداف غير محددة . على الرغم أن قولنا بأن الهدف غير محدد يعنى امكانية وجود وسائل كثيرة لتحقيق هذا الهدف ، وأنه من الصعب تحديد لحظة تحقيق الهدف .

وكثير من الأهداف يمكن تحديدها بدرجة عالية ، كما يمكن تحديد وسائل الحصول عليها بسهولة .

مثال ذلك : زيادة الدخول . كما نجد أيضا كثير من الأهداف يمكن التعرف عليها تماما عن طريق كل أو بعض الفاعلين الاجتماعيين المتضمنة فيها . وغالبا ما نجد كثير من الأفراد لا يعرفون تماما أهدافهم الخاصة . . أو على الأقل ليسوا على استعداد لقبول ذلك . على الرغم من تعرفهم بسهولة على نفس الأهداف في مواقف أخرى . وأصلق مثال على ذلك : هو الهدف من زيادة قوة أو مكانة فرد ما ، حيث أن مثل هذا الهدف ليس من الضروري تحديده بصورة تامة ولكن وسائل الحصول عليه يمكن معرفتها بسهولة .

وفي كثير من الأغراض الاجتماعية ، يمكن تناول الأهداف بصورة أكثر تحديدا والتعرف عليها بدقة . فالأفراد لا يبحثون عن الاختيار ببساطة من أجل التخلص من التوتر الشخصى بل يفعلون ذلك برغبة في مشاركتهم في اتخاذ القرارات . وعموما لم يفترض علماء الاجتماع أن كل الأهداف يمكن التعرف عليها تماما عن طريق اهتمام الفاعلين الاجتماعيين ، ولا يمكن تحديد هذه الأهداف بصورة تامة . وبالمثل : تتباين القدرة لدى تحديد الحصول على الهدف فمن السهل تحديد كيفية الحصول على الخلاص الروحي أكثر من تحديد كيفية زيادة الدخل .

٢ - اختيار الوسائل : The Selection of Means

لكي نقرر أن الفعل الاجتماعى يتضمن استخدام الوسائل للحصول على الأهداف ، يجب أن نفترض أن كلا الوسائل والأهداف يمكن التمييز بينهما من الناحية الامبريقية والتحليلية . ومعنى ذلك أنه لا يمكن تحديد

الوسائل من خلال الأهداف ، بينما يمكن تحديد الهدف على أنه يمكن تحقيقه بطريقة واحدة فقط ، وغالبا لا نجد تمييز بين الوسائل والأهداف . ولكن يمكن التمييز بين الوسائل والأهداف بسهولة إذا كان هناك وسائل كثيرة يمكنها تحقيق الهدف أو حينما يكون الهدف غير واضح .

وإذا وجدنا أن كلا الوسائل والأهداف تهتم وتحدد موضوعات يمكننا التمييز بينها ، وعندما يوجد استمرار تركيب الأحداث ، يمكننا التمييز بين الوسائل والأهداف من الناحية التحليلية . فمن السهل معرفة أن زراعة البذور ورى هذه البذور تعتبر وسائل لتحقيق هدف محدد وهو إنتاج المحاصيل . ولكن من الصعب تمييز الانتخابات المنظمة باعتبارها وسائل لتحقيق هدف محدد مثل حفظ الحريات الديمقراطية ، حيث أنه في المثال الأخير نجد أن تنظيم الانتخابات أحد مظاهر الحرية ، وحتى لو أننا حددنا أهداف أخرى - مثل عدم حجز المعارضين السياسيين - سوف نظل نفس الصعوبة ، حيث أن الارتباط الواضح بين حالة ما ، وحالة أخرى يجعل من الصعب تمييزهما .

وقد تتضمن الأفعال الانسانية معالجة الموضوعات المادية للحصول على الأهداف والتي يمكن تحديدها على نطاق واسع من خلال المفاهيم المادية ، فهنا من السهل تمييز الوسائل والأهداف ، لكن حينما تتضمن الأفعال الانسانية الأهداف والوسائل والتي يمكن تحديدها باعتبارها ظاهرة اجتماعية فقط تشمل تأثير القيم والمعاني الخاصة بها من قبل الأفراد في المجتمع ، فإنه من الصعب التمييز بينهما ، ومن هنا نجد في كثير من الأغراض الاجتماعية يمكن معرفة أن الأهداف المحددة تكون متضمنة لدى الفاعلين الاجتماعيين ومن الصعب تحديد ذلك بواسطة ، فالأفراد الذين يمتدنون في مكاسبهم على الأجور قد يكون لديهم هدف محدد لزيادة الدخل في شركاتهم الخاصة أو في مصانعهم ، مثل هذا التحديد قد يصاحبه وسائل معينة ، فقد يطالبوا بمعدلات عالية للدفع ، وقد يزيدوا من ساعات عملهم وإذا لم يتحقق مثل هذا الهدف المحدد ، فقد يتغير هدفهم بالانتقال من صناعة الى أخرى . كما أن بعض الأهداف من طبيعتها ، أن تكون لها درجة عالية من التحديد ، مثال ذلك الأفراد الذين

يبحثون عن الوسائل التي تحافظ على التماثل الوثني Ethnic identity ولا يقبلون تغير ذلك مع أى هدف عام لأى نمط من التماثل الاجتماعى Social identity .

٢ - العلاقة بين الاهداف : The Relationship between Goals

بصفة عامة ، لا يوجد فرد له هدف واحد فقط ، وأحيانا قد نجد الأفراد يتابعون بعض الاهداف باعتبارها أهداف فرعية لتحقيق الهدف العام ، وبعض الاهداف - مثل « احترام الذات » وتكون نهائية ، وكثير من الاهداف تعتبر وسائل لتحقيقها ، بينما نجد أهداف أخرى مثل : تجميع الثروة سواء فى شكل نقود أو عقارات تحقق دخل ، تعتبر أهداف لها أهمية استراتيجية للحصول على أهداف أخرى متبانية ، حيث أن بعض الاهداف فى هذه المجالات أكثر أهمية من أهداف أخرى ، كما أن العلاقات بين الاهداف ثابتة الى حد ما من الناحية البنائية .

وهناك ثلاث أسباب رئيسية عن سبب تفضيل بعض الاهداف عن الأخرى :

السبب الأول : وهو أكثرها وضوحا : حيث نجد بعض الاهداف لها قيمة أعلى من الأخرى ، فقد يكون زيادة أوقات الفراغ له قيمة أعلى من زيادة الدخل من وجهة نظر بعض الأفراد ما يؤدي الى أن الأفراد لا يعملون ساعات أطول ، لكنهم يبذلون جهد أكثر ليحصلوا على نفس الأجر فى فترة قصيرة من العمل ، ومن ناحية أخرى قد يكون أحداث تنميرت فى النشاطات المصاحبة لأوقات الفراغ أكثر قيمة من زيادة أوقات الفراغ مما يجعل للأفراد يقبلون على العمل بصورة جدية ، كما يعملون ساعات أطول فى المستقبل القريب . وعموما فإن منزلة نظام الاهداف يمكن أن تتغير بتغير الظروف . حيث أن : زيادة الدخل وقيمة أوقات الفراغ يمكن أن تكون أكثر أهمية بالنسبة لبعض الأفراد من قيمة أحداث التنميرت فى نمط نشاطات أوقات الفراغ .

السبب الثانى لقد اتضح فى المثال السابق أن الحصول على بعض

الإلهاداف قد تمتبر وسائل ضرورية للحصول على أهداف أخرى . فاذا فضل الأفراد العمل على أوقات الفراغ ، فليس فلك سبب كافى بأن العمل له قيمة أعلى من قضاء أوقات الفراغ ، لكن لأى تطلعاتهم بالنسبة للنشاطات المصاحبة لأوقات الفراغ لها قيمة عالية ، ومن ثم تتطلب زيادة ملحّة فى الدخل .

السبب الثالث : أن متابعة بعض الاهداف قد يكون من الصعب تحقيقها فى ظروف معينة ، كما أن تكاليف وأعباء متابعة هذه الاهداف قد تكون محفوفة بالمخاطر بصورة كبيرة فى وسائل تحقيقها ، لكن متابعة كثير من الاهداف الأخرى مثال ذلك : نجد أن القادة السياسيين يرون فى الثورة قيمة أعلى من الإصلاح ، ولكن فى بعض الظروف قد يرون أن متابعة تحقيق الثورة من الصعب نجاحها ، وقد تكون معرضة بالخطأ فى حالة تحقيقها ، بينما متابعة تحقيق الإصلاح على الرغم من أنه يمكن أن يؤجل النجاح النهائي للثورة ، فإنه على الأقل يؤكد استمرار تدعيم الثورة . ومن جهة أخرى قد توجد ظروف أخرى يرى فيها القادة السياسيين عدم جدوى متابعة الإصلاحات الخاصة ، بل قد تؤدي الى تقليل فرص تحقيق إصلاحات على نطاق واسع بفضل الثورات .

واستراتيجية الفعل الاجتماعى لاتحكم ببساطة عن طريق بناء العلاقات بين الاهداف فى هذه الحالة ، بينما تتأثر أيضا بمؤثرات أخرى لها وسائل خاصة تمكننا من تحقيق أهداف أخرى . فمثلا تخفيض قيمة العملة قد يكون أسلوب فعال لحل المشاكل الاقتصادية الخاصة بينما قد يؤدي تأثيرها فى بعض المشكلات الأخرى الى رفضها أو استثناءها .

ومناقشة عملية متابعة الأهداف من خلال القدرة على التعرف على الملامح البنائية أو الاستراتيجية الواعية بالبناء ، لاتعنى أن نفترض أن كل الأفراد يتفاعلون فى أغلب المواقف الاجتماعية باستخدام مشبل هذه الإستراتيجيات فى مثل هذه الوسائل . ففى كثير أو أغلب الحالات يسكن تأسيس استراتيجية الفعل الاجتماعى من خلال عمليات المحاولة والخطأ للأعمال الماضية ، وعندما تبدو الأعمال الاجتماعية بهذه الصورة . وغالبا

ما لا تكون كذلك — لا توجد استراتيجية محددة تربط بقوة بالأهداف في بناء تحقيق المطالب الأمثل • وفي كثير من المجالات يتعلم الأفراد كيفية تناول قدراتهم وأفعالهم لتحقيق مطالبهم المثالية • ومناقشة الاستراتيجية الواعية الرشيدة للعلاقات بين الأهداف بعضها البعض تؤدي الى خلق مفهوم قطبي للفاعل الاجتماعي في بعض الحالات المتقاربة •

٤ - موقف الفاعل : The Actor's situation

لتفسير أى فعل اجتماعي وفي أغلب الأحيان ، يجب فهم وضع الفاعل الاجتماعي في أى موقف خاص أو نمط من المواقف ، حيث تحدث مثل هذه الأفعال الاجتماعية عندما تتوافر ظروف الموقف الاجتماعي الى حد ما أو حقائق أخرى للعلاقات الاجتماعية والثقافية • والى حد ما ، فالأفراد يحضرون أهدافهم لمواقف خاصة بهم : عندما تتوافر ظروف الموقف يمكن استمرار الهدف في وجوده ، ولكن غالباً ، ما تخلق الأهداف لمدى معين من خلال المواقف الاجتماعية • فكلما يدخل الفاعل الاجتماعي موقف ما من أجل تحقيق بعض الأهداف ، كما يمكن أن يقود ذلك الفاعل الاجتماعي الى متابعة أهداف أخرى سواء كانت أهداف أخرى سواء كانت أهداف مضافه أو أهداف بديلة للهدف الأصلي ، ولكن أحياناً تخلق المواقف الاجتماعية بعض الأهداف ويتابعها الفاعل الاجتماعي • مثال ذلك : الأفراد في المجتمعات البدائية الذين تعرضوا للغزو الاستعماري تأثروا بزيادة دخولهم بسبب حاجتهم للرفع تكاليف أساليب الحياة الجديدة •

والمظهر الهام في أى موقف هو قيمة الوسائل في متابعة الأهداف الخاصة فالتاس الذين يخضعون للاستعمار قد يرغبون في الاحتفاظ ببعض العناصر القيمة من ثقافتهم بينما قد تموت الظروف لتحقيق ذلك مما يؤدي الي التجاhez الى أساليب أخرى لتحقيق نفس الأهداف القيمة • على سبيل المثال : اذا أراد الأفراد الاحتفاظ برؤوس الاعداء ، لكن الوسائل المتاحة لهم لم تحقق ذلك ، فأنهم يلجئون الى وسائل أخرى مثل هزيمة الجماعات الأخرى في بعض الألعاب التنافسية التي تعطى للأفراد مكانة معينة •

ولأ يمكن أن تحكم أفعال الأفراد بيساطة من خلال الظروف المتوافرة

في المواقف الاجتماعية والتي قد تكون خارجية ، بينما يمكن التحكم فيها - الأفعال - بالطريقة الذاتية التي يمارسها الأفراد في هذه المواقف الاجتماعية ، ويمكن تحديد العناصر الذاتية في هذه المواقف بأفكار التفاعل الاجتماعي وبعض المشاعر والإحاسيس والمعرفة وغالبا ما تكون لهذه العناصر أبعاد ثقافية . وهكذا يكون الموقف اجتماعي تماما ، عندما تتضمن العوامل الخارجية فاعلين اجتماعيين آخرين ، كما تتضمن العوامل الداخلية أو الذاتية أبعاد ثقافية للتفاعل الاجتماعي .

٥ - فروض الفاعل : The Actor's Assumptions

إذا افترض أى فاعل اجتماعي أنه من الممكن متابعة هدف خاص بوسيلة محددة أو يفترض أنه يمكن إدراك الهدف بصورة كلية ، أو قد يفترض أن البرنامج الخاص بالفعل الاجتماعي قد يؤدي إلى نتائج محددة من ثم يمكن للفاعل الاجتماعي أن يتفاعل من خلال هذه الفروض سواء كانت صحيحة أم لم تكن ، حيث نجد نمطين رئيسين من الفروض .

النمط الأول : فروض يمكن اختبارها أمبيريقيا .

والنمط الثاني : فروض لا يمكن اختبارها .

والفروض يمكن اختبارها أمبيريقيا عن طريق توافر البراهين ، كما يمكن من حيث المبدأ رفضها بواسطة البراهين الامبيريقية . بينما تكون الفروض غير مغتبرة لعدة أسباب : أنها تركز على وجود النهايات والوسائل ، على اعتبار أن كلاهما يمثل - كليات أمبيريقية - كما يؤكد على الترابطات بينهما ولكن لا تنفع للاختبار الامبيريقى ، أو أن ظروف تحقيق الاهداف لا توجد من الناحية الامبيريقية . على سبيل المثال ، الاعتقاد السحري أن رش الماء يجلب المطر ، يمكن تناولها من خلال كليات أمبيريقية ، ويمكن لأى فرد أن يشاهد كلا الظاهرتين ، كما يؤكد الارتباطات بينهما ، ولكن لا يمكن اختبارها . كما نجد مثال آخر هو الاعتقاد الدينى القائل : أن الصلاة تؤدي الى الخلاص الروحى - يكون غير مختبر ليس فقط بسبب

أن الترابيل بين الصلاة والخلاص لا يمكن اختبارهما ولكن لأن الخلاص نفسه غير موجود أمبريقيا .

وبصورة أكثر دقة يمكن اختبار القروض الخاصة بالاعتقاد السحري، فالفرد يمكن أن يبين أن شك الدبوس في تماثيل أو صور لا تؤلم بعض الأفراد ، لكن الذى يقبل هذه القروض ليس في حاجة لتناولها كقروض يمكن اختبارها . وعموما : فالقروض الخاصة بالمسائل الدينية لا يمكن اختبارها في أية حالة ، حيث أنه من الصعب تلمس وجود حالات للأفراد معينة لاتتقدهم الصلاة ، على الرغم من أن الشخص لايعرف اذا كانت الصلاة اتقذته أو لم تتقذه ، كما أن الوسائل الخاصة بكل الآلهة غامضة . ويمكن أن تشير القروض الأمبريقية الى معالجة الطبيعة أو معالجة الافراد ، بينما تشيد القروض غير الأمبريقية الى القوى والموجودات غير الطبيعية .

٦ - معرفة الفاعل للموقف :

The Actor's Knowledge of the situation

لا يمكن تفسير سلوك أى فاعل اجتماعى بيساطة كما يظهر للملاحظة في الموقف الاجتماعى ، حيث أن معرفة الفاعل الاجتماعى عن الموقف تختلف عن مجرد الملاحظة ، كما أن معرفة الفاعل الاجتماعى هى التى تحكم ردود أفعاله بالنسبة للموقف . فمثلا اذا أخبرنا بصفة عامة أن قوى الاعداء أقل من القوى المواجهة سوف تؤدي هذه المعرفة الى الهجوم على الاعداء ، على الرغم من أن هذه المعلومات قد تكون صحيحة جزئيا - فقد تكون قوة الاعداء أقل عددا ، ولكن هناك تجهيزات خاصة بنمط محدد للهجوم - وقد تكون هذه المعلومات غير صحيحة . وفى كلا الحالتين نجهل معرفة عامة

(*) وأنا أدرك تماما أن استخدام مفهوم امبريقى وغير امبريقى ، إشارة الى الوجوديات أو الكينوية يمثل معضلة ، نظرا لان كثير من المفاهيم العلمية الجردة مثل الجاذبية الارضية Grouitation والانتروبيا Entropy - عامل رياضى يعتبر مقياسا للطاقة غير المستفادة في نظام دينامى حرارى - والتي يمكن اعتبارها قروض غير امبريقية ، لانها لا يمكن ملاحظتها . وعموما كل عالم يتعرف من الناحية البديهية على الأقل ، على مظاهر الاختلاف بين مكانة المفاهيم مثل الانتروبيا والخلاص الروحى .

عن الموقف ونتيجة المبركة يمكن أن تتحدد نتيجة لما يفكر فيه الافراد في الموقف فعلا .

٧ - افكار واساليب المعرفة : Ideas and Modes of cognition

نلاحظ أن اختبار الفاعل الاجتماعي للمعلومات وأدراكه للظروف ومن ثم لسلوكه لا يتأثر فقط بإمكانية تحقيق بعض الأهداف بأساليب خاصة : بينما يتأثر أيضا بأساليب محددة للتفكير والتي قد تكون غير مدركة الى حد كبير ، ويسيل الباحث لتصنيف سمات الفرد بأنه جيد أو ردي ، طويل أو قصير ، شجاع أو جبان ، أو يصنف الباحث الموضوعات بأنها دائرية أو ذو زاوية ، ناعم أو خشن ، ثقيل أو خفيف ، كل ذلك يعكس أساليب محددة للتفكير تعتمد على اللغة التي يمارسها الفرد ، وكثيرا من التوجيهات الادراكية المرتبطة بالبحث الاجتماعي تكون أكثر تعقيدا من هذه الأساليب .

ففي أغلب المجتمعات نجد مجموعة ضخمة من الانساق الاجتماعية المصنفة والتي تتلازم في الوجود متداخلة أو متباعدة ، أو تؤثر في ادراك الفرد للمواقف الاجتماعية صور فرعية ، بالرغم من استخدامهما وسائل متنوعة . مثال ذلك : تصنيف الافراد من خلال جماعات سلبية أو جماعات جنسية : اذا كانت هذه الأساليب أو نماذج مشابهة استخدمت في التمييز ، يسيل الملاحظ لاختبار سمات محددة لتمثيل الوحدات الاجتماعية مثل هذه الأساليب الادراكية يمكن أن تتأثر أو تكون نتيجة لتسابع المواقف الاجتماعية على الرغم من أن وجودها يؤثر في ادراك المواقف الاجتماعية والسلوك الذي يحدث من خلالها ، وعموما يمكن للأساليب المعرفة أو الادراك أن تتنقل من موقف معين الى موقف آخر .

٨ - العواطف والمشاعر : Affects & Sentiments

لاشك أن ادراك الموقف واختبار الأهداف يمكن أن يتأثر أيضا بالاحتياجات العاطفية والمشاعر والحاسيس ، فالعواطف مثل : العدواة الحب ، الغيرة ، الولاء والاخلاص الحاجة للأمن ..

مثل هذه العواطف قد تكون بسيطة أو تكون متشابكة في عدد من
القوامل المختلفة ، وهكذا نجد أن التحيز عن الولاء للجسيلة يستلزم
بالضرورة العداوة لصناعة أخرى ، كما يمكن لكلا العواطف ، والميل أن
تعبّر مباشرة عن بعض الموضوعات المترابطة للتشبيك ، وتتضمن بعضه
الميلية الأساسية : التوحد ، التجسيد ، الاستقلال ، الاحلال .

يتضمن العامل الأول - التوحد - أن القاعل الاجتماعي يبحث عن
توافقه عن طريق تناول سمات بعض الموضوعات كما لو كانت سماته
الشخصية ، فقد يتوسط بعض الأفراد مع قائلهم ، وذلك عن طريق نسب
بعض صفات القادة لأنفسهم . بينما يتضمن العامل الثاني - التجسيد -
تحصيل مثل هذه السمات والتي قد تكون مأخوذة من موضوعات أخرى ،
وعندما يحدث ذلك ، فإن القاعل الاجتماعي يحتاج لمساعدة معينة يتمثل فيها
الموقف الاجتماعي للتي توجد فيه الموضوعات الأخرى ، حتى يؤثر هذه
السمات في سلوكه . ويتضمن العامل الثالث - الاسقاط - نسب سمات
محددة للقاعل الاجتماعي الى بعض الموضوعات الأخرى ، فالفرد الذي
يتهم الفرد الآخر بالعداوة ، غالبا ما يتكر من ذلك ، ثم يثيرها على الفرد
الأخر . بينما يتكون العامل الرابع - الاحلال - نسب سمات محددة
لأحد الموضوعات أو الأفراد ، والتي تخص شخص أو موضوع آخر .

وفي أغلب الحالات ، تكون هذه الميكانيكيات متداخلة ومتشابكة :
مثال ذلك أن الأقلية المنصرة يمكن أن تصطبغ بسمات معينة . يمكن أن
تعددها مثل العداوة أو الشر ، من هنا يمكن أن يتضمن الاحلال بأن حقيقة
مصدر العداوة هي في غير متناول القاعل الاجتماعي ، كما تتضمن أيضا -
الاسقاط - في تأكيدها بأن الأقلية تصطبغ بسمات محددة يملكها القاعل
الاجتماعي .

وليس من السهل دائما ، التمييز بين العواطف وأساليب المعرفة حيث
نجد تشابك بينهما من خلال ادراك بناء المواقف الاجتماعية ، على الرغم
من أنها يظهران على الأقل ، بحالة جال اجتماعي تحدث بينهما من خلال
الموقف الاجتماعي ذاته ، فمثلا يمكن أن ترتبط تصنيف ألوحيدات

الاجتماعية بمشاعر التماسك ، والعداوة . . . كما أنه يمكن التعبير عنها من خلال ميكانيزمات معقدة للتوحد والاستقاط . . . ففى بعض الظروف نجد أن الاستعداد للتمييز عن بعض الاتجاهات العاطفية يتأثر بتصنيف القشات الاجتماعية ، وفى ظروف أخرى قد يؤكد الترابط بينهما الى فصلهما وفى معظم الأغراض نجد الاستعداد فى كلا الاتجاهات Gathect والتصنيف فى أساليب محددة . يمكن أن يتأثر عن طريق صفيات الموضوعات من خلال المواقف الاجتماعية التى يبارس فيها الفاعلين الاجتماعيين أفعالهم .

٩ - أهمية المعايير والقيم : The significance of Norms and Values

نلاحظ أن هناك تأثير قوى للمعايير والقيم بصفة خاصة على اختبار الفاعل الاجتماعى وتربيته للأهداف . فالمعايير هى عبارة عن ارشادات وتوجيهات ومحظورات للممارسات المعيارية . بينما تعبر القيم عن التفضيلات والأولويات المرغوب فيها ، لكنها ليست أشكال محددة للسلوك .

والمعايير يمكن أن تكون ثقافية وليس من الضروري أن تكون اجتماعية . فعندما يأكل الفرد فى مناسبات معينة يعتبر ذلك معيار ثقافى ، بينما الحقيقة القائلة بأن الفرد يشارك بعض الأفراد فى الأكل فى مناسبات معينة مع تصنيف محدد للأفراد فإن ذلك يعتبر معيار اجتماعى . وتتكون المعايير الثقافية من كل الارشادات أو المحظورات التى يمكن ممارستها بصورة مشتركة على الآخرين ، ويمكن تناولها عن طريق المشاركة من خلال وحدة اجتماعية خاصة ، بينما تتكون المعايير الاجتماعية من المعايير الثقافية التى لها ارتباط بالموضوعات الأخرى مثل الفاعلين الاجتماعيين .

والمعايير يمكن أن تكون لها ارتباط وثيق بالقيم أولاً يكون بينهما أى ارتباط . فالمعبد مثلاً يتفاعلون من خلال ارشادات محددة تفرض من جانب أسابدهم ، بينما هم يفعلون ذلك بسبب أن الاختيار هنا يكون بين الطاعة والمقوبة التى قد تصل الى حد الموت ، ورغم ذلك فانهم قد يرفضوا هذه المعايير اذا نشأت ظروف جديدة تسمح بذلك ، ولكن اذا فشلوا فى رفض مثل هذه المعايير فى ظروف ملائمة مقبولة لا يرجع ذلك فقط الى أنهم يرغبون التطابق مع هذه المعايير ، بل معنى أن الظروف هى التى وضعتهم

في حالة خضوع تام ، ويمكن أن تناقش أن هؤلاء العبيد يفضلون الحياة مصاحبة بخضوع تام بدون عقوبة ، أفضل من العصيان المصاحب بالعقوبة ، بينما في حالة أخرى قد يفضلوا الاستمرار في وضعهم تحت الخضوع أكثر من الحرية . مثل هذه الحالة نجد أن التوافق مع المعايير يمكن تدعيمه بالقيم ، ولكنها ليست القيم المشتركة بين العبيد والسادة ، حيث تحدد مثل هذه المعايير من خلال تفضيل البعض الآخر . ويمكن القول في الحالة الأخيرة : أن القيم تدعم المعايير ، مثال ذلك : إذا قد الخدم التزامهم نحو الإسياد ، وبالمثل فقد الإسياد التزامهم نحو الخدم ، نجد أن كلاهما ارتبط بالالتزام أخلاقياً للمحافظة على استمرار مثل هذه العلاقة ، ومن الواضح أن القيم هنا قد تدعم المعايير . ولكن لا يمكن أن نفترض أن عدم خضوع الأفراد لمثل هذه العلاقة أو تحررهم منها ، أو تزمهم خضوعها : بأنه من الضروري أن يشعر هؤلاء الأفراد بالالتزام لهذه المعايير عن طريق قبول قيم عامة مشتركة ، فالاختيار هنا يكون بين الطاعة والحد الأدنى للامان من جانب ، وبين الحرية والقلق من جانب آخر . وعموما نجد شك كبير في أن الأفراد يتضمنوا القيم التي تحدد درجة المعايير والتي يرغبون في قبولها أو رفضها .

وتحدد لنا المعايير استخدام وسائل محددة ، أو تضع لنا حدودا واسعة لنوع الوسائل التي يمكن استخدامها ، لكن الوصف الدقيق للوسائل يفترض دائما من الناحية النظرية وجود بدائل محددة . وهكذا نجد المقايضة مثلا كوسيلة لحصول على بضائع محددة ، تعتبر معيار في المجتمعات التي لا يوجد فيها أي مظهر لتداول العملة ، لكن المعايير التفضيلية للسلوك في مواقف المقايضة يمكن تحديدها ثقافيا ، كما يمكن أن تشمل ملابسات محددة كالمساومات مثلا فالمعايير لا تحدد لنا الاهداف مالم تكن هذه الاهداف وسائل لتأدية أهداف أخرى أو مالم تكن هذه المعايير مدعومة بالقيم ، فمثلا لكي تكون غنى : لا يمكن اعتبار ذلك معيار مالم يرتبط بقيم محددة ، أو مالم تكن له وسائل محددة تفل على المكافأة الخاصة به .

ونلاحظ اختلاف درجة تأثير الأفعال الاجتماعية بالمعايير والقيم من نط ما للسلوك الى نط آخر ، ومن نط محدد للمجتمع الى نط آخر . ففي

أغلب المجتمعات يمكن أن تؤثر مثل هذه المعايير والمقيم في السلوك الذي يتضمن بانتظام أفعال الأفراد الآخرين . لكن هناك حوة واسعة بين التأثير المجرى للمعايير وتحديد السلوك بواسطة المعايير ، وعندما تتدخل المجتمعات فكرة العزلة ، نجد التأثير المعاكس ضئيلا في كثير من الجوانب . وبصفة عامة عامة فإن امكانية التغير من المعايير لا تعتمد فقط على المنحومات ، ينما على الدرجة الممكنة للاختبار التي يمكن السماح بها من خلال ظروفه فنية وجمالية وأخلاقية .

وعندما يوجد اختبار نجد امكانية ومعالجة أكبر لاستراتيجية العمل الاجتماعي . وعندما يوجد نسبة قليلة من الاختيار سواء منسب بناء المجتمع أو بسبب تعديلات غنية فإن استراتيجية العمل الاجتماعي تكون أقل ملائمة . وهذا يفترض أنه يمكن تصنيف الأفعال الاجتماعية من خلال امكانية الاختبار ، ومن خلال الظروف التي تسمح أو تعقد درجة الاختيار ، ولقد نوقشت هذه القضية في موضوعات عام الاجتماع من خلال مشكلات السلوك الرشيد والسلوك غير الرشيد .

انماط الفعل الاجتماعى

هناك ثلاث كتاب - كما يعتقد المؤلف - وضعوا أغلب التساؤلات الأساسية التى تهتم بدرجة الرشاد فى السلوك الاجتماعى وهم :
ماركس Marx فيبر Weber باريتو Pareto .

١ - نموذج الفعل الاجتماعى عند ماركس :

استخدام ماركس لنموذج بسيط جدا، ويمكن تسميته بالمذهب الآلى الرشيد: حيث افترض أن الأفراد لهم أهداف أساسية ، وإذا اتبعت لهم الظروف سوف يستعملون الوسائل الممكنة لتسابعة مثل هذه الأهداف . ويميل ماركس الى معالجة الفاعل الاجتماعى أشبه بالحاسب الفنى الاستراتيجى^(١)، وماركس اتجه هذا الاتجاه ليس بسبب ازدرائه أو امتنائه للفرد ، لكن لأنه اعتبر أن كل أو أغلب الانساق الاجتماعية وبصفة خاصة تحليلية للنظام الرأسمالى - تسير فى هذا الاتجاه * . والنظام الرأسمالى وفقا لآراء - ماركس يشجع الآلية أكثر من أى نسق آخر .

ولم ينكر ماركس أن للأفراد حاجات عاطفية وإن لهم قيم محددة، ولكنه يرى أن اتجاه التعبير العاطفى للأغراض الاجتماعية محكوم بالممارسات العملية من قبل بعض الأفراد الذين فى وضع التأثير على المشاعر والأحاسيس الاجتماعية ، كما تعبر القيم الى حد كبير عن نفس الطبقة التى تسيطر بنفوذها على المجتمع .

ولقد اشتق مفهوم ماركس عن الفعل الاجتماعى على نطاق واسع من المبادئ الاقتصادية الكلاسيكية - الوسيلة تهر الغاية - ثم حاول ماركس نقل هذا الأسلوب التحليلى من المجالات الاقتصادية الى تحليل الانساق الاجتماعية بصفة عامة . ولقد افترض ماركس أن للأفراد لهم أهداف

(*) أنا أدرك تماما أن الآراء المبكرة الخيالية عند ماركس كانت أكثر اختلافا . ولكنى رجعت لآراء راييموند آرون Raymond Aron فى مناقشاته العامة لماركس حيث يرى أن آراء ماركس المبكرة تمثل قيمة غليلة فى علم الاجتماع (٥) .

أساسية محددة تلزمهم على التفاعل على العالم المادى والتي تشق بدورها من خلال هذا التفاعل - وتخلق هذه العملية التفاعلية - الحاجة الى العلاقات الاجتماعية ، ثم ينتج من خلال هذه العلاقات الحاجة الى الأساليب التكنولوجية وأشكال محددة لضبط الموارد ، ويطلق عليها ماركس « علاقات الانتاج » . ومن هنا يؤكد ماركس على وجود قوى وعلاقات الانتاج بحيث يمكن تفسير سلوك الأفراد من خلال منطق كل موقف يواجهونه ومن خلال المشاكل التي يلتمزوا بحلها ، كما أن نمو وتطور أى نسق اجتماعى يعود الى تطور نمط من المواقف الى مواقف أخرى فكل عنصر فى السلسلة يزود بالحلول التي تنتج من خلال الموقف السابق .

ولقد تمكن ماركس عن طريق هذه الفكرة البسيطة للترشييد الآلى من رؤية سماته كل جزء من أجزاء النسق الاجتماعى ، على اعتبار أن هذه السمات هى نتيجة ضرورية تظهر من خلال تفاعلها مع سمات الأجزاء الأساسية بالنسق الاجتماعى : فمنطق الأنساق الاقتصادية يستلزم منطق محدد للأنساق السياسية والقضائية وغيرها من الأنساق الأخرى . كما ساعدت هذه الفكرة أيضا ماركس لبناء نموذج تطورى لكل نسق اجتماعى وكيفية تحوله الى نمط آخر .

ولقد تنصل ماركس من افتراضه الأساسى عن الترشييد الآلى ، وبصفة أساسية عند استخدامه لفكرة الوعى الزائف False-Consciousness ولقد افترض ماركس : بينما نجد بعض الأفراد يملكون ويتحكمون فى قوى الانتاج ومن ثم فى عمل الآخرين ، ومن ثم لديهم الإدراك الرشيد للعلاقات بين أهدافهم المتباينة ووسائل الحصول عليها ، بينما نجد البعض الآخر لا يستطيع فعل ذلك لأنهم أقل أهمية منهم . وتفشل الطبقات المستغلة الى حد ما فى ادراك الحقيقة المنطقية لهذا الموقف على اعتبار أنه ضحية « للوعى الزائف » مما يؤدي الى قبول الموقف بصورة ثابتة وعدم قدرتهم على تحدى هؤلاء الأفراد الذين يملكون وسائل السيطرة . وعندما يختفى مثل هذا « الوعى الزائف » يمكن الحصول على أهداف أساسية من خلال فرص ملائمة لتحقيقها ، فهؤلاء الأفراد الذين تلاعبوا أيديولوجيا بتدعيم « الوعى الزائف » للآخرين لا يمكن اعتبارهم ضحايا

لهذا الموقف ، بل على النقيض من ذلك ، فإن معالجتهم بهذه الصورة لها درجة عالية من الرشاد والايديولوجيا هي أحد الوسائل التي تدعم الاختيازات أو المكافآت .

واستعمال ماركس لفكرة التعلل الآلى تبدو بسيطة لقبولها كأساس لكل البحوث الاجتماعية ، ولكن مساهمات ماركس الرئيسية تكمن في تأكيد على بناء المواقف الاجتماعية والتشابكات المنطقية المتبادلة للمواقف المترابطة . وإذا كان ذلك قد شجع ماركس على نموذج الحتمية الاجتماعية فهو على الأقل ، تسير في الخط الصحيح ، ولقد رأى ماركس ، على خلاف الماركسية الدارجة : أن كل الأفراد بصرف النظر عن وضعهم يتفاعلون طبقا لمطالبات المواقف الاجتماعية حيث تجد هؤلاء الأفراد متضمنين هذه المواقف الاجتماعية . كما يمكن القول أن وجهة نظر ماركس عن طبيعة المواقف الاجتماعية وعن أشكال السلوك هي محددة أيضا .

٢ - لنموذج ماكس فيبر للفعل الاجتماعى :

على خلاف ماركس ، صاغ ماكس فيبر M. Weber نظرية محددة عن الفعل الاجتماعى . فالفعل الاجتماعى أو السلوك يجب أن يكون له له معنى ذاتى ، ولكنى تفهم سلوك الآخرين ، يجب ألا نكتفى بملاحظة ما يفعله هؤلاء الأفراد فقط بل لابد من ملاحظة المعانى الحقيقية المتصلة بأفعالهم . وقد يكون ذلك غير واضح للفرد فى المجتمع المحلى ، حيث أن طبيعة الأفعال الاجتماعية تعدد بملاحظة هذه الأفعال فى مضمونها الحقيقى ، فمثلا يمكن القول أن الفرد يلمس أصابع قدمه فى حجرة نومه الساعة السابعة صباحا : بأنه يرن أطرافه فقط ولا يؤدى الصلاة ، ولكن فى مجتمع غريب قد يستطيع الفرد التمييز بين فنون الرياضة البدنية والطقوس الدينية ، ما لم تكن لديه معرفة لبعض الأفكار الأساسية ، باعتبارها مفاتيح توضح له معنى مثل هذه الممارسات والحركات التى يلاحظها .

ولقد ميز فيبر Weber بين أربعة أنماط رئيسية للفعل الاجتماعى :

١ - الفعل النفعى الرشيد weak rational

٢ - الفعل القيمي الرشيد Wertrational

٣ - الفعل التقليدي Traditional

٤ - الفعل العاطفي (١) Affectual

ويكون الفعل الاجتماعي رشيدا اذا ما تضمن بعض الفروض التي ترى أن استخدام وسائل محددة ضرورية للحصول على غايات خاصة ، والنموذج الخاص للفعل الرشيد هو الفعل النفعي الرشيد Zweck Rational وهو مفهوم يمكن ترجمته الى الرشيد الآلى من خلال هذا النمط للفعل الاجتماعي ، يجب على الفاعل الاجتماعي أن يملك تكاليف متابعة أهدافه الأساسية بأساليب محددة ، كما يجب أن يملك أيضا قيمة الهدف ذاته ، ولذلك يفترض فيبر Weber أنه يمكن تساؤل الهدف باعتباره وسائل لبعض الأهداف الأخرى .

والنمط الثاني للفعل الرشيد هو الفعل القيمي الرشيد Wertrational من خلال هذا النمط لا توجد طريقة معينة لتياس فاعلية الوسائل ، والأكثر من ذلك فالهدف يعتبر نهاية لأن له قيمة في حد ذاته ولا يمكن اعتباره وسائل لغايات أخرى . مثال ذلك : أداء بعض الممارسات الطقوسية لتحقيق حالة من الوحدة الصوفية مع بعض الروح أو الا له . ويمكن اعتبار هذا الفعل رشيدا وفقا لآراء - فيبر Weber - ولأنه يفترض أن كل الوسائل تؤدي لتحقيق الهدف المرغوب . ومن المستحيل عقد تمييز بين الوسائل وأكثر من ذلك فانه على خلاف حالة الوسائل الطقوسية والأهداف خلال حالة عقلية مصاحبة للفعل الطقوسى .

وإذا كان ذلك مثال متطرف للفعل القيمي الرشيد Wertrational لكن يمكن للفرد أن يفكر في حالات يكون فيها الهدف غاية نهائية ولها قيمة في حد ذاتها ، بينما نجد بدائل Alternatives للاختيار بين الوسائل وأكثر من ذلك فانه على خلاف حالة الوسائل الطقوسية والأهداف الصوفية ، هناك أنماط أخرى للفعل القيمي الرشيد وهي التي توجه المعتقدات بحيث يمكن اعتبارها فروض يمكن اختبارها أمبيريقيا مثال ذلك : اذا أراد أحد الأفراد أن يكسب حب شخص آخر ، فالهدف هنا

يمكن اعتباره قيمة نهائية ، ولا يوجد سبب يمنع الفاعل الاجتماعي من تقييم فاعلية الوسائل المختلفة حيث أن تحقيق هذا الهدف يمكن التعرف عليه أميريقيًا وبطبيعة الحال . إذا كان الهدف هو التعبير عن الحب أكثر من كسب الحب ، نجد أن الفعل يصبح أكثر تماثلاً لفعل أداء الطقوس لتحقيق الوحدة الصوفية ، حيث تعتبر الفاعلية هنا حالة ذاتية يتعرف عليها الفاعل الاجتماعي فقط . فهو الذي يستطيع أن يقرر ما إذا كان وصل إلى الهدف أم لا ، ولا توجد في هذه الحالة أى طريقة لتقييم فاعلية الوسائل . وفي استخدام فيبر Weber لمفهوم الفعل القيمي الرشيد Wertrational لوصف نمط من أنماط السلوك فإنه لم يفكر أن القيم تؤثر في سلوك الفعل النفعي الرشيد Zweck rational حيث أن القيم تؤثر في اختيار الوسائل وترتيب الأهداف ، لكن تحقيق الهدف لا يعتبر قيمة في حد ذاته .

وفوق كل ذلك ، استخدم فيبر Weber مفهوم الترشيد Rational ليسير إلى أنماط السلوك ، على الرغم من أنه يطبقه أحياناً على معتقدات الفاعل الاجتماعي ، فمعتقدات الفاعل الاجتماعي يمكن أن تكون رشيدة إذا كان هناك بعض الأسباب الخاصة تؤدي إلى التمسك بهذه المعتقدات . فالنرد الذي يماس الطقوس الدينية للحصول على الحالة الصوفية ، شبه بالنرد الذي يمتد في الطقوس السحرية التي ترى أن « رش الماء يجلب المطر » ، فكلاهما لا يظهر لنا أى سبب عن هذا الغرض ، ومن هنا فإن أفعالهم رشيدة من خلال المعتقدات بينما المعتقدات ذاتها غير رشيدة * .

ومناقشات فيبر Weber عن الدور المختلف للقيم في النمطين السابقين للسلوك الرشيد ، وكذلك في الاختلاف بين المعتقدات الرشيدة والمعتقدات غير الرشيدة تكون مصاحبة بدرجة وثيقة للتمييز الذى وصفه فيبر Weber بين السلوك التقليدى Traditional والسلوك الرشيد ، وبذلك يرتبط بالنسق الكلى الذى وضعه . ويتكون السلوك

(*) هذه المشكلة عرفت ونوقشت بأسلوب حديث عند كل من

Agassiz, Jarvie

التقليدى ، عند فيبر Weber في أدائه أشياء حدثت في الماضى دون الإخذ فى الاعتبار البدائل Alternatives هذا النمط من السلوك يكون غير رشيد ، لأن كلا الوسائل والأهداف تكون مقبولة من القائل الاجتماعى ، كما أن برنامج الفعل الاجتماعى لا يتم اختياره لتحقيق أهداف محددة حيث لا يوجد أى اختيار عموماً . والمثال الدال على السلوك التقليدى هو دفع الآتاوة Tribute من الشخص المعادى الى الرئيس ، والفرد يقوم بدفع هذه الآتاوة لأنه يعلم أن هذه « عادة » ، وإذا كان الفرد لم يعطى لنا أى سبب مقبول لدفع هذه الآتاوة أكثر من قوله « أنها دائماً كذلك » ، فى هذه الحالة يمكن التأكيد بأن هذا السلوك سلوك غير رشيد ، ولكن إذا أعطى لنا الفرد سبباً واضحاً مثل : « الرئيس يعتبر والد للجماعة وله الحق فى أن يأخذ ما يطلبه » فانه يمكن تناول هذا سلوك باعتبارها سلوك رشيد . وقد يكون سلوكاً قيمياً رشيداً Wertrational فالهدف هو سعادة وسرور الرئيس باعتباره والد لجميع الأفراد يمكن اعتبار ذلك غاية قيمة حيث أن تبيين الوسائل ودفع الآتاوة يؤدى الى النتيجة المرغوبة . ومن ناحية أخرى قد يكون السلوك قيمياً رشيداً Zweck Rational . حيث أن الآتاوة تدفع دائماً لأنها تدخل السرور للرئيس ، كما أنها تمهد السبيل للحصول على رضى الرئيس عن الجماعة ، بينما تختلف عن دفع الآتاوة بغضب الرئيس ، مما يدفعه الى عقاب المخالفين . ويرى فيبر Weber أنه مادام الفرد يمكن أن يعطى لنا سبباً كالى للدفع وعدم الدفع فانه يفعل ذلك بسبب عدم وجود بدائل . ويصبح السلوك رشيداً فقط اذا كان الفرد يأخذ فى اعتباره عدم الدفع ، ومن ثم يقدم على أساس أنه اختيار ومقنع بالنسبة له . ولقد ناقش علماء الاثنوبولوجيا أن هناك أشكال من السلوك يكون فيها السلوك تقليدياً ، وفقاً لوجهة نظر فيبر Weber لكن يمكن بيان أن هذا السلوك سلوكاً رشيداً باطنياً أو خفياً ، مثال ذلك : ما هو معروف عند قبائل التروبرياندا - بحيث يدفع الفرد مبالغ من المال لزوج أخته حيث أن للأخت هى التى تمسك القصر بالورثة أو قد يتناول الأفراد الهدايا فى المناسبات ليلقى علاقاتهم بينهم والتي يكون لها فوائد سياسية واقتصادية . وبناء على كل ذلك فان التحليل الاتنوجرافى

قد كشف لنا أن الحلول الرشيدة المحددة يمكن الوصول إليها بمرور الزمن ، ويمكن أن تثبت وترسخ في شكل سلوك تقليدي مرغوب ، كما يمكن وصف السلوك عن طريق تابعة .

ويمكن تصنيف السلوك التقليدي بأنه سلوك رشيد على أساس أن الهدف وراء مثل هذا السلوك هو المحافظة على التقاليد ذاتها . وإذا نشأ اعتراض بأنه لا يوجد تمييز بين الوسائل والأهداف الخاصة بالسلوك ، كما يمكن القول أن كثير من السلوك التقليدي ليس أقل ترشيدها من السلوك الذي أطلق عليه فيبر Weber السلوك القيمي الرشيد Wert rational ففي كلا الحالتين لا يوجد سبب كافٍ وراء فروض هذا السلوك .

ولقد قاد كل ذلك بعض لكتاب الى مناقشة : أن كل السلوك — باستثناء السلوك العاطفي Affectual هو سلوك رشيد ، كما أن كل السلوك الاجتماعي يعد سلوكا رشيدا ، لأنه من النادر وجود سيطرة عاطفية سابقة على هذا السلوك . وخلاصة هذه المناقشة أن السلوك في المواقف الاجتماعية ، غالبا ما يكون نتيجة لهذه المواقف ، فالفكر التي يملكها الأفراد من خلال هذه المواقف وعنهما ، والأهداف التي يتابعها الأفراد تبين أن الأفعال الاجتماعية التي تتبع من خلال هذه المواقف يمكن اعتبارها دائما رشيدة . ويضاف الى ذلك أن العاطفة من النادر أن تكون متصلة ومناسبة Relevant على أساس أنها خاصة بالحالة المزاجية للفاعل الاجتماعي الفرد ، كما أنها غير متشابهة مع مواقف كثيرة للفاعلين الاجتماعيين . ولو سلمنا بصحة هذا الرأي ، فإنه لا داعي للتكلم عن الفعل الاجتماعي غير الرشيد ، على أساس أن كل الأفعال الاجتماعية رشيدة . وهذا يؤدي الى كثير من الصعوبات أكثر من حلها ، والاتجاه هنا هو تجاهل التصنيفات العريضة الواسعة وتمييز أنماط الفعل الاجتماعي من خلال عدد كبير من العناصر المركبة بأساليب متباينة ومتعددة . ولكن قبل عمل ذلك يمكن للفرد أن يعتبر تصنيف فيبر Weber للسلوك العاطفي بمثل محاولة باريتو Pareto لتناول هذه المشكلة .

فالسلوك يعتبر عاطفيا ، طبقا لرأي فيبر ، إذا كان محكم بصورة واسعة

بالحاجة للتعبير عن بعض المشاعر والأحاسيس . ففى أحد الاشكال يكون السلوك العاطفى انعكاس Reflexive فالتعبير عن الخوف كرد فعل لبعض التهديدات نجد أن هدف السلوك هو التعبير عن العاطفة . وفى شكل آخر عندما تختار بعض الوسائل لتحقيق بعض الحالات العاطفية المقصودة نجد السلوك العاطفى يقترب من السلوك الرشيد (١٥) .

وقد يبدو ذلك مقبولا ، ولكن الصعوبة تنشأ عندما يعتبر الفرد الأفعال الاجتماعية التى تظهر سلوكا عاطفيا وغير رشيد ، ولكن يمكن تفسيرها من خلال السلوك الرشيد غير الواعى (١٦) . وعلى سبيل المثال : اذا وجدنا فرد فى حالة غضب شديد نتيجة لسوء تصرف منه نحو فرد آخر ، فبدلا من تقبل النقد ومحاولة اظهار براءته من التهمة نواه يهاجم متهمه ويفصله من عمله . هذا السلوك يعتبر غير رشيد حتى بالنسبة لأقرب الناس اليه . لكن المحلل النفسى قد يظهر أن ما يسمى بفقدان التحكم Less of Control نتيجة للحالة العاطفية لها معنى محدد ، ويكون تفسيره بالصورة التالية : فالفرد المتهم يريد فى السواق « بدون وعى » أن يعاقب نفسه بعنف ، ويستخدم هذا الاتهام كوسيلة لتحقيق هذه الغاية . ولو سلمنا بصحة التحليل النفسى لهذا السلوك وغيره من الافعال الاجتماعية ، فإن هذا يعنى أن كثير من أشكال السلوك العاطفى الى حد كبير ، سلوكا رشيدا . ومرة أخرى ، يستلزم ذلك أن مفهوم « الرشيد » يجب أن يغطى غالبية أنماط الفعل الاجتماعى وبالتالي يقلل من قيمتها .

ويرى فيبر Weber أن السلوك العاطفى مرتبط بالبحث الاجتماعى . مثال ذلك تفسير أصل الحركات الدينية على نطاق واسع من خلال الاشكال العاطفية التى يمارسها بعض الأفراد على التابعين ، ولقد سمي هذا النمط بالكاريزما (السمة الملهمة) Charisma مفترضا أن هؤلاء الافراد لهم صفات محددة - ملهمة - تجذب الافراد الآخرين لهم . ولكن عموما ، فيبر Weber لم يعطى للسلوك العاطفى أهمية كبيرة ، حيث اعتبر أن أغلب اشكال السلوك الاجتماعى الذى لا يكون تقليديا ، من الأفضل تفسيره على أنه سلوك رشيد تقريبا ، كما أنه يمكن أذخا عناصر المشاعر والأحاسيس والعاطفة فقط لتفسير الانحرافات عن السلوك الرشيد المثالى .

من المهم هنا أن نؤكد أن فيبر استخدم مفهوم الترشيح جزئياً باعتباره أداة موجهة نحو تأسيس معايير السلوك المثالي . ويرى أيضاً أن الترشيح سلوك مثالي أميرقي ، وعندما يحدث انهيار في الأنظمة التقليدية للجمع ، يحدث تطور نحو اتجاه الترشيح ، ويبدو ذلك بأرتباطه بحرية الفرد في قيامه بالاضرابات وبصفة خاصة في العلاقات الاقتصادية .

٢ - نموذج باريتو للسلوك المنطقي وغير المنطقي

لقد ساهم باريتو Pareto مثل - فيبر - بنظرية عن الفعل الاجتماعي ولقد عقد « باريتو » مثل - فيبر - أيضاً تمييزاً بين السلوك غير المنطقي . ولكن وجه التشابه بينهما يقف عند نهاية محددة ، حيث أن « باريتو » أكد الى حد كبير في تصنيفه على الفعل غير المنطقي أكثر من - فيبر - وفي الواقع يرى « باريتو » أنه من النادر ملاءمة الفعل المنطقي بالبحث الاجتماعي . وفي بعض المجالات الأخرى ، نجد آراء « باريتو » شبيهة بآراء ماركس - حيث أن كلاهما أعطى أهتماماً لافتراضات الفعل الاجتماعي الواضح ، وكلاهما يبحث عن الدوافع التي تحرك الفاعلين الاجتماعيين . لكن ماركس يشير الى الدوافع باعتبارها موجودة داخل ظروف ومواقف الفعل الاجتماعي ذاته ، بينما لا يرى « باريتو » ذلك ، حيث يرى أن الدوافع الحقيقية يمكن أن تختفي عن الفاعل الاجتماعي ذاته .

ويرى « باريتو » أن الفعل المنطقي يتكون من تطبيق الأسلوب التجريبي المنطقي والذي يتكون من استخدام المعرفة الامبريقية ، والاستدلال الصحيح في اختيار الوسائل التي تؤدي للحصول على الاهداف يمكن أن نجد بعض أشكال السلوك الاجتماعي تقترب من هذا النموذج - وأوضح مثال لذلك هو السلوك الاقتصادي في الأسواق الاقتصادية - إلا أن أغلب أشكال السلوك الاجتماعي بعيدة عن هذا النموذج .

ويرى « باريتو » أن السلوك يكون غير منطقي نتيجة لعدة أسباب :

١ - إذا كانت الفروض الخاصة بالسلوك زائفة أو غير إمبريقية .

٢- اذا لم يأخذ في الاعتبار نتائج الفعل الاجتماعى .

٣- اذا كانت دوافع الفعل الاجتماعى غير معروفة بالنسبة للفاعل الاجتماعى .

٤- اذا كانت الافعال الاجتماعية غير مشتقة من الفروض .

ومن خلال تفسير « باريتو » لأسباب حدوث هذه الظروف المتباينة للسلوك غير المنطقى ، وضع لنا نظرية عن العرائز والرواسب والمصالح والاهتمامات والمشاعر والاحاسيس والمشتقات .

ويرى « باريتو » ، أن الغريزة المجردة باعتبارها مصدر أساسى للسلوك الانسانى لم تؤخذ في الاعتبار بالنسبة لأغلب ملامح الحياة الاجتماعية ، كما ركز « باريتو » على تصنيفه للرواسب والمصالح ، ويرى أن الرواسب عبارة عن تعديل وتهذيب للغريزة كما يمكن تشكيلها بالتجربة ، من هنا يعتبر الجنس غريزة بينما نجد المحرمات الغريزية والحرمان الجنىسى تعتبر رواسب . وتعتبر المصالح أنماط خاصة من الرواسب حيث نجد دوافع ومحفزات للحصول على الثروة والقوة والمكانة . كما كان استخدام « باريتو » للمشاعر والاحاسيس وثيق الصلة بالعرائز بحيث يمكن اعتبارها غريزة مهذبة ومن ثم تعد نمطا من الرواسب .

وهكذا نجد أن غالبية الافعال الاجتماعية تحكم بواسطة المصالح والمشاعر والاحاسيس والرواسب الأخرى . وقد تبدو الافعال الاجتماعية بأنها محكومة بأفكار أساسية أو نظريات يصنعها الأفراد لتفسير سلوكهم . لى « باريتو » يرى أننا تقع فى خطأ كبير اذا قبلنا هذه النظرية أو مشتقاتها بحسب قيمتها الظاهرية والمشتقات هى عبارة عن نظريات يلجأ اليها بعض الأفراد ليبرروا بها تصرفاتهم لأنهم يحتاجون لمثل هذا التبرير حيث أنهم يخفون الدوافع الحقيقية للسلوك عندما يقع أو يكون . وفى الحقيقة : يرى « باريتو » أن هذه الرواسب قد تؤدي لظهور بعض المشتقات المتباينة لترشيدها . ومهمة عالم الاجتماع هو أن يدقق النظر ويذهب أبعد من هذه الاختلافات السطحية حتى يمكنه أن يكشف عن

هذه التشابهات • فمثلا يمكن للاعياد الدينية التوثيمه والتربان المقدس أن يميزان عن نفس الرواسب ، ولكن يمكن أن تكون مصاحبة بثقتان مختلفة جدا في شكل الاعتقاد الدينى وفيما وراء هذه الاختلافات نجد أن العنصر المشترك وهو الارتباط الأخلاقى وأهميته بالنسبة للطقوس المشتركة •

وفى الحقيقة لم ينكر « باريتو » - أهمية الافكار حيث تعرف على أن هناك عملية معقدة للتفاعل بين الأفكار والمشاعر والاحاسيس والدوافع ، لكن العنصر الفكرى بأعتباره له أهمية مسببه بالنسبة للسلوك الاجتماعى يميل الى أن يكون له محددات فرعية •

ولقد استخدم « باريتو » لكثير من الأغراض الاجتماعية مجموعتين نوعيتين من الرواسب هما :

١ - غريزة الاتحاد •

٢ - غريزة الاستمرار الجمعى •

تميل الغريزة الأولى الى توحيد الأشياء بأساليب مختلفة ومن ثم تؤدي الى التجديد بينما تميل الغريزة الثانية الى المحافظة على الأشياء بنفس العلاقات الموجودة بينها مما يؤدي الى الاتجاه المحافظ أو عكس التجديده والمشكلة فى هذه المفاهيم أنها ذات دلالة وقيمة تهميرية ضئيلة ، حيث أنه اذا تغيرت الأشياء تشير الى النمط الأول ، واذا لم تتغير الأشياء تشير الى النمط الثانى وفى الواقع أن هذا الأسلوب يمثل مشكلة أساسية للإستخدام الكلى للرواسب فى تفسير السلوك الاجتماعى •

وفى بعض الاحيان يؤكد « باريتو » أن كثيرا من أنماط السلوك الاجتماعى تكون منطقية على الرغم من أن دوافعه تكون غير ظاهرة ، وأنه فى هذه الحالة يهدف الى الاتبات المبريقى ، وبهذا نجد أن السلوك المحكوم بواسطة المصالح يكون منطقيا أكثر من السلوك المحكوم بالثقل الاخلاقية •

ونموذج « باريتو » يثير كثيرا من الصعوبات • أولا : القضية القائلة بأن الفعل الاجتماعى يكون غير منطقى ، لأن فروض التفاعل الاجتماعى زالت

تعتبر قضية باطله . حيث أن كثيرا من النظريات العلمية التي ظلت لعدة قرون صحيحة ثبت بعد ذلك أنها زائفة . وإذا صح لفرد ما أن يضع بعض الفروض الزائفة فانه يسكن لفرد آخر أن يضع فروض أخرى لا تعتبر فروض علمية وفقا لمعايير « بارتو » الثقافية ومثال ذلك الفروض الخاصة بالسحر قد تكون زائفة . وهل هذه الفروض زائفة أكثر من كثير من النظريات العلمية ؟ يسكن أن تناقش أن الافتراضات الخاصة بالسحر غير أمبريقية ولكن لماذا هذه الافتراضات غير أمبريقية ؟ قد نقرر أن عملية رش الماء تكون مصاحبة ببعض التعاويذ الدينية لسقوط المطر ، وهذه القضية أمبريقية ، كما يوجد دليل واضح بين أن الأثر لا يتبع عادة الفرض . على الرغم من أن الميكانيزم الذي يوضح لنا كيفية حدوث بعض الوقائع من خلال وقائع أخرى غير مؤكد ولا يسكن توضيحه .

ولكن هذه القضية تخالف قاعدة مثل قاعدة أرشيديس Archimedes كظنرية أساسية . وقد يقول « بارتو » أن قاعدة أرشيديس صادقة : لأنها تدعم بالبراهين والفروض الخاصة بالسحر تكون صادقة أيضا . لأننا في حاجة عتيقة لها . قد تكون هذه القضية لها أهمية الى حد ما ، ولكنها لا يمكن تأسيسها وتلخيصها بالبراهين .

بينما نجد في الفروض الأخرى مثل الفروض الخاصة بالدين يسكن القول بأنه لا يوجد هناك اختبار لهذه الفروض اطلاقا ، لأنها تشير الى حالات لا يمكن ملاحظتها على الأقل لا يمكن تقديمها أمبريقيا . حيث لا يمكن أن تناقش أن الله God يغضب اذا أذنب الفرد . نجد « بارتو » لا يميز بين هذه الفروض التي لا يمكن تقديمها ، مثل فروض الدين والسحر والمعتقدات الشعبية والفروض الأخرى التي يمكن تقديمها ولكنها راسخة وثابتة ، على الرغم مما وجه اليها من انتقادات وتهميرات .

وللصعوبة الثانية تكمن في تأكيد « بارتو » أن الفعل الاجتماعي يكون غير منطقي اذا لم تفكر في النتائج المترتبة على هذا الفعل ، في هذه الحالة لا يوجد فعل يمكن أن يكون منطقي . لانه لا يمكن لأي فرد أن يفكر الا في عدد صغير من نتائج أفعاله .

والذى يقصده « بارتو » هنا هو أن بعض الأفعال قد تؤدي بدافع من الامانى والرغبات ، دون أية محاولة للتنبؤ بنتائج هذه الأفعال . ولكن أحيانا هذا النمط من السلوك قد يكون رشيدا . ففى حالات الخطر الملحة اذا تصرف الفرد متأثرا بالتفكير فى نتائج أفعاله يكون فاشلا ، بينما نجد الفرد الآخر يتصرف بما يمليه عليه حمسه فينجح من خلال هذا الموقف .

والصعوبة الثالثة نجدها فى تأكيد « بارتو » بأن الفعل الاجتماعى يكون غير منطقي اذا كانت الدوافع غير معروفة من جانب الفاعل الاجتماعى هذه القضية تبدو مقبولة . حيث أنه اذا كان الفرد لا يدرك دوافع أفعاله فكيف يخطط لأفعاله ؟؟ مثال ذلك : اذا كان دافع الفرد لفعل عنيف هو الانتقام ، فإن الفاعل يفشل فى تحقيق أى أهداف أخرى ، لأن أفعاله تكون مقهورة وغير محكمة . لكن « بارتو » لم يقرر أن كثيرا من الأفعال تكون رشيدة تماما ، حتى اذا كان الفاعل يدرك تماما ما يفعله ، فكثيرا من المهارات لا تتكون من خلال التفكير فى العمل المطلوب ، بل تتكون خلال الفعل المنعكس السريع .

وتأكيد « بارتو » بأن الفعل الاجتماعى لا يكون منطقيا اذا لم يشق من فروض الفاعل لايسكن قبوله أو الأخذ به . لأننا على الرغم من ذلك من المستحيل معرفة كل فروض الفعل الاجتماعى مقدما وغالبا ما يدخل الفرد فروض من شأنها أن تجعل الفعل الاجتماعى يبدو منطقيا . لكن الاهداف العامة التى وضعها « بارتو » تثير الاعجاب فهو على علم تام بأن كثير من الأفعال الاجتماعية تكون غير منطقية فى أحوالها الاصلاحية للمفهوم ويرجع ذلك الى المشاعر والعواطف والاخلاص المجرد ، حيث نجد لهم دورا كثيرا فى تحديد برنامج الفعل وفى منح استخدام الفروض التى يمكن اختيارها ، واستخدام الحسابات المنطقية .

كما أدرك « بارتو » أيضا ، بأن الافراد قد يتجاهلون حقيقة ما ، لأن ذلك يشغلهم أكثر من قبولها كما أنهم يتابعوا بعض الاهداف الخيالية -- وهى الاهداف التى تتحقق فقط اذا قرر الفاعل الاجتماعى ذلك -- لأنهم ينجزون أو يفشلون فى الوصول الى الاهداف القريبة من الحقيقة .

مظاهر ومكونات الفعل الاجتماعي

تلاحظ أن نموذج الفعل الرشيد الخالص يكون غير مناسباً كما أن محاولات فيروباريتو لاصلاح هذا النموذج البسيط أعطى لنا نتائج ملحوظة أو مفيدة . على الرغم من أن فيروباريتو في محاولتهما التمييز بين النموذج الرشيد والنموذج الغير رشيد لم يتجنباً بعض الصعوبات . فقد أثار كلاهما عديد من المشاكل وناقشا عديد من العناصر المتباينة لمظاهر الفعل الاجتماعي وهذا يساعد على الباحثين الآخرين الى التقدم نحو خطوة متقدمة عنهم والطريق الى ذلك يكون - بتصنيف عناصر الفعل الاجتماعي المتباينة والتي توجد في أى نمط من أنماط الفعل الاجتماعي .

العنصر الأول : هو الأهلية الاستراتيجية للهدف أهل الهدف يسكن اعتباره وسائل لاهداف أخرى أم لا ؟؟ وإذا كان الهدف وسائل لاهداف أخرى فهل يستعمل وسيلة لكثير من الاهداف أو لفئة قليلة أو لهدف واحد ؟؟ .

العنصر الثاني : هو إمكانية وجود البدائل : هل يمكن الوصول الى الهدف بأساليب عديدة أو قليلة أو وسيلة واحدة ؟؟ هل تحديد الوسائل يكون بواسطة تحديد الهدف ، أم بتحديدات المعرفة ؟؟ .

العنصر الثالث : مكانه أو منزلة نظرية المعرفة للهدف أو هل يعتبر شرط يمكن وصفه عن طريق تقارير يمكن اختبارها أمبريقياً أم لا ؟؟ .

العنصر الرابع : هو منزلة نظرية المعرفة للارتباط بين الوسائل والاهداف : هل مثل هذا الارتباط يمكن وصفه عن طريق تقارير يمكن اختبارها أمبريقياً أم لا ؟؟ .

العنصر الخامس : هو فاعلية الوسائل : وهل يمكن تقييم استخدام هذه الوسائل من خلال تكاليفها المتضمنة وهل يمكن قياس درجة نجاح الفعل الاجتماعي ؟؟ .

العنصر السادس : هو مدى تأثير الحوافظ : هل اختيار الوسائل

أو الاهداف يتأثران بالعواطف ، والى أى مدى يتأثران أو هل الهدف ذاته يشل حالة عاطفية ؟؟ .

العنصر السابع : هو الدور التى تقوم به المعايير : هل يحدد الهدف من خلال مفاهيم معيارية ؟؟ أو هل يتأثر أو تحكم الاهداف بواسطة المعايير ؟؟ والى أى مدى تتأثر الوسائل بالمعايير ؟؟ .

العنصر الثامن : هو دور القيم : هل المعايير تحكم أو تؤثر فى السلوك المحكوم بالقيم أم لا ؟؟ .

العنصر التاسع : هو الانجذاعات نحو فروض السلوك الاجتماعى : هل تقبل الفروض عن عقيدة أو إيمان أم تخضع للتقييم النقدي فى المناقشة والاثبات ؟؟ .

العنصر العاشر : هو التوجيه الشامل : هل الفعل الاجتماعى يمكن اعتباره فعلا استراتيجيا فى علاقته بمعد من الأفعال الأخرى أم لا ؟؟ .

العنصر الحادى عشر والأخير : يشير الى وعى وادراك الفاعل الاجتماعى بملامح الموقف : هل يترك الفاعل الاجتماعى فروض ودوافع سلوكه أم لا ؟؟ .

كل هذه العناصر أخذت فى الاعتبار عند كل من فيبر وبارتو ولكن كلاهما أفترض أن امكانية توحيدها أو تركيب هذه العناصر محددة للغاية حيث نجد أربع أنماط للفعل الاجتماعى عند فيبر ، بينما نجد لمطآن فقط عند بارتو ، فمن الناحية المنطقية قد لا يمكن توحيد كل هذه العناصر لكن من المؤكد أن عدد التركيبات الممكن توحيدها أكثر من تقسيمات فيبر وبارتو . ومن المؤكد أيضا أن البدائل لم تكن واضحة تماما ، بل عبارة عن أنماط قطبية وأن غالبية الأفعال تتأثر بدرجات مختلفة لكل عنصر . عناصر الفعل الاجتماعى . وتلخيصه الحال ، من السهل تصنيف نمط الفعل الاجتماعى من خلال اتحاد هذه العناصر التى تهوى عليها الافعال أكثر من قياسها بمدرجات للدرجات لسكل عنصر من هذه العناصر .

تقييم نظرية الفعل الاجتماعي

- وجهت كثيرا من الانتقادات الى نظرية الفعل الاجتماعي .
- الانتقاد الأول : هو أن نظرية الفعل الاجتماعي ملتزمة ببعض الأخطاء السلوكية .
- والنقد الثاني : هو أن نظرية الفعل الاجتماعي ليست سيكولوجية تماما .
- والنقد الثالث : أن بعض أشكال نظرية الفعل الاجتماعي غير ملائمة .
- والنقد الرابع : هو أن نظرية الفعل الاجتماعي هي نظرية غير تفسيرية على الإطلاق .

فالمذهب السيكلوجية يؤكد أساسا على أن كل التساؤلات الاجتماعية متضمنة في المفاهيم السيكلوجية ، حيث أن كل الظواهر الاجتماعية يمكن استنتاجها بصورة نهائية في العقل البشري وأبسط مثال على ذلك هو تفسير وجود العائلة البشرية من خلال الحاجة الى العواطف والمشاعر . مثل هذا التفسير يمكن رفضه ، على أساس أن أنماط المشاعر والأحاسس تنتج من خلال الحياة العائلية ، وليست سببا لوجودها . ومثال آخر : هو تفسير وجود الدين باعتباره عملية إسقاط للظواهر القدرية القديمة غير المدركة ، بالنسبة للملاحع للأبوية التي يعلم فيها الأسباب منذ وجودهم . هذا التفسير يرفض أيضا على أساس ، لماذا اتخذ الإسقاط نمط الدين ، وليس نمطا آخر ، كما أنه لماذا لم يفسر أن بعض الأفراد لهم أديان وممارسات دينية مختلفة عن الأفراد الآخرين .

وبصفة عامة ، فالمذهب السيكلوجي هنا مرفوض ، على أساس أن السمات العقلية التي يقدمها علم النفس لتفسير الظاهرة الاجتماعية ، قد ظن البعض أنها نتيجة للأشكال الاجتماعية المراد تفسيرها .

وسواء قبلنا التفسير السيكلوجي في أى شكل أم لم تقبله فمن الواضح

أن نظرية الفعل الاجتماعى هى بالضرورة نظرية سيكلوجية . ولقد ناقش نقاد الفعل الاجتماعى بأنها تلتزم بالفرض القائل بأن سمات وظروف الفعل الاجتماعى توجد مستقلة على الأشكال الخاصة للثقافة والمجتمع ، وإذا صح مثل هذا الافتراض لابد أنه يرتبط بأن هذه السمات مشتقة من العقل البشرى ، وإذا كانت مثل هذه السمات لا تنشق أو تتبع من الأشكال الخاصة للحياة الاجتماعية ، فمن أين يمكن تتبع أو تنشق ؟؟ ويمكن القول : حقا أن أصحاب نظرية الفعل الاجتماعى وقعوا فى أخطاء التفسير السيكلوجى . ومعالجة بارتو للرواسب كموامل تفسيرية تبدو شكلا من أشكال المذهب السيكلوجى .

وسواء أمكن الدفاع عن نمط التفسير الذى قدمه بارتو ، أم لا ، فليس من الضرورى أن يكون هذا التفسير مثاليا لنظرية الفعل الاجتماعى . بينما نجد نظريات الفعل الاجتماعى الأخرى تمارض الاستدلالات السيكلوجية ، حقا لقد شمل تفسيرهم الاجتماعى بعض العوامل السيكلوجية (١٣) . وكانت مناقشتهم الأساسية هى : أن الفعل الاجتماعى محكوم بمجموعتين من العوامل : الأولى : خاصة بظروف الموقف الاجتماعى والتى تعتبر خارجية بالنسبة للفاعل الفرد ، والثانية : خاصة بالظروف التى يتأثر فيها الفاعل بردود أفعال محددة من خلال أوزاكه للموقف الاجتماعى — كلا المجموعتين تغطى الفاعل من قبل المجتمع . وإذا كان حقيقى أن السمات الذاتية للفاعل تكون الى مدى كبير ، فردية مزاجية فمن الصعب أن يأخذ فى اعتباره الشكل الاجتماعى للسلوك .

غلب هذه النقطة ، نجد أن النمط الثانى من النقد يكون وثيق الصلة بالنمط الأول وخلاصة ذلك أن نظرية الفعل الاجتماعية تستخدم مفاهيم مثل : الدافعية التوجيهية الإدراكية ، المشاعر والأحاسيس ، أبعاد عاطفية ... الخ . ومن ثم يجب أن نستخدم نظريات تفسر كيفية عمل هذه الميكانيزمات ، لأن معظم أنماط الفعل الاجتماعى لا تكون آليه ، بينما تتضمن فهم ومشاعر وقيم ، ويجب أخذ تأثيرات كل هذه العناصر فى الاعتبار ، والمناقشة المضادة لذلك .

أن مثل هذه الميكانيزمات لاتحكم وجودها بينما تجاهلها عمدا ، لأن

تفسيرها لايعنى بالضرورة توضيح التحليل الاجساعى . ويمكن أن تؤخذ في الاعتبار الدوافع المشتركة والقيم والأفكار من الناحية الاجتماعية بحيث تكون ملائمة لتحليل بناء المواقف الاجتماعية (١١) .

فالتحليل السيكولوجى يمكن أن يكون وثيق الصلة أولاً ، لبعض التفسيرات - الاجتماعية ولكن ذلك لا يؤثر على نظرية الفعل الاجتماعى . حيث يمكن ادخال المساهمات السيكولوجية اذا كانت مرغوبة . هذه المحاولات وضعها فالكوت بارسوتز (١٢) . والنسط الثالث من النقد . أكثر تبانياً من النمطين السابقين ، والذي قدمه حديثاً آلن تورين Alain Touraine والذي يعتبر نفسه مدافعاً عن نظرية الفعل الاجتماعى (١٣) . هذه المناقشة تتبع من مناقشات جورفيتش Gurvitch عندما عقد تميزاً بين السلوك والفعل الاجتماعى . فالأول : يعتبر سلوك فى حالة توافقه مع المعايير الثابتة ، بينما الثانى : يعتبر خلقاً وتجديداً . ولقد ظهر أن تورين ، يفضل الاستخدام المناسب للمصطلح (الفعل الاجتماعى) حيث يرى أن الفرد فى موقف الفعل الاجتماعى يتوافق مع المعايير فقط عندما يختار ذلك ، فى هذه الحالة يصبح هى أسلوبه المفضل . أى أن مناقشات تورين ، ترى أن نظرية الفعل الاجتماعى عندما تلاحظ التوافق مع المعايير كمعيار مستقل ، لايمكنها تفسير التغير الاجتماعى ولا يمكنها تفسير عملية تأسيس المعايير ذاتها بل يمكن أخذها كمعطيات يحتاجها التفسير . ونظرية تورين عن الفعل الاجتماعى ، هى نظرية ماركسية جديدة . حيث نجد الفعل الخلاق يتفاعل مع العمل كما أن علاقات العمل تؤدي الى تأسيس معايير أساسية فى المجتمع . ويمكن أن تتغير نتيجة التفاعل الاجتماعى بين الأفراد ومع المعالم المادى والبيئة الاجتماعية . وفروض تورين عن الفعل الاجتماعى ، والتي تأثرت بقوة بآراء ماركس ، بعيدة جداً عن أسلوب ماركس فى الترشيح الآلى . وانتقادات « تورين » ، لنظرية الفعل الاجتماعى هامة ، ولكنها ليست بالضرورة مقنعة فقد تجاهل ، اقتراح قدمناه سابقاً فى هذا الفصل ، وهو أن نظرية الفعل الاجتماعى لا تحتاج الى إثبات وأن المعايير والقيم هى التى تحدد برنامج الفعل الاجتماعى ولقد أكد كل من « فير وباريتو » على العناصر الدافعية وعلى بناء المواقف من خلال تأثير المعايير والقيم على

برامج الفعل الاجتماعي وليس من خلال الحكم فيها والأكثر من ذلك ،
كما أرى في الفصل التالي يمكن أن تفسر ، بصفة عامة سبب وجود المعايير
من خلال نماذج التفاعل الاجتماعي .

وقد يبدو حقيقا أن مثل هذه النماذج لا تفسر ظهور أنماط خاصة
للمعايير ولا تفسر نظرية الفعل الاجتماعي عند « تورين » ، ولا لأي فرد
يمكن أن يفسر السمات الخاصة للمعايير الاجتماعية ولا يمكن لأي مدخل ،
أن يفسر سبب تفسير بعض المعايير في المجتمعات بصورة بليغة عن بعض
المعايير في بعض المجتمعات الأخرى .

والنقد الأخير لنظرية الفعل الاجتماعي هو إذا كان لا يفسر المذهب
السيكولوجي من ثم لا يفسر شيئا على الإطلاق والمناقشة وراء ذلك : إذا
كانت نظرية الفعل الاجتماعي تفسر الظاهرة الاجتماعية من خلال مفاهيم
الدافعية والسمات السيكلوجية الأخرى للفاعل فهي بذلك تكون نظرية
تفسيرية ، حتى لو رفضت لأسباب أخرى . ولكن إذا عسرت نظرية الفعل
الاجتماعي من خلال مفاهيم البناء الاجتماعي للمواقف الاجتماعية متفلسة
وجهة النظر الذاتية للفاعل ، من هنا فهي تفسر ما الذي يجب تفسيره ؟
(هذه القضية شبيهة بمناقشات تورين) وبعبارة أخرى : فإن التفسير هنا
يكون دائريا أو غائبا . فالموقف الاجتماعي هو نتيجة للفعل الاجتماعي .
وبالتالي فالفعل الاجتماعي محكم بالموقف الاجتماعي وعن طريق حالات
ثقافية بقبوله ورفضه أو أعمال ناتجة من المواقف الاجتماعية .

وفي جميع البحوث الاجتماعية ، تفترض أن بعض سمات البناء الاجتماعي
والثقافي لها أهمية استراتيجية ولها صفات الهجوم كما أنها تضع حدوده
تحدث من خلالها مواقف اجتماعية خاصة . طبقا لهذا الفرض ، فإن
نظرية الفعل الاجتماعي يمكن أن تساعد في تفسير طبيعة هذه المواقف

الاجتماعية ، وكيف تؤثر في السلوك الاجتماعي ، فهي لا تفسر البناء الاجتماعي والثقافي الا عن طريق البحث المتطور ، والذي يبدأ من بعض النقاط السابقة والتي يأخذ فيها العناصر الثقافية والبنائية كمعطيات •

ويمكن أن نقبل النقد القائل بأن نظرية الفعل الاجتماعي لها قيمة تفسيرية ضئيلة ، حيث أن نظرية الفعل الاجتماعي تعتبر في حد ذاتها منهج ، فهي عبارة عن مجموعة من الفروض القريبة من الفروض الغائية - والذي يكون فيها البناء الاجتماعي هو نموذج المعرفة في البحث الاجتماعي والذي يتم بطروفي ونتائج عمليات التفاعل الاجتماعي •

الراجع :

1. I.L. von Mises, *Human Action*, Chicago, 1966.
2. Talcott Parsons, *The Structure of social Action*, Free Press, 1949.
3. Max Weber, *The Theory of social and Economic Organization*, (trans. A.R. Henderson and Talcott Parsons), William Hodge, 1947 ; PP. 79-112-145-56-170-I.
4. See Karl Marx and Frederick Engels ; *Selected Works in Two Volumes*, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1951.
5. Raymond Aron, *Main Currents in Sociological Thought*, (trans Richard Howard and Weavers), London, 1965, PP. 109-80.
6. Raymond Aron, *op. cit.*, 175.
7. Max Weber, *ibid*, PP. 104-7.
8. See also I.C. Jarvic and Joseph Agassi, *The Problem of the Rationality of Magic*, *British Journal of Sociology*, Vol. XVIII, no. 1. March 1967, PP. 55-75.
9. See J. Agassi, «Methodological Individualism», *British Journal of Sociology*, VOL.IX,3, Sept. 1960, P. 244-68.
10. Max Weber, *Loc. cit.*
11. Von Mises, *op. cit.*, P. 12.
12. Vilfredo Pareto, *Sociological Writings* (Selected and Introduced by S.E. Finer, trans. Derek Mirfin), Pall Mall 1966, PP. 13-87- and 183-250.
13. John Rex, *key Problems of Sociological Theory*, Routledge, 1961, PP. 87-8.
14. Ely Devons and Max Gluckman, «Conclusion : Modes and Consequences of Limiting a Field of Study», in Max Gluckman (ed.) *Closed Systems and Open Minds : The Limits of Naivety in Social Anthropology*, Oliver and Boyd, Edinburgh, 1964, esp. PP. 158-68 and 213-18, 222-61.
15. Talcott Parsons, Edward Shils (eds), *Toward a General Theory of Social Action*, Harvard, 1951, esp. PP. 3-30, 47-158.
16. Alain Touraine, *Sociologie de l'action*, Paris, 1965, P. 9.

الفصل الخامس

الفعل الاجتماعي ، التفاعل الاجتماعي
البناء الاجتماعي ، والنسق الاجتماعي

مقدمة

يكون الفعل اجتماعيا ، ، اذا ما توافر له شرطا أو أكثر من ثلاثة شروط
أولا : يتضمن موقف الفاعل فاعلين آخرين ، والذي يؤخذ وجودهم في
الاعتبار عند تحقيق الفعل . ثانيا : يتضمن الموقف بعض التسهيلات .
أو الموضوعات أو السمات ، التي تمكنها على نحو ما ، من التأثير على سلوك
الفاعل الاجتماعي . ثالثا : يشارك الفاعل هؤلاء الفاعلين الآخرين ،
مجموعات معينة من التوقعات وعلى الأرجح ، قيم ومعتقدات ورموز
محددة . ويمكن لهذه الشروط أن توجد بدرجات متفاوتة وبنسب متفاوتة
فاذا تم تحقيق هذه الشروط الثلاث جميعها ، فإن ذلك يؤدي لوجود
مظهرين من الحياة الاجتماعية : أفعال اجتماعية للفاعلين المختلفين ، يشاوكون
في مواقف اجتماعية مشتركة ، تميل الى أن تكون متشابهة أو متماثلة
والأفعال الاجتماعية لنفس الفاعلين في نفس أنماط المواقف تميل في
مناسبات مختلفة الى أن تكون هي ذاتها . وبشكل هذان الجانبان معا
البناء الاجتماعي .

وحيث يكون هناك بناء - أي حيث توجد السمات الخاصة بالنسق
والتكرار الجانبي والمؤقت - حين اذن معروف تميل التفاعلات بين الفاعلين
المختلفين الى بعض درجات الترابط بين مجموعة الأفعال الاجتماعية النمطية
المتباينة ، مثل هذا الجانب من الحياة الاجتماعية ، يمكن أن يطلق عليها
النسق الاجتماعي .

وللتمييز بين مفهومى : البناء الاجتماعي ، والنسق الاجتماعي ، لايعنى

أن هذه المفاهيم منفصلة ، بل تعنى بالضرورة أشياء مختلفة أو على نحو أيسر ، ميادين متميزة من الحقيقة الاجتماعية فكيف ولماذا أتى كسلا المصومين الى حيز الوجود ؟ لا يقيم كثيرا هنا ، فهذا بياطة هو اقتراح للانتفاع . بتسييز لقوى موجود . وحتى يمكن أفت الانتباه الى جانبين من جوانب النظام الاجتماعي العام ، وحين يقرر الفرد بأن الفعل بناءيا ، فإن ذلك يتضمن أن الفعل الاجتماعي محاط بضوابط تضمن اتخاذه مجرى محدد كما يتضمن استمرار هذه الضوابط في الوجود . وحين يقرر الفرد أن الفعل جزء من نسق أوسع ، فإن ذلك يتضمن أن تأثيرات نمط من أنماط الفعل — والتي يمكن تحليلها منفصلة عن الأخرى — تكون متداخلة على نمط آخر . ومن الواضح أن البناء الاجتماعي والنسق الاجتماعي هما مفهومان لا ينفصل أحدهما عن الآخر . فالأفعال تكون بناءية ، جالبا نتيجة لترايطات تجمعية أوسع ، كما تكون الأفعال بناءية ، من الناحية المؤقتة نتيجة لتأثير قوى لمجموعة من النشاطات الاجتماعية على مجموعة أخرى . وبالمثل ، فإنه يمكن لنسق التفاعل الاجتماعي أن يعمل فقط من خلال وجود التمتط داخل التجمعات عبر الزمن .

ولهذه الأسباب ، فقد حاول بعض الكتاب — وبصفة خاصة فير Weber وباريتو Pareto وسيميل Simmel وجورج هربرت ميد G.H. Meade حاولوا بأساليبهم المختلفة أن ينشؤا علم الاجتماع (حاول ميد أن ينشئ علم النفس الاجتماعي) بناء على دراسة الفعل والتفاعل الاجتماعي . وما إذا كان هؤلاء الكتاب قد نجحوا ، فبأى أسلوب قد فعلوا ذلك ، هذا هو موضوع — مناقشاتنا . إلا أننا قبل أن نحاول معالجة هذا الموضوع ، ينبغي أن نقول شيئا من مضمون هذه المحاولات .

وكثيرا ما قيل بواسطة عدد من الكتاب المختلفين الذين تناولوا هذا الموضوع يمكن تجميعها في تركيه أصلية عند تالكوت بارسونز T. Parsons وتركيبه بارسونز ترفض كثيرا من الافتراضات الأقل تماسكا من الكتاب السابقين — مثال ذلك . محاولة بارتو لاختضاع التفسير الاجتماعي الى الافتراضات السلوكية — كما يتضمن نموذج بارسونز بعض الافتراضات الأخرى ، خاصة من التحليل السيكلوجي .

« نسق بارسونز »

أن النقطة التي بدأ بها بارسونز - هي طبيعة الفعل الاجتماعي ذاته (١) .
فيرى أن كل الأفعال موجبة نحو تحقيق أهداف محددة . وهناك ثلاث
مظاهر لهذه العملية (الدافعية Motivation) وهي الجانب الإدراكي
Cognitive والجانب الانفعالي الوجداني والجانب التقويمي فسيكل
فاعل وهو يسعى لبلوغ هدف خاص أولا : يجب أن يكون لديه بعض
الافسكار والمعلومات المتصلة بتحقيق الهدف ، ثانيا : يجب أن يكون
لديه بعض المشاعر المتصلة بحاجته ، وثالثا : يجب أن يختار وسائل تحقيق
الهدف . بالإضافة الى ذلك فإنه يجب أن يكون له معايير معينة تساعد
على التقويم والاختبار وهي : أدراكية Cognitive وتقديرية
Appreciative وأخلاقية Moral كل هذه العناصر أو مظاهر
الدافعية والتقويمية تصبح اجتماعا من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي .

ويحدث التفاعل الاجتماعي حين يحتاج فاعل ما ، أو يرغب في أن يأخذ
في الاعتبار أفعال فاعل آخر ، فإذا كان التفاعل بين « الأنا » و « الآخر »
منتظما - أى أنه إذا كان كلاهما في حاجة منظمة الى تحقيق أهداف معينة ،
ففى قيامهم بذلك ، يضطرا ان الى أخذ سلوك كل من الآخر في الاعتبار -
ومن ثم تظهر توقعات متبادلة معينة : فسوف يبحث كل فاعل عن التنبؤ بما
يقوم به الفاعل الآخر وفي الوقت نفسه سوف يضطر كل فاعل الى تعديل
سلوكه الى حد ما ، لكي يتفق مع توقعات الفاعل الآخر ، وباختصار فإن
« الأنا » سوف يعدل من توقعاته عن سلوك « الآخر » كى يتنبأ لسلوكه
بنجاح ، فى حين أن « الفاعل الآخر » سوف يعدل من سلوكه أيضا لكى
يتنبأ ويلتقى بتوقعات « الأنا » ونمط التوقعات المتبادلة الذى يظهر تدريجيا ،
يصبح معيار أو مجموعة من المعايير الذى يوافق كل من الأنا والآخر على
سيطرتها عليهم . وعلى أنها تحدد الشروط المحددة لتفاعلاتهم (٢) . من
هنا فإن الامتيازات المكتسبة والحقوق والواجبات والالتزامات والمواقف
المحددة والمفروضة على كل جانب من التفاعل على أساس قبولهم للمعايير

تحدد أدوارهم كل بالنسبة للآخر . مثال ذلك . اذا تفاعل الأنا والآخر فقط لتبادل البضائع ، من ثم تكون التوقعات المتبادلة لكل منهما بشأن سلوك الآخر - والتي تشمل أو لا تشمل درجة تبادل الخدمات أو البضائع - سوف تميز دور التاجر فاذا تفاعل الأنا والآخر ، كى يتلقى الأنا من الآخر الحق فى استخدام أو الانتفاع بالأرض التى يسيطر عليها الآخر ، ومقابل ذلك يقدم الأنا للآخر بعض الخدمات أو بعض المدفوعات فان المعايير التى تظهر هى التى تحدد أدوار مالك الأرض والمستاجر أو الشريك والازبون حينما تظهر الحالة .

ويناقش بارسونز قائلا بأن ظهور وقبول المعايير ليس عادة مجرد أمر لفرض معين يقوم فيه كل جانب بتقييم المزايا والمساوىء بدقة ، لكل مجموعة خاصة من المعايير . كما يؤكد بارسونز ، أن كل جانب يتمتع بعدد من المزايا الثانوية من خلال العلاقات القائمة بينهما أو من خلال الظروف التى تتم فيها ، والتى تدفعها الى تدعيمها فى شكلها السائد . أولا : يوجد بكل جانب مصالح مستثمرة من خلال ثبات العلاقات الدائمة بينهما ، وبعبارة أخرى : فبدلا من البحث باستمرار عن الامتيازات والترتيبات الأكثر فائدة - حيث يكون ذلك ممكنا ، وغالبا ما لا تكون كذلك - كل جانب سوف يثبت بشأن العلاقات الموجودة ، حيث يمكن التنبؤ بها على الاقل . ثانيا : يوجد بكل جانب رغبة أو حاجة ، طبقا لبارسونز ، لارضاء الجانب الآخر وللحصول على بعض المعرفة من الآخر لمواجهة توقعاته ، وبعبارة أخرى ، فان كل جانب يسعى الى الحصول على نوع من الرضى من خلال عملية التفاعل الاجتماعى ، ويسعى أيضا الى إمداد هذا الرضى الى الجانب الآخر ، وغالبا ما يؤدي هذا الى تعبيرات برزمية عن الثقة والاعتماد المتبادل ... وهكذا فان عملية التفاعل الاجتماعى تخلق وتمتد وتعاظم ، فى كل فاعل اجتماعى الحاجة الى الاستمرار فى المشاركة فى العلاقات الاجتماعية . فالتفاعل الاجتماعى يزود ويصون الدافع لكل فاعل حتى يتمسك بالمعايير . كما يزود أيضا ببيكانيزمات التحكم أو الضبط لمنع أو تقليل الانحراف عن المعايير ، حيث يحتاج كل مشارك للتبادل فى حالة قبولهم للطابق .

وعملية التفاعل بين الأنا والآخر ، كما يعتقد بارسونز ، تستخدم كنسق فردى ميكروسكوبيا للانساق الاجتماعية ، اذن مثل هذا التفاعل يحتوى على متصل مستمر يربط بين عناصر الانساق الاجتماعية . هذه العناصر المشتركة هي العقيدة والمشاعر والقيم ، ومن الناحية الثقافية نجد معايير التقييم الفنى والجمالى والاخلاقي . وعلى ذلك نرى اعناصر المختلفة فى نسق لقيم والافكار الاخرى فى المجتمع مستمدة من ظروف الفعل والتفاعل الاجتماعى (٣) . ويذهب بارسونز ، الى أبعد من ذلك ، حين يربط طبيعة الفعل الاجتماعى بسمات الانساق الاجتماعية : ويدرج لنا خمسة أزواج من المتغيرات التى تواجه أى فاعل فى الموقف الاجتماعى ، ويقترح بارسونز بأن الانساق الاجتماعية يمكن تميزها الى حد كبير ، بالنظر الى الحلول التى تطرحها لكل من هذه المضلات ، بل أكثر من ذلك يربط هذه الحلول بالانساق الاجتماعية ، وتعرف أزواج المضلات بمتغيرات نمطية (٤) .

والمضلة الأولى التى تواجه فاعلا من الفاعلين . هي اختياره بين الحصول على الاشباع القورى فى الموقف الاجتماعى ، أم أنه يختار أن يؤجل هذا الاشباع وهذا هو الاختيار بين الوجدانية Affectivity والحياد الوجدالى

والمضلة الثانية هي بين ضرورة اختيار الفاعل لاقامة علاقات على أساس مصلحة واحدة ، أو عديد من المصالح . وهذا هو الاختيار بين التخصيص Affective والانتشار Diffuseness ، وعلى سبيل المثال قد يهتم المستهلك باليقال فقط لامداده بالسلع والخضروات فى حين أن التاجر قد يهتم بالمستهلك فقط على أنه يزوده بالدخل . الا أنه فى بعض المجتمعات ربما يتاجر الافراد مع بعضهم البعض ، اذا ما كانوا اقارب أو أصدقاء ، بينما مجتمعات أخرى ربما يقوم الافراد باستهلاك انتاجهم مع هؤلاء الذين ينتجون معهم والذين يشتركون معهم فى شعائر أو مناسك مشتركة ، أى أن العلاقة المتبادلة بين اليقال والمستهلك بالغة التخصيص فى المجتمع الحضرى الحديث ، بينما العلاقة بين أعضاء نفس العائلة تكون أكثر انتشارا .

والمعضلة الثالثة تكون بين النزعة الشمولية أو العمومية Universalism في مقابل النزعة الخصوصية Particularism . وهل تتعلق بهل ينبغي لتفاعل معين أن يعامل فاعل آخر لاغراض معينة - على أساس معايير أو قواعد معينة التي قد تتلائم مع أي فرد دون النظر الى أي سمات أو صفات قد يمتلكها ، أو هل ينبغي أن يعامله - أولا وقبل كل شيء - على أنه عضو في فئة خاصة مرتبطة به بوسيلة ما ؟؟ وأوضح مثال للنزعة العمومية هو الاجراء القضائي في المجتمعات الصناعية الأكثر تقدما : ينبغي على رئيس المحكمة أن يعامل كل فرد منهم ، أو الذي يشب اداته على أساس نفس القوانين - مع السماح بتقدير ظروف التهمة والسجل السابق للمتهم - كما ينبغي عليه ألا يتأثر بأهوائه : جب أو كراهية ، أو بأي علاقة خاصة بالمتهم أو المذنب الا أنه في المجتمع الاقطاعي فإن السيد الاقطاعي قد لا يطبق نفس القوانين على قرائه ، بمثل تطبيقها على أرقائه أو عبيده ، فالفاهيم القانونية قد تكون أيضا خصوصية •

والمعضلة الرابعة تكون في الاختيار بين معاملة الفرد الآخر على أساس كينونة أو على أساس ما يمتلك ، لا على أساس ماذا يمكن أن يتوقع منه انجازاه • وتمثل هذه المعضلة الاختيار بين الاداء Performance مقابل النوعية Quality ، وعلى سبيل المثال هل ينبغي للفرد أن يكافئ فردا آخر بالنظر الى كونه أبيض وليس أسود، وهل ينبغي على الفرد أن يكافئه فقط اذا ما اعتقد أنه يقوم بهام معينة بحد أدنى من الكفاءة ، بغض النظر عن لون بشرته •

والمعضلة الخامسة والأخيرة ، تكون في الاختيار بين التوجيه الذاتي Self-Orientation في مقابل التوجيه الجمعي Orientation lectivity فهل يعطى الفرد أهمية أولية لمصالحه الخاصة أو لمصالح الجماعة ؟؟ وعلى سبيل المثال هل ينبغي لمعامل أو لمجموعة من العمال أن تقبل تقييد الأجور أو تحديدها وذلك لصالح المجتمع الأكبر (التوجيه الجمعي) أم هل ينبغي عليهم المطالبة من أجل أعلى حد للأجور لأنفسهم ولعائلاتهم (التوجيه الذاتي) •

ويمكن القول ، أن هذه البدائل ، إذا كانت حقا ، بدائل معضلة ، بالنسبة لأي فاعل اجتماعي ، فإن الحلول التي تقدم للفاعل دائما ، تتم بواسطة نسق المعايير الكائن في المجتمع ، وبذلك تنتفي فكرة حرية الاختيار التام : فليس من الضروري أن يكون هناك اختيار حقيقي بين الوجدانية والعياد الوجداني ، وبين التوجيه الذاتي والتوجيه الجمعي ، بينما قد يكون الاختيار حقيقيا في الأزواج الثلاث الأخرى . وقد رد بارسونز على هذا الاعتراض : بأن العالم التصوري للآنا والآخر ، مثل هذه المعضلة يمكن حلها بأية وسيلة أو بأخرى وأي فهم لهذه المعضلة تمكننا من تفسير سبب طرح الانساق الاجتماعية مثل هذه الحلول .

والنقد الثاني لمتغيرات النمط عند بارسونز ، أنه حتى إذا كانت المعضلات الخاصة يمكن حلها بواسطة الفاعل الاجتماعي ، أكثر من حلها من طريق المجتمع ، فانه ليس من الضروري حلها بأية وسيلة أو بأخرى وفقا للبدائل التي قدمها بارسونز . وعلى سبيل المثال قد يفترض العمال على نمط خاص للتوافق مع المديرين ، على مشروع دفع الأجور على أساس القطعة المنتجة ، وعلى الرغم من أن المشرع قد يكون مقيدا لكلا العمال والمديرين ، فإن الاعتراض يوجه على أساس أن كل العمال أو بعضهم يعاني من هذا المشروع . هل يمكن اعتبار هذه الحالة اختيار بين التوجيه الذاتي والتوجيه الجمعي ؟ من الصعب عمل ذلك .

ومن ثم ، فقد يكون الحل جزئيا من نمط ما إلى نمط آخر . فالقاضي إليه . وقد يبرر القاضي هذا التناقض مناقشة أن القانون نفسه يسمح يطبق القانون على الأفراد ، ولكنه قد يتأثر في أحد الحالات ، حتى ولو كان مدركا تماما ذلك ، عن طريق شخصية المتهم ، حيث يفضل في توجيه التهمة له أن يأخذ في اعتباره شخصية المتهم ودوافع الجريمة . ومثال آخر على ذلك توجد بعض الاستثناءات في الاختيارين الوظائف لأقسام معينة من المكاتب ، مثل ذلك وظائف السلك الفيلومس في بريطانيا أو بعض المجتمعات الأخرى المشابهة . حيث نجد أن معظم الطفليات المقدمة من مدارس محددة ، وعائلات معينة ، وجماعات لهم مكانة بارزة ، ومن طبقة اجتماعية معينة . ويرجع ذلك في الحقيقة ، إلى أن الأفراد الذين يختارون

هذه الوظائف ، وهم أنفسهم من هذه المدارس أو العائلات . . . الخ ومن السهل تبرير هذا الاختيار من خلال معيار الأداء والتوعية أو الاختيار من خلال معيار النزعة العمومية والنزعة الخصوصية ، مثل هذا التبرير قد يأخذ شكل جازم بأن الطلاب الخاصة بهؤلاء الأفراد هي التي تنجح في الدوائر الدبلوماسية . وقد يميز الخراط بين أنساق الأداء التي تؤسس على مضمون العمل ، وبين الأنساق الأخرى التي تؤسس على الدعاية أو الكفالة (٩) . مثل هذه الأنساق الأخيرة يمكن أن تمنح السمات الذاتية أو غير الشرعية طبقا لمعيار الاختيار بين الأداء ، أو لمعيار الاختيار بين النزعة العمومية .

وقد يجيب بارسونز على ذلك ، بأنه لا توجد أية محاولة لتبرير السلوك في بعض الأنساق الاجتماعية أو المواقف من خلال معيار النزعة العمومية ، كما أن مثل هذه الحالات تثبت فعلا الحكم . والمراد أثباته هنا ، هو أن النزعة العمومية يمكن تأسيسها في بعض المجتمعات الأخرى ، وحينما توجد بعض الوسائل يمكن أن تستمر هذه المجتمعات في عملها . والنقد الثالث أن بارسونز لم يقدم لنا أى سبب كافى لتأكيد على أزواج المعضلات - إذا كانت حقيقة معضلات - بأنها تعالج تماما امكانيات توجيه التفاعل الاجتماعى (١٠) .

والنقد السابق لم يركز فقط على المتغيرات النمطية بل على المنهج الشامل لبارسونز وتأسيسه نظرية للمجتمع على مبادئ أساسية مشتقة من مقتضيات أو مطالب التفاعل الاجتماعى بين « الآث » و « الآخر » . وهذا يقرر أن الفاعلين لا يتفاعلون من خلال العالم الاجتماعى المحيط بهم ، بل أنهم يتجهون نحو التفاعل الاجتماعى متأثرين بتجارب اجتماعية سابقة ، كما أن وسائل اختيارهم محددة ، إذ تكن محكومة أو مضبوطة: ببناء المجتمع الذى يحدد بدوره أنماط التفاعل الاجتماعى التى يمكن حدوثها من خلاله .

وهذا الاعتراض: غير كافى ، على الرغم من كل الحالات التى قدمها حقيقة تماما . ولم يدعى بارسونز امكانية تفسير وجود سمات خاصة

لبعض المجتمعات عن طريق استنباط تقارير من هذه المجتمعات من خلال مستوى أعلى لقوانين التفاعل الاجتماعي . ويرى بارسونز أن غالبية الناس تدرك تماما أن الابنية الاجتماعية الجامعة تحلل صفات أو خواص ملحة ، ويسكن تلخيص هذا الوضع ثلاث تقارير : أولا : الانساق الاجتماعية هي في الحقيقة أنساق للتفاعل الاجتماعي ، وحينما توجد الصفات أو الخواص : يمكن وجودها في أبسط الأشكال البسيطة للتفاعل الاجتماعي . ثانيا : تتطلب الأشكال البسيطة للتفاعل الاجتماعي المنظم بين فاعلين اجتماعي - يمكن أن يكون ذلك فردين أو تجمعين لتأسيس المعايير ، وكل السمات الأولية للأخرى للحياة الاجتماعية . ثالثا : تحليل عمليات التفاعل الاجتماعي بين فاعلين اجتماعيا مقدما هو تجربة فكرية مجردة . وفي الحقيقة ، أن ما يقرره بارسونز ، هو الاهتمام بالطبيعة البسيطة للتفاعل الثنائي بواسطة مناقشات مسلم بها . والذي أكدته بارسونز تماما هو تخيل فاعلين اجتماعيين مقدما ، حينما يحدث التفاعل بينهما ويؤسان المعايير الاجتماعية ، وبالتالي من الممكن تطويع الأفراد اجتماعيا . ويرى بارسونز أنه حينما يتفاعل فاعلين اجتماعيين أو أكثر - حتى اذا كان كل منهما غريب عن الآخر تماما أو أن أعضاء في ثقافات متباينة تماما - فإنهم يفعلون ذلك كمشاركين في نسق اجتماعي وثقافة معينة ، كما أنهم لن يكونوا غير مستقلين بالنسبة للموقف والتفاعل الاجتماعي ولكن هذه المعرفة لم تبطل لبارسونز منهجه : وبصورة أساسية حاول بارسونز تفسير سبب وجود حياة غير اجتماعية بدون نسق معياري ، ومشاركة في المعتقدات معيار للتقييم والتي ترتب الأهداف في شكل تسلسلي رئاسي . كل هذه العناصر التي قدمها بارسونز ، يمكن ملاحظتها من خلال نسقا اجتماعيا ميكروسكوبيا . وإذا قلنا أن بكل الأفعال الاجتماعية يمكن أن تأخذ مكانها من خلال نسق اجتماعي ، يمكن أن يفهم الفرد كيف تحافظ هذه الأنساق الاجتماعية على مكائنها ، وعلى الرغم من قوة هذه المناقشة نجد بها نقطة ضعف هامة هي : تقييم وجهة النظر القائلة بأن العنصر المسيطر أو البارز يلعب دورا هاما

في بناء نمط خاص من العلاقات الاجتماعية . ولقد ناقشنا هذه الوجهة من النظر في الجزء الأخير من هذا الفصل .

وفي الحقيقة ، فإن نموذج بارسونز عن التفاعل الشاى استخدم فقط لتفسير سبب وجود المعايير الاجتماعية والملاحم الأخرى الانساق الاجتماعية أنها تفسر تأسيس هذه المعايير فقط بالنسبة لأنماط خاصة للأفراد أو اصحاب أدوار اجتماعية محددة ، ولكنها لا تفسر عملية التمييز التي تحدث خلال النسق الاجتماعي . ولعل ذلك ، يمكن للفرد فقط أن يضيف أن مثل هذه العمليات الخاصة بالتفاعل الاجتماعي يمكن أن تكون متكررة في أي تجمع ، لأن الظروف والمتطلبات الخاصة بالتفاعل تكون متشابهة ، إذا لم تكن هي نفسها بالنسبة لغالبية أعضاء هذا التجمع . وهكذا يمكن استخدام نموذج التفاعل الاجتماعي لتفسير المظهرين الأساسيين للبنية والانساق الاجتماعية ؛ ويمكن تفسير المظهر الأول من خلال مستلزمات ونتائج عملية التفاعل ذاتها ، ومن خلال الحاجة إلى تأسيسها . كما يمكن تفسير المظهر الثاني من خلال النموذجية لأنماط التفاعل الاجتماعي - مثل هذا المظهر الأخير ، من الضروري أن يستخدم الفرض القائل بأن البناء الاجتماعي والثقافي له دور كبير في خلق المواقف النموذجية ومتطلباتها ، أي أن التفسير يميل لأن يكون دائريا .

وعندما اختير بارسونز عملية التفاعل الاجتماعي ، درس طبيعة النسق الاجتماعي ذاته . ولعل ذلك قام بالتمييز بين ثلاث مستويات من التجريد ، كل منهم يرتبط بطبيعة الفعل الاجتماعي : وهذه المستويات هي : النسق الاجتماعي ، نسق الثقافة ، نسق الشخصية (٣) . يتكون النسق الاجتماعي من مجموعة من الأدوار ذات العلاقات المتداخلة ، تلك الأدوار التي تحدد أو تشخص بواسطة المعايير المشتركة كما يسيطر مجموعة من القيم الأساسية . أما نسق الثقافة فيتكون من نسق العلاقات المتداخلة للقيم والمعتقدات والرموز المشتركة ، والتي توجد في أي مجتمع . أما نسق الشخصية فهو نسق للدوافع والمؤثرات والأفكار وكل ما يتصل بالفرد ككائن عضوي . هذه الانساق الثلاث تتشابه وتتفاعل من خلال النسق الاجتماعي .

وبذلك يكون النسق الاجتماعى عبارة عن مجموعة من الادوار ، بعضها يشكل مجموعة متألّفة من الصفات تطلق عليها نظم (٨) . ولكن ليست كل الادوار لها درجة مساوية من التنظيم الداخلى ، على سبيل المثال : دور المصلح لانتهاء النزاع بين الاصدقاء لا يكون له دور منظم من الناحية الداخلية يمثل دور الحكم فى المنازعات الصناعية ، كما أن دور الحكم ليس له درجة تنظيمية يمثل دور القاضى ، حيث أن درجة التنظيم داخليا ، تعتمد الى حد ما على عامل الزمن من ناحية وطبيعة النشاطات من ناحية أخرى ، فمن الواضح أن مجموعة القواعد المياريّة التى تكتسب درجة من التقدم تصبح أكثر تنظيما من الناحية الداخلية ، وأعلى درجة نظامية داخلية تتضمن أن أقل قدر من الأداء أو التحديد للدور يعطى فرصة للتفسيرات سواء كانت فردية وجماعية . لكن هناك تباین واختلاف فى الشكل النظامى الداخلى على سبيل المثال : أبنية التنظيمات البيروقراطية ، نجد لها درجة عالية للنمط النظامى الداخلى ويرجع ذلك الى أن أغلب الادوار التى تتحقق داخل هذه التنظيمات تتسافد وتتكيف مع بعضها البعض ، بينما نجد أن الادوار ابرية فى المجتمع العفرى الحديث ، فى بعض المجالات لها درجة نظامية داخلية أقل ، بحيث أن أداء هذه الادوار يعتمد فقط على عدد قليل من الادوار الأخرى * وعلى أية حال فالتنظيمات البيروقراطية المعالة تظهر فقط من خلال اكتسابها بعض صفات التقدم للادوار ، ومن ثم تكون لها درجة نظامية داخلية قوية ، على الرغم من أن كثير من الحلول الخاصة بالمشاكل التى تنشأ من خلال التنظيم البيروقراطى ، أو من بين البيروقراطيين والعملاء تكون مغلقة الى حد ما ، على الأقل فى بعض المجالات . وفى الجانب الآخر ، من خلال العائلة نجد أن الحلول المقدمة للمشاكل للأسرية اليومية تكون من قبل التحديد القانونى للمستويات والواجبات والحقوق والامتيازات . الخ

واحد الأعمال الرئيسية فى تحليل الانساق الاجتماعية هو بيان أو الكشف عن كيفية تأثير وتأثير أنماط السلوك المنتظمة فى مجالات أقل تنظيما من الحياة الاجتماعية بضغوط وتحددات تنشأ من مجالات أخرى لها درجة نظامية عالية وهكذا نجد أن كلا القانون والحالة والمهنة لا يفهمان (١١ م - النظرية الاجتماعية الحديثة)

بالتفاصيل أسلوب معاملة كل من الطبيب مع مريضه ، والمعلم مع زبائنه ، أو المدرس مع تلاميذه . بينما نجد في كل هذه المجالات ، أنماط سلوكية منتظمة ترجع الى التفاعل الاجتماعي المقبول بين بناء اجتماعي منظم داخليا ، وعناصر ثقافية محددة ، ومتطلبات خاصة بشخصيات الفاعلين الاجتماعيين . وهنا تستمر وتبقى هذه الأنماط السلوكية المنتظمة ، تكتسب درجة نظامية عالية .

وعلى الرغم من أن بارسونز أكد لنا أن دراسة النسق الاجتماعي هو الركيزة الأساسية للبحوث الاجتماعية ، إلا أنه ربط دراسة النسق الاجتماعي بأنساق الشخصية والنسق الثقافي حيث قدم لنا أسباب عديدة لذلك :

أولا : العوامل الثقافية ، مثل المعتقدات الدينية ، والتأثيرات الدافعية والادراكية للفاعلين واختيار الفاعلين للوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف .

ثانيا : العوامل المهيمنة لمدافع وإدراك الفاعلين لتحقيق الأدوار الاجتماعية تكون مصاحبة باحتياجات عامة في الشخصية . من هنا نجد أن العناصر الثقافية والشخصية هي ذاتها أجزاء لأنساق مستقلة نسبيا ، وعلى الرغم من أنها متداخلة مع الأنساق الاجتماعية إلا أنها غير ملزمة في تحقيق التكامل . من هنا أدراك - بارسونز - ضرورة الأخذ في الاعتبار درجات محددة من المرونة في دراسة لأنساق الثلاثة .

وتعتبر القيم هي العنصر الأساسي للنسق الاجتماعي ، فهي عبارة عن مجموعة من التحددات لدرجة المعايير التي توجد وتلائم في الوجود معا . ويمكن تشخيص هذه القيم بدورها من خلال متغيرات نظمية . على سبيل المثال : قد تكون القيمة الرئيسية للنسق مصنفة على أساس . الزعة العمومية ، الآداء ، النوعية العياد الوجداني ، ويمكن وجودها في مجتمع بيروقراطي ، صناعي ، حديث ، أو قد تكون لها صفات مفادة توجد في مجتمعات قبلية أو جماعات صغيرة . وفي الحقيقة ليس هذين النمطين يمكن أن نجد الاثنين وثلاثين تركيبة (حيث أن عدد الأنماط الخاصة بالنسق الحقيقي صغيرة ، ولكن ليس كله التركيبات تطلق نسقا فعلا (٩) .

كل نسق اجتماعي يجب أن يتألف على أربع مجموعات من المشاكل: تحديد موضوعاته الأساسية وتعدد مصادره الثقافية والبشرية في أساليب معينة ، تحديد وتدعيم متابعة أهداف أساسية معينة المحافظة على تماسك النسق الاجتماعي ، تدعيم الدوافع الخاصة بالفاعلين الاجتماعيين وفي اصلاح أى اضرار تنشأ من الأداء المطلوب للدوار الاجتماعية . وهذه المشكلات تعرف بـ : مشكلات التكيف ، مشكلات توجيه الهدف ، مشكلات التكامل ومشكلات تدعيم النمط (١) . وفي الأنساق الاجتماعية المعقدة كل مجموعة من المشاكل تعمل من خلال قطاعات نظامية خاصة ، بل من خلال كل نسق فرعي للمجتمع الكبير . للنسق الاقتصادي النسق السياسي . الخ أو من خلال أى تنظيم حيث نجد أربع مجموعات من المشاكل تتعامل معها وبطبيعة الحال ، فإن أسلوب معالجة كل مشكلة من هذه المشاكل تعتمد على القيم الأساسية الخاصة بالنسق العام أو النسق الفرعي .

يمكن القول أن التركيز على القيم الأساسية هو حجر الزاوية لنظرية بارسونز . ويمكن مناقشة ذلك : أن المساهمات الرئيسية الأولى لبارسونز كانت كالتالى : أفعال الأفراد لا تكون مصادفة ولا تحكم ببساطة عن طريق الباعث بل على النقيض من ذلك ، ولكنهما يخضعان لنظام اجتماعي عام في الحالتين أن هذه الأفعال لا تكون نتيجة حرب الكل ضد الكل ، كما أن هذه الأفعال لا يمكن التنبؤ بها . مثل هذه السمات للنظام الاجتماعي العام ، يمكن وجودها فقط اذا اشترك كل أو غالبية أعضاء المجتمع في قيم نهائية معينة حيث تحدد أهدافهم كما تحدد لهم الأساليب المسموح بها لتحقيق هذه الأهداف . مثل هذه القيم يمارسها الأفراد في سلوكهم الشائع كما أنها تقيد الصراع والتوضى في المجتمع .

وفي الواقع ، لا واحدة من هذه الأفكار — قادت بارسونز في تأكيد على النسق القيمي الأساسي ومدى تأثيره على كل مظاهر الحياة الاجتماعية على أساس من التكامل بين كل مظهر ، أو مصاحبة كل منهما مع الآخر . بل على النقيض من ذلك تماما ، لقد قدم لنا بارسونز أنه لا بد من وجود صفات طبيعية في كل نسق اجتماعي حتى أنه ليس من الضروري أن تتكامل

متطلبات الاجزاء المختلفة للنسق - الاجتماعى كل منهما مع الآخر . على سبيل المثال ، لقد أكد بارسونز ، مثل فيبر ، أن البناء المهنى للمجتمعات الصناعية الحديثة يركز على درجة عالية من البيروقراطية ، كما يركز على النزعة العمومية ، والاداء ، والحياد الوجدانى ، والتخصص - بل أن بارسونز أكد أن كل فرد يمر بعملية التطويع الاجتماعى فى السنوات الأولى المبكرة ، من خلال العائلة الزوجية الصغيرة ، والتي زودته بالقيم الخاصة ، بالنزعة الخصوصية ، والانتشار ، والحياد والنوعية . ومن الواقع أن القيم الخاصة بالعائلة هى قيم مضادة لتنظيمات البيروقراطية ، ومن هنا أكد بارسونز ، أن المتطلبات المختلفة للمجتمع المتقدم الحديث ، من الضرورى أن ينشئ عنها بعض المؤثرات من خلال نسق الشخصية ومن خلال النسق الاجتماعى ذاته . وعلى أية حال ، يظهر لنا بارسونز أن الانساق الاجتماعية والانساق الشخصية لديها قدرة ثابتة على تزويدها بميكانيزمات تعويضية للتغلب على هذه المشاكل .

انتقادات أخرى لنظرية بارسونز

من الواضح أن نظرية بارسونز قد أثارت كثيرا من الاعتراضات كما خلقت نقاط هامة أدت الى نقاط كثيرة من النقد ويمكن تصنيف هذا النقد لأنواع مختلفة فالبعض أدان بارسونز لتقديمه عدة تساؤلات خاطئة وبالتالى تقديم اجابات خاطئة ، والبعض الآخر اقترح اساليب مختلفة للاجابة على نفس التساؤلات التى طرحها بارسونز ، بينما حاول الفريق الثالث نقد نظرية بارسونز من خلال الكشف عن الأخطاء مع الاقتناء ببعض مناقشاته الأساسية .

بالنسبة للنسب الأول نجد أن مظاهر النقد قليلة أو تشل فائدة ضيقة حيث أن بارسونز لم يخرج عن نطاق تصنيفه (النسق الكلى للوف الفرد) أو تقديمه وسائل مينة لاعادة بناء الفرد والمجتمع وإذا كانت تلك الفروض تدین بارسونز فإنها تركت لنا بعض الأفكار الصحيحة . وطبيعة الحال بعض هذه الفروض التى استخدمت من خلال هذا النقد هي فروض اجتماعية حقيقة وتستحق العناية والاهتمام ، بينما نجد أنساق أخرى من الفروض أيديولوجية خالصة .

والنمط الثانى من النقد يميل عموما ، بأساليب مختلفة ، لقبول أفكار محددة قدمها بارسونز والذي حصل عليها من نظريات ماكس فيبر ولكنه جمعها مع الأفكار الأخرى الخاصة بنظريات ماركس ، ومن ثم فوضع لنا تركيبة مختلفة من هذه النظريات ويرى ناقدى بارسونز من هذا النمط أنه أكد على الإجماع والالتزام القيمي على حساب الصراع والقيم والالتزام والسيطرة . لقد تناولنا هذه النقاط بالتفصيل في الفصل السادس ، بينما أحد الملاحظات العامة والجديرة بالاعتبار . هي على الرغم من ادراك بارسونز تماما للاعتراضات التى نشأت من قبل ناقديه سواء كانت خاصة بنماذجها التى قدمها أو بالنماذج الخاصة بالنقادين ، فإنه لم يحاول معالجة المجموعتين المتعارضتين من الأفكار باعتبارها متناقضتين أساسيا عند اختيار أى مشكلة خاصة أو مجموعة من المفاهيم . ومن خلال هذا الموقف يمكن أن نجد ادعاءات منافسة ليست دائما مقبولة كلية . حيث أن

دارندروف قد أكد امكانية تطبيق النظريات المتنافسة على أنماط مختلفة من الحالات على الرغم من أن الأمثلة التي قسمها هي أكثر تقصا *Jeune* ولقد قال دليندروف على سبيل المثال من النادر تطبيق أو قبول النموذج المتجانس للمجتمع على حالة مثل ثورة ألمانيا الشرقية بينما يمكن قبولها وتطبيقها على بعض المواقف الأخرى (١٣) . وهذه الحالة تعتبر مساوية للحالات المؤكدة أنه حينما توجد المعارضات العنيفة الى نظام الحكم فانه لا يوجد سبب للمطالبة بحالة من الانساق والتجانس . بينما نجد هذا السبب الكافي يمكن وجوده في أحد النماذج المطالبة بالقهر والالزام ، وحيث من النادر أن يفكر أحد في الاتجاه المضاد . ولقد رد بارسونز على هذه القضايا بمثلا حيث يرى أن نماذجه ونظرياته عن المجتمع تعني تفسير سبب وجود كثير من الانساق الاجتماعية مع وجود نسبية قليلة للاتجاهات المضادة كما فسر أيضا كيفية السيطرة على هذه الاتجاهات المتعارضة .

ولكن نلاحظ أن دار تدروف أعطى اهتماما كبيرا في دراسته لنقاط القوة لنظرية بارسونز بنفس القدر الذي أعطاه لنقاط الضعف في النظرية كما أن مناقشاته الخاصة عن طبيعة القوة والسلطة وكيفية قيامها بوظائفها قد أدت الى إعادة مناقشاته الخاصة عن طبيعة القوة والسلطة وكيفية قيامها بوظائفها قد أدت الى إعادة تقدير كلا أفكار بارسونز وماركس على الرغم من معارضة الأفكار الماركسية لأفكار بارسونز .

وتقد ركس Rex لنظرية بارسونز ينطبق بصفة خاصة على المجتمعات الصناعية الحديثة التي ناقشنا وبصفة خاصة السمات المحددة عن صراع الطبقات أكثر من رجوعها الى الالتزام العميق للقيم النهائية ولقد بدأ ركس خارج نطاق الفروض الخاصة باتجاه الفعل الاجتماعي ولكنه أوضح أن التفاعل الاجتماعي يؤدي بصورة أكثر الى خلق الفعل الاجتماعي ولكنه أوضح أن التفاعل الاجتماعي يؤدي بصورة أكثر الى خلق الصراع أكثر من الاجماع القيمي . مثل هذا الاجماع القيمي يوجد في المجتمعات الصناعية من خلال الطبقات الاجتماعية التي لها أهداف جماعية وثقافات مختلفة ومن هنا تكون السمة الرئيسية للنسق الاجتماعي ومن الصراع البنائي أو صراع الابنية الاجتماعية (١٤) .

طبيعة الصفوف الاجتماعية

طبقا لتصنيف نقاط النقد الخاصة بنظرية بارسونز يمكن أن يحتل دارندروف النمط الثاني من هذا التقسيم حيث وافق على المشاكل الرئيسية التي طرحها بارسونز ولكنه رفض أغلب الحلول الخاصة بهذه المشاكل . بينما يظهر « ركس » على خط فاصل من النمط الثاني أكثر من النمط الثالث . حيث وافق على بعض الحلول التي طرحها بارسونز بصورة جزئية أى بصورة مباشرة مضادة للاعتراف عن الخط الأساسي للنظرية . بينما يبدو أن لوك وود Look Wood أنه يحتل النمط الثالث حيث أظهر لنا أنه يمكن العودة ببعض المناقشات الخاصة بارسونز الى مؤلفيها الأصليين ولقد نجح في بعض المجالات نجاحا ملحوظا ولكنه وقع في أخطاء أخرى من خلال نظريته التي قدمها (١٤) . ولقد بدأ لوك وود بأن إعادة فكرة بارسونز عن مشكلة النظام الاجتماعي العام عند (هوبز) . يرى لوك وود أن بارسونز قد التزم تملبا بوجهة نظر هوبز التي ترى أنه بدون ضغوط محددة يمكن أن تشارك الأفراد في حرب الكل ضد الكل ، أو على الأقل يمكن أن يشاركوا في كثير من الصراعات القوية ومن النادر أن يعتمد كل منهما على الآخر . ولقد فسر لنا بارسونز عملية احتواء الصراع والفوضى من خلال عمل كل من المبادئ والقيم الاجتماعية ومن ثم طبقا لمناقشات لوك وود تجاهل بارسونز العالم المظلم للمصالح المتصارعة وقصر اتجاهه الاجتماعي على مجال المبادئ والقيم المنظمة داخليا والتي شيد بها من أجل ذلك . وهكذا أعطى بارسونز اهتماما للصراع وعدم التجانس . . ولكنه فسر ذلك من خلال أنها مقيدة بواسطة النسق المياري ١١ وهذا التفسير طبقا لاعتقاد « لوك وود » هو أحد أخطاء بارسونز الرئيسية حيث فشل في التعرف على أن بناء المصالح المتصارعة لا يمكن تدميرها عن طريق تأسيس النسق الاجتماعي الخاص بها والتي يمكن بدورها أن تستمر في أداء وظيفتها . وفي الحقيقة لقد ناقش « لوك وود » أن أفضل دليل لقبول ذلك هو علية النسق المياري ذاته ١٢ الذي يمكن أن يحافظ على أداء وظيفته ويحدد ويباشر عملية الـ

وراء تحقيق المصالح ، وتشتق هذه المصالح من الناحية الاولى من خلال ظروف توزيع على مصادر الثروة الحقيقة . ولقد تأثر نموذج «لوك وود» من النسق الاجتماعى تأثيرا تاما بأفكار ماركس * . وفى الواقع لقد قال لوك وود فى مناقشاته اذا لم يوجد هناك صراعات أساسية للمصالح فى المجتمع فلا يوجد حاجة للنسق الميئارى يضبط ويحتوى مثل هذه الصراعات ونهكذا أن عملية استمرار النسق الميئارى تشير الى أهمية استمرار المصالح المتصارعة . والنقد الاخير الذى قدمه لوك وود - لنظرية بارسونز هو أن بارسونز تجاهل بصفة ضرورية أو أساء فهم الدور الحقيقى للتأثير القوى فى النسق الاجتماعى ، والذى يتبع أساسا من العمليات البنائية السفلى .

ولقد قرر « لوك وود » أنه لم يتناول مجموعتى العوامل - بناء المصالح ، والنسق الميئارى - من خلال أولويات تاريخية أو سببية كما أنه لم يقترح أن البناء السفلى ينشأ أولا ثم يليه تشيد البناء الهرقى . وفوق ذلك لم ينكر تفاعل العاملين معا ، وأن الانفصال بينهم يتم لتحقيق أغراض التحليل فقط ، بحيث أن أحدهما يسبق الآخر أو يتبعه فى أية حالة تحليلية فقط .

وقبل محاولة تقييم هذه الآراء ، هناك جانبان من جوانب القصور يمكن تناولها من الناحية الاولى وهى تأكيد « لوك وود » بأن استمرار النسق الميئارى ذاته يشير الى استمرار المصالح المتصارعة ، وهذه الحاجة مبنية على أساس الاعتقاد أو اذا وجدت (٢) لتحكم (ب) ، اذن فان استمرار وجود حالة (أ) يفترض استمرار وجود حالة (ب) . مثل هذا الافتراض لا يمكن تبريره : فالأفراد قد يتنوع أسوارا للمدينة للدفاع عن أنفسهم ، لكن لايعنى أن عدم تدميرهم هذه الأسوار ، أن الحاجة للدفاع عن المدينة

(*) لقد تأثر « لوك وود » بنموذج « فرويد » عن الشخصية . وتفسير فرويد للآنا والآنا العليا وبصفة خاصة الاجزاء الوامية منها التى تجبب الاعمال الخاصة بالجانب اللاشعورى الفرويدى والعناصر اللاشعورية الأخرى . مثل هذه الاعمال تبرر تأسيس الضغوط الممارسة بأدنى مستوى للتجبر عن أنفسهم .

ما زالت موجودة . وبالمثل ، يمكن للفرد أن يناقش : إذا نشأ النسق المعيارى ليحتوى ويتضمن المصالح المتصارعة ، فإن النسق المعيارى يستمر في وجوده على الرغم من اختفاء هذه القوى والتي جلبته أساسا . كما يمكن تفسير مثل هذه الاستمرار في الوجود ببيان أن النسق المعيارى يزودنا بظروف خاصة تحافظ على بقاءه وحتى إذا كانت معرفة أهمية الابنية المتصارعة تنم من خلال المجتمع ، فإن ذلك لا يدعم بالضرورة وجهة نظر «لوك وود» حيث أنه يمكن القول أن ذلك ينتج من خلال النسق المعيارى ذاته . مثل هذا النقد لا يعنى بالضرورة رفض مناقشات «لوك وود» الأساسية ففى الحقيقة ، يمكن للفرد أن يوافق على المحتوى والمضمون العام لمناقشات «لوك وود» دون قبول آرائه فى جميع المجالات . وبصورة جوهرية ، فإن آرائه تحتوى على أربعة أنماط منفصلة ، ولكنها قضايا متشابهة ومتداخلة ، والتي يمكن عرضها منفصلة . أولا : عملية توزيع مصادر الثروة فى المجتمع ، باعتبارها تمثل عامل حقيقى ، يمكن فصلها من الناحية التحليلية من خلال العامل المعيارى . ثانيا : والعامل الحقيقى للمصالح يحتوى على البناء السفلى ، بينما يحتوى النسق المعيارى على البناء العرفى . ثالثا : تتبع الصراعات الخاصة بالمصالح من البناء السفلى ، لكن يمكن احتوائها والتحكم فيها بواسطة لبناء العرفى المعيارى . رابعا : يشتق البناء وعمليات القوة من البناء السفلى .

ولتناول مثل هذه المناقشات ، أقترح نمطا مختلفا ، للشكل العام وأملى أن يحتوى على خلاصة مناقشات «لوك وود» بدون الوقوع فى نفس الأخطاء . وسوف تقدم هذا المشروع البديل قبل مناقشة نقاط القوة والضعف فى مشروع «لوك وود» . وعمليات القوة من البناء السفلى .

ولتناول مثل هذه المناقشات ، أقترح نمطا مختلفا ، للشكل العام وأملى أن يحتوى على خلاصة مناقشات «لوك وود» بدون الوقوع فى نفس الأخطاء . وسوف تقدم هذا النموذج البديل قبل مناقشة نقاط القوة والضعف فى مشروع «لوك وود» .

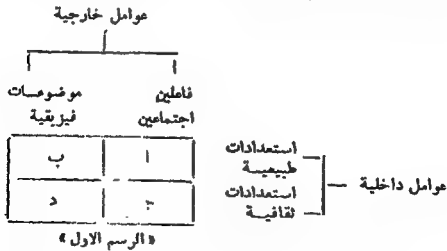
يوجد مجموعتين من العوامل ، فى أى عملية للفعل الاجتماعى والتفاعل

الاجتماعي ، يمكن فصلهما من الناحية التحليلية : مجموعة من العوامل تكون خارجية بالنسبة للفاعل ، ومجموعة أخرى تكون داخلية بالنسبة للفاعل ، بحيث يمكن القول أن الضغوط الاجتماعية ، التي تؤدي الى سلوك اجتماعي معياري ، يمكن أن يكون واحداً أو آخر أو كلا التمثلين من العوامل : حيث نجد بعض العوامل تمنع أو تشجع الفاعل على التفاعل، بينما نجد مجموعة أخرى تنشط وتوجه الفاعل الاجتماعي . ويمكن تصنيف العوامل الخارجية بأنها تحتوي على : فاعلين آخرين أو موضوعات فيزيقية مجردة ، متضمنة مجموعة منشطة وقوية . بينما تحتوي العوامل الداخلية على ميول قبل ثقافية أو ميول غير ثقافية واقتراح لها مصطلح أفضل وهو استعدادات طبيعية *Natural dispositions* مثل ذلك : الحاجة لاشباع الجوع أو العطش ، أو تجنب الألم المتزايد ، أو البحث عن التوافق أو الحصول على اشباعات ألمية ذو علاقة بالشهوة الجنسية *Libidinal gratifications* مع القدرة على وضع أنماط أساسية للتمييز بين الموضوعات المرغوبة وغير المرغوبة والموضوعات المقبولة وغير المقبولة ، كل هذه الموضوعات يشملها مفهوم : استعدادات طبيعية ، والتي لا تمثل كلها سمات موروثه أصلاً أو سمات فطرية ، كما أن مثل هذه الاستعدادات الطبيعية ليست طبيعية في كل الظروف ، بينما تحتوي العوامل الداخلية على دوافع معيارية ثقافية ومعتقدات وحالات للمعرفة ، ومستويات للتقييم والتي تؤثر تماماً على الاتجاهات نحو الموضوعات الأخرى ، كما تشمل الفاعلين الآخرين .

ولتبسيط هذه المناقشة النظرية ، يمكن تقسيم العوامل الخارجية الى فاعلين اجتماعيين وموضوعات فيزيقية ، والتي قد تشمل تركيبات معقدة للموضوعات الفيزيقية التي تكون الموقف الفيزيقي . (وهذا الموقف يغطي موضوعات مثل الزلازل والبراكين) وبالمثل يمكن تقسيم العوامل الداخلية الى استعدادات طبيعية واستعدادات ثقافية والأكثر من ذلك يمكن تقسيم الفاعلين الاجتماعيين ، كموضوعات خارجية طبقاً لتفاعلهم أو عدم تفاعلهم كمشركين أو ممثلين للبناء النظامي ، كما يمكن تقسيم الموضوعات الفيزيقية الى موضوعات ثقافية صناعية ، أو غير صناعية (وقد ميز ليفي

ستراوس (Levi-Strauss) بين الطعام المصنوع والطعام الناضج Cooked ، كحالة مضادة أشار إليها بنفسه (١٣) .

ويمكن استخدام كل هذه الحالات الخاصة بالتمييز باعتبارها أنماط تمطيه مثالية . فالتمييز بين الفاعل الاجتماعي والموضوع الفيزيقي ، يمكن أن ينهار أحيانا حيث يمكن تناول العيد يمثل تناول الموضوعات التمييزية ، وأحيانا أخرى من الصعب التمييز بين التواحي النظامية الداخلية والفاعلين الآخرين : على سبيل المثال ، نجد أن أعضاء أى صف ، فى بعض المجالات يكونوا مشاركين فى أى نظام ، بينما فى بعض المجالات الأخرى لا يكونوا مشاركين . ومن الصعب أيضا تحديد التمييز بين الاستعدادات الثقافية والاستعدادات الطبيعية : على سبيل المثال : فالملكية ذات العلاقة بالأم من الممكن ألا تكون غريزية ، ولكن قد تكون طبيعية فى حالة أن أغلب الامهات سوف يملكون ذلك نتيجة شعورهم بالتوحد مع الطفل . كما نجد أن التمييز بين الموضوعات الفيزيكية بأنها صناعية أو غير صناعية لا يكون واضحا تماما : مثال ذلك أن مساحة محددة فى الأرض قد تكون موضوع صناعى ثقافى ، ولكن حينما تعرف حدودها يمكن تناول هذه الحدود على أنها جزء من الطبيعة . وإذا أخذنا فى اعتبارنا ، مثل هذه التحفظات يمكن وضع ثلاث رسوم لتصوير التركيبات الممكن وجودها :



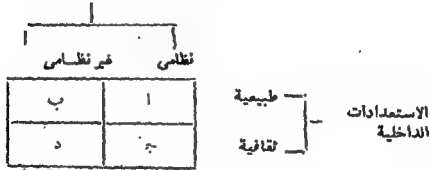
يوجد فى الرسم الاول أربع تركيبات ممكنة : الموضوع الخارجى يمكن أن يكون فاعل اجتماعى ، كما أن الميول الداخلية نحوه تكون

١٠٠ (١) . الموضوع الخارجى يمكن أن يكون فيزيقيا خالصا ، والاتجاه
وهو يكون طبيعيا الى حد كبير (ب) الموضوع الخارجى فيزيقيا ، والاتجاه
مجرد يكون ثقافيا مكتسب (ج) ، وأخيرا الموضوع الخارجى يكون
اجتماعيا والاتجاه نحوه يكون ثقافيا (د) . والمثال الدال على الحالة (١) ^١
هو راع اثنين من الافراد نحو بعضها البعض في وقت المجاعة ، كل منهما
يعتبر الآخر منافس له نظرا لندوة الطعام . والمثال الدال على الحالة (ب) ^١
هو اتجاه نى برسات الجفاف أو القبرة . والمثال الدال على الحالة
(ب) ^١ هو اتجاه اليهودى أو المسلم نحو الضمير ، أو اتجاه الهندي نحو
نفديس البقرة أو اتجاه الافراد في أغلب المجتمعات الهداية عند حدوث
توارث طبيعية والتي تعتبر من خلال نظريات دينيه أو سحرية . والمثال
الدال على الحالة (د) ^١ هو اتجاه اثنين أو أكثر من الاصدقاء أو اثنين من
الاخوة الأشقاء ، أو اثنين أو أكثر من مديرى الشركات الصناعية وهلم
جوا . والذي يميز بوضوح حالة (١) من حالة (د) ^١ هو أنه في الحالة
الأولى ليس هناك حاجة لأى تحديد ثقافى أو صناعى لحقوق وواجبات
الفاعلين بحيث يمكن للفاعلين أن يفرقوا العلاقات الخاصة ويتعاملون من
خلافها أى أن غياب مثل هذه المعايير يمكن أن يكون أحد العوامل
المهمة في تأثيره على الفاعلين لتحديد العلاقات المباشرة مثل الخصومة
والمداء . بينما في الحالة الثانية لا توجد مثل هذه العلاقات مالم يكن
هناك تحديد ثقافى . كما أن التمييز يكون واضحا بين الحالة (ب) ^١ ،
(ج) ^١ وهكذا ، وللاغراض معقدة يمكن مناقشة أن الحالات الخاصة بنمط
(١) ^١ ، (ب) ^١ بها حالات مشتركة (إذا لم تكن أكثر) مع بعضها البعض
مثل الحالات الخاصة بنمط (١) ^١ ، (د) ^١ . ويتفنن ذلك أكثر أن الفاعلين
الاجتماعيين ، لاغراض معينة ، يكتفون نفس النمط الخاص بالموضوع
الخارجى باعتبارها موضوعات أو ظروف فيزيقية مجردة .

وقد نجد بعض الحالات (١) ^١ في مجالات معينة تشبه في مجالات أخرى
الحالة (د) ^١ . على سبيل المثال ، قد يعامل السيد عبده باعتباره وسيلة
مجردة ، أو في صورة مشابة للحيوان ، ولكن ملكيته للعبد تحدد من
خلال معايير قانونية والتي تؤثر على حقوقه في علاقه مع مالكي العبيد

الآخرين من حيث المكافأة أو إمكانية وجود منزلة خاصة لملكية العبيد .
ويقبل العبد شرط السيطرة في صورة أكثر أو أقل من جانب سيده .
تشرط فيزيقي يعاقب إذا ظهر المصيان أو الثورة وعلى الجانب الآخر ،
قد يقبل معايير معينة خاصة بمكائنه ، وبصفة خاصة إذا كان مولودا في
بيئة الرقيق وتعلم من خلالها حقوق معينة تسليه رغباته وجرته . والنقطة
الهامة هنا : أن الحالات الخاصة بنسط (١) يمكن أن تنمو الى الحالات
الخاصة بنسط (د) ، ومن ناحية أخرى ، أن الحالات الخاصة بنسط (د)
قد تتحدد أو تتحلل الى الحالات الخاصة بنسط (١) . وبالمثل الحالات
الخاصة بنسط (ب) قد تتغير الى حالات خاصة بنسط (ج) - معرفة أن
حالات الجفاف تسبب كثيرا من الامراض وحالات الموت ، تقود الى
الاعتقاد بأن هذه الحالة هي شكل من أشكال المقويات فوق الطبيعية -
بينما يمكن أن تحدث العملية العكسية .

عوامل اجتماعية



« الرسم الثاني »

في الرسم الثاني نجد التمييز بين الفاعلين الاجتماعيين ، بعضهم
يتفاعل كمشاركين في أي نظام ، والبعض الآخر يوجد باعتباره أفراد أو
تجمعات ، بصرف النظر عن عضويتهم النظامية والمثال الدال على الحالة (١)
من الصعب وجوده : حيث لا يمكن لأي ناعل اجتماعي أن يكون حقيقة قوة
خارجية على نظام ما ، مالم يحركه داخليا بعض الاستعدادات الثقافية والتي
تمكنه من فعل ذلك .

وعلى سبيل المثال ، إذا تكلم فرد ما عن شيء حطم أو دمر بواسطة تنظيم

معين ، يمكن ان يتضمن ذلك العلاقات واشتباكات الخاصة بهذا التنظيم ومدى تأثيرها على اعضاءه ، وغير الاعضاء ، بحيث يمكن ان تفرض أساس وجوده ولكن ذلك ممكن فقط اذا ادركت الضحية وجودها داخل التنظيم . فمثلا اذا سحق شخص أو قتل نتيجة الازدحام في استاد كرة القدم ، من ثم فهو في حاجة الى اتجاه طبيعي فقط نحو الموضوع ، وهذه الحالة الاخيرة يمكن ان توضع في الحالة (ب) ^٢ وعلى أية حال، يمكن للمرء ان يناقش بعض الحالات ، بالرغم من عدم تمثيلها تماما للنمط (١) ^٢ ، الا أنها قريبة من هذه الحالة . وهكذا يمكن للمبد أن يعرف أن حق سيده في الاحتفاظ بسـه خدمته مدعم بالسلطة ، ورغم ذلك لا يمثل المبد لزام أخلاقي نحو هذه السلطة ، وهكذا نجد أن اتجاه المبد نحو البناء النظامي أنه يشملـه فيزيقيا فقط ، وليس من مصلحته الهروب من هذا النظام ، لأنه سوف يعادى من فرض العقوبات عند استرداده ، أو أنه سوف يفشل في الحصول على أى مصدر آخر للمعيش اذا نجح في بقاءه حرا ، يمكن تصنيف هذا النمط بأنه دال على الحالة (١) ^٢ أو على الحدود القريبة من الحالة (١) ^٢ ، حيث يمكن للفرد أن يدرك أن هناك اختلاف أساسى بين معرفة التوقعات المعيارية وبين الالتزام والتمسك بالمعايير . وهذه النقطة لها أهمية كبيرة في مناقشات « لوك وود » .

وليس هناك صعوبة كبيرة في الحصول على حالات تمثل النمط (ج) ^٢ . فإذا أدرك الافراد ذاتيا معايير محددة للتهذيب أو الكياسة على نحو ملائم بصفتهم أعضاء في ازدحام ما في مكان عام ، سوف يعاملون بعضهم البعض بطرق معينة ، على سبيل المثال : تجنب الانسدفاع ، أو يشكلون صفوف معينة . بالنسبة لكل فرد نجد الازدحام تكون قوة خارجية غير نظامية يتفاعل معها الافراد من خلال معايير ثقافية .

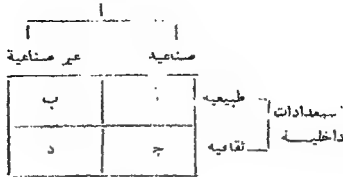
والحالات الدالة على نمط (د) ^٢ نجدها أكثر شيوعا ، حيث نجد عالم الاجتماع يتناولها من خلال المصالح الاولى في الابنية النظامية للحياة الاجتماعية على سبيل المثال ، اذا كان الفرد عضو في جماعة سياسية ، فان سلوكه السياسى يتأثر بنظام الجماعة ، على أساس أنها قوة خارجية لهذا الفرد ، ولكن يمكن أن يدرك شخص ما هذه القوة اذا أدرك ذاتيا

المعايير التي تحكم النشاطات - السياسية وأعضاء هذه الجماعة السياسية •

ولكن بينما نجد أن تحليل الابنية النظامية تتطلب افتراض أن الاعضاء المشاركين في هذه الابنية النظامية، أو من تأثروا بهذه النظم ، سوف يدركون ذاتيا استمدادات ثقافية اتجاه هذه النظم ، ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار الاختلاف الواضح بين فاعل مجرد يملئ توقع ملائم يستتبط - خلال فاعلين آخرين ، والتزام لهذا النظام يتطلب ضبط خارجي ضئيل للحصول على هذا التوقع من هنا نجد طريقة أخرى للقول أن الانساق الداخلي للضغوط الخارجية من خلال أي بناء نظامي يمكن أن يتباين من نعت الى نعت آخر •

(١) يمكن أن نقترح أحيانا ، أن تحليل نظم معينة تكون غير كاملة ، إذا لم نأخذ في الاعتبار الاستمدادات الطبيعية للفاعلين بنفس الأهمية للاستمدادات الثقافية . ويمكن أن نأخذ مثال لهذا الرأي تختاره من العائلة أو العلاقات القرابية . (١٦) ولتناقشة ذلك نجد أن أدراكه العائلة والروابط القرابية يعتبر بعد ثقافي يحكم للروابط البيولوجية والتي يمكن أن تأخذ اشكالا متعددة تعتمد على الظروف الاجتماعية أو ظروف أخرى . وبطبيعة الحال ، هناك حقيقة كاملة بأن العائلة والروابط القرابية بينهما أسس بيولوجية أو فيزيقية والتي تكون أقل وضوحا من الأنماط الأخرى للعلاقات . ولكن إذا أردنا تفسير : (أ) سبب أهمية الروابط القرابية في كل المجتمعات الانسانية . (ب) لماذا تكون الروابط القرابية البعيدة خارج نطاق العائلة الزوجية المفردة أكثر أهمية في المجتمعات البدائية ، والمجتمعات الأخرى غير الصناعية من المجتمعات الحضرية والصناعية ، (ج) لماذا تختلف أنماط بناء العلاقات القرابية العائلة في أنماط مختلفة من المجتمع . ويمكن القول أنه في المجتمعات البدائية يتعاون الأفراد مع أقاربهم لأنهم يتقنون فيهم أكثر من الغرباء والأجانب ، كما أن هذه يشقون أن لم ترتكز على غريزة ملائمة ، فهي ترتكز على الأقل على روابط أساسية بين الأم والطفل ، حيث أن الاحساس بالثقة يؤسس على ممارسات ملموسة مؤثرة واتباعات يحصل عليها كلا الجانبين من خلال العلاقات بينهما . ولكن هذه العلاقات لا تساعد الأفراد كثيرا . فمن السهل القول أنه في المجتمعات البدائية يتعاون الأفراد مع الأقارب لأن كل الأفراد يعملون كعضو في المجتمع ، ولا يوجد انجذاب بينهم . كل هؤلاء الأفراد الذين بينهم صلة قرابة أو معاهدة يمكن أن نجد بينهم رابطة القرابة حيث نجدهم منظمين من خلال حقائق فيزيقية للتناسل procreation والحاضن partition في نسق ثقافي للمعايير والأفكار الأخرى كما أنهم يدركون مثل تلك العلاقات من وجهة نظر التصديق المعيارى .

موضوعات فيزيقية



« الرسم الثالث »

في الرسم الثالث نجد التمييز بين الموضوعات الفيزيقيه التي قد يكون لها نسل ثنائي صناعي ، أو تكون لها نمط غير صناعي (وبطبيعته الحال ، يوجد بابين كبير في الدرجة بين الانماط الثقافية الصناعية) ودلائل لتسطين من الموضوعات الفيزيقيه تكون خارجية بالنسبة للفاعل الاجتماعي ، وكلاهما يمكن تناوُلهما من خلال الاستعدادات الطبيعية والثقافية . والمثال الدال على حالة (١)^٢ هو اتجاه رجل جائع - يموت جوعاً نحو طعام مطبوخ - يؤدي لاشباع حالة الجوع . والمثال الدال على الحالة (ب)^٢ هو اتجاه الرجل الجائع نحو الطعام الناضج لاشباعه . والمثال الدال على الحالة (ج)^٢ هو رفض فرد ما تناول طعام محدد من اطعام الناضج ، لانه يمثل بعداً ثقافياً غير مقبول . وهناك مثال آخر للحالة (ج)^١ هو تناول الهدف أو الغاية كشيء نادر والمثال الدال على الحالة (د)^٢ هو تناول الطعام المطبوخ بطرق محددة على أنه يعتبر فني أو غير نظيف ، والمثال الآخر للحالة (د)^٢ هو عملية التجميل والايمان باتماثل .

والغرض من هذا الاستطراد هو تقييم مناقشات « لوك وود » التي تهتم بالعلاقات بين البناء السفلي للمصالح أو البناء القوي للمعايير في

وبطبيعة الحال ، هذا يفسح لنا مجال ان هناك حقائق فيزيقيه معينة عن القرابة التي تحدد درجة أو مدى الاشكال النظامية لها . ولكن من المشكوك في ذلك حيث ان هذه الحقائق الفيزيقيه تعجل عن طريق استعدادات طبيعية خالصة .

الانساق الاجتماعية • ولعل ذلك يمكن أن نجد نمطين واضحين من الموضوعات :

أولا : مفهوم معنى «المصالح» ومفهوم «المعايير» • ثانيا : معنى مفاهيم • البناء السفلى والبناء القوي •

وإذا قلنا أن الفعل الاجتماعي ، هو محكوم بصورة جزئية أو بصورة كلية بواسطة المصالح ، وإذا قلنا أن أحد أهداف الفعل الاجتماعي هو التأكيد على وسائل محددة قائمة للسعي وراء تحقيق للأهداف الخاصة الممكن الحصول عليها • وقد يقول الفرد أن الكنيسة لها مصلحة في الملكية ، فإن الفرد يضمن ذلك أن الكنيسة باعتبارها تنظيم • سوف تفقد بعض نواحي قوتها ، إذا لم تملك مصادر محددة لتدبير الموارد المالية ، ومن ثم تكون هذه الموارد في شكل الملكية • وإذا قال فرد ما ، أن الدولة لها مصلحة في إثارة بعض الخصومات أو العداءات مع الدول المجاورة لها ، فإن ذلك يتضمن أن أحد المنافع والقوائد للدولة ، ربما تحصل عليها من خلال الاستقرار السياسي الداخلي ، عن طريق استمرار الاستعداد العسكري أو الجوانب السياسية الأخرى في علاقتها مع بعض الدول الأخرى • ويمكن ظهور الصراعات في المصالح ، عندما نجد فاعلين اجتماعيين أو أكثر ، سواء كانوا فردين أو مجموعين ، يبحثان عن تحقيق وتلخيص مميزات معينة كل على حساب الآخر • كما تظهر الصراعات البنائية للمصالح حتى يتحقق شرطان : عدد من الفاعلين يبحثون عن تأمين مميزات معينة على حساب عدد آخر من الفاعلين ، كما أن استمرار مثل هذه الصالة يتأكد عن طريق فعالية العلاقات الدائرة بين الفاعلين •

ويمكن أن يشير مفهوم المعايير على الأقل الى معنيين : أولا : يمكن أن يعنى « انه إذا يحدث بصورة نظامية » • في هذه الحالة نجد المعايير يلجأ إليها الناس عند الزواج في سن محددة ، أو لتحديد نسبة السكان التي تقوم بارتكساب الانتحار • والمعنى الثاني : يشير الى حق أغضاء المجتمع في التوقع لهذه المعايير فاعضاء المجتمع ليس لهم حق التوقع أغلب أشكال الزواج التي تحدث في سن محددة بينما لهم حق توقع (١٢٣ - النظرية الاجتماعية الحديثة)

الزواج المسموح به في سن محدد بدون تصريح من الوالدين وحق التوقيع لدرجة محددة من الالتحاق ، حيث أن نسب محاولات الالتحاق يمكن أن يعرفها ممثل القانون لمنع تنفيذها . والمعنى الأول : يمكن أن يشير الى المعنى الاحصائي للمفهوم . المعايير ، والمعنى الثاني : يمكن أن يشير الى المعنى الثقافي وليس كل المعايير ، في الحالة الثقافية ، تكون في الحقيقة ، في الحالة الاحصائية : فالمعايير يمكن أن تكون مثالية ، ولكنها لا تكون في الحقيقة مدركة . ولقد تبع « لوك وود » بارسونز وآخرين ، في استخدامهم مفهوم المعايير في الحالة الثانية .

ومن الصعب تحديد معنى مفهوم - البناء السفلى ، والبناء الفوقى . فاذا قلنا أن البناء الاجتماعي أو النسق الاجتماعي يمكن تناوله بالتحليل عن طريق اظهار أن بعض المظاهر البنائية تعتبر أساسية أو جوهرية ، ومن ثم يمكن أن تشير الى أن جزء أو مظهر للحياة الاجتماعية من خلال هذا التحليل . وغالباً ما تقرر أن العائلة ما زالت هي أساس الحياة الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة . وهذا يعنى ببساطة ، أن كل فرد عضو في العائلة ليس من الضروري أن يكون عضو في حزب سياسي أو تنظيم صناعي أو الكنيسة . ولكن من العدل مناقشة أن النسق السياسي ونسق التنظيم الصناعي ، ونسق الطبقة الاجتماعية . . الخ كلها تمثل ملامح أساسية للمجتمع . ولكن تشير الى بعض العوامل والمتغيرات على أساس أنها أساسية للحياة الاجتماعية ، يمكن أن يعنى ذلك واحد أو أكثر من المعاني التالية : والمعنى الأقوى كما يلي : (١) يشتمل على بناء سفلى ، (ب) يمثل بناء فوقى ، وإذا كانت السمات الخاصة بـ (ب) تحدد تماماً عن طريق سمات (١) . والمعنى الثاني ، أن (١) يكون أكثر تأثيراً على (ب) من تأثير (ب) على (١) . وهذا يؤدي الى بعض أشكال التفاعل الاجتماعي بين (١) ، (ب) . والمعنى الثالث هو أن السمات الخاصة بـ (١) غالباً ما تكون لها درجة عالية من الاختفاء أو الاحجاب عن طريق سمات (ب) ، ولكن عندما تقل ، تمتد الى حد ما على أعمال (ب) و « لوك وود » مثل جميع علماء الاجتماع ، عارض الصياغة الأولى ، ولكنه يميل الى قبول المعنى الثاني والثالث .

وأول وجوه الضعف في هذه الأفكار هو الصعوبة الزائدة في تحديد المصالح الاجتماعية دون الاعتماد مع نسق معيارى . وباختصار فإن معارضة المعايير والمصالح كما لو كان التأكيد على أحدها يلغى التأكيد على الآخر ، يحتمل أن يكون خطأ تصنيفي ، ولنتأمل المثال التالي : أنه من مصلحة الكثيرين من البيض في جنوب أفريقيا المحافظة على نسق من السيطرة العنصرية ، فالمميزات التي يحصل عليها البيض عن طريق هذا الترتيب هي كما يلي : أنها توفر للبيض أن لم يكن الكل ، بدخول اقتصادية أعلى ومنافع مادية أخرى لا يمكن أن يستمتعوا بها لولا ذلك النظام فهي تمدهم بالوسائل السياسية لمنع المعارضة للنسق ، وهكذا ، فإنها توقف محاولات الإصلاح ، كما تمد بعض البيض من الطبقات الأدنى بامتيازات خاصة بالمكانة الاجتماعية يمكن أن يفقدها لو أن الملونين الآسيويين أو السود تمكنوا من الفوز في التنافس على الحراك المهني والتعليمي ، حيث أنها تحمي البيض من المطالبة بضم غير البيض في معظم العلاقات الاجتماعية ، وخصوصا علاقات الزواج ، ويمكن باستثناء بعض الوظائف والممارسات التجارية ، فهي التي تحمي البيض من إمكانية حدوث انهيار سياسي أو فوضي كما يقولون والتي يرون أنها تنتج من منح حق التصويت للجميع .

ولماذا يشترك غير البيض في هذا النسق ؟ لماذا يؤدون أدوارا معينة بطرق متوقعة منهم ؟؟ لماذا لا ينسحبون من هذا النسق ، تاركين البيض ، ومطالبين بدول منفصلة مهما كانت فقيرة ؟؟ لماذا لا يقبلون قلب أو تحليل هذا النسق ؟؟ ، ولسوف نجيب على هذه الأسئلة من خلال أفكار « بارسونز » ، « ولوك وود » وآخرين بالطريقة التالية : كلا البيض وغير البيض يتشكون داخليا معايير معينة تحدد الأدوار المسموح بها لاجتماعات الجماعات العنصرية وتشترك في قيم معينة تؤكد عدم المساواة المتصلة للجماعات العنصرية المختلفة . ويمكن أن نضيف طبعا لفروض بنسق بارسونز أن كل الجماعات تتمثل داخليا أيضا بمعايير معينة وقيم تتعلق بالحصول على دخل تقدي في مقابل خدمات من نوع أو آخر ، بحيث يكون هناك باعث يدفعهم للمشاركة في الاقتصاد .

وإذا كانت هذه هي إجابة بارسوز ، نجد أن النقاد يرفضون الجزء الأول منها رغم أنه من المشكوك فيه للغاية أن أى عالم اجتماع قد ينام بتقديم هذه الإجابة بالذات . فالبيض في جنوب أفريقيا يداغمون عن الامتيازات التي يملكونها بالطريقة التي يتبعونها لاسباب عديدة : أولا : لو أنهم اتبعوا أى سياسة أخرى قد يتصورا فقدان هذه الامتيازات ، وفشلهم في الحصول على غيرها من الامتيازات ذات القيمة . ثانيا : وحتى لو أن الامتيازات طويلة المدى « الكثير منهم » الخاصة والناتجة عن سياسات التخلي عن السيطرة البيضاء ، قد قسرت لكثير من البيض ومن النادر تأثرهم بها لأنهم سيحترون أن الاساليب المباشرة والميوب طويلة المدى فاقت أية امتيازات ، وسوف يطنون ويشعرون ويتصرفون بنهضة ويتصرفون بكل ما تحتويها . ثالثا : معظم البيض يعتقدون أن الاجراءات القهرية وحدها يمكن أن تحول دون تدميرهم ثقافيا وربما بديا .

فالسود ، والآسيويون والملونين في جنوب أفريقيا يشاركون في النسق الاجتماعي ، لأنهم يستطيعون أن يشبعوا حاجاتهم بهذه الطريقة فقط ، وهذه الاحتياجات محددة ثقافيا الى درجة ما ، ولكن ليس تماما ، فقد يقرب البعض منهم في حالة الموت جوعا لو لم يشاركوا في النسق وبقدر ما يجبرون ويترددون عن التمرد ضد النسق ، فإن هذا يكون سبب أنهم غير منظمين التنظيم المناسب لأن يفعلوا ذلك ، وانهم لا يدركون امكانية تحقيق ذلك دون اذى كبير لانفسهم وبفرصة ، كبيرة للنجاح ، وأخيرا قائمهم بقبول النسق ، لانه يجعلهم في الحالة التي لا يكون فيها الا القبول . وبالطبع قائمهم لا يشاركون في العديد من الادوار فهم بالضرورة يتمثلون داخلها توقعات محددة ترتبط بدوار الآخرين ، وبهذا المعنى ، فإن انظالم تحكمها المسايير كما تحكمها أيضا القيم يقدر ما يظننهم الى أهداف معينة لا تمنعهم اياها القيمة بكل بساطة : فهم يرغبون في زيادة الدخل ليشبعوا العديد من الاحتياجات ، كشراء الاشياء التي تعطيم الاحترام في بعض قاعات المجتمع ، وربما بالمحافظة على أرض الاجداد التي لها قيمة خاصة بالنسبة لهم . ومن الضروري أن نفترض أن معظم

غير البيض يتمسكون بمعايير معينة ، لانهم يشاركون البيض في قيم معينة تؤكد قيمة هذه المعايير . وقد يكون من الخطأ أيضا ألا نذكر أن البيض من غير البيض قد يمثلون داخليا أيضا قيما أخلاقية شائعة تشجعهم على قبول قوانين معينة لانها قوانين . وعلى أية حال قد يكون هذا نادرا حتى في طريق التدهور .

وقد يكون من المثير أن تبين سمات نسق اجتماعي من هذا النوع بطريقة مختلفة ولا : يمكن القول أن كثير من السود والبيض يتفاعلون معا كما لو كان كل طرف ، يعتبر بالنسبة للطرف الآخر جزء من البيئة الخارجية التي يجب التوافق معها ومن المحتمل أن يكون هذا هو موقف الكثير من السود من نظم البيض ، وهذه تكاد تسأل الأشياء المادية التي يجب مواجهتها بطريقة معينة ولكن هذا قد يكون جانبا واحدا فقط من النسق . وفي بعض نقاط العلاقات - مثال ذلك بين الموظفين البيض وخدم المنازل السود - فقط يكون هناك اتجاه نحو التوحد المتبادل مع الآخر كشخص اجتماعي يمكن أن تسبب اليهم قيم اجتماعية معينة . وفي مواقف أخرى كذلك التي تشمل على علاقات بين البوليس والمتهمين أو المشبهين - فإن العلاقة تكون مشحونة أيضا بالتأثيرات والقيم ، ولكن من نوع سلبي للغاية ، فالأطراف لا ياملون بعضهم بعضا كمجرد أشياء في البيئة ولكنهم في الحقيقة ينسبون لبعضهم بعضا صفات انسانية ويمكن القول أن هذه الانبعاثات في أغلبها طبيعية ، أكثر منها ثقافية .

وحتى هذه الحالة ، التي يدوا أنها تناسب نموذجا ماركسيا أو تمثل الماركسية الجديدة لا يمكن تفسيرها كافيًا على الأسس التي يفترضها أو يقترحها « لوك وود » وحتى اذا تركنا هذا وانتقلنا الى غيرها ، كذلك التي تخص نظام الاقطاع تنشأ بعض الصعوبات . ولايعنى هذا أن « بارمونت » على حق في نسقه ، ولكن يعنى أن النموذج المقابل لبارمونت غير كاف . وأني اقترح ، كبداية أنه قد يكون مشرا أن تفسر جواب معينة للبناء الاجتماعي والانساق الاجتماعية على أساس الدرجات التي يملها عمل الأنماط المختلفة للضغوط الخارجية والداخلية وهذا يترك مجالا كبيرا لادراك حقيقة أنه في بعض الانساق الاجتماعية . قد يكون

البناء النظامي والامتدادات الثقافية بالنسبة لها ذات أهمية بالغة - وعلى سبيل المثال ففي النسق الطائفي الهندي وفي النسق السياسي الباليزي - بينما يكون التفاعل الاجتماعي خلاف ذلك ، بين الفاعلين الاجتماعيين كموضوعات أو موضوعات مضادة « طبيعية » قد تكون لها قيمة أكبر . ولا يوجد نسق اجتماعي بدون كل هذه المكونات .

وإذا انتقلنا الى المسائل التالية ، فهل يستطيع المرء في الحقيقة أن يشير الى ملامح معينة للنسق الاجتماعي بوصفه بناء سفلي ؟ من الواضح أن ذلك غير موجود في أفكار « لوك وود » . ذلك أنه وإن كانت المصالح واحدا منها كأساس للآخر ولكن الدفاع عن هذا الرأي القائل بأن أشباع حاجات معينة هو اهتمام أولى في كل المجتمعات الانسانية وإن النظم التي ترتبط بذلك ارتباطا وثيقا هي في معنى من المعاني البناء السفلي للمجتمع ، يتم تعديلها غالبا على أساس المعايير الثقافية فلا يوجد معنى اذن لاعتبار ولكن هل معنى هذا ؟ ان مفهوم البناء السفلي يصبح مرادفا لتلك النظم التي تسمى الى اشباع احتياجات أولية معينة ، ولكن الاحتياجات الأولية ليست دائما في موضوع أهم من غيرها : فمن الواضح أنها لا تحددها ، رغم أنها قد تؤثر عليها أكثر مما قد تتأثر بها . ولكن المهم بالنسبة لآلية القوة الاقتصادية والسياسية هو أن أولئك الذين يسيطرون عليها يكونون في موضع يسمح بأشباع أية احتياجات خاصة بهم - سواء كانت احتياجات أولية أم لا - وإن يحدوا الى أي مدى يستطيع الآخرون ان يفعلوا نفس الشيء . وبهذا المعنى تكون هذه النظم أساسية بالنسبة للحياة الاجتماعية . وهكذا فليس بناء المصالح هو الأساس للنسق الاجتماعي ، ولكنها في النظم التي تحكم أية موارد أو تسهيلات (قد تكون رمزية) يحتاج الآخرون أن يصلوا اليها ليشبعوا أية حاجات لديهم .

وتتعلق المسألة الثالثة بمصدر وطبيعة الصراع . هل ينشئ الصراع عن طبيعة التفاعل الاجتماعي ذاتها ، وهل هو من هذه الناحية ، مختلف عن الملامح الأخرى للحياة الاجتماعية مثل التبادل وأداء الادوار والتعاون ؟؟ يدور من المظهر أن الاجابة تكون نعم ، وبقدر ما يتفاعل الافراد في مرحلة

ما قبل المجتمع فقد يتجاهلون بعضهم بعضا أو ربما يتاضلون ضد بعضهم البعض ، ولكن من غير المحتمل أن يسلكوا سلوكا تبادليا ، وبالتأكيد فمن غير المحتمل تملأ أن يتعاونوا ألا اذا وصفوا بعض المعايير التي يجب أن يتمسكوا بها . وهناك رأى مقابل لهذا ، يقترح أن الافراد يحتاجون التبادل بل التعاون بدرجة لا تقل عن حاجاتهم الى النضال ضد الخصوم ، وان هذه الحاجة تتبع من الشخصية التي تشكل بدورها على اساس علاقة التنشئة بين الأم والطفل .

وربما يكون الأمر ان الناس يدخلون في الصراع غريزيا ، وقد يكون الأمر أيضا أنه بالفرصة يحتاجون الى حلفاء أو شركاء اجتماعيين يتفاعلون معهم . وقد يكون الأمر أن الناس لديهم كلا هاتين الحاجتين . ولكن كل هذا لاعلاقة له بتاتا بدراسة الانساق الاجتماعية . ذلك أن كل من الصراع والتبادل والتعاون ... الخ تنتج عن طريق ظروف الحياة الاجتماعية والثقافية والصراعات الدائرة حول الاختلافات - الدينية يمكن أن تكون مماثلة في العنف ، أن لم تكن أكثر غنفا من الصراعات حول توزيع الثروة . وبالطبع هناك نقطة هامة في أفسكار « لوك وود » وهي أن المشاركة في النظم لا تمنح التفاعلين الاجتماعيين من دفع الامتيازات التي تقدم اليهم في عملية المشاركة ، كما لا تمنع بالضرورة من التبرؤ ضد أولئك الذين بأدوارهم الرئيسية داخل هذه النظم .

ويأتي بنا هذا الى مشكلة القوة . ولا يعمل بارسونز هذه المشكلة بالضرورة داخل نسقه ، كما أشار « لوك وود » ولكن بارسونز يميل الى اعتبار القوة كمورد لتدعيم النسق أو توجيه التغيرات داخل النسق أكثر منه وسيلة لفروض سمات معينة على النسق . ويميل « لوك وود » الى القول أن القوة تتمثل في السيطرة على كل ما يعتبره الآخرون ذا قيمة أو مرغوبا ، وأنها يمكن أن تستخدم لتحديد طبيعة النسق المعياري .

وإذا رجعنا الى نموذج بارسونز عن التفاعل الثنائي ، فمن الواضح أن القوة لا يجب استبعادها كمتغير من المتغيرات . ولقد حاول بيتر بلاو معالجة هذه المشكلة .

« حول القوة والتبادل » (١٧)

يبدأ بلاو من طبيعة التفاعل الاجتماعي ، ونموذج التفاعل الاجتماعي الذي يستخدمه يعرف التبادل . والغرض من هذا النموذج هو يسان أن طبيعة القوة يمكن تفسيرها على أساس سمات التفاعل التبادلي . ولكن اهتمامه الأهم هو التحول من مستوى تحليل سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة الى تفسير كيفية عمل القوة في الانساق الاجتماعية الحقيقية . فالتبادل يحدث عند ما يتم تقديم بعض السلع والخدمات أو غير ذلك من المنافع مع توقع عائد مساو لها ، كما أن فوائد التبادل يمكن أن تكون خارجية أو داخلية ، أى أنها من أشياء أو خدمات منفصلة عن عمليات التفاعل الاجتماعي وعن السمات الخاصة لأولئك الذين يدخلون فيها ، أو أنها قد تتصل مباشرة بالتفاعل الاجتماعي كما هو ، وبطبيعة أولئك الداخلين فيها . فمثلا إذا قام فرد ما بزيارة الآخرين لكي يستمتع بالطعام والشرب الذي لا يمكن أن يوفره لنفسه فهذه حالة من الاستمتاع بالفوائد الخارجية وإذا كانت الزيارة بغرض الاتصال الشخصي المتبادل مع أفراد معينين فيكون ذلك حالة التمتع بالفوائد الداخلية .

وفي أحوال كثيرة ، كما يقول بلاو ، نجد أن كل طرف من الأطراف للتبادل الممكن حدوده لديه شيء يريده الآخرون ، ولكن في بعض الحالات قد لا يكون لدى بعض الأطراف شيئا يمنحه ولكي يحصل على ما يحتاجه فقد يلزم أن يأخذ بالقوة ، أو أن يدخل في مبادلة غير مباشرة . ولكن إذا لم يتيسر له أى من هذه الحلول فهو يستطيع أن يعطي تعهد للآخر بمنحه خدمات في المستقبل ويحدث ذلك شكل من أشكال الخضوع ، وهذا يعتبر قبول للقوة . فالقوة توجد عندما يستطيع أحد الأطراف أن يستخدم بشكل منظم التهديد بالعقاب أو سحب التسهيلات من الآخر ، من أجل الحصول على الاذعان . كما تتميز القوة بالقهر البدني البحث بالشكل التالي : في حالة القهر الخالص ، فإن الطرف الذي لا قوة له لا يستطيع أن ينجو من العقاب أو سحب التسهيلات في مقابل عدم الاذعان . وعلى سبيل المثال ، فالقوة الذي يلقى به في السجن تجده يقع تحت القهر البدني

الخالص والقرء الذى يتنازل عن حرته مفضلا عن فقءان حياه يخفض للقوة . فالقوة تشتمل على التبادل بينما القهر البدنى الخالص لا يشتمل على التبادل .

ولقد بين « بلاو » أن القوة تنتج عن شروط معينة للتبادل أو عن أنعدام هذه الشروط . وهو يتبع نتائج هذا ، بالنسبة للابنية الاجتماعية وبالتالى فهو يقول : حيثما وجدت المجتمعات الانسانية سوف يكون هناك دائما حاجة لأن يمنح لبعض الافراد الالتزام بالخدمات ... الخ . فى المستقبل ، فى مقابل فوائد محددة مباشرة أو متوقعة . وهذا يخلق الحاجة للقوة . وأولئك الذين يملكون القوة قد يكون لهم قدرات شخصية أو أنهم يتحكمون فى المولود أو يخلقون الولاء مما يجعلهم مرغوبين ، وأحد الأشياء التى يمكن أن يعطوها هى الموافقة ، حتى أن الصفات الشخصية قد تكون شرطا للحصول على القوة . ولكن فى البحث عن القوة فقد يجد الافراد مقاومة شديدة فى تمييزهم عن غيرهم ، ومن ثم يكونوا فى موقف لا يصدون عليه بعض الافراد - الاغلبية - سوف يفضلون النوائد التى يوافق عليها الافراد ذو القوة ، باعتبارهم قانونيين فإنهم يحصلون على فوائد أقل من الافراد للذين يتمتعون بالقوة . هذه النظرة لها درجة عالية من التركيب . فمن المؤكد تظهر قيمتها فى بيانها أن ظهور القوة كمظهر للحياة الاجتماعية أن من الصعب تجنبه ، حتى لو كانت بعض الظروف غير ملائمة لذلك .

وعلى ذلك يظل تساؤلنا ، كيف نخلق مثل هذه القوة فعلا بهذه الطريقة ؟؟ حتى نجد أن « بلاو » معرم باستخدام العلاقات النموذجية للصداقة والحب ، وغيرها التى تحدث فى الجماعات الصغيرة . بينما يترك البناء لعملية تلقائية من التفاعل الاجتماعى . وعلى أية حال ، فإن أبنية القوة لا تؤسس دائما بهذه الطريقة ، فعابا ما تكون مشابهة لنموذج الغزو أكثر من السوق الحرة . فليس من السهل أن ينتظر بعض الافراد ليعطى لهم الافراد الآخريين الذين يحتاجونهم فى أدوار ضرورية ، بعض القوة . مثل هذه الاحتمالات موجوده : فالافراد فى حالة الكاريزما (الحالة الملهمة) فى حاجة للافراد الآخريين للتمتع بالقبول لآراءه الصحيحة والافراد الذين

يملكون قدرات ملهمة ، بأعمال القيادة والتنسيق ... الخ . ولكن في كثير من الحالات ، فالأفراد يكونوا على استعداد ، فقط لخلق الظروف التي توفر لهم أو لأفراد آخرين حاجتهم . كما أنهم يؤسسوا بناء القوة ، والذي يخلق بدوره الظروف التي تساعد على استمرار وجوده ، ومن خلال هذه الظروف تجد مجموعة الاحتياجات .

وقلما يخالف « بلاو » ذلك ، ولكنه أجاب هذا النقد في أساليب ثلاث . أولاً ، لقد ناقش أن الذي يفسره هو ظهور القوة كظاهرة حتمية وتلقائية باعتبارها وظيفة للتبادل ، بصرف النظر عن عامل الخضوع : باختصار أدعى « بلاو » تأسيس نظرية ملائمة لظهور القوة حتى لو كانت الظروف غير ضرورية . ثانياً : لقد ناقش « بلاو » أن هذه العملية هي أكثر شيوعاً وعمومية من عملية الخضوع ذاتها . ثالثاً : لقد ناقش « بلاو » أنه حينما تطبق نظرية الخضوع أو السيطرة فإنه يبقى هناك احتمال تفسير كيفية استمرار الابنية الاجتماعية للقوة في الوجود على أساس نظرية التبادل . والعامل الأول لهذه المناقشات غير مقبول ، فالتنظريات لا تكون مستقلة بالتبادل . والمناقشة الثانية غالباً ما تجد صعوبة كبيرة في اختبارها ، فكيف يحدد شخص ما أن عملية اجتماعية معينة أكثر شيوعاً وعمومية من عملية أخرى ؟؟ وحتى لو أنه أمكن إثبات أن هناك عملية أكثر شيوعاً ، فهذا لا يمتنى أنها أكثر أهمية . حيث أن العمليات الاجتماعية التي قد تكون نادرة قد تصل إلى نتائج أبعد بكثير من العمليات العامة والشائعة . والمناقشة الثالثة يمكن قبولها إلى حد كبير : حيث أن أي بناء للقوة يوفر الظروف الملائمة التي يستطيع بها الأفراد دوى القوة تقديم بعض التسهيلات التي يحتاجها الآخرون على نحو سبي . حيث قد يطالبون هؤلاء الأفراد - مالكي القوة - لتبادل الخدمات مع مراعاة الطلبات الخاصة للأفراد .

ولكن الذي اكده « بلاو » هو درجة استمرار القوة كشرط أساسي لتحديد معدل أو نسبة التبادل المباشر للبضائع أو الخدمات أو الفوائد الداخلية . ففي بعض المجتمعات ، نجد أن قطاع الطرق ورجال العصابات يملكون القوة ، كما يملكون أساليب خلق الخوف المباشر - سواء كان

ذلك بتدمير حياة الفرد أو حرمانه من ممتلكاته أو كلاهما - عالم تدفع الضريبة المحددة لهم - وهم لا يقرروا فقط دفع الضريبة أو الاتاوة ، ولكن أسس الدفع أيضا وهذا هو العنصر السائد في كثير من أبنية القوة . فهم يعطون فوائد الحماية للآخرين مثل أنفسهم وغير ذلك بصورة واضحة في أسلوب الرجل المسلح الذي يسكن أن يؤسس قوة اقطاعية الأفراد القرويين مقابل حمايتهم من الرجل المقتس - في مقابل الحصول على المكاسب المباشرة وهذا يخلق توقعات ملائمة مما يؤدي لاستقرار وثبات العلاقات . وإذا استمرت مثل هذه العلاقات في وجودها يمكن أن تقود الى خلق القوة العامة . فالافراد الذين يملكون هذه القوة في جانب معين : يتحكمون تدريجيا في الاساليب الخاصة بمقاولة رغبات ومطالبات الافراد الذين يدعون وجودهم كما يريدون من الاستخدام المتعدد للخدمات - على سبيل المثال ، ممارسة الاعمال القانونية للإدارة - والتي تتطلب التزام عام بالخضوع والاذعان .

ويرى « بلاو » أنه في دراسة القود والملاحم الأخرى للحياة الاجتماعية، فإن نموذج التبادل له تحديداته الخاصة . كما يرى أن الانساق الاجتماعية لها صفات واضحة ، وعند اختبار أى مظهر خاص للحياة الاجتماعية ، يمكن أن يأخذ كاشياء . بها . ولكن « بلاو » مثل « بارسونز » أفترض أن نماذج سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة للتفاعل الاجتماعي يمكن استخدامها لتفسير الصفات العامة المحددة للانساق الاجتماعية . كما أفترض « بلاو » أيضا - وتفاعل مع هذا الفرض أكثر من بارسونز كما اعتقد - أنه يمكن للفرد أن يطبق نموذج التبادل ، في دراسة القوة أو بعض مظاهر الحياة الاجتماعية ، للعمليات الاجتماعية التي تظهر من خلال نسق معين . والميزة التي تميز مدخل « بلاو » عن اتجاه « بارسونز » أنه ليس في حاجة للتأكيد على وجود نموذج ثابت للاذعان يرتكز على أساس مشاركة الافراد للقيم والتمثل الداخلي للأفراد في جميع الجماعات للعلاقات الاجتماعية ويلتزمون عادة لمعايير هذه الجماعات .

وبطبيعة الحال ، لا توجد نقاط ضعف ذات قيمة في نظرية التبادل : يمكن أن تكون لها مساوئ في طريقة معينة بمثل التسليم بأن كثير من

التفسيرات تكون غالبه . ولى نموذج للتفاعل الاجتماعى يمكن تناوله كنموذج للتبادل حيث أن الافراد يستقبلون بعض الاشياء بنفس الطريقة التى يطون بها هذه الاشياء . على سبيل المثال ، اذا فضل العبد أن يؤخذ أسير أكثر من طريق النضال والكفاح حتى الموت ، يمكن تفسير هذا السلوك بأن العبد تبادل البقاء البدنى عن الحرية أو مثال آخر ، يمكن القول أن الافراد الغاضمين للقادة الدينيين ، حيث أنهم يرغبون فعلا فى الخضوع فى تبادل التأكيدات الدينية . وفى بعض الاحوال تكون الحالة كذلك ، ولكن عندما يسمح لبعض الافراد فى مجتمع ما تسيطر عليه الكنيسة ببعض وسائل الاختيار للموضوعات . ففكرة التبادل تظهر بصورة أكثر تلامها حينما يوجد بعض وسائل الاختيار الحلقية للافراد . على سبيل المثال ، فى النسق التقليدى للطبقات الهندية ونظام التابمين لها . فان أعضاء الطبقات المستقلة يقبلون أشياء معددة لغدائهم من خلال الرعايا . ومن الممكن أن ترى أنه من خلال لسط التبادل هنا نجد معطيات محددة تؤدى للإيمان ، وعلاقات ثابتة تشمل على الحماية السياسية ، ومن الممكن خدمات طقوسية . ولكن لتحليل هذا — النمط من التبادل يكون استخدام التحليل بغرض تفسير سبب استمرار ود يومية العلاقات بصورة أو بأخرى . ففى جميع الاحتمالات ، نجد أن الصلات الغامضة بالطبقات والتابمين تمثل جزء من لسط واسع يشتمل على المعتقدات الدينية ، والسيطرة والتمسك الطبقي الداخلى . ومعنى الامتياز الطبقي فى علاقاتها مع الطبقات الأخرى ، حيث يتأثر كل منهما بالآخر . وعلى أية حال ، عندما تصنف أو تتمايز بعض مظاهر البناء الاجتماعى التقليدى عن طريق النمو الاقتصادى أو مظاهر النمو الأخرى ، فان الافراد يكون لهم حرية نسبية من خلال الطبقة والتزامات التابمين لها ، وعلى الرغم من ذلك ، فأنهم يسترون فى قبول شروط هذه العلاقات ، أكثر من تقديم خدماتهم فى السوق الواسع ، نتيجة للأمن الذى يحصلون عليه من خلال استمرارهم فى هذه العلاقات . من هنا قد يتكون مدخل نموذج التبادل هو تفسير ثبات استمرار النسق الاجتماعى فى وجوده . وبالتالى يمكن حساب تكاليف الافعال الاجتماعية البديلة (٣٨) .

واخيرا ، حينما تطبق نظرية التبادل على القوائد الداخلية والتي يحصل عليها الافراد من خلال تمسكهم بإيديولوجية ما ، أو اعتقاد ديني معين أو نشاط ملقوسى ، فإن النتائج تكون غير واضحة ، أو حتى باطلة أو متنافية للعقل . ولاستخدام فكرة التبادل ، من الضروري أن نفترض أن البدائل المختلفة يجب قياسها ، كل منها ضد الأخرى . كما افترض « هومانز » بقوله أن فكرة التبادل تتضمن بعض الأفكار الخاصة بالتكاليف المناسبة (١٩) .

تقيم نماذج ونظريات التفاعل الاجتماعي

أحد النقاط التي أكدناها بقوة خلال هذا الفصل : هي أن نماذج أو نظريات التفاعل الاجتماعي لاتسمح للفرد أن يشتق منها أو يستخلص منها كثير من الملامح عن طبيعة الانساق الاجتماعية والابنية الاجتماعية والسبب الواضح وراء ذلك هو أن مضمون أو محتوى التفاعل الاجتماعي محكوم بواسطة النسق أو البناء الاجتماعي في الطريقة التي يحدث بها . وحتى « سيميل » ، الذي أشار الى التفاعل الاجتماعي من خلال علم الاجتماع الخاص بالوحدة المتكاملة عقد طرفاً من هذا الاتجاه ، وهو يأمل أن يتناول هذه النماذج الثنائية أو الثلاثية من خلال تسبيق دقيق وخضوع تام أكثر من تناول العالم الطبيعي علم الهندسة : باعتبارها مجموعة من الافكار التي تصف لنا طبيعة العالم الحقيقي الذي يمكن الفرد من تصوير سماته العامة بصورة بسيطة ومتناسقة .

والقيمة الكبيرة لاعتباره التفاعل الاجتماعي هي كما يلي : أولاً : أنها تمكن عالم الاجتماع من ميلان كيف تكون ظروف الحياة الاجتماعية نتيجة للمنتائج غير المقصودة للفعل وبالنسبة للفعل الاجتماعي وحده تؤكد على القرض الفردي أو الجمعي . بينما يؤكد التفاعل الاجتماعي عدم إمكانية تنفيذ أغلب المقاصد والغراض بدون خلق نتائج غير مقصودة فبقدر ما يأخذ الفاعل الاجتماعي في حسابه أفعال الافراد الآخرين ، فهو لا يكون سيد موقفه ، حيث أنه يشارك الفاعلين الآخرين في مواقف محددة ، يحصل من خلالها على نتائج محددة محكومة * .

(*) كثيراً من المناقشات عن الحرية والخروج عن القوانين ، تبدو أنها لا تأخذ في اعتبارها هذه النقطة تماماً . فأي مجتمع مثالي يفترض الحرية للأفراد ، دون التدخل في حرية الآخرين . ولكن يمكن تجنب مظاهر هذا التدخل ؟ إذا لم يكن الأفراد في موقف اكتفاء ذاتي أو إذا لم يحصلوا على اجتماع تام بظهور التفصيلات لأخرى للسلوك الاجتماعي ، فإن أفعالهم الاجتماعية لا تكون حرة . حيث أن النتائج التي تحصل عليها من خلال هذه التفاعلات تؤثر وتؤثر من خلال الافراد الفاعلين الاجتماعيين .

والقيمة الثانية لنساذج التفاعل الاجتماعى أنها تتجنب إسه حدام المفاهيم
المجردة والغائبة فى تفسيرها للإينية والانساق الاجتماعية . حيث أنه ليس
كل أشكال التفاعل الاجتماعى بنائية أو جزء من النسق الاجتماعى ، فكل
الابنية والانساق الاجتماعية تعتبر شروط ونتائج للتفاعل الاجتماعى .

والقيمة الثالثة لنظريات التفاعل الاجتماعى ، أنها تزودنا بالرابطة
التحليلية والتفسيرية فى بيانها كيف تترابط الملامح المختلفة أو الأجزاء
المحددة للنسق - الاجتماعى . وسوف نوضح ذلك فى الفصل القادم .

وأخيراً ، فإن مدخل التفاعل الاجتماعى ، يرتبط بالفكرة المرفوعة عن
العمل الاجتماعى التى أوضحنها فى الفصل السابق ، كما تمدنا بأسس
تفسير نظرية التغير الاجتماعى . فإذا كانت الانساق الاجتماعية انساق
للتفاعل الاجتماعى ، من ثم فالتغير يكون نتيجة - عادة بدون قصد -
لظروف وعمليات التفاعل الاجتماعى ذاتها .

ولى أى مجتمع واقعى حقيقى ، كل فاعل اجتماعى يدخل فى علاقات
تتأثر بالكل الخاص بالقروض الثقافية كما أنه محكوم بوجود شبكات
العلاقات والنظم الخاصة بهذه الروابط . ولأكثر من ذلك . غالباً ما يكون
التفاعل الاجتماعى غير مباشر وغير شخصى أكثر منه مباشر أو شخصى .
مثل هذه التفاعلات التى تحدث من خلال الأبعاد الاجتماعية أو الثقافية
أو الفيزيائية الواسعة ، تتطلب تأسيس معايير محددة لا يكون شكل التمسك
بها من خلال علاقات شخصية وثيقة . وذلك يتطلب اتصالات لغوية ،
واستخدام رموز أخرى باعتبارها جزء من الثقافة ، هو من المحتمل جزء
من الحضارة التى تتخطى حدودها المجتمعات الخاصة واحد التساؤلات
الهامة فى علم الاجتماع هو كيف تحافظ انساق التفاعل الاجتماعى على
وجودها ؟؟

الراجع :

1. Talcott Parsons, *The Social System*, The Free Press, 1951, pp. 3-23.
2. Loc. Cit.
3. Loc. Cit.
4. Op. Cit., pp. 58-67.
5. R. H. Turner, *The Social Context of Ambition*, San Francisco, 1964.
6. See Max Black, «Some Questions about Parsons» Theories in Max Black (ed) *The Social Theories of Talcott Parsons*, Prentice Hall, New Jersey, 1961, p. 288.
7. Talcott Parsons, *The Social System*, pp. 3-24.
8. Ibid, pp. 24-38.
9. Ibid, pp. 180-200.
10. See Chandler Morse, «The Functional Imperatives» in Max Black (ed) *The Social Theories of Talcott Parsons*, esp. pp. 113-52.
11. Talcott Parsons, *The Structure of Social Action*, The Free press, 1949.
12. Ralf Dahrendorf, *Class and Class Conflict in an Industrial Society*, Routledge, 1959. 161-2.
13. John Rex, *Key Problems of Sociological Theory*, pp. 96-155.
14. David Lockwood, *Some Remarks on «The Social Systems»*, *British Journal of Sociology*, Vol. VII, 2, 1956.
15. Claude Levi-Strauss, «Le Triangle Culinaire», *L'Arc*, 20.
16. See R. A. Gelner, «Nature and Society in Social Anthropology Philosophy of Science, Vol. XXX, 3, 1963. and J. 11. M. Beattie, *Kinship and Social Anthropology*, *Man*, Vol. LXIV, July-August, 1964.
17. Peter M. Blau, *Exchange and Power in Social Life*. New York, 1964, pp. 1-32.
18. See Scarlett Epstein, «Productive Efficiency and Customary Systems of Rewards in Rural South India» in Raymond Firth (ed), *Themes in Economic Anthropology*, Tavistock, 1967.
19. George C. Homans, «Social Behaviour As Exchanges», *American Journal of Sociology*, 63, 1958, pp. 597-606.

الفصل السادس

الإنية الاجتماعية والانساق الاجتماعية

مقدمة

يتساءل علماء الاجتماع جميعا : « ما الذى يحافظ على تماسك المجتمع ؟ يمكن أن تظهر هذا السؤال على أنه لا معنى له ؛ لأنه إذا كان المجتمع موجودا ، فهو بالتجديد متماسك على أساس العلاقات بين أعضائه ، فإذا لم توجد مثل هذه العلاقات ، لا يوجد المجتمع . ومن ناحية أخرى ، يمكن تفسير هذا السؤال على أنه ذو معنى ، ولكن تتعدد المعاني ، وليس معنى واحد فقط . »

(١) لماذا يستمر أعضاء الجماعات والانساق الاجتماعية كأعضاء مشاكسين فيها ؟ وعلى سبيل المثال ، لماذا لا يتولاه مواطنوا دولة ما أو أعضاء قبيلة أو عشيرة أو خطب سلالي أو أصحاب المناصب في تنظيم ما ، ويهادون بها الي غيرها ؟ ؟

٢ - لماذا تتماسك أقسام الوحدات الاجتماعية أي أجزاء منها أو تجمعات فقط ؟ ولماذا لا يخرج عن الشكل الذى تكون أجزائه ؟ لماذا لا تنفصل البطون عن القبائل عن الدول ؟ ولماذا لا تصبح الطوائف كنائس منفصلة أو الشيع أحزاب مختلفة ؟ ولماذا تبقى العائلات المنزعة جزءا من الوحدات المترابطة لعائلة واحدة ؟ هذه هي مشكلة التماسك .

٣ - لماذا يستمر أعضاء جماعة اجتماعية أو شبه جماعة أو تجمع في

() مناقشنا في هذا الفصل عبارة عن مساهمات واسعة للمناقشة التى وردناها في الفصل الثانى .
(م ١٣ النظرية الاجتماعية الحديثة)

الاعتراف بأنهم كل يتميز عن أى كل متماثل ، ولماذا يكونوا على استعداد تحت بعض الظروف للفاعل كسكل أو كيان واحد ؟؟ هذه هى مشكلة التضامن .

٤ - لماذا يتمسك الاعضاء المشاركون فى النسق الاجتماعى أو الانساق الفرعية لمجتمع ما ، تنظيم معاييرهم ؟ وهذه هى مشاكل الاذعان والالتزام والتطابق والاجماع .

٥ - لماذا تستمر الافعال المختلفة التى يقوم بها الافراد فى الانساق الاجتماعية فى اكمال ومساندة بعضها البعض على التبادل والتجاوب فيما بينهم ؟ وهذه مشكلة التبادل . ويعتبر التعاون مشكلة جزئية على هذا المستوى .

٦ - كيف تدير المجتمعات المختلفة من النشاطات التى تجرى داخل المجتمع أو نسق فرعى من المجتمع دون عوائق لبعضها البعض ؟ وكيف انها تقوم بمساندة بعضها البعض ؟ وكيف يمكن أن نجد مجبوعات مختلفة من المعتقدات والرموز والقيم والشاعر متلازمة فى الوجود ؟ وهذه المشكلة يمكن أن نطلق عليها التساند الوظيفى المتبادل أو احيانا نطلق عليها مشكلة « التكامل النسق » .

٧ - المشكلة الأخيرة هى مشكلة الثبات الاجتماعى .

(*) استخدم هذا المفهوم عند لوك وود (١) Lock Wood حيث يبين - تكامل النسق - والتكامل الاجتماعى والذى يتضمن عناصر مميزة مثل : التماهيك ، والتضامن والاجماع .

مشكلة المشاركة

أن استمرار مشاركة الأفراد الاجتماعية أو الانساق الاجتماعية يمكن ارجاعه الى واحد أو أكثر من العوامل : غياب البدائل و الجهل بها ، عدم الاستعداد للمخاطرة بالتغير ، الالتزام الأخلاقي ، التسليم بالظروف الموجودة تسليماً قديماً ، القهر والالزام ، أو التهديد به ، توقع الحصول على امتيازات حالية أو في المستقبل في حالة الاستمرار في المشاركة ، الانتماء الى شبكات العلاقات الاجتماعية ، الحاجة الى ثقافة مالوفة فرعية ، الحاجة الى روابط اجتماعية قوية ومالوفة .

ولهلم جرا . وعموما ، يمكن القول أن العلة وراء ذلك هو الثقل الخالص أو الضغط المجرد الذي تمثله بعض أو كل هذه العوامل متحدة ومربطة في البناء الاجتماعي المعطى : فالأفراد يسمون وراء متابعة مصالحهم في الظروف البيئية الخاصة بهم ، وأيضاً لأن طبيعة هذه المصالح قد تتضمن التحكم في المصادر المادية أو التوصل إليها أو على الحصول على احترام الناس ، أو المكافأة الاجتماعية أو القوة ، ويمكن أن تشمل أيضاً على بعض الأهداف الثقافية المحددة التي يمتز بها الفرد ، مثال ذلك التمسك بأنماط محددة عن العلاقات الاجتماعية .

وأحيانا يتحرك ، الأفراد متقلبن من جماعات اجتماعية الى جماعة أخرى ، عندما يفقدون الانسجام مع نسق اجتماعي أو نسق فرعي للمجتمع . وحتى في بعض المجتمعات البدائية ، فإن الأفراد يستطيعون أن يتنزعوا أنفسهم من وحدة اجتماعية ما ، لكي يرتبطوا بوحدة اجتماعية أخرى ، وتتوقف هذه الامكانية على طبيعة البناء الميامي ، وامكانية تأثير أو تشجيع أو ربط الأفراد بوحدة خاصة (٣) . وعموما ، فمما يستطيع الأفراد أن يتحركوا خارج الجماعات الاجتماعية أو أن يفقدوا الانسجام مع الانساق الاجتماعية — وعلى سبيل المثال ، التوقف عن المشاركة في النظم السياسية والدينية فهذا يعتمد على ما يسمح به ، ولكن حتى بالنسبة لما يمكن أن يسمح به من انتقالات مادية قد لا يحدث بالضرورة . وبصورة

عامة ، فالأفراد ينتقلون بسهولة أكثر من الجماعات الاجتماعية والانساق الاجتماعية التي يكون فيها الالتزام أوثر والتوحيد مع الرموز المشتركة ، والتي تكون درجة تمسكها ومحافظة على مثل هذا الالتزام ضئيلة أو ضعيفة .

وعلى أية حال . فحتى بالنسبة للروابط القوية والالتزامات العسقة فانها قد تنهار أحيانا حينما تسخ الفرصة وتكون الامتيازات الناتجة عن ذلك كبيرة . ولكن حتى في هذه الظروف نجد هناك تردد في السعي وراء هذه الامتيازات والفرص أو ادراك قيمتها ، فما يمثله الأفراد بالفعل هو أضمن مما يمكن أن يحصلوا عليه . ولكي يتم خلق تغير في أحد الظروف بصورة متعددة فهذا يتطلب دوافع وحوافز كبيرة : فالأفراد الذين يهاجرون من مجتمع الى مجتمع آخر . يجب أن تجذبهم امتيازات قوية يتوقعونها . وحتى عندما يكون هناك انهيار في نسق اجتماعي ، ويفقد الأفراد التزامهم واحساسهم بالترابط الاجتماعي والرمزي ، فيمكن أن نجد قوى قوية تعمل ضد الانفصال الكلي عن هذا النسق . ففي اجزاء من أفريقيا ، نجد أن رجال القبائل الذين أصبحوا من سكان المدن غالباً ما يستمرون في المشاركة ، حزياً في النسق القبلي ، وفي الحقيقة ، فهناك اتجاه في الماضي لاستخدام موارد أحد القطاعات الاجتماعية لاقامة صورة أخرى منكسمة وقديمة من النسق الاجتماعي التقليدي (٢) .

ومن الواضح أن الظروف التي تؤثر على استمرار المشاركة في أي نسق جماعي متصلة بالأسباب الأخرى مثل الالتزام ، والتمسك ، والتضامن .

مشكلة التماسك

أن تماسك وحدة اجتماعية كالجماعة أو شبه الجماعة أو التجمع هو مقاومة الانقسام أو الانفصال . ويمكن أن ترجع هذه الحالة لواحد أو أكثر من عدد من العوامل : الولاء لوحدة أكبر ، التناسق الشامل . المصالح المتبادلة أو الاعتماد المتبادل ، تشابك الروابط وتنوع وقوة الروابط .

والولاء لوحدة اجتماعية أكبر يمكن أن يقوم أما على أساس المواجهة ضد جماعة خارجية ما ، أو على أساس اجتماع أو تضامن داخلي ، أو تماثل (توحيد) .

فالمواجهة ضد عدو قد يكون موجودا أو قد يكون من الضروري خلقه أو عدو خيالي ، هي عادة أساس فقير لتماسك طويل المدى ، إلا اذا دعمتها ظروف أخرى ، فقد يكون التهديد الخارجى المستمر في حد ذاته ، يخدم خلق العلاقات والروابط بين الوحدات الاجتماعية التى تؤلف تجمعا أكبر .

والولاء لوحدة اجتماعية أكبر ، يمكن أن يستمر اذا كانت هناك مجموعة من القيم والرموز يمكن أن تقيم وتحافظ عليه . كما أن استخدام لغة مشتركة هو واحد من أهم القوى التى تخدم هذا الولاء ؛ فهذا يشجع أو يسمح بالتفاعل الاجتماعى ، مما يسهل بدوره تأسيس القيم الصانعة والرموز أو التوحيد ، ومن جهة ثانية فاللغة المشتركة ، التى تختلف عن غيرها من اللغات ، قد تكون نفسها رمزا للتوحيد .

وليس اللغة دون غيرها هي مصدر التوحيد في الوحدة الاجتماعية . وفي الحقيقة ، فاللغة المشتركة غالبا ما تفشل في منح الانقسام أو استئثار الانفصال ، ويمكن أن يؤدي الدين أيضا الى الوحدة ولكن ليس هذا ضروريا ؛ فالانقسامات الطائفية شيء أساسى في الابنية العقائدية والتنظيمية لبعض الأديان (١) وحيث يشارك أعضاء الوحدة الاجتماعية في كثير من

العناصر الثقافية - الدين ، اللغة ، القيم الأخلاقية والجمالية ، والمعايير أو الأنماط السلوكية الأخرى - يمكن أكثر احتمالا أن ينشأ بينهم ولاء عام . ولكي تنشأ ثقافة مشتركة يجب أن يكون هناك تفاعلات اجتماعية مستمرة على امتداد فترة طويلة ، وهذا بدوره يتضمن التماسك .

وإن الاعتراف بمصدر منسق ظال يمارس تأثيره فترة زمنية مع اكتسابه للشرعية يعتبر واحدا من أرسخ الأسس للولاء العام . وهذا المصدر ، مثل الدولة قد يساهم في التماسك بطرق عديدة : أولا : بأن يوفر التسهيلات المشتركة لأعضاء الوحدات المختلفة التي تكون هذه الدولة ، وهي التسهيلات التي لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا ذلك . ثانيا : بأن يوفر الوسائل اللازمة لفرض الولاء المستمر للوحدات الداخلية في تكوينه أو منع الانقسام أو الانفصال المبيق . ثالثا : بأن يوفر رمزا للتواجد بالنسبة لهذه الوحدات الاجتماعية . وهذه الوظائف الثلاث مترابطة .

ومن الواضح ، أن توفير التسهيلات يزيد من امكانية الاعتراف بالشرعية والعكس صحيح . كما أن استخدام الأجبار في منع الانفصال ، قد يؤدي على أية حال ، إلى زيادة أو نقصان الشرعية ، وقد تنشأ الحاجة إلى استخدامه بسبب فقدان الشرعية . وإن استخدام القوة المركزية ، للحد من الانقسام الداخلي ومنع الانفصال يمثل أساسا فقيرا أو ضعيفا لاستمرار التماسك ، فهو يثير المواجهة ضد القوة ذاتها ، كما يشجع على التنافس بين الوحدات المكونة « للدولة » للوصول إلى القوة ، وهذا في حد ذاته ، يمكن أن يشجع على زيادة الصراع - والانفصال .

وإن وجود المصالح المتبادلة أو (ما هو أحسن) التساند المتبادل ، وخصوصا من خلال تقسيم العمل ، هو واحد من أشد قوى التماسك . ويمكن أن يحدث التساند المتبادل في أشكال مختلفة . فقد يكون هناك تساند سياسي أو عسكري بين أقاليم ، أو مناطق إقطاعية ، أو بطون ، أو عشائر أو قبائل أو أمم ويمكن أن يكون هناك تساند متبادل بالنسبة للطبقات ، ذلك الذي يوجد بين قطاعات أو أقسام مجتمع بسيط . كما يوجد أخيرا ، تساند متبادل اقتصادي ، متعدد الأنواع : مثال ذلك فقد

يحتاج الأفراد الى مساعدة بعضهم البعض في أداء بعض المهام التي تحتاج الى تجميع العمل أو الى المصادر المادية ، وقد يشارك الأفراد في انساق اجتماعية ذات مهام متنوعة ، أو قد يتبادلون التسهيلات أو الخدمات التي تزيدت أهميتها فيما بينهم .

والتساند المتبادل من أى نوع ، لا يمنع بالضرورة الانقسام العميق أو الانفصال ويسكن أن تنشأ الحروب الأهلية في المجتمعات . ويمكن أن تنقسم الدول ، أو يكون هناك خصومة وعداوة بين الشركات التجارية بعضها البعض ، ويمكن أن تفصل أو تنهار قوى التحالف بين الحلفاء العسكريين وتكون مخالقات جديدة ، وحتى الوحدات الاجتماعية التي تتم فيها المشاركة المتبادلة والالتواء الكلي بالنسبة لأداء الطقوس المشتركة ، يمكن في الحقيقة أن تنقسم الى مجالات متنوعة (٣) .

أن درجة التماسك بين الوحدات المعتمدة بعضها على بعض تتمدد جزئيا على ما اذا كانت الامتيازات ذاتها أو ما يماثلها والتي تحصل عليها الوحدات المكونة للوحدة الأكبر من علاقاتها ، يمكن أو لا يمكن الحصول التساند المتبادل يمكن أن تصبح أكثر رسوخا عندما تكون الوحدات الاجتماعية المختلفة في تجميع ما مرتبطة ببعضها البعض على امتداد قسرة طويلة ، باعتبارها جزء من نسق اقتصادي موكب يتضمن أعلى درجة من التباين الداخلي . وأخذ الأسباب الهامة لذلك هو أو السعي وراء الأهداف من جانب أعضاء أى قسم أو قطاع مكون يعتمد على السعي وراء الأهداف من جانب الأعضاء الآخرين في عديد من الأقسام والقطاعات الاجتماعية الأخرى . والسبب الثاني وهو متصل اتصالا وثيقا بالأول ، هو أن التنوع أو التباين يوجد الانقسامات بين الطبقات والمكانات ، التي تمتد من خلال الأقسام الجزئية وبالتالي تضعفها .

وإذا قلنا بأن تشابك الروابط هو أساس التماسك ، معنى من حيث النتيجة أن تماسك وحدة اجتماعية ما يكون غالبا عندما تتقاطع الأقسام داخلها ، وينخفض عندما تغطي هذه الأقسام على بعضها البعض . ولكن هناك ما يدعم هذا الاتجاه أو تجميع اجتماعي ما ، فقد تكون بعض الروابط

أقوى بكثير من غيرها بحيث تحتل التأثير الذي تمارسه تلك عليها . وعلى سبيل المثال فالولاء الطبقي ، غالبا مالا يضعفه الولاء المحلي ، في حين أن الولاء القومي من النادر .^١ يضعفه الولاء الطبقي .

وعلى أية حال ، فعندما يتوفر الاهتمام المناسب لهذه الحجة فمن الصعب إنكار صلتها الافتراض العام . واحد الأسباب الرئيسية للخوف من الانفصال في كثير من الأمم الحديثة المعاصرة مثل الهند ، ونيجيريا ، هو نقص الشبكة المترابطة من العلاقات التي تضعف قوى الإقليمية والطائفية: في الحقيقة مثل هذه الشبكة يمكن أن توجد داخل كل إقليم وتزيد من وحدته الداخلية . وبالطبع ، لا يكفي أن توصى بتوسيع مثل هذه العلاقات لكي نمنع اتجاهات الانفصال والانقسامات بين الوحدات الإقليمية ، حيث أن الصعوبة الأساسية تكمن في خلق الظروف التي تؤدي إلى أنماط جديدة من العلاقات ، كما أن خلق مثل هذه الظروف ، وخصوصا من خلال التصنيع والتنظيم البيروقراطي ، هو في حد ذاته عرضة أن يموه وجود الشبكات العجزية من العلاقات ، حيث توجد دائرة مفرغة بين الأسباب والتسايح .

وإذا كانت الروابط لا تتقاطع دائما ، بل يغطي بعضها البعض فهناك درجة عالية من التماسك داخل الوحدة التي تحتوي على هذه الروابط . ففي المجتمعات المحلية التقليدية الصغيرة والمجتمعات الكبيرة علاقات متجه إلى الانتشار نفس الأفراد الذين تربطهم مجموعة واحدة من المصالح ، قد تربطهم أيضا مجموعة أخرى . وعندما تندمج مثل هذه الوحدات في وحدة أكبر لتكون دولة فيدرالية معاصرة ، فإنها تحتفظ بهذه الروابط الجديدة والتي تقلل من الروابط القديمة ومن الواضح ، إذا كانت العلاقات داخل قطاع ما منتشرة ، بينما العلاقات الخارجية تكون نوعية ، فإن كل قطاع أو جزء يكون بالقوة أكثر تماسكا من الوحدة السياسية الواسعة والتي يكون جزء منها ❊ .

(❊) هذا الرأي اكده سيمل (١) Simmel كما ساهم فيه كل من كوزر (٢) Cooser وغلتمان (٣) Gluckman

والموامل المختلفة التى تؤدى الى التماسك ، قد يكون أو لا يكون بينهما تساند متبادل . واذا كانت العلاقات منتشرة فى أى جزء لوحدة أكبر من ثم فإن الروابط المتقاطعة تكون ضئيلة بين هذه الأجزاء . واذا كان هناك مصدر قوى يقوم بالتنسيق ، فهذا جدير بأن يؤدى الى روابط بين الوحدات الاجتماعية أو أن يؤسس مكانات ادارية تنفذ خلال الأقسام الجزئية ، وقد يؤدى هذا أيضا الى زيادة الولاء للوحدة الأكبر عن طريق خلق هدف ما يتم عن طريق التوحد . واذا كان هناك تفاعل اجتماعى بين الأجزاء ، فإن ذلك يؤدى لخلق بعض عناصر الثقافة المشتركة .

ومن الواضح اذا أن درجة التماسك فى المجتمع أو الجماعة تتسائر أيضا بطبيعة ودرجة التضامن والاجتماع ، والتكامل الوظيفى .

(*) مفهوم « الانتشار » ، والنوعية استعملهما « بارسونز » فى نظريته عن الفعل والتفاعل الاجتماعى ، وروابط الانتشار تقضى اتحاد كثير من المصالح فى نفس العلاقات بينما تعلى الروابط النوعية ، كيف يتكون قسم أو أكثر من الاقسام الاجتماعية من خلال نفس العلاقات انظر الفصل الخامس .

مشكلة التضامن

أن تضامن جماعة اجتماعية ، أو شبه جماعة أو تجمع هو الاستعداد للتفاعل لتحقيق أغراض محددة ، وعلى أية حال ، فالتضامن ليس مجرد حالة سيكولوجية ، ذلك أنه إذا كان التجمع لا يتفاعل منسقا فقد يكون التضامن مهترا . ولكن مفهوم التضامن يشير الى البعد المشترك للأفراد أعضاء التجمع وليس لبناء عقائده . فهذا الأخير يغطيه مفهوم « التماسك » . ومن حيث المبدأ قد يكون هناك تماسك لجماعة ما دون تعرف الأعضاء عليه ، ولكن لا يكون هناك تضامن دون ادراك الأفراد ذلك بشكل واعى أو غير واع .

وقد ينشأ التضامن في أى نسق اجتماعى من المصالح التى تقوم على العلاقات الاجتماعية الداخلية ، أو قد ينتج التضامن عن الضغوط الخارجية ، أو كما هو سائد ، فقد ينتج عن كليهما . ولكن حتى بالنسبة للأسس الداخلية للتضامن فإنها توجد لمجرد توفر مصالح معينة مضادة لمصالح الأفراد الخارجيين عن المجتمع أو الدخلاء Outsiders ، ويمكن للضغوط الخارجية أن تخلق التضامن إذا نشطت المصالح الداخلية .

وفي حين أن التضامن لا يوجد دون مصالح مشتركة فهذه بدورها لا تستطيع وحدها أن تخلقه الا اذا تم الاعتراف بها واعطائها بعض الأهمية . والتضامن الخاص بالطبقة العاملة فى العالم ، لم يتم التوصل اليه أبدا ، وحتى التضامن بين العمال الصناعيين داخل أمة واحدة قد يكون ضعيفا اينما تكون عمليات التضامن الدينية والسلبية قوية . ومن ناحية أخرى والحفاظ عليه ، على الأقل لمدة فقد يكون هناك فى بعض الأحوال ، مصلحة فى التضامن كما هو ، وحيثما يوجد ، فقد يستلزم الأمر قليلا من المصلحة العامة - الموضوعية - لتأسيسه والحفاظ عليه ، على الأقل لمدة قصيرة . وعلى سبيل المثال فإن التعبير عن التضامن القومى أو السلالى ، تحت بعض الظروف ، يعتبر غاية فى حد ذاتها : وحيث تكون الحالة كذلك ، فقد تخلق الجماعات اعداء خارجيين أو فى الحقيقة اعداء داخليين ، قد يصبحون اعداء حقيقيين ، أو قد يظلوا فى عالم الاوهام .

وفي بعض الحالات فقد ينتج التضامن عن المشاركة الجماعية في النشاطات العامة والمشاركة في الأفكار والقيم العامة ، وقد ينطلق هذا عندئذ بالنسبة للجماعة المعنية مصالح عامة محللة مضادة للآخرين ، وهكذا ، فقد يزودنا المجتمع المحلي بالتضامن اذا كانت هناك محاولة لادخاله في مجتمع محلي أكبر . وفي حالات أخرى ، يخلق التضامن للدفاع عن المصالح المشتركة : وهكذا فاذا وقع أعضاء أقلية سكانية تحت الاستغلال أو عانت من العنصرية والتمييز ، فقد يكونوا منظمات لمقاومة ذلك ، ولكي يتم الحفاظ على الالتزام اتجاه هذه التنظيمات فقد يخلقون تضامنا من خلال تأسيس الأفكار والرموز والقيم ، التي تحدد وجودهم ككيان مستقل ، وهكذا ، فقد يؤدي شكل من أشكال السلالة الخصوصية الى ايجاد شكل آخر ، وقد يؤدي النضال لايقات التمييز السلالي ، الى تكثيف التضامن السلالي ، وبالتالي يظهر العداء السلالي .

والتضامن يعني ضمنا درجة من الاجماع : اذا اعترفت جماعة ما بنفسها بهذه الصفة ، فان اعضائها يجب أن يتفقوا على شيء هو تجديد قيمة عضوية الجماعة . واذا كانت هناك درجة أكبر من الاجماع داخل الجماعة — اذا كان هناك عدد من المصالح المشتركة ، واذا كان الاتصاف بين الأعضاء ذا طبيعة أخلاقية ملزمة ، فان التضامن الشديد أو القوي يصبح ممكنا . ولكن التضامن يمكن أن يوجد أيضا اذا كان النشاط الذي تؤديه الجماعة يتطلب درجة عليا من التعاون الشخصي في مواجهة الصعوبات والخطار .

وترتبط بعض أشكال التضامن بروابط عاطفية قوية بين الأفراد المرتبطين ببعضهم ارتباطا وثيقا أو صحيحا ، مثل هذا التضامن يمكن أن يتحول الى عداء مدمر . وهناك سببان لذلك : أولهما : أنه تحت مثل هذه الظروف ، فان أي تقصير في الوفاء بالالتزامات مقابل بجدية شديدة ، حتى أنه توجد دائما إمكانية الاحتكاك . والسبب الثاني : هو أن التضامن الفعال والوثيق في جماعة ما يتطلب السيطرة المستمرة على مشاعر العداء ، فان العداوات قد تنشأ الاختلافات ، وقد تتخذ أشكالا سرية أو حتى عنيفة . ولا يعني هذا أن العداوات الكامنة تراكمت كطاقة محبوسة ولكنه

يعنى أن المضايقات تتركب ، وغالبا ما يحدث التضامن الفعال ، عندما تكون الجماعات في حالة دفاع أو عندما تقابل بالازدراء أو الاحتقار ، أو حتى الحد من جانب الآخرين . وتحت هذه الظروف فقد يكون التضامن له وظائف عليا - الاحساس بالوحدة ، الاستعداد لحماية الحقوق والحصول عليها - ولكنه ربما يكون أيضا غاية في حد ذاته ، موفرا الحماية السيكولوجية للفرد ، وحيث يوجد مثل هذا التضامن بين جماعة تعاني من مكانة أدنى ، فقد يوجه أعضاء هذه الجماعة هذا الاحساس بالفضالة توجيهها داخليا ، وبما ملوا غيرهم من أعضاء جماعاتهم بمبدأ شديد ، مثل هذه الجماعات تبألف في التعبير عن تضامنهم ، ولكنها من الناحية الداخلية تتميزها الخلافات الفردية والطائفة .

ويمكن أن يتم خلق التضامن والمحافظة عليه تلقائيا خلال الفعل الجماعي أو كنتيجة غير مقصودة لأفعال الكثير من الأفراد والجماعات . ولكنه في أحوال كثيرة يكون نتيجة لوجود نظم مركزية يتطور حولها التضامن . ويمكن أن نجد نظام القيادة أو السلطة ذو أهمية خاصة في هذا المجال . ولقد كان فرويد Freud يقر من أن التضامن الجماعي ينتج عن توحيد أعضاء الجماعة مع قائد معين (١) ، وتقوم نظريته على أن الأفراد يستقلون على قادتهم الصفات التي يعترفونها . ويتمنون أن يمتلكونها - فالقائد هو الصورة المثالية لذواتهم - في حين أنهم في نفس الوقت يتوهمون في أنفسهم صورة القائد - أي أنهم يتصورون أن القائد بصفاته العديدة المثيرة للاعجاب هو جزء من ذاتهم ، وهذا التوحد الجماعي مع القائد يخلق رابطة مؤثرة بين أعضاء الجماعة والقائد ، وبين الأعضاء أنفسهم ، فهم يشتركون في حب هذا القائد ، وفي اتجاهاتهم نحوه . فهم « أخوة » . وهذه النظرية بها صفات مشتركة مع نظرية ماكسي فيبر

Charismatic

عن القيادة الكاريزمية - الملهمة .

Max Weber

والشرعية (١٠) - ورغم أن نظرية « فرويد » هيبر ، بما أخذ فيبر كاشياء

مسلم بها - وقد تفسر نوعا خاصا من التضامن يرتبط بنوع خاص من القيادة . فهناك جماعات يكون الاعضاء « أخوة » ، وبعض هذه الجماعات - ليس كلها - يتم تأسيسها على يد قادة ذوي صفات شخصية خاصة ، وأكثر من هذا ، فقد تفسر النظرية بعض الوظائف الرمزية للأشكال التقليدية للقيادة ، ولكن التضامن عموما يقوم على التوحد مع البناء النظامي ، الذي لا يكون قائده الحالي أوقادته لهم صفات خاصة بالضرورة . فليست النظرية الفرويدية تفسيرا علما للأشكال الاجتماعية للتضامن ، كما أنها لم تفسر لنا جوانب التوحد الاجتماعي .

مشكلة الاذعان ، والالتزام ، والتطابق ، والاجتماع

لقد أكدنا كثيرا ، أن استعداد الأفراد للتصرف طبقا لمعايير المجتمع أى يحدث تطابق على المعايير هو واحدا من شروط التضامن . واستمرار المشاركة الفردية في الانساق الاجتماعية . ويمكن أن ننسى ذلك بالاذعان . واحد أشكال الاذعان والذي كان موضوعا لكثير من المناقشات بين علماء النظرية الاجتماعية هو الالتزام ، الذى يشمل بدوره على فكرة الاجتماع . ولكن هناك أشكالا عديدة للاذعان ، حيث أن الالتزام مجرد واحد منها .

وكما أكد اتزيونى حديثا ^(١) Etzioni للاذعان مظهران :
الدوافع الداخلية للفاعل الاجتماعى ، والضغط الخارجى الذى يمارسه الفاعلون الآخرون ، والنسق الاجتماعى الذى يشارك فيه الفاعلون الاجتماعيون . ويتخذ هذان المظهران في مختلف أشكال الاذعان درجات وأنواع متباينة في أهميتها . ففي بعض الحالات مثل الاذعان للمعايير الخاصة بتنظيمات دينية معينة ، فقد يكون الدافع الداخلى أقوى من غيره ، وهنا نجد أن الميكانيزم الرئيسى يحتمل أن يكون الشعور بالذنب أو بالخطيئة وعلى الجانب الآخر ، وليست هذه بحال من الاحوال حالة غير عادية ، فبالنسبة للعمل المبدوى قد تكون الضغوط الخارجية هي المسيطرة . ولكن لا يمكن لاية ضغوط خارجية أن تمارس تأثيرها بدون دوافع داخلية أو بدون استعداد طبيعى للتجاوب ، حتى ولو كانت هذه الحالة الداخلية مجرد الخوف من فقدان الحياة أو الحرية ، أو فقدان الحرية أو فقدان الملكية أو فقدان بعض الامتيازات ، ولكن لا يمكن لاية دوافع داخلية أن تؤدي الى خلق التطابق لمعايير محددة ، الا اذا كان الفاعل الاجتماعى لديه استعداد داخلى للتطابق مع بعض الانساق الاجتماعية خارج ذاته ، وغالبا ما يصعب اختفاء أو انهيار مثل هذا النسق ، ضفف في الاستعداد الداخلى ، ولكن هذا لا يحدث بالضرورة ، فالكثير من الدوافع والأفكار والمواقف من الصعب زوالها .

وهناك أروسة أنماط للتطابق : أولهما : أن الفرد قد يتطابق لمجرد انه من المبرج بالنسبة له أن يسعى وراء اهدافه بطريقة معينة أو لأن هذه هي

أفضل طريقة لضمان السلوك المتبادل بالنسبة للآخرين وهو ما يلزم النجاح في تحقيق أهدافه : وقد تكون هذه الأهداف السعى وراء الثروة أو الأمان المادى والقوة والمكانة الاجتماعية والقبول الاجتماعى والحب . . . وهلم جرا . وثانيهما : فقد يتطابق الفرد لأنه قد تمود على متابعة أهداف معينة بطرق معينة متجاوبا في ذلك مع دوافع خارجية . . وثالثهما : فقد يتطابق الفرد بسبب احساسه بالالتزام ، بحيث قد يكون أو قد لا يكون متصلا بمصالح متوقعة . . ورابعهما : فقد يتطابق الفرد بسبب الخوف من نتائج عدم التطابق الذى قد يؤدي الى العقوبة بالحرمان أو توقيع الجزاءات التى تشمل الحرمان من الشرف أو احترام الذات .

والنمط الأول يحتاج الى مناقشة أكثر فالمعايير والقيم قد تم تطويرها من ناحية للوفاء أو التمشى مع ضرورات الفعل الانسانى والتفاعل الاجتماعى ، ويكون الاستمرار في التطابق من ناحية عن طريق توقع الاستمرار في الوفاء ببعض الضرورات . . وان الافتراض الأساسى بالنسبة لنظرية التبادل ، هو أن التطابق يمكن أن ينظر اليه بمعنى من المصالح كسلوك منظم يتم فيه حساب المكاسب والتكاليف الخاصة بالتفاعل الاجتماعى والتى يتم اكتشافها في الماضى ، وقبول « الحل » ولكن حتى الاتجاه الآلى Instrumental بالنسبة للمعايير فإنه يتأثر بدرجة من الالتزام وتكوين المادة . فالأهداف لا يتم اختبارها اعتباطا ، ولكن على أساس من التسلسل الرئاسى للقيم ، فاختيار وسائل معينة للوصول اليها يجب أن يعنى ببعض المعايير الخاصة بالعالية أو الكفاءة ، أو التفضيل الجمالى أو الأخلاقى .

والنمط الثانى يحتاج أيضا الى مواصلة المناقشة قليلا . لكي نستخدم معايير اللغة يفعل كل فرد ، فانا لا نزن أو لا نقيم تكاليف الانصراف كما لا نحصل على اشباع داخلى نتيجة للتطابق . ولكن اللغة ليست وحدها في هذا الخصوص ، فالتناس يتمسكون بمعايير كثيرة بحكم العادة ، وليس لانهم يقدرونها كجزء من التراث دائما لانهم تعلموا أن يستخدموها ، ونادرا ما يجدون أنفسهم في مواقف تتوفر فيها امكانيات رفضها أو تعديلها .

مثل هذه المواقف تحدث أحيانا ، فالكتاب يناقشون قواعد اللغة من ناحية وفالها متطلباته الاسلوب والبناء ، ومثل هذه الانحرافات قد تصبح مبيها للالتزام الجمالى أو حتى الأخلاقى .

فالالتزام يحدث بشكل دقيق ، عندما تتوافر امكانية قوية للانحراف ، وعندما يتم الاعتقاد بأن بعض أوجه النقص المتمثلة فى مساوىء التطابق ، يستند أنها حقوق المميزات . فهذا لا معنى أن كل أولئك الملتزمين أخلاقيا واعوان أو مدركون بالضرورة لامكانيات الانحراف أو نقاط الجاذبية فيه . ولكنه معنى أن مثل هذا الالتزام يمكن أن يصف أو يتغير عندما يحدث التعرف على مسارات أخرى للفعل الاجتماعى .

ويمكن أن يرتبط الالتزام الأخلاقى بالبرك فوائد أو مميزات طويلة المدى الفرد أو مميزات تخص جماعة أكبر ، ولكن هذا ليس بالضرورة من سماته . فقد ينكر الفرد أو يتجاهل أو يتجنب متطلبات جماعة أكبر باسم مبدأ أخلاقى . وعلى سبيل المثال قد يرفض الفرد الوفاء بالترام عسكرى معين ، يكون فيه - « هانة لتفسير الترد » - وذلك بالرغم أن الفرد لا يواجه اليه النداء من جماعة أخرى معترف بها ليفعل ذلك ، وعلى أية حال فالالتزامات الأخلاقية غالبا ما يكون لها الشكل الاشارى . . ولكن ينكر الترد القوائد التى تعود على أولئك المرتبطين به ارتباطا وثيقا ، فإن هذا يتطلب دافعا قويا ، وقد يتخذ ذلك شكل التبرير الأخلاقى ، ولكن كل تبرير أخلاقى أملا . يمثل فى الجمول على الاتباع من معرفة الترد أن سلوكه صحيح كما تقضى بذلك بعض المعايير التى لا تمثل حاجته الشخصية . وأخيرا فإن الفرد يمكنه أن يمارس - الالتزام الأخلاقى Moral Commitment فى حالة فشل الفرد فى التطابق مع بعض المعايير المحددة مما يخلق فيه احساسا وانعا بالذنب .

(هذا مفهوم « الوعى » استلهم هنا بصورة متجسدة . نعلم الرعى أو الإحساس بالذنب يعتبر قوة عظيمة فى الشخصية الإنسانية ، كما نجد ان اجباء فرويد فى مناقشته أن ذلك هو مصدر القدرة الاخلاقية فى الفرد . مشتقة من عمليات التوحيد للطفل مع والديه .) طبقا لهذه النظرية حيث أن اساس علم الرعى بالآيا الهلليا Super-ego هو الخوف من الانتقام الممارس

وقد لا يكون الالتزام ، بالطبع اخلاقيا بالمعنى السكامل : فقد يلتزم الأفراد بأهداف أو مبادئ علمية أو جمالية ، وقد يكونوا مستعدين لتحدي بعض المبادئ المقبولة اجتماعيا باسم هذه الأهداف ، ولكن فيما يتعلق بالالتزام كاحد العوامل المؤدية الى تأسيس واستمرار النظم الاجتماعية ، فيجب أن يكون أخلاقيا ، فضلا عن أى شيء آخر . فالالتزام بالعلم أو بالحرية القسرية يمكن أن يصبح مسألة ضمير .

والشكل الرابع والأخير للاذعان أو التطابق هو ذلك الذى ينتج عن الخوف من الجزاء أو العقوبة ، وهذا قريب من الشكل الأول الذى يكون فيه الدافع وراء التطابق هو تأكيد ميزات معينة ، ولكن الناس عموما يميزون بين الحث الى أداء شيء ما ، وبين القهر لفعل ذلك الشيء ، ومصاحبته بالتهديد بالعقوبة . ففي الحالة الأولى يتم توفير الظروف أو انفاجها ، وهى الظروف التى يمكن لمفاعل الاجتماعى داخلها أن يختار متابعة أهداف معينة . فاذا لم يرغب فى التطابق فقد يخرج أو يترك هذا الموقف ، ولا يحدث اللجوء الى الاجراءات الجزائية الا اذا رفض التطابق دون الخروج من هذا الموقف . وفى الحالة الثانية يكون الاختبار الوحيد بين الاذعان أو الحرمان وأكثر أشكال الاجراءات الجزائية وضوحا هى الحرمان من مصادر الرزق والثروة وحرية الحركة ، أو فرض عقوبات شديدة .

وغالبا ما تساق الحجج على أن الخوف من العقاب ليس هو الذى يمنع الافراد من الخروج من التطابق ، ولكن الذى يمنعه من ذلك هو الاحساس بالالتزام الاخلاقى وتقوم هذه الحجة على افتراضين : أولهما : أن بعض المخطئين من الناحية الاخلاقية أو القانونية أو غير ذلك من المعايير يحصلون

عن طريق الطفل فى علاقته بوالديه . حيث أن ملاذ أو ملجأ عداء الطفل هو الاحساس والخوف من الانتقام . ولكن على الرغم من أن ذلك يفسر كيف ان الشخصية قادرة على مصاحبتها للنصائح والتوجيهات الاخلاقية ، فهى لا تفسر طبيعة ذلك من خلال علاقات اجتماعية حيث أن تجارب الطفل تكون قريبة من هذا النوع ، وتحتاج الى معرفة أكثر بالمعايير الاخلاقية التى تطبق على مجالات كثيرة بالحياة الاجتماعية .

على الاشباع من توقع العقاب ويسعون دون وعى الى أن يعاقبوا ، وثانيا :
العقاب غالبا ما يشجع الاستمرار في عدم التوافق ، وكلا الفرضين قد يكون
صحيحا ، ولكن صدقهما لا يتعارض مع الافتراض بأن الاجراءات المفروضة
من الخارج توقف الانحراف فعلا . فقد يرغب الناس في أن يعاقبوا ، ولكن
نسبة مئوية قليلة من الافراد في أى مجتمع يعانون من هذا بشكل مرضى
مبالغ فيه . في حين أن العقوبة قد تثير ردود فعل عدائية لدى البعض ،
فأنها لاتفعل ذلك بالضرورة بالنسبة لكل الناس ، وعلى أية حال ، فإن
توقع العقوبة هو الذى يمنع الفرد وليست العقوبة ذاتها . واحد الموانع
الرئيسية هو الخجل أو العار الذى يرتبط بمعرفة حدوث الجريمة بشكل
عام ، والذى يرتبط أيضا بزيوع أو انتشار العقوبات الرسمية أو غير
الرسمية . وفي الحقيقة فإن واحدا من أكثر العقوبات تأثيرا بالنسبة لانماط
معينة من الجريمة في بعض المجتمعات هو التشهير العلنى الذى يؤدي
الى فقدان الشرف أو فقدان احترام الذات بالنسبة للمتهم .

ويقوم بعض الكتاب استخدام التشهير الاجتماعى كميكانيزم خارجى
للضبط الاجتماعى ، شائع في المجتمعات البدائية والمجتمعات المحلية الزراعية
والثقيلية ، في حين أن استخدام العقوبات الخاصة بالجريمة ، وهو
ميكانيزم داخلى للضغط يوجد بشكل واسع في المجتمعات الخضرية .
وهذه النظرية كغيرها من النظريات الجديرة بالاعتبار ، لاقتقر الى
ما يساندها من البراهين ، ولكنها تحتاج الى تصحيح . فالحجة الاساسية
هى أن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الصغيرة والمجتمعات المحلية
المغلقة ، تنسم بأنها مالوفة ومباشرة ، مما يساعد على ضبط الانحرافات
بفرض ضغط عام في شكل الامتثال أو حتى التشهير . والمناقشة المصاحبة
لذلك ، هى أن الاحساس القوي بالذنب يكون عادة غائبا أو مفقودا في
مثل هذه المجتمعات لأنه يتطلب شكلا خاصا من تنشئة الطفل يقوم
على التوحيد القوي بين الطفل وأبويه . ونقاط الضعف الخاصة بهذه النظرية
مزدوجة ، ففي المحل الاول ، دليل لا باس به ، أن الاجساس بالذنب
قوى في بعض المجتمعات غير الصناعية أو البدائية ، وفي المحل الثانى : أن

الاحساس بالخجل أو العار كالأحاساس بالذنب يمكن استنباطه عن طريق الجماعة ، ألا إذا أصبح الميكانيزم السيكلوجى داخليا . وهذا مادافع عنه بقوة « جيرهارت بيرز » Gerhart Piers المحلل النفسى ، « وميلتون سنجر » M. Singer الاثروبولوجى (١٣) . فهما يشيران الى أن الناس يمكن ان يحسوا بالخجل دون ضبطهم أثناء فعل شائن ، فمن بعض الاحوال دون حضور « الآخرين » ، وهما يشيران أيضا الى أن بعض أشكال الخجل والتحریم تعتمد بشكل كبير على الاجراءات الخارجية ، فى حين أن الأشكال الأخرى لاتعتمد على ذلك . وقد يكون من الصحيح اذا القول بأنه فى المجتمعات البسيطة يعتمد اعتمادا كبيرا على الخوف من التشهير الجماعى لمجرد أن الشكل من الضغط الاجتماعى من السهل استخدامه فى هذه المجتمعات . ولكن الامر أكثر من ذلك ، ففى المجتمعات التى يشارك فيها الناس فى علاقات اجتماعية من الشخصيات « الكلية » يكون هناك إمكانية أكبر فى أن يتوفر لديهم احساس نامى بالشرف ، وبعد كل شيء فان احترامهم الذاتى ، يتعرض للخطر فى مجالات متعددة ، فإذا فشل شخص ما فى مجال ما ، فإن هذا يكون مروفا لرفاقه فى كل مجال آخر يشارك فيه .

فاستخدام الاجراءات الخارجية ، أو التهديد باستخدامها ، وهو ما يؤدى الى الخجل والتجريم يبدو أكثر اختلافا عن تلك التى تتطلب الاذعان خلال القهر البدنى أو التهديد بالحرمان المادى ... وهلم جرا . فالاول يحتاج الى أن تصبح المعايير والقيم الاخلاقية داخلية بدرجة ما ، فى حين أن الآخر يكون الشعور بالخوف والالام نتيجة الاعتداء على ذاته ، أو شكل آخر من الحرمان ، ولكن الترقى الحقيقى بين أنواع الاجراءات يكون ضئيلا : فقد يكون العقاب البدنى فى بعض الظروف مهينا أكثر منه مؤلما ، والحرمان من المصادر المادية والامتيازات قد تشمل بنفس الدرجة على فقدان الشرف أما بشكل مباشر أو غير مباشر . أما اذا كانت الاشكال البدنية والاقتصادية وغيرها من اشكال القهر تشمل أيضا أشكال من القهر الاخلاقى والرمزى فهذا يعتمد على الدرجة التى يشارك فيها أولئك الذين يلزموا من خلال بعض القيم الاخلاقية وغيرها . والحالة المتطرفة التى

تكون فيها المشاركة قليلة أو منعدبة هي تلك التي تتمثل في العبودية الزراعية والصناعية خصوصا حيث يتم الحصول على العبيد عن طريق الغزو ، هذه الحالة تنتمي الى ثقافات تختلف عن تلك التي تخص المجتمع القاتع أو الغازي وتعامل كشيء خارج تماما عن المجتمع الاخلاقي وفيما يتعلق بهؤلاء العبيد من حيث انهم ولدوا ونشأوا في مجتمع بعبوديتهم فامامهم فرص قليلة ألا توجد فرص على الاملاق بالنسبة لهم للتوحيد مع ساداتهم ، وتنبئ الرموز والقيم التي يمكن أن تؤدي الى احساس بالواجب والمسئولية أو حتى الشرف وردود الفعل المتمثلة في الجميل أو الذائب ، وفي مثل هذه الاحوال لا يكون العبيد مختلفين تماما عن الحيوانات المستأنسة من حيث المنزلة الاجتماعية أو فقدان المنزلة الاجتماعية رغم انهم قد لا يعتبرون أنفسهم كذلك وفقدانهم لسكل حق يحط من آدميتهم بالمعنى الحقيقي تماما * ، ولكن حتى العبيد فانهم يمكن أن يعاملوا على أساس نسق ثابت من المعايير بشكل متزايد يضمن لهم الحقوق وبالتالي يرجعهم الى حده ما في النسق الاخلاقي والرمزي .

وهذا يثير السؤال المعقد حول الاجماع ، والذي كان يدور حوله كثير من الجدل النظري في علم الاجتماع مؤخرا ، واللفظ نفسه غامض للغاية ، ومن الواضح أنه اذا كان هناك تطابق للمعايير لا يقوم على مجرد القهر - قد يحدث ذلك في الحالة المتطرفة للعبودية الصناعية - فيجب أن تتوفر بعض درجات الاجماع بالنسبة للمعايير . وفي اواقع فانه حتى بالنسبة للنسق الانزامي : القهري - الشديد فانه لا يكون تحكيا بشكل خالص ، وأدما يستخدم معايير يتم التنبؤ بها بشكل بعض درجات الاجماع بالنسبة للمعايير اللغوية وغير بالنسبة لما يشتمل على الاتصال الرمزي ، وقد تستخدم الانساق الانزامية - القهرية جهازا كاملا من الرموز المرئية تكون التصور الخالص بأولئك الحكوميين . وبهذا المعنى فان كل نسق ثابت لتفاعل الاجتماعي يشتمل على درجة ما من الاجتماعي الثقافي حتى او كانت الثقافة

(*) هذا الرأي يرجع الفضل فيه الى الاستاذ الدكتور ماك راى

Mac Rae

نوعية للغاية بالنسبة لنسق خاص بالنسبة للتفاعل ، حتى معسكرات التجميع لها ثقافتها الداخلية . وكل المناقشات حول الاجماع بهذا المعنى المحدود لها قيمة تفسيرية ضئيلة ، فالمقصود عادة بالاجماع هو شيء أكثر من هذا . حيث يتضمن أن التمسك بالمعايير لا يقوم تماما على الحث والقهر فقط ، ولكنه يقوم على قبول قيم معينة وعلى الحاجة النسيكلوجية لتطبيق التي هي في حد ذاتها قيمة أساسية .

وبهذا المعنى أيضا فهناك اجماع في كل المجتمعات ، بالتأكيد في قطاعات خاصة من كل المجتمعات وحتى في الانساق الاجتماعية التي تماثل النموذج الاستبدادي فإن العلاقات الاجتماعية والمحلية وعلاقات القرابة تحكمها دائما معايير وقيم أخلاقية السى حدد ما حتى اذا كانت التنظيمات السياسية والاقتصادية الكبرى تعتمد الى درجة كبيرة على إجراءات قهرية وعلى عناصر الحث ، وبطبيعة الحال فالحث أو الباعث عامل ذو قيمة في مثل هذه العلاقات ولكنه لايعمل ببساطة على أساس المفاضلة فالسلع والخدمات يتم توفيرها للآخرين (ومعهم يوجد مشاركة عابرة في عدد من النشاطات) مع أنه ليس من الضروري توقع عائدا أو فوائد ، فالاتجاه الاخلاقي يشمل في اقتراض — سلامة النية — .

ولكن لتطبيق نظرية الالتزام بالقيم المشتركة يتمثل في أنه حتى في تلك المجالات التي يبدو فيها أن الحث أو الباعث والقهر يسود أنها ، هناك نسق أخلاقي ورمزي يقوم على أساسه كل شيء آخر . وتتجه هذه النظرية الى أن بناء الاوامر والطاعة تقوم بالضرورة على الالتزام وهناك تكمن نقطة ضعف النظرية . أولا : لأنها لا تتم بغرض فرض الطاعة خلال الاستخدام المزدوج للحث والقوة . ثانيا : أن النظرية لا تعترف أنه في تلك المجالات من النشاط الاجتماعي التي لا يوجد بها الالتزام اتجاه سلطة أعلى لا يكون المزج بين الحث والقهر ضروريا اذا تمت المحافظة على نمط خاص من التنظيم . ثالثا : أن نظرية الاجماع تشمل في كيفية تأسيس درجة معينة من الالتزام نحو السلطة من البداية .

فكل الانساق الاجتماعية تقوم على القهر والحث وبعض درجات الالتزام ، ونادرا ما يكون للاستبداد تأثيره هذا ، اذا لم يكن له تأثير على الاطلاق وذلك لاسباب ثلاثة : فهناك دائما منافسات داخل الطبقة ، وهى تمنح بالضرورة بتأثير قوى ما لحت الطوائف المختلفة على كسب تأييدها والحفاظ عليه وهناك دائما التمرد والاقلاّب من داخل الصفوة حتى ان التنازلات تقدم الى أولئك الذين يملكون مكانة أدنى لاستمرار ولائهم ، وأخيرا فقد يكون من الصعب فنيا أن يتم الحكم البوليس لمجتمع كبير ، وهكذا نجد ضغط مستمر للاعتماد على القهر الرمزي أكثر من القهر البدني . لكن السؤال هنا هو لماذا كانت بعض الانساق الاجتماعية تتطلب تأكيدا كبيرا على الاجماع ، في حين تعتمد غيرها على القهر أو الحث بدرجة أكبر ؟؟ .

ولقد كان يفترض عموما أن المجتمعات الصغيرة البسيطة تتمتع بدرجة عالية الى حد ما من الاجماع على القيم الاخلاقية والجمالية وغيرها من القيم ، وأن كان كل المجتمعات غير الصناعية تقترب من هذه الحالة بدرجات متفاوتة . وفي الحقيقة أنه في هذه المجتمعات تكون المعتقدات متماثلة الى حد كبير وكذلك المعايير والقيم والمعادن وبهذا المعنى فهناك درجة عالية من الاجماع ، على الرغم من أن هذا الاجماع لا يفسر التماثل أو التوافق فهو مظهر من مظاهرها .

لكن في المجتمعات المعقدة توجد الحاجة أيضا لبعض درجات الاجماع اذ أنه بدون ذلك لا يكون هناك أساس للشرعية ، ومعارضوا هذا الرأي يشيرون الى القروض الطائفية الواضحة في المجتمعات الصناعية الحديثة كدليل على افتقارها للاجماع ، وأحد أسباب ذلك كما يقولون أنه لا يوجد اتفاق سياسى حول كيفية اقتسام الثروة بين المصالح الطائفية المتصارعة وحتى لا يكون هناك - مجاية للجميع - فإن هذا لا يكون نتيجة لاي أجماع ولكن لقرارات الدولة التى يندر معارضتها . وبالنسبة لهذا الاختيار الذى يبدو محدودا بين صراعات طائفية لانهائية ، فانه من ناحية واتخاذ اقرار الاستبدادى من ناحية أخرى هو الذى يقدم الحجة ضد

وجود الاجماع فى المجتمعات الصناعية ، وبالطبع لا يوجد اجماع كلى .
فاذا قبل العمال امتيازاته اصحاب العمل والمديرين ، فانه لا يكون نتيجة
للالتمزام الاخلاقى ، ولكن لأن هناك اجماع حول عدة أمميا ، وعلى
الاقل فان كلا المديرين واصحاب العمل يستخدمون اللغة الخاصة بالجوارى
المالية . وفى الحقيقة فانه بسبب مشاركة كل أقسام المجتمعات الصناعية
فى قيم عامة معينة - الرغبة فى دخول أعلى للتوسع فى مجال اختيار السلع
والخدمات - حتى أن هناك كثير من الصراعات حول توزيع المكاسب .
وكما أشار - دور كايم - منذ أكثر من خمسين سنة مضت ، فهناك أساس
للاجماع يقوم على فروض اخلاقية عريضة ، وهذا الاحساس - الاخلاقى
بأن الالتزامات الاجتماعية التى لا اختيار فيها يجب أن يوجه بالتحديد الى
المعايير القانونية للمجتمع (٣) . وهذا لا يبنى بالطبع وجود اتفاق على مدى
واسع حول ايدولوجيات رسمية ومجموعات من القيم يمتد غالبا أنها
التفصيلات الاخلاقية للمجتمع ، ولكن هذا خطأ .

التكاتف الادوار والتبادل والتعاون

تصبح الادوار ائتلافية أو تبادلية بحسب التوقعات المعيارية لما يكمله كل دور بالنسبة لغيره من الادوار . ونسب العلاقة الذي يرتبط أشد الارتباط بتوقعات الادوار هو التعاون . وهو النقيض القطبي للصراع . فالتعاون مجهود مقصود واختياري لتسهيل انجاز المهام بواسطة الآخرين في مقابل خدمات مشابهة . وهناك أشكال عديدة للتعاون : في أبسطها يكون التعاون موجودا كشيء أساسي في النشاط ذاته : وعلى سبيل المثال اذا قام أثنان أو أكثر من الأفراد بزراعة لوز يمتلكانها مشاركة . وفي الأشكال الأكثر تعقيدا من التعاون قد يكون المقابل للخدمات متأخرا ، فقد يساعد أحد المزارعين غيره لتطهير حقله ، متوقفا مساعدة متبادلة يقدمها اليه في وقت آخر . وفي بعض الحالات يمكن أن يكون التعاون تماقديا وأن تتحدد التزاماته ، ويمكن في غير ذلك من الحالات أن تكون الترتيبات منتشرة وعامة .

والتعاون شكل من أشكال التبادل ، ولكن ليس كل التبادل تعاونا : فعندما تشتري السلع أو تقايض عليها فهذا شكل من أشكال التبادل ، ولكنه ليس بالضرورة تعاونا . والتعاون أيضا شكل من أشكال التساند المتبادل ، ولكن كثيرا من أشكال التساند المتبادل ليست تعاوية بالمعنى المحدد للكلمة : — فالمديرون الصناعيون والعمال يعتمدون اعتمادا متبادلا على بعضهم ولكنهم لايتعاونون . فكلا التبادل والتساند المتبادل يتألفان مع الصراع ، بينما التعاون يرفض الصراع . وهذا لايعنى أن أولئك الذين يتعاونون لايمكن أن يتصارعوا أيضا فيما بينهم ، بل أن هذا في الواقع ممكن ، لكن نقاط الصراع يجب أن تنفصل عن نقاط التعاون . وقد يتعاون أخوان في العمل ولكن يتنافسان على حب امرأة ، ولكن لايمكن أن يعملا سويا ، وفي نفس الوقت يحاول كل منهما منع الآخر من النجاح في تحقيق أهداف النشاط الذي يذللانه وهكذا واضح ، ولكن التبادل قد يشتمل على الصراع ، وقد يبادل فرد ما سلعا بسلع أخرى أو بخدمات

أو بنقود ، ويسمى بعمله هذا الى الكسب على حساب الآخر ، ومن الواضح أن هذا ليس تعاوناً .

ويشتمل الصراع على محاولات مقصودة لمنع الآخرين من الوصول الى اهدافهم ، ويتخذ في أكثر صورة تطرفاً شكل النضال Struggle ويشتمل الصراع نفسه على درجة منخفضة نسبياً من التحديد المعيارى لانجاز الادوار بين الجماعات المتصارعة ، فعندما يسعى بعض الناس الى أن يكونوا أكثر ذكاء من غيرهم أو الى اخراجهم من مجال الصراع أو الى التدخل مباشرة في محاولاتهم لتحقيق أهداف خاصة ، فانهم يحصلون على امتيازات باتباع برامج معينة للفعل الاجتماعى والتي تكون غير متوقعة وبالتالي لا يمكن وصفها من خلال الادوار . وهذا لا يعنى أن الصراع يحدث بالضرورة خارج دائرة الالتزام المعيارى ، بل عادة ما يكون العكس هو الصحيح ، ففى معظم الاشكال يكون هناك الزام معيارى محدد تحديداً دقيقاً يحدث داخله الصراع : فعندما يتشاجر زوجان فهناك أشياء لا تقال ولا تفعل وعندما يتنافس أصحاب الاعمال فانهم يتبعون أساليب معينة فى العمل ، وعندما تجد مساومة بين المديرون والعاملون حول الاجور فقد يلجأ العمال الى الاضراب وقد تلجأ الادارة الى الطرد ولكنهم يحاولون أن يتجنبوا تدمير الممتلكات والعنف ليدنى ، وعندما يذهب الخصوم الى الحرب فانهم يراعون قواعد معينة فى استخدام الاسلحة ومعاملة الأسرى وهلم جرا . وفى المثال الاول تكون القيود جزء من الصفة الاخلاقية للعلاقة : فعادة ما يحس الأزواج بالذنب عندما يلجأون الى تصرفات معينة فى شجارهم . ولكن فى الأمثلة الاخرى يكون الالتزام بالمعايير من أجل مصلحة الجماعات المتصارعة بشكل واضح . فان كلا الجانبين لا يود أن ينتشر الصراع أو أن يتخذ أشكالاً معقدة من الصعب التصرف فيها . فعندما لا تكون الميزات الناتجة عن مراعاة مثل هذه المعايير محل لموازنة المساوىء ، فان المعايير فى هذه الحالة قد تكتسب أهمية أخلاقية ملزمة ولكن سواء كان هذا يحدث أو لا يحدث : فان التمسك بالمعايير يضع بالضرورة حدوداً لعلاقة الصراع وبالتالي يصبح القول بأن الصراع فى أكثر أشكاله تطرفاً يشتمل على رفض أو غياب الالتزام المعيارى .

والتعاون في أكثر أشكاله تطرفا ، وعندما لا يكون تلقائيا خالصا أو متفرقا مشتما ، فإنه يجب أن يشتمل على درجة عالية من الالتزام بالمعايير وبقيم أخلاقية معينة عادة . وهناك أسباب عديدة لذلك : -

أولا : أن الاشكال المنتظمة والناجحة للتعاون تتطلب درجة عالية من امكانية التنبؤ بالسلوك .

ثانيا : أن التعاون يتطلب من أولئك القائمون به التخلي عن أهداف معينة أو تجاوز بعض الاشباكات ولا يمكن الوفاء بأى من هذين الشرطين دون درجة عالية من القواعد المعيارية الذي يجب أن تدعمها قيم أخلاقية على المدى الطويل .

فالمجتمعات أو الاساق الاجتماعية قد تحتوى على درجة لا بأس بها من التجانس ، بمعنى أن أداء الأدوار يتم تبادلها دون أن يكون هناك قدر كبير من الاعتراض ، ولكن هذا لا يعنى أن مثل هذه الاساق الاجتماعية متعاونة تماما ، حيث يجد بين قطبي التعاون والصراع التام أغلب أشكال العلاقات الاجتماعية . وداخل هذه العلاقات يوجد توتر مستمر بين التبادل واللاتبادل وظلم أشكال الصراع البنائية في كل المجتمعات تحكمه معايير تعدد حدود وأشكال التضاد ، وهذه القواعد على أية حال هي علامات للتبادل أو في الحقيقة لغياب الصراع في بعض المجالات وأن قبول مثل هذه القيود يمكن تفسيره على أساس المصلحة والافتتاح ولكن تحولها الى ظلم يؤدي أيضا الى اتخاذ موقف أخلاقي منها ❀ . وأن الافتقار الى دور التبادل يكون نتيجة للصراع المباشر بين المصالح وقد يكون نتيجة لافتقار التألف بين القطاعات الاجتماعية المختلفة أو مجموعات المعايير المصاحبة لها .

(❀) يمكن القول في بعض الاحوال ، نتيجة لهذه الاسباب ان كثيرا من اشكال الصراع والمنافسة في المجتمع عندما تأخذ شكل النفال ، يمكن فهمها من خلال التماثل الوظيفي للمضمون الطقوسي أو التسامح والالعاب المنافسة . ففي الالعاب المنافسة نجد قواعد محكمة تصف وتحدد من خلال اللاعبين أو لفرس اللاعبون والتي تكون لها استراتيجيات محددة لخداع وهزيمة الفرق الاخرى أو الخصوم . وهناك عنصر حقيقي في هذا ، لكن

البرهان الدال على ذلك يمكن أن ينهار في نقطة هامة : فاللاعبون في أحد الألعاب يمكن أن يوجدوا عن طريق قواعد تحكم هذه اللعبة منها تجنب ضربات الجراء ، والتزام الاخلاقي أثناء اللعب ، لكن بدون هذه القواعد لا يمكن أن نشير الى اللعبة والى مضمونها : فالهدف هنا هو الاسلوب أو الاستراتيجية المحددة التي تمكن أحد الفرق من كسب الاخرى من خلال هذه القواعد . وفي الحقيقة يمكن أن يطبق ذلك على المواقف الاجتماعية : حيث ان القواعد يمكن مراعاتها ايضا في تجنب المقويات أو الالتزام الاخلاقي ، لكن التمسك بالمعايير يمكن أن يكون نتيجة لتبادلات مقنعة فإذا كان أحد الجوانب أكثر قوة من الآخر ، يمكن أن يمنع الآخر من الاستمرار في اللعب ؛ وذلك طبقا لقواعد اللعبة ايضا . فالفرق الذي يسجل هدف ، يمكن أن يسمح للفرق الآخر أن يحاول تسجيل هدف من خلال موقف النضال المتبادل . ومثال ذلك كلا الفريقين يعود الى وسط الملعب بعد تسجيل الهدف . لكن في الحرب : اذا كسب أحد الجانبين موقعة ما فإنه يتابع عدوه من موقف القوة في المساومة الجماعية ، واذا نجح العمال في كسب بعض التنازلات من المديريين فانهم يستخدمون ذلك لتقوية مراكزهم مستقبلا . فاللاعب والمباريات الدورية والطقوس يمكن أن تتشابه مع المواقف المتصارعة في مجالات اسامية ، لكن لا يمكن تناولها كنماذج لاغلب اشكال الصراع الاجتماعي المكونة .

تكامل النسق أو التساند الوظيفي المتبادل

أن مفهوم تكامل النسق أو التساند الوظيفي المتبادل يرجع الى الطريقة التي تنشأ بها العلاقة بين المجتمعات المختلفة من المعايير والقيم وأبنية الادوار والنظم والمتطلبات والرموز والتي يسكن تصنيفها في نسق اجتماعي مترابط .

وهناك مظاهر ثلاثة لذلك .

أولا : أن هناك درجة تساهم فيها العمليات الاجتماعية أو الثقافية في العمل الذي تقوم به العمليات الاخرى ، مثال ذلك الطريقة التي تساعد بها الاجتهادات التعليمية المختلفة في تحقيق الثروة والقوة والمكانة الاجتماعية بالمحافظة على الهوية الثقافية بين الصفوة والجمهير ، ولا حاجة بنا لأن نضيف الى أن هذا أيضا مثال على الكيفية التي تساهم بها جزء من أجزاء نسق اجتماعي مالى جزء آخر بشكل تبادلي ، وأن الاختلافات في المكانة الاجتماعية تساهم أيضا في الحفاظ على الاختلافات الثقافية .

ثانيا : يمكن تحديد الجانب الثاني تحديدا سلبيا أكثر ، كالسلوك الذي يمكن به والدرجة التي يمكن عندها أن تتلائم الملامح المختلفة للحياة الاجتماعية في الوجود دون أن تفترض عمل بعضها البعض . وعلى سبيل المثال : فإن ملامح معينة من حياة العائلة اليابانية قد ظلت باقية منذ قبل التصنيع وحتى المرحلة الصناعية الحالية ، وقد لا يسهم هذا اسهاما فليسا في الحفاظ على النسق الصناعي ، ولا يكون استمرار وجوده بالضرورة معتمدا على عمليات التصنيع ، ولكن من ناحية أخرى نجد أن كلا هذه الملامح البنائية قد يبدو انها تفترض عمل كل منهما الآخر (وبطبيعة الحال يمكن أن يقال أن الرواسب التقليدية يمكن أن تساهم في تشغيل الشكل الياباني الخاص للمجتمع الصناعي الذي يسهم بدوره في الإبقاء على الأشكال العائلية التقليدية) .

ثالثا : والمظهر الثالث للتكامل الوظيفي هو ذلك التجاوب المنطقي السيكلوجي بين الأفكار والمعايير ورموز المختلفة لثقافة ما ، بحيث تؤسس

نموذجاً متماسكاً . مثال على ذلك : التأكيد على التسلسل الرأسي لكل قطاعات البناء الاجتماعى ، ويمكن أن يكون الاتجاه أو الاستعداد لقبول الحلول الوسط فى كل أشكال الصراع الاجتماعى مثلاً آخر .

ولاشكال المختلفة للعلاقات الوظيفية المتبادلة عادة ما تؤخذ كمنهج مسلم به ، رغم أنه من المتروك به أن الدرجة التى توجد عليها تختلف من نسق اجتماعى لآخر ، ولكن هناك محاولات قليلة ممتعة لتفسير الظواهر أو تفسير متغيراتها ، فاحدى النظريات تؤكد أن أولئك الذين يؤيدون نظم رئيسية أو سائدة ، يؤكدون أن التنظيمات والأفكار الأخرى تلعب دورها فى تصميم النسق الاجتماعى ككل . ونظرية ماركس عن الانسان الاجتماعية تختلف عن ذلك ، فماركس يدعى أن معظم النظم الاجتماعية تتحدد مسبقاً أما بالحاجات أو الاتجاهات الأيدولوجية لأولئك الذين يحكمون العلاقات الاقتصادية للاتاج . والاعتراض الرئيسى على هذه النظرية هو أنها تفسر الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية على أنها نتاج مباشر للإرادة أو القصد الانسانى ، كما فشلت فى تفسير الدرجة العالية من التكامل الموجود فى الكثير من المجتمعات البسيطة التى يبدو الأفراد فيها أقل قدرة على ادارة اساقهم الاجتماعية بهذه الطريقة المقصودة . وفى الحقيقة فإن درجة تكامل الانساق الاجتماعية يمكن أن تكون ذات علاقة عكسية مع امكانية التخطيط المقصود . ولا يعنى هذا انكار المحاولات التى تبذل فى مجتمعات مقددة معينة بدرجات متفاوتة من النجاح لتحقيق نسقاً متكاملماً للغاية عن طريق التخطيط المقصود .

والتفسير الثانى لهذه الظاهرة هو أنها تختلف مع نظرية الاجماع القيمى فعلى نقرر أن هناك قيم مركبة تكون أساساً لكل مجتمع وتحكمه ، الى أن تحدد نظمه الرئيسية وايدولوجيته السائدة . . الخ ، وربما أن كل الاجزاء فى نسق اجتماعى ما ، تعكس مبادئ عامة ، ومن ثم تتكامل

(*) لقد ناقش البروفيسر ليفى سترواس Lévi-Strauss أنه حتى فى المجتمعات البسيطة فالأفراد يدركون أو يدبرون بصورة مقصودة النظم الاجتماعية الخاصة بهم . وهناك بعض الحقيقة فى ذلك ، ولكن من المشكوك فيه القول بأن كل أشكال التكامل الالظنى ، تحدث بهذه الصورة .

بالضرورة مع بعضها البعض ، وهذه النظرية تكاد تكون صورة متطورة
للنظريات الأولى .

ويمكن القول أن النظم الاجتماعية تتكامل مع بعضها البعض بالدرجة
التي مكن بها القيم الأساسية المشتركة ، ولكن يمكن أن تتألف النظم
مع بعضها البعض أو يمكن أن تساند بعضها البعض دون أن تعكس
نفس القية . فطائفة = الكيشاتريا Kshatriya = في المجتمع
الهندي قد تمتع المبادئ العسكرية ، بينما يعتقد البرهمن Brahman
قيم تعارض أى شكل من أشكال تدمير الحياة ، ورغم ذلك فإن الطائفتين
لا يتلازمان في وجودهما فحسب ، ولكنها أيضا يدعمان بعضهما البعض ،
فالمسكرون قد يحتفظون ببناء السلطة يتمتع فيه رجال الدين بمستوى
على من الاحترام في حين يمنح البرهمن الشرعية لكل البناء الخاص
بملاقات الطائفة .

ولكن حتى اذا عكست مجموعة كاملة من النظم الاجتماعية في مجتمع
ما قيما مشتركة ، وقدمت التجميع المتبادل لبعضهما البعض ، فهذا لا يستلزم
بالضرورة بأن الاجماع القيمي كان شرطا ضروريا أو كافي لتكامل النسق
الاجتماعي ، ذلك لأن وجود القيم الأساسية التي تجسد في عدد من
النظم الاجتماعية يمكن أن تكون نتيجة للتساند الوظيفي المتبادل ،
ولا تؤدي القيم بالضرورة الى نشأة قيم اجتماعية تجسدها . وقد
يحدث أحيانا أن القيم الجديدة كجزء من ايدولوجية ما تؤدي الى ظهور
مجموعة من النظم الاجتماعية التي تعكس هذه القيم ، وإذا حدث ذلك ،
فإن النظم الاجتماعية الجديدة سوف تتكامل ، بمعنى أن هناك جهدا يبذل
نحو الانساق على المستوى الفكري ولكن هذا لا يعنى أن النظم تتألف
أو تتأثر بعضها بعضا بالقوة . فبعض النظم الأساسية التي أسست في
الاتحاد السوفيتي بعد الثورة يمكن أن تكون انعكاس جيدا للقيم
الأساسية الكامنة في الايدولوجية البلشفية ، لكن هذا لم يجعلها تتألف
تألفا كبيرا مع بعضها البعض .

وتعبر النظرية الثالثة تكامل النسق الاجتماعي كنتيجة للتكيف

الداخلي بين الأجزاء بعضها البعض وتناقش هذه النظرية بأن الأجزاء غير المتألفة والتي لا تؤثر في بعضها البعض بالقوة سوف تتحول تدريجياً حتى تصبح متألفة وتقوى بعضها بعضاً . وهذه النظرية لا تفسر شيئاً ، بل إنها تفترض فقط العمليات التي يجب تفسيرها . وهي لا تستطيع بالتأكيد أن تفسر التباينات في الدرجات والأشكال الخاصة بالتساند الوظيفي المتبادل والاقتدار النسبي إليه في بعض الحالات . وأحد الأشكال الأخرى لهذه النظرية يؤكد أن كل الانساق يجب أن تتكيف مع البيئة الخارجية ، وأن الانساق المتكاملة تتكيف أو يمكن أن تتكيف أكثر من الانساق غير المتكاملة . وهذه النظرية ليست أفضل من النظريات الأخرى ، فهي لا تبين السبب في أن الانساق أكثر تكيفاً أو أكثر قابلية للتكيف مع البيئات الخارجية بالضرورة ، كما أنها لا تفسر كيفية حدوث التكامل الداخلي للانساق الاجتماعية .

والنظرية الوحيدة المقننة لحد ما : هي تلك التي تفسر التكامل الوظيفي غير مقصود بشكل كبير للتفاعل الاجتماعي الذي يحدث بمرور الوقت . وهذا لا يعني امتداد تفسير وجود التكامل الوظيفي إلى حد ما فحسب ، لكنه يساعد أيضاً لتفسير التغيرات الخاصة بطبيعة ودرجة التكامل الوظيفي .

وقد تفترض في البداية أنه من الممكن التمييز بين عدد من المجموعات المختلفة للنشاطات في جماعة اجتماعية والتي يحكمها نماذج مختلفة أو مجموعة من المعايير الاجتماعية وقد نفترض أيضاً أن أولئك الذين يشاركون نشاط واحد سوف يشاركون أيضاً في أنشطة أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر . وهناك على الأقل ثلاث احتمالات لهذه النقطة (١) أولئك الذين يتفاعلون في مجال واحد هم أقسام الذين يتفاعلون في المجالات الأخرى (٢) الذين يتفاعلون في مجال واحد يتفاعلون مع غيرهم في بعض المجالات وليس في كل هذه المجالات (٣) أولئك الذين لا يتفاعلون أبداً بشكل مباشر قد يتفاعلون بشكل غير مباشر عن طريق وساطة الآخرين . ومع التسليم بأن المشاركين في مختلف المجالات الاجتماعية سوف يتفاعلون مع بعضها البعض بشكل مباشر أو غير مباشر فإن هذا يستتبع أن المعايير

التي تحكم الفعل في مختلف المجالات سوف تؤثر على بعضها البعض الى حد ما . ويمكن أن يكون للتأثير المعيارى ثلاثة أنواع : أولها : أنه اذا كانت المجموعات المختلفة من المعايير تؤدي بشكل منتظم الى التزامات متصارعة أو تنمى مصالح متصارعة ، فسوف يكون هناك بالتالى بعض الضغوط لحل هذه الصراعات أو لايجاد حل وسط بينها ، أو تأسيس بعض المعايير كجسور تجعلها أقل تنافرا مع بعضها البعض . ثانيا : اذا كانت مجموعة من النشاطات ضرورية أو نافعة للآخرى فسوف يكون هناك بعض المعايير كجسور تجعلها أقل تنافرا مع بعضها البعض . ثانيا : اذا كانت للمعايير المختلفة صلة ذات معنى بالنسبة للمشاركين فسوف يكون هناك اتجاه سيكولوجى لايجاد نوع من الانساق أو التجاوب فيما بينهما .

ومن الواضح أن الصراع بين المعايير يكون حقيقيا فقط ، اذا كانت المعايير المختلفة تؤثر على نفس الأشخاص . وهكذا فإن المعايير التي تقوى بعضها البعض بالتبادل محتملة فقط اذا كانت تلك النشاطات التي يكشف أنها ضرورية أو نافعة لبعضها البعض تؤثر على نفس الأشخاص أو على أشخاص يتفاعلون مع بعضها البعض . واخيرا يمكن أن تكون هناك درجة من الانساق أو التجاوب بين الظواهر الثقافية والاجتماعية اذا أصبحت هذه الظواهر داخلية بواسطة نفس الأشخاص الذين يتفاعلون دائما كما أن تأثير الاجزاء المختلفة لتسق ما والدرجة التي تؤثر بها الاجزاء المختلفة على بعضها البعض يعتمد في حدوثه أو عدم حدوثه على شرطين هامين : تكرار حدوث التفاعلات الاجتماعية بين القائمين بالفعل المعنيين في مختلف المجالات التنظيمية الاجتماعية ، والابعاد التفاعلية بين مختلف المجالات التنظيمية الاجتماعية . ومن الواضح أنه اذا لم يكن هناك أفعال منتظم ومتكرر بين المشاركين في مختلف المجالات التنظيمية الاجتماعية - فمثلا اذا كان البيروقراطيون نادرا ما يتفاعلون مع التجار - اذن هناك فرص أقل لتأثير معايير كل مجال على الآخر . وأكثر من ذلك اذا تم التفاعل الاجتماعى عن طريق وسيط تمثلى في سلسلة طويلة من التفاعلات الاخرى أكثر من حدوثه مباشر فهناك فرصة أقل للتأثير المتبادل .

ويمكن لنظرية التفاعل الاجتماعي أن تفسر بهذه الافتراضات ما
لاستطيع أن تفسره النظريات الأخرى : لماذا توجد درجة أعلى من التكامل
الثقافي والبنائي في المجتمعات الأكثر بساطة عنها في المجتمعات المعقدة * .
ففي المجتمعات البسيطة جدا يشارك معظم الاعضاء متضامين في العديد
من المجالات التنظيمية - سياسية واقتصادية وطقوسية ... الخ - وغالبا
ما يشارك كل عضو في معظم هذه النشاطات . وهناك طريقة أخرى للقول أن
كل العلاقات معقدة متشابكة - بحكمها عدد من الالتزامات والمصالح -
وأن هناك درجة منخفضة من التباين في المجتمع ، حتى أن كل أعضائه
أعضاء في كل النظم الاجتماعية . وأكثر من ذلك : معظم العلاقات مباشرة
أكثر منها غير مباشرة - أي أن معظم الاعضاء يتفاعلون مع بعضهم البعض
مباشرة - وحيث توجد الأساليب الوسيطة فإن مجالها يكون ضعيفا ،
أو بتعبير آخر : فإن الأبعاد التفاعلية ليست كبيرة ، وأخيرا فالتفاعلات
الاجتماعية متكررة . وفي هذه الظروف تكون المصاير المختلفة
والمعتقدات ... الخ يمكن أن تدخل في علاقات وثيقة مع بعضها البعض ،
وأي تنافر بين المصاير سوف يحس به في الحال عن طريق أولئك الذين
يبارسونها ، وتنتج كل مجموعة من المصاير إلى تقوية المجموعات الأخرى
لأن المصاير المختلفة يتم غرسها في نفس العلاقات المحددة وخصوصا علاقات
القرابة وعلى سبيل المثال : سوف تتأثر معايير الملكية والممارسة بمعايير
الطقوس الدينية والعقيدة والمكس بالمكس ، ذلك لأن أولئك الذين
يشاركون في انشطاطات الطقوس المشتركة قد تكون لهم أيضا مصالح
مشتركة بالنسبة للملكية .

وأخيرا ، لأن كل عضو في المجتمع يتجه للمشاركة في كل النشاطات
وبالتالي يمثل داخليا كل أو معظم المصاير والأفكار والرموز الخاصة
بالثقافة فسوف تدخل هذه إلى العقول الفردية لكل عضو في المجتمع .
وبما أن كل عضو سوف يدخل في تفاعل مستمر مع البعض الآخر فسوف
تكون هناك تأثيرات قوية مستمرة وتتميط للعناصر الثقافية المختلفة .

(*) هذه المناقشة ترجع إلى كل من Eisenstadt (١٥) وجليكمان
Gluckman (١٦) وناول (١٧) Nabel (١٨) (١٩٥٢ - النظرية الاجتماعية الحديثة)

وهذان الشرطان - التمثل الداخلي الكلى * والتفاعل الدائم - هما
بصدد إيجاد علاقة ملائمة أو نموذجية بين العناصر الثقافية المختلفة على
المستوى الفكرى .

وكل المتغيرات الخاصة بالتساند الوظيفى المتبادل - التآلف والتساند
المتبادل والانساق السيكولوجى - تؤثر على بعضها البعض ، وبقدر
التآلف بين العناصر يكون الاتجاه الى استخدامها فى مساندة بعضها البعض ،
وتوجد بعض الضغوط يفرضي جعل هذه العناصر متآلفة بشكل متبادل
بقدر ما تستخدم تكاملا وثيقا بهاتين الطريقتين سوف يتم تمثيلها داخليا من
جانب معظم المشاركين كمناصر متكاملة ، وبقدر ما يحدث هذا يمكن أن
تستمر العناصر فى الوجود أو فى مساندة بعضها البعض .

هذه هي الصورة - أو النموذج - للتكامل الوظيفى فى نسق اجتماعى
بسيط . وفى نسق اجتماعى معقد - أو فى نموذج للنسق الاجتماعى -
توجد كل السمات المتناقضة .

أولا : العلاقات محددة تحديدا دقيقا - الاشخاص الذين يتم معهم
التفاعل فى مجال تنظيمي واحد يمكن أن يختلف تماما عن أولئك الذين
يتم معهم التفاعل فى مجالات أخرى - حتى أن المعايير المختلفة للعلاقات
يمكن أن تظل منفصلة عن بعضها البعض ، وما دامت الحالة كذلك : فإذا
كانت المعايير متصارعة مع بعضها البعض ، فقد لا يدخل القاعلون الاجتماعيون
فى معظم الاحوال بالضرورة فى صراع بشكل منتظم ، حتى أن الضغط
من أجل التآلف لا يكون كبيرا . والسمة الثانية الهامة للانساق المعقدة
هي الدرجة العالية من تخصص الادوار ومن الاستقلال التنظيمى ، وبسبب
ذلك فإن معايير كل مجال من المجالات تتجه الى الاستقلال النسبى بذاتها ،
وهذا الاستقلال الذاتى يصبح أكثر سهولة بسبب أن الفرد يتفاعل مع
أشخاص مختلفين فى ظروف مختلفة ، فإذا لم يتفاعل الفرد مع أقاربه فى
التنظيمات الصناعية يكون من الأيسر الحفاظ على معايير القرابة والادارة

(*) كلمة « كلية » لا يمكن تفسيرها بصورة حرفية .

ويمكن لنظرية التفاعل الاجتماعي أن تفسر بهذه الافتراضات ما
لاستطيع أن تفسره النظريات الأخرى : لماذا توجد درجة أعلى من التكامل
الثقافي والبنائي في المجتمعات الأكثر بساطة عنها في المجتمعات المعقدة * .
ففي المجتمعات البسيطة جدا يشارك معظم الاعضاء متضامين في العديد
من المجالات التنظيمية - سياسية واقتصادية وطقوسية ... الخ - وغالبا
ما يشارك كل عضو في معظم هذه النشاطات . وهناك طريقة أخرى للقول أن
كل العلاقات معقدة متشابكة - بحكمها عدد من الالتزامات والمصالح -
وأن هناك درجة منخفضة من التباين في المجتمع ، حتى أن كل أعضائه
أعضاء في كل النظم الاجتماعية . وأكثر من ذلك : معظم العلاقات مباشرة
أكثر منها غير مباشرة - أي أن معظم الاعضاء يتفاعلون مع بعضهم البعض
مباشرة - وحيث توجد الأساليب الوسيطة فإن مجالها يكون ضعيفا ،
أو بتعبير آخر : فإن الأبعاد التفاعلية ليست كبيرة ، وأخيرا فالتفاعلات
الاجتماعية متكررة . وفي هذه الظروف تكون المصاير المختلفة
والمعتقدات ... الخ يمكن أن تدخل في علاقات وثيقة مع بعضها البعض ،
وأي تنافر بين المصاير سوف يحس به في الحال عن طريق أولئك الذين
يارسونها ، وتنتج كل مجموعة من المصاير إلى تقوية المجموعات الأخرى
لأن المصاير المختلفة يتم غرسها في نفس العلاقات المحددة وخصوصا علاقات
القرابة وعلى سبيل المثال : سوف تتأثر معايير الملكية والممارسة بمعايير
الطقوس الدينية والعقيدة والمكس بالمكس ، ذلك لأن أولئك الذين
يشاركون في انشطاطات الطقوس المشتركة قد تكون لهم أيضا مصالح
مشتركة بالنسبة للملكية .

وأخيرا ، لأن كل عضو في المجتمع يتجه للمشاركة في كل النشاطات
وبالتالي يتمثل داخليا كل أو معظم المصاير والأفكار والرموز الخاصة
بالثقافة فسوف تدخل هذه إلى العقول الفردية لكل عضو في المجتمع .
وبما أن كل عضو سوف يدخل في تفاعل مستمر مع البعض الآخر فسوف
تكون هناك تأثيرات قوية مستمرة وتتميط للعناصر الثقافية المختلفة .

(*) هذه المناقشة ترجع إلى كل من Eisenstadt (١٥) وجليكمان
Gluckman (١٦) وناول (١٧) Nabel (١٨) (١٩٥٢ - النظرية الاجتماعية الحديثة)

وهذان الشرطان - التمثل الداخلى الكلى * والتفاعل الدائم - هما
بصدد إيجاد علاقة ملائمة أو نموذجية بين العناصر الثقافية المختلفة على
المستوى الفكرى .

وكل المتغيرات الخاصة بالتساند الوظيفى المتبادل - التآلف والتساند
المتبادل والانساق السيكلوجى - تؤثر على بعضها البعض + وبقدر
التآلف بين العناصر يكون الاتجاه الى استخدامها فى مساندة بعضها البعض،
وتوجد بعض الضغوط يفرضي جعل هذه العناصر متآلفة بشكل متبادل
بقدر ما تستخدم تكاملا وثيقا بهاتين الطريقتين سوف يتم تمثيلها داخليا من
جانب معظم المشاركين كمناصر متكاملة ، وبقدر ما يحدث هذا يمكن أن
تستمر العناصر فى الوجود أو فى مساندة بعضها البعض .

هذه هي الصورة - أو النموذج - للتكامل الوظيفى فى نسق اجتماعى
بسيط . وفى نسق اجتماعى معقد - أو فى نموذج للنسق الاجتماعى -
توجد كل السمات المتناقضة .

أولا : العلاقات محددة تحديدا دقيقا - الاشخاص الذين يتم معهم
التفاعل فى مجال تنظيمي واحد يمكن أن يختلف تماما عن أولئك الذين
يتم معهم التفاعل فى مجالات أخرى - حتى أن المعايير المختلفة للعلاقات
يمكن أن تظل منفصلة عن بعضها البعض ، وما دامت الحالة كذلك : فإذا
كانت المعايير متصارعة مع بعضها البعض ، فقد لا يدخل القاعلون الاجتماعيون
فى معظم الاحوال بالضرورة فى صراع بشكل منتظم ، حتى أن الضغط
من أجل التآلف لا يكون كبيرا . والسمة الثانية الهامة للانساق المعقدة
هي الدرجة العالية من تخصص الادوار ومن الاستقلال التنظيمى ، وبسبب
ذلك فإن معايير كل مجال من المجالات تتجه الى الاستقلال النسبى بذاتها،
وهذا الاستقلال الذاتى يصبح أكثر سهولة بسبب أن الفرد يتفاعل مع
أشخاص مختلفين فى ظروف مختلفة ، فإذا لم يتفاعل الفرد مع أقاربه فى
التنظيمات الصناعية يكون من الأيسر الحفاظ على معايير القرابة والادارة

(*) كلمة « كلية » لا يمكن تفسيرها بصورة حرفية .

التنظيمية منفصلة عن بعضها البعض . وثالثا : فان كل فرد يتفاعل فقط مع نسبة صغيرة من المجتمع الكلى . وكثيرا من التفاعلات الاجتماعية أو معظمها تتم بواسطة سلسلة طويلة من العلاقات الاجتماعية ، وهذا يعنى أن هناك ضغط من أجل توحيد المعايير والافكار . وهذا الاختلاف قد ينشأ برزليا بوجود الابنية البيروقراطية ووسائل الاتصال الجماهيرى التى تتجه الى تعميم العديد من الممارسات على مجالات اجتماعية واسعة ، ولكن هذه العملية لا تؤثر بالضرورة على القطاعات الخاصة للحياة الاجتماعية ، أو تلك العلاقات التى تعتبر فيها درجة من الاختيار أو المبادرة أو الابتكار مرغوبة . ورابعا : أن كل فرد يشارك فى جزء صغير فحسب من العدد الكلى للنشاطات الممكنة ، حتى أن جزء صغير فقط من الثقافة الموجود يتم تشكيله داخليا فى عقل من العقول ، هذا يعنى أن هناك امكانية سيكولوجية بسيطة أو لاتوجد على الاطلاق لخلق نوع من الانساق النموذجى بين الافكار والمعايير والرموز المختلفة الى آخره . وحتى اذا اتجه العقل الفردى الى خلق بعض درجات الانساق بين العناصر الثقافية المختلفة التى يتم تمثيلها داخليا ، فان مجموعة العناصر الثقافية المختلفة داخليا بواسطة أى من العقول سوف تكون مختلفة عن تلك التى يمثلها عقل الآخر ، وأكثر من ذلك لأن الفرد يتجه الى مختلف قطاعات النشاطات المنفصلة عن بعضها البعض الى حد ما ، فان الاجزاء المختلفة بصفة خاصة يمكن تقسيمها ، بحيث يظهر الجهد الداخلى فى سبيل الانساق قليلا لهذا السبب ولا يعنى هذا أنه فى الانساق الاجتماعية المعقدة يوجد القليل من التكامل الوظيفى ، ومعنى ذلك أن اجزاء خاصة من الانساق المركبة قد تتكامل بشكل وثيق ولكن هذه الانساق الوثيقة يمكن أن تكون الصلة بينها مخملخة » واذا عبرنا عن ذلك بطريقة مختلفة فانه يمكن القول بأن الانساق البسيطة توجد بها درجة أكبر من « الاقتصاد الوظيفى » أكثر مما فى الانساق المركبة : فاذا وجدت العناصر الثقافية فى نسق بسيط فسوف تستخدم كلها أمكن ذلك بواسطة العناصر الأخرى ، وفى الانساق المركبة لا يوجد اختيار أكثر فحسب بالنسبة لتكوين « التحالفات الوظيفية » التى قد تكون ضعيفة نسبيا بسبب ذلك « هناك أيضا استقلال وظيفى . والمثال

الواضح على ذلك هو الالهية الوظيفية المزدوجة للعقائد الدينية أو المعتقدات السحرية في المجتمعات البسيطة ، وهذا يمدنا بحد أعلى لتفسير طبيعة العالم فحسب ، ولكنها تمدنا أيضا بحد أعلى للشرعية لمجموعة كاملة من الافكار الاخلاقية والمعايير الاجتماعية . وقد توفر الافكار الدينية في المجتمعات المعقدة جدا أعلى حد لتفسير العناصر الثقافية وقد تستخدم لتبرير بعض المعايير الاخلاقية ، ولكنها أيضا تظل منفصلة عن المجموعة الكلية من القيم الاخلاقية حتى عندما تكون مستخدمة بشكل مستمر لتفسير طبيعة العالم أو لاعطائها معنى . وفي المجتمعات المعقدة قد يظل الناس حائرين بين التزاماتهم الاخلاقية نحو الكنيسة والدولة ، نحو الله ونحو قيصر ، ولا يكون نفس الحالة في المجتمعات البسيطة .

وبالطبع فإن درجة التكامل الوظيفي أو - الاقتصاد الوظيفي - في كل الانساق الاجتماعية تختلف في جزء من النسق الاجتماعي عن الآخر ، وحتى في أبسط الانساق فهناك مناطق مستقلة ذاتيا بشكل نسبي بالنسبة للانساق الأخرى . وهناك أيضا أمكانيات كثيرة للصراع بين الأجزاء التنظيمية أو بين مختلف المعايير وعلى سبيل المثال في المجتمع الاسترالي - البدائي وهذه في بعض مظاهرها تعد ضمن أقل الانساق الاجتماعية اختلافا والمعروفة لدينا - فهناك صراع أساس معايير الضبط التي تمارسها الاناث الشابه وبين المعايير الأخرى للعلاقات الجنسية والزواج (١٨) . وفي الحقيقة يمكن مناقشة أنه حيث تنشأ التناقضات الوظيفية في الانساق الاجتماعية البسيطة فإنها من الصعب تجنبها في المجتمعات المعقدة . ولهذا السبب فإن الانساق الاجتماعية الأيسر تكون تحت ضغط أكيد لاييجاد التآلف بين أجزائها ، ولكن يمكن أن نقترح أن مثل هذا الضغط سوف يكون بالضرورة مؤثرا وفعالا .

وبالطبع فإن بعض الانساق المركبة يظهر فيها درجة أعظم من التكامل الوظيفي أكثر من غيرها ، وهذه الحالة بالذات يكون فيها هدف التكامل الوظيفي هو جزء من أيديولوجية ذات تأثير على السياسة . واحدى الملامح الهامة لاعلى درجة من التكنولوجيا المتطورة هي أنها تسهل سيطرة الدولة أو غيرها من التنظيمات على عدد كبير من النشاطات الاجتماعية ، وهذه

التسهيلات لا تشتمل فقط على وسائل الاتصال ولكن تشمل أيضا على وسائل القهر والازام . ومن الواضح أن هناك حدود للمدى الذى يكون فيه ذلك ممكن !! فندخل الدولة فى الاستقلال الذاتى للفن أو تنظيم التسهيلات الترفيهية يكون أقل احتمالا من التدخل الذاتى فى العلوم . ولكن محاولات التكامل من هذا النوع تؤدي دائما الى جهود عظيمة فى الانساق المركبة وحتى جهود تنسق القطاعات المختلفة للاقتصاد قد ثبت نسبيا عدم نجاحها عندما تقاسى بأمال الايديولوجية - برغم استخدام الحاسب الآلى .

وهناك مظهر أخير يجب أن نذكره ، وهو ما يسميه جولدنر Gouldner مشكلة التبادل الوظيفى ، ويؤكد جولدنر أنه بالرغم من أن الاجزاء المختلفة لنسق اجتماعى ما يمكن أن يقال أنها مترابطة وظيفيا ، فهذا لا يعنى أن الأثر المتبادل لبعضها على البعض يكون بنفس الأهمية (١٧) . ويعتبر آخر بسكن القول أن العنصر «س» قد يؤثر على العنصر «ص» أكثر مما «ص» على «س» . وتتعلق مناقشة جولدنر عن الجماعات والطبقات الاجتماعية بشكل واسع ، وهو يقرر بحق أن بعض الجماعات الاجتماعية لها حرية مناورة أكثر من غيرها المعتمدة عليها اعتمادا كبيرا ، ما تفعله الجماعة «أ» يؤثر على ما تفعله الجماعة «ب» ، ولكن ما تفعله الجماعة «ب» قادرا ما يؤثر على ما تفعله الجماعة «أ» ذلك لأن «ب» تنجس الي الاذعان لأوامر «أ» ، ولكن مشكلة التباين تنشأ أيضا عند فحص العلاقة بين الانساق المعيارية أو الاقسام النظامية . وعلى سبيل المثال : فإن اشكالا معينة من البحث العلمى البحث يمكن أن يكون لها تأثير بسيط أو ضخم تأثيرها على العمليات الاجتماعية بدرجة كبيرة بطروف اجتماعية وثقافية أخرى .

وتعديد جولدنر - لمشاكل التبادل والاستقلال الذاتى يتأثر بسون شك بافكار ماركس الذى كان يدرك العلاقة بين هذه للمشاكل وبين تحليل الانساق الاجتماعية . ذلك أن ماركس كشف عملية التفاعل الاجتماعى بين مختلف اجزاء النسق الاجتماعى ، ولكنه قصر وعلم ذلك أن بعض الاجزاء تؤثر على الاجزاء الأخرى أكثر مما يتأثروا بها .

الثبات او الديمومة في الانساق الاجتماعية

از آخر الملامح التى سوف نعالجها هنا خاص بالثبات • ومن الواضح أن الفرد لا يمكن أن يتصور بناء أو سق اجتماعى الا اذا افترض أن هناك استمرار للحياة الاجتماعية • ويجدر بنا أن كل المجتمعات عرضة للتغير بشكل مستمر • ولكن من المهم أن نعترف بأن التغير الاجتماعى يمكن تصوره فقط من خلال علاقته بالثبات الاجتماعى ، وما يدركه الفرد هو التغير فى الابنية الاجتماعية والانساق الاجتماعية ، وهى المراقبة اخرى للقول بأن دراسة التغير الاجتماعى هى دراسة العمليات التى تؤدى لتمزق أو انقطاع الثبات الاجتماعى ، وأن دراسة الثبات والانساق الاجتماعى هى دراسة العمليات التى تمنح التغير أو تفشل فى تحقيق التغير الاجتماعى •

والانساق الاجتماعى أو الابنية الاجتماعية تستمر فى وجودها امديد من الأسباب : أولا : ان الأفعال يصبحون اجتماعيون بالتوحد مع الكبار ، ويتعلم المعايير والقيم والمعتقدات منهم ، ولا يعنى هذا أنهم يحتفظون بكل العناصر الثقافية الموروثة أو يستمرون فى قبولها ، ولا يعنى ذلك أيضا ما يتعلمونه بهذه الطريقة كاف لتلك الادوار الاجتماعية المنوطة بهم لادائها ولكن بما أن الناس جميعا يحتاجون الى بعض الأشياء السابقة ليرجعوا اليها كإطار مرجعى يربطهم بالماضى فمن المحتمل أن يكون ما قاله كومت Comte صحيحا من حيث أنهم فى بعض المجالات والى حد ما محافظون •

والسبب الثانى للثبات الاجتماعى هو أن المعايير تحدد ما هو نموذجيا وما يمكن التبرر به ، وأن بعض الناس على الأقل لديهم اهتمام متزايد بذلك • وحتى حيث تبذل محاولات فاجحة لتغير المعايير أو عندما تتغير المعايير بدون قصد كما يحدث عموما - فلا يكون هناك أبدا تغير كامل فى كل مظاهر البناء المياري ، وحتى بعد الثورة الناجحة فإن إحدى الضرورات الأولى التى يلزم الوفاء بها هى تدعيم النظام الاجتماعى العام

أو منع الثورة المعناده ومنع التطرف الثورى الذى قد ينتشر الى حد تهديد النظام الجديد ، وفى هذه الظروف فإن فرض النظام الاجتماعى العام عادة ما يستفيد من عدة أبنية نظامية قائمة .

والسبب الثالث للثبات الاجتماعى قوة الفرعية ، وهو مرتبط بالسببين الأولين : ذلك لأن الناس لا يفعلون ما ألفوه ببساطة ولكنهم يقلونه كشيء صحيح ، وأنه يجب خلق الدوافع القوية لديهم لكي يعارضوه . وأن درجة ومدى شرعية النظم فى مجتمع ما تعتمد اعتماداً كبيراً على مدى الفائدة الذى يحصل الناس عليها من هذه النظم والمدى الذى يشارك بها فى المجتمع الأخلاقى مشاركة فعالة ، وأحياناً ما لا يقبل أعضاء مجتمع ما نظمهم ، ولكنهم رغم ذلك يتوحدون بمضى الرموز أو مثبلى المجتمع ، وبهذه الطريقة يقلبون الأمور على ما هى عليها دون أن يعتبروا الكثير من النظم العقلية نظماً شرعية .

والسبب الرابع للثبات الاجتماعى وتأثيره عن التسكامل بين النظم والعقائد . . الخ فأتى ضغط من أجل التغيير فى منطقة واحدة من الحياة الاجتماعية يمكن مقاومته بسبب التأثير على بعضها البعض والمقاومة الحالية لانساق طائفة الهند مع كثير من الضغوط من أجل إحداث التغيير . نمر لنا هذه العملية بوضوح : ذلك أن الأعضاء السائدين أو ذوي المكانة لا يحتفظون بالبناء كله حسب مصالحهم الخاصة - فلندرا ما تكون لديهم القوة ليفعلوا ذلك فى أحوال كثيرة - ولكنهم يمثلون طوائف كثيرة ولكل منهم مصالح متعددة من أجل الحفاظ على التماسك الداخلى للطائفة . ولديهم ميكانيزمات خاصة بذلك مما يؤدي إلى الحفاظ على الاختلافات الطائفية . ويمكن أن يكون هناك تفسير واحد لكل ذلك وهو درجة التصنيع المنخفضة فى المجتمع الهندى : ذلك لأن الافتراض القائل بأن المجتمع الزراعى محافظ بطبعه بالمعنى السيكلولوجى والاجتماعى ، لكن هذه الإجابة غير كافية ، فهناك أدلة كثيرة تبين أن تماسك الطائفة والتعزيز مستمران إلى مدى لا بأس به حتى فى المناطق المتحضرة من الهند ، وهناك أيضاً من يقترح أن النمو الطبى للتصنيع والاشكال الأخرى المصاحبة هى بالفعل نتيجة فى جزء منها لاستمرار وجود الطائفة .

وكل ما يوضح بالنسبة للحضارات المعقدة مثل الهند لمناصره أو بريطانيا التي يكون فيها مقاومات كبرى للتغير، ولا شك أن الحالة بالنسبة للمجتمعات الصغيرة والبداية هو أنها تملك قوة كبيرة على الاستمرار والتواصل، وفي الحقيقة يمكن القول أنها لا تقاوم التغير بقدر ما تفتقر الى الظروف التي تشجع على التغير. ورغم أنها لا تقاوم أشكالا معينة من التغير مقاومة كبيرة مادامت تفرض عليها من الخارج. وفي الحقيقة نجد لدينا دليل بسيط فيما يتعلق باتجاهات التغير في المجتمعات الأكثر بدائية، وكل ما نعرفه هو أن هذه المجتمعات بقيت على بدايتها وأنها في بعض النواحي لم تتغير منذ قرون أو منذ آلاف السنين. وأحد التفسيرات الخاصة بذلك قد يكون أنها لم تمارس تغيرات تكنولوجية معينة ضرورية لتطوير البنية الاجتماعية المتباينة وللأنساق الاجتماعية المتنوعة للعقيدة، ولكن لماذا لم تمارس هذه المجتمعات مثل هذه التغيرات التكنولوجية ؟ وقد تكون الإجابة أنها لا تملك الظروف الاجتماعية والثقافية اللازمة للاكتشاف والابتكار التكنولوجي، بحيث نجد دائرة مفرغة من الأسباب والنتائج تمثل أعلى درجة من التكامل بين الأنساق الثقافية والاجتماعية، وما يؤكد هذا القول أن أعلى درجة من تكامل الأنساق الاجتماعية توفر فرصا قليلة للتغير، ولهذا فهي تغلد نفسها أكثر من الأشكال المعقدة. والمناقشة المضادة لذلك هي أن المجتمعات البسيطة تتغير نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية، ولكن قد لا يمكن تبين تغيراتها بالنسبة للملاحظ من الخارج أو حتى لأعضاء هذه المجتمعات أنفسهم في مدة قصيرة من الزمن، وبما أن هذه الثقافات تفتقر الى العلم فلا يمكن تسجيل التغيرات فيها بسهولة. ويمكن أن نصيف الى هذه المناقشة أن المجتمعات البسيطة لا تقاوم كل مظاهر التغير، ولكن تصورا لاتجاهات التغير فيها يتأثر بتوقعاتنا التي هي جزء من النسق الاجتماعي الخاص بنا، وأن لدينا في الحقيقة وعيا تاريخيا هو من الناحية الجزئية يرجع الى التعلم وفي جزء آخر يرجع للاهتمام بالتعلم أو القشل في تعقيقه.

والسبب الأخير، ويرى البعض أنه السبب الأكثر أهمية للشباب الاجتماعي، هو المصلحة المكتسبة: فهناك دائما بعض الجماعات التي

تكون لها مصلحة في الحفاظ على نسق خاص أو تفضل الوضع القائم على الأشكال غير المؤكدة التي يأتي بها التغير . ولكن المصلحة المكتسبة لا تكفي لتفسير الثبات الاجتماعي ، إذ أن الجماعة ذات المصلحة المكتسبة في مقاومتها للتغير قد تكون لديها القوة لمنه أيضا . ومن المؤكد أن مزيجا من القوة والمصلحة المكتسبة يفسر نقص التغير في بعض المجتمعات ، أو هو على الأقل عنصر من عناصر تفسير الثبات الاجتماعي . ولكن هذه النظرية لا تفسر كل الحالات التي يرتبط فيها الثبات الاجتماعي بمصلحة مكتسبة فأحيانا ما تجد اهتماما واسعا ومنتشرا للأوضاع القائمة ، وهذا لا يعني أن كل الجماعات تحصل على منافع متساوية من النسق الاجتماعي ، ولكن الكثير منها أو كلها يفضل ما يعرفه من فوائد نسق اجتماعي معين عما لا يعرفه أو ما يشك فيه من فوائد التغير الاجتماعي الذي قد يغاوه في حد ذاته .

وقد يستمر نسق اجتماعي ما في وجوده لا بسبب أية مجموعة قوة ذات مصلحة مكتسبة فيه ، ولا لسبب أن كل الجماعات لها اهتمام به ، ولكن لأن المصالح الطائفية المختلفة تعارض بعضها بعضا بحيث تعترض على أي ضغط من أجل أحداث التغير ، حتى عندما تكون بعض التغيرات مرغوبة لدى كل الجماعات الاجتماعية أو الكثير منها . وفي المجتمعات البدائية الجزئية تكون كل محاولة تبذلها طائفة واحدة للسيطرة على غيرها وتأسيس سلطة مركزية تقابل بمقاومة وتحالفات لمنها . وفي المجتمعات الصناعية الحديثة فإن صراعات المصلحة غالبا ما تساعد على المحافظة على الوضع الراهن وما من مكان يتضح فيه ذلك أكثر من محاولات تطوير النمو الاقتصادي والسيطرة على الدخول الاقتصادية في بريطانيا الحديثة .

وكل الانساق الثقافية والاجتماعية تملك بالتحديد ميلا للثبات والاستمرار في الوجود هو : كيف ولماذا تستمر بعض الانساق أو أجزاء من الانساق مدة أطول من غيرها ؟ ولكي نجيب على هذا النوع من الأسئلة ولكي نكشف طبيعة التغير الاجتماعي يلزمنا رؤية كل المجتمعات كمجال للتوتر تعمل فيه قوى متعارضة ومختلفة .

التناقض والتضاد

لقد كان الغرض من هذا الفصل حتى الآن عبارة عن مسح لمشاكل معينة تتعاقب بطبيعة الانساق الاجتماعية . ويمكن القول عند هذه النقطة ، أن وضع الأسئلة بهذه الطرق الخاصة يعنى الوقوع فى الخطأ النظرى والايديولوجى بتأكيد جانباً من الحياة الاجتماعية على حساب جوانب أخرى . ولكن هذا النقد موجه اتجاهها خاطئاً ، فالغرض من هذا الفصل كان تحليل السؤال العريض - ما الذى يجعل المجتمع يعمل ؟؟ مع امكانية تحليله الى عدد من الأسئلة المكونة له . وبعد أن قمنا بذلك يمكن أن نبين علاقة هذا التحليل بالمشاكل الأخرى . ولكن هذا التحليل لا يتأثر لى أى نقطة بالافتراضات القائلة : أن المجتمعات بطبيعتها متجانسة وبها دراسة من الاجماع ، وفعالية العمل أو هى حقاً مرضية ، بحيث تميل الى الثبات أكثر من التغير . ولقد وضعت الأسئلة بهذه الطريقة لسبب واضح وهو أنه يستحيل تصور وجود مجتمع بدون هذه السمات الأساسية التى ناقشناها هنا . ونقطة البدء فى المناقشة هى أن نبين أن هذه السمات تم الخلط بينها ، وأن بعضها أكثر ضرورة من البعض الآخر فى الحياة الاجتماعية ، ولكن هذا لا يبنى ضماناً أن هذه السمات أكثر أهمية بأى حال من الأحوال من أعضائها .

والسؤال الأول الذى نعالجه هو : لماذا يستمر الناس فى المشاركة فى الانساق الاجتماعية ؟؟ من الواضح أن المعنى الضمنى لوضع السؤال بهذه الطريقة يمكن توضيحه : فالتناس يمكن أن يفرضوا عن الانساق الاجتماعية وإذا لم يفعلوا ذلك فقد يكون بسبب أن فرض الاختيار قليلة أو لا يوجد اختيار على الاطلاق . ورغم ذلك فهم لا يفرضون من مجالات معينة من الحياة الاجتماعية أو ينتقلون من مجتمع لآخر بصورة شاملة الا تحت ظروف استثنائية نادرة جداً على الرغم من امكانية مثل ذلك بشكل مستمر .

والظهور الثانى للانساق الاجتماعية الذى تناولناه بالتحليل هنا هو

الخاص بمنصر التماسك . والتماسك صفة محددة للحياة الاجتماعية . ولكن بعض الجماعات الاجتماعية أو « المجتمعات الكلية » أكثر تماسكا بكثير من غيرها . وأكثر من ذلك فاشكالك وشروط التماسك الاجتماعي متباينة . ولكي نقول أن مجتمع ما أو تجمع اجتماعي ما متماسك ، فهذا يعني فقط أن الوحدات المكونة لهذا المجتمع أو التجمع الاجتماعي لا تنفصل عن بعضها البعض . ولكن هناك احتمالات كثيرة ممكنة تتراوح بين طرفي حالات الأفضال من ناحية ودرجة عالية من التماسك من ناحية أخرى . والقطاعات والوحدات المكونة لمجتمع ما ، قد تسعى نحو بعض درجات الاستقلال الذاتي على اعتبار ذلك هو الثمن المطلوب للمشاركة المستمرة في وحدة اجتماعية أكبر . ولكن كل شكل من أشكال التماسك تكون في ظل سلسلة متماسكة وأحيانا كما في حالة بعض المجتمعات الجزئية نجد المصدر الحقيقي الوحيد لتماسك مجموعة كبيرة هو وجود روابط متقاطعة . وقد يعني هذا أن النسق الاجتماعي أيضا واحد من الأشكال المتفاداة من الصراع . وفي مثل هذه الحالات يمكن أن يكون الصراع هو مادة التماسك نفسها ، ولكن في كل الحالات يقع التماسك تحت تأثير التقسيم أو جاذبية الانقسام . ويعتبر ذلك ، كما يقول سيبيل Kimel صحيح بالنسبة للعائلات المتصاهرة الكبيرة والدول القيدالية .

والمظهر الثالث للانساق الاجتماعية هو التضامن والسؤال الذي طرحناه هو ماذا تستمر جماعات اجتماعية أو تجمعات اجتماعية في الاعتراف بنفسها بهذه الصفة والفرقة بين نفسها وبين من يشبهها من الآخرين ؟؟ وعند مناقشة هذا المظهر يمكن التأكيد على ثلاث نقاط أولا : أنه قد يكون تضامن قليل نسبيا في المجتمعات الكبيرة ورغم ذلك فقد تستمر هذه المجتمعات في الوجود . ثانيا : أن أكثر الأشكال المؤثرة قوة بالنسبة للتضامن قد يكون أكثرها عرضة للانقسام . ثالثا : كل أشكال التضامن تؤثر فيها العداوة أو فككها مظاهر التضامن ، والمسألة هنا هي اختلاف وتغير في الدرجة فقط .

والمظهر الرابع هو الالتزام والتطابق . ويعني أن يركز هذا المظهر

أولا : أن الحياة الاجتماعية تشمل على درجة من التطابق للمعايير .
ثانيا : أنه في غياب الالتزام للأخلاقي يمكن أن يوجد التطابق المعيارى ويحافظ عليه بالحث أو القهر .

ثالثا : أنه لا الحث ولا القهر يؤثران على المدى البعيد مثل الالتزام الأخلاقي . ولا تنكر في أى مكان من هذه المناقشة أن الناس يتطابقون بدرجات متفاوتة مع المعايير المختلفة وأن درجة الالتزام قد تكون في الحد الأدنى في بعض الحالات ، وقد لا توجد أصلا في غيرها . وللأسكال المختلفة لا يسمى بالسلوك المتحرف تمثل معيارا لبعض الجماعات . وعندما يتم الموافقة على المعايير على مدى واسع عن طريق الحث أو القهر ، سوف تكون المعايير مهددة بالرفض أو ترفض فعلا اذا فشل الحث أو القهر في القيام بدوره .

والظاهر الخامس يتعلق بالاجماع وفي هذه المناقشة نتمرب بأنه في حين لا توجد حياة اجتماعية دون وجود بعض درجات الامتاع حول عديد من المعايير الاجتماعية والثقافية الأخرى ، كمعايير اللغة ، وهذا لا يعنى أن المجتمعات تتمتع عادة باجماع عميق وعريض حول الأهداف والوسائل المتبعة لتحقيقها مما يؤدي إلى الحد من الصراع أو الحلولة دون وقوعه . على العكس فمن المفروض أن هذه الحالة نادرا ما توجد ، وعموما فبعض أشكال الصراع قد لا تحدث الا اذا سعى أعضاء وراء نفس الأهداف ، في حين يؤدي السعى وراء أهداف مختلفة ومتنافسة من جانب القطاعات الاجتماعية المختلفة إلى تخفيض احتمالات الصراع . والاختلافات الخاصة بالمصالح هي السمات السائدة في كل المجتمعات ، ولكن أبنية المصالح بين مختلف الجماعات الاجتماعية يعنى وجود التجاوب والتقاوب بين المصالح ذاتها . وعلى أية حال فعلى في المجتمعات الأكثر تعقيدا فإن التعبير عن الصراع قد يظل داخل حدود معينة تعددها بعض درجات الاجماع الأخلاقي .

والظاهر السادس للانساق الاجتماعية هو ذلك الخاص بالتبادل والذي يمثل التعاون أحد أشكاله . فتبادل السلوك هو صفة محددة للانساق الاجتماعية يمكن أن تحكمها مصلحة محددة - تشمل المصلحة في الحد من

القوة القهرية للآخرين - أو بالالتزام الأخلاقي أو بخلط من هذه العناصر . ولكن تحليل المظاهر التبادلية للسلوك يعنى تجريد لنسق من الأدوار من الحقيقة الأوسع للفعل الاجتماعى والتفاعل الاجتماعى . ومن خلال تلك الحقيقة الأعرض يحدث الكثير ما يشتمل على التفاعل الاجتماعى دون تبادل ؛ فعندما تواجه الجيوش بعضها بعضا ، وعندما يتفاوض رجال الصناعة مع العمال ، وعندما يحاول التلاميذ والمدرسون أن يتجنبوا أو أن يفرضوا نوعا من النظام فى الفصل ، وعندما يتشاجر أفراد العائلة ، فى كل هذه الأمثلة نجد دائما آثار معينة تنعكس على السلوك وتكون ضد التطابق لما هو متوقع . وأحيانا ما يؤدي هذا الأمر الى إهمال كلى أو جزئى لهذه المعايير ، وفى المحاولات المبذولة للتغلب على خصم معين أو للتفوق عليه لا هانة منافس أو لكسب نوعا من الامتياز عليه . . الخ . غالبا ما يستطيع عدد كاف من الأفراد أن يتبادلوا السلوك الخاص ببعض ، وذلك بمجرد تجنب التبادل مع سلوك البعض الآخر ، وغالبا ما يكون تبادل السلوك عبئا للمعايير فى أية حالة ضد مصالح بعض الجماعات . وعندما تغير عناصر التفاعل الاجتماعى - عندما يتبدل أولئك الذين كانت لهم القوة للتأثير على هذه العناصر لمصلحتهم كل قوة لديهم - فهناك عادة إهمال للمعايير التى كانت تحدد السلوك المتبادل ،

وتحت بعض الظروف - عندما تشتد الخطورة على الأمن وعندما تكون النتائج المتوقعة كبيرة أو عندما يكون الايمان ببعض انقيم قويا - فإن الناس ينكرون حقهم فى تغير شروط التبادل متجاوبين مع ما يطرا من تغير فى أحوالهم أو فى ميزان القوى بينهم ، وفى هذه الحالات يقال أنهم يتعاونون ويمكن أن نجد بعض درجات التعاون على الأقل فى بعض القطاعات لكل المجتمعات . ولكن حجم التعاون الموجود يختلف اختلافا كبيرا من مجتمع الى آخر ، أو من قطاع الى آخر ، وعندما نجد درجة عالية من التعاون - على سبيل المثال فى بعض نماذج المجتمع المحلى الرضى الذى يمكن أن تتحول مبادئ التعاون فيه الى نظم داخلية - وعلى الرغم من ذلك فإن هذا لا يلغى وجود الصراع والعداوة أو الاختلاف الذى يمكن الحصول عليه من خلال هس العلاقات الشخصية للتداخلة والتى يوجد فيها التعاون .

وفي الحقيقة حيث يصبح التعاون بيروقراطيا لا يعتمد اعتمادا كبيرا على الضبط الاجتماعي والثقة المتبادلة في العلاقات الشخصية بين الأفراد ، فهذا يسمح بدرجة عالية من الصراع والعداء والتوتر بين الأشخاص والتحييزات الطائفية وهلم جرا . ولكن هناك حدا للمدى الذي يمكن عنده حدوث ذلك ، حيث نجد التنظيمات التعاونية التي أصبحت بيروقراطية تتطلب من المشاركين فيها درجة من الالتزام بمعايير النسق الاجتماعي . وسبب ذلك هو أن كثيرا من التنظيمات التعاونية لا يمكن أن تسمح بإجراءات جزائية رسمية أو عقوبات مدنية ، وبقدر ما يستبعد التعاون الصراع فإنه يفعل ذلك بحكم طبيعته في مجالات معينة تخضع للالتزام الأخلاقي .

وربما كانت أحد المظاهر الصعبة مناقشتها للنساق الاجتماعية بهذه الطريقة هي تلك المتعلقة بالتساند الوطني المتبادل أو بتكامل النسق الاجتماعي . وتكمن الصعوبة الطبيعية العالية التجريد للمفهوم . فنناقشة تكامل نسق اجتماعي وثقافي يعني تحديد تلك الملامح التي تكشف عن بعض أنماط من العلاقات المتبادلة بين أجزائها . ولكن وصف شيء ما كجزء من نسق ثقافي أو اجتماعي هو في حد ذاته مسألة تعسفية . فمن الواضح أنه لا يوجد نسق اجتماعي يتكون من عقائد وظم ملتحة التهاما تماما ، فهناك دائما مجالات من انقطاع الصلة والعلاقات من القطاعات النظامية المختلفة . وقد تكون الأجزاء المختلفة « للكل » تتكون من أنساق فرعية . ولكن التأكيد على وصف شيئا ما « جزءا » قد يثير فصلا بمفهوم ما عن عدم استمرار العلاقات أو الصلة . ولكني تتكلم عن دقة بناء المجتمع ، فهذا يعني أننا نفترض افتراضات معينة عن أي مجموعة من المعايير والمصالح أو النشاطات يمكن ادراكها وتمييزها عن غيرها . فإذا تم ذلك بسهولة فهذا يعني أن مجموعة معينة من النشاطات يتم القيام بها بدرجة عالية من الاستقلال عن غيرها رغم أنها لا تكون مستقلة عن غيرها في جميع المجالات ، فالنشاط العلمي في بعض مجالاته الأساسية

هو واحدا من أكثر القطاعات استقلا في المجتمعات الصناعية الحديثة ،
فمبادئ البحث العلمي لا تتأثر كثيرا بالمعاهد والمعايير غير العلمية . ولكن
هذا لا يستثنى إمكانية تأثر الأفكار العلمية بأشكال الفكر التي لا تعتبر
ذاتها جزءا من العلم ، واختيار المشاكل العلمية والطريقة التي يتم بها
تنظيم النشاط العلمي قد تتأثر تأثيرا كبيرا بعناصر اجتماعية أخرى -
وبطبيعة الحال أن نتائج العلم حين ترجم إلى تكنولوجيا تؤثر بوضوح
على الظروف الاجتماعية والتي هي بدورها ضرورية للتقدم العلمي .
باختصار فإن الجزء الممكن تحديده في النسق الاجتماعي يمكن أن يستمع
بدرجة من الاستقلال الذاتي بالنسبة لغيره من المجالات في النسق الاجتماعي ،
لكن في نفس الوقت يتأثر ويؤثر فيها .

وهناك معنيان مختلفان قليلا يمكن على أساسهما القول : بأن أجزاء
النسق الاجتماعي الذي له درجة استقلال ذاتي نسبي عن غيرها من
الأجزاء الأخرى :

المعنى الأول : أن النظام الاجتماعي أو قطاع منه يستقل ذاتيا إذا أمكن
حمايته من التأثيرات الضالة والتي يمكن أن تؤثر على عملياته الاجتماعية
في حالة غياب هذه الحماية ، وبهذا المعنى يمكن الإشارة إلى استقلال
النشاطات الثقافية والأكاديمية والفنية .

المعنى الثاني : أن جزءا من النظام الاجتماعي يكون مستقلا بمقدار
ما يعمل دون تأثير كبير من الأجزاء الأخرى ودون حاجة إلى الحماية
من مثل هذا التأثير . فكل النظم الاجتماعية والتنظيمات وأناسي المعتقدات
والأفكار وغير ذلك - في ضوء المعنى الثاني - تكون مستقلة عن غيرها
في بعض المجالات إلى حد ما . وعلى سبيل المثال فالتنظيم الداخلي
للشركات الصناعية في بريطانيا قد يعكس إلى حد لا بأس به حالة
التكنولوجيا البريطانية ، وبناء الطبقات في بريطانيا واتجاهات البريطانيين
نحو العمل ، ومن ناحية أخرى فمثل هذه التنظيمات سوف تكون لها
سنوات تشارك فيها مع تنظيمات مشابهة في مجتمعات أخرى ، وسوف
تأخذ هذه الكثير من الأهداف والوظائف الخاصة بالتنظيم ومن الضروريات

الداخلية والخارجية التي تنشأ في تتبع مثل هذه الأهداف . كما نجد انظم الاقطاعية في المجتمعات لأوربية وفي اليابان بنفس الكيفية تعكس جسيما تأثير نظم أخرى ومظاهر البناء الاجتماعي والايكولوجي تكون جزءا من المضمون المحلي الذي تملس فيه النظم الاقطاعية وظيفتها ، ولكن في نفس الوقت كل مجتمع له أساس مجرد يتكون من مثل هذه انظم الشائعة بينها جميعا ، فضلا عن وجود درجة من الاستقلال الذاتي بالنسبة للعناصر الاجتماعية الأخرى الخاصة بالثقافة والبناء الاجتماعي .

والاستقلال الوظيفي هو أحد التناقضات الممكنة للتكامل الوظيفي أو التساند الوظيفي المتبادل ، ولكن هناك احتمال آخر هو التملك أو ما أسماه ميرتون الموققات الوظيفية (٢١) وهناك لا تكون الاجزاء مستقلة عن بعضها البعض ، ولكنها بدلا من أن تتساند فانها فعلا تعبرق بعضها البعض . ونحن اذ نؤكد ذلك فاننا نقترض واحدا من ثلاثة أشياء : أن أعضاء المجتمع لهم نفس الفكرة المثالية حول كيفية عمل النظم الاجتماعية ، وأنه على أساس ذلك تكون بعض العناصر موقعة لعمل هذه النظم الاجتماعية ، أو أن نظام اجتماعي ما يعمل بطريقة معينة ويتوقف عن العمل بسبب تأثيرات بعض العناصر الاجتماعية الأخرى ، أو قد يعني هذا أن تأثيرات بعض العمليات الاجتماعية تقلل من المستوى العام للتنبؤ داخل قطاع معين . وإذا استخدمنا مفهوم الموققات الوظيفية بمعنى آخر ، فمن الواضح أنه ينطوي على معاني تقييمية لدرجة كبيرة . وعلى سبيل المثال اذا قلنا أن الطاقة تمثل مفضلة وظيفية بالنسبة للتصنيع في الهند ، فهذا يعني أن الهنود يريدون التصنيع ، ولكن اذا كانوا لا يريدون التصنيع وقد فرض عليهم من قبل قادتهم ، نجد الطاقة هنا تمثل وظيفة محددة وهي المحافظة على المجتمع الهندي من التصنيع السريع . ويمكن أن تعبر عن ذلك بطريقة أخرى : حيث يمكن القول أن الاتجاه البطيء نحو التصنيع في الهند يتماشى مع المحافظة على بعض ملامح النسق الطائفي . وهذا المثال يثبت بطريقة جيدة ما أكد ميرتون منذ فترة طويلة من حيث أنه من الممكن دائما تجريد بعض ملامح الحياة الثقافية والاجتماعية والتدليل على تكاملها الوظيفي ، مع بيان أن بعض

أو كل هذه الملامح في نفس الوقت غير متكامل وظيفيا مع غيرها . ويجدر بنا أن نتذكر أن اثنين أو أكثر من النظم الاجتماعية والعقائد أو الأجزاء الأخرى من الأنساق الاجتماعية يمكن أن تتكامل في بعض النواحي بينما لا تتكامل في بعض النواحي الأخرى ، فالتكامل الوظيفي مظهر من مظاهر العمليات الاجتماعية المجردة ، وليست النظم والأنساق والأفكار والقطاعات النظامية التي تعالج ككيانات حقيقية .

وكما بينت في جزء سابق في هذا الفصل ، فإن درجة التكامل تختلف من نمط من الأنساق إلى نمط آخر ، ومن جزء من النسق الاجتماعي إلى جزء آخر . وبصفة عامة فالمجتمعات البسيطة أكثر تكاملا من المجتمعات المعقدة وتغير بسرعة أقل من المجتمعات المعقدة فهناك فرصة أقل لظهور سمات تتعارض مع بعضها البعض وذلك أنه بينما يكون التنافر سببا للتغير ، فقد يكون أيضا نتيجة للتغير المستمر غير المنتظم .

وهذا يأتي بنا إلى آخر نموذج من المتناقضات الخاصة بالثبات والتغير الاجتماعي . ولقد أوضحنا أنه لا يوجد تناقض في التأكيد على أن الأنساق الاجتماعية تستمر في وجودها كما تتغير في وقت واحد . ذلك أن دراسة التغير الاجتماعي تهتم بتغيرات البناء الاجتماعي الثبات يتضمن البناء والديمومة .

نظرة نقدية لنموذجان للمجتمع

أن أحد المسائل الهامة في الأبحاث المعاصرة في النظرية الاجتماعية كانت المناقشة حول تألف نموذجين للمجتمع أولهما يسمى نموذج الاجماع Consensus أو التكامل Integration في حين يسمى الآخر نموذج القهر والازلام Coercion أو الصراع Conflict. وواضح من الاسمين البديين لكل من النموذجين أن المكونات الخاصة بالنموذج الأول نجد أنها تؤكد على أهمية كل من الاجماع والتكامل بينما يؤكد النموذج الثاني على أهمية كل من القهر والصراع . مع الافتراض أن الاجماع والتكامل أما أنهما شيء واحد أو أنهما متلازمان امبريقيا ، وأن القهر والصراع مترابطان أيضا .

ويمكن وصف الجدل الذي يدعى وجوده بالقول : إن أحد النموذجين ينسب الى الأساق الاجتماعية سمات الالتزام والتضامن والابحاج والتبادل والتعاون والتكامل والاستقرار والثبات ، بينما ينسب الآخر اليه سمات القهر والازلام والقسام والغدااء والنزاع والصراع والتفكك والتنير . ويمكن القول أيضا أن النموذج الأول يؤكد على أهمية المعايير والشرعية . في حين يؤكد النموذج الثاني على المصالح والقوة . ويمكن أن نوضح النموذجين المتناقضين كما يلي :

(النموذج «ب»)	(النموذج «أ»)
١ - المصانع هي العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية .	١ - المصانع والمصانع هي العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية .
٢ - تشمل الحياة الاجتماعية على الحب والعمر .	٢ - تشمل الحياة الاجتماعية على الترابط .
٣ - الحياة الاجتماعية أساسية بالضرورة .	٣ - المجتمعات متماسكة بالضرورة .
٤ - الحياة الاجتماعية تولد التناقض والاستياء والعداوة .	٤ - يعتمد الحياة الاجتماعية على التضامن .
٥ - الحياة الاجتماعية تولد مراعات مائية .	٥ - تقوم الحياة الاجتماعية على التعاون والتبادل .
٦ - الحياة الاجتماعية تولد المصالح الطائفة .	٦ - تقوم الاساق الاجتماعية على الإجماع .
٧ - يشمل الناس والتغير الاجتماعي على القوة .	٧ - يعرف المجتمع بالسلطة الشرعية .
٨ - أساس الحياة الاجتماعية غير متكاملة وتحدد التناقضات .	٨ - تتكامل الاساق الاجتماعية .
٩ - تميز الاساق الاجتماعية الى التغير .	٩ - تميز الاساق الاجتماعية الى الثبات .

والمناقشات المقدمة والتي يقوم عليها الدفاع عن أي أو كل .
 النموذجين هي : الدفاع النظري عن النموذج « أ » يكون : إذا كانت الحياة الاجتماعية غير ممكنة دون وجود معايير فيجب اد أن يكون هناك التزام بهذه المعايير ، وبالتالي إجماع على القيم التي تؤسسها المعايير .
 وكل الأقسامات تواجه بوحدة أساسية وتماسك وتضامن ، وكل الأدوار الاجتماعية بما في ذلك الأدوار التي تشمل على استخدام القوة ويجب أن تحكمها في المدى الطويل معايير مقبولة بشكل متبادل بين كل الجماعات ، وهكذا فالقوة تصبح كلها في النهاية سلطة شرعية ويتم استخدامها في متابعة تلك الأهداف التي يتم تحديدها على أساس القيم الأساسية للمجتمع واستخدام القوة داخل سق شرعي هو ثمرة لمميزات خاصة ، كما أنه تسهيل من أجل إنجاز الأهداف الاجتماعية . نفس الوقت .
 والنسق الأساسي للقيم يؤثر على المجموعات العامة للمعايير التي تعمل في أي مجال نظامي ، وهكذا فكل النظم تنحى الى التكامل .

مع التوجيهات القيمة الأساسية ويتوافر كل هذه الشروط يتبع ذلك وجود مصلحة عامة في الوضع الراهن وتجانس نسبي بين الاجزاء المختلفة للنسق الاجتماعي . وتوجه النسق الاجتماعي بالتالى الى ان يصبح في حالة التوازن ، واى اتجاهات نحو السلوك المنحرف يتم السيطرة عليها داخل حدود معينة أو تستثير استجابات معينة تعود به الى تأثير البناء النظمي ، فالنسق الاجتماعي يميل الى الاستمرار والثبات بقدر ما يحدث التغير الاجتماعي فانه يكون عملية تكيف واسعة ، رغم أن بعض أشكال التغير يمكن أن تحدث بشكل واسع نتيجة لفشل عملية التطوير الاجتماعي وذلك لتأكيد الالتزام الملزم للقيم .

والمناقشات التي يقوم عليها الدفاع عن النموذج «ب» مختلفة تماما ، ولكنها تتجبع بنفس المقدار في الربط بين مختلف الاقتراحات ، فالمجتمع يقوم لانه يخدم مصالح الناس ، والمصالح ليست متشابهة لدى كل الأفراد والجماعات وقطاعات المجتمع ، وتقسيم المجتمع الى مكانات وطبقات مختلفة ذات مميزات مختلفة يؤدي في حد ذاته الى الصراعات حول المصالح ، وبقدر ما يوجد الاجماع ، فانه يكون اجماع يتكون تدريجيا من أولئك الذين يقتسمون فرص معينة للحياة الاجتماعية والذين تبنو مصالحهم على هذا الأساس . وبقدر ما يعتقد بوجود قيم عامة في المجتمع ، فان هذا الاعتقاد يكون جزءا من أيديولوجية الذين يملكون القوة ، وما يسمى بالقيم الأساسية للمجتمع هو مجرد القيم الخاصة بالطبقة التي تحكم ، فالامتيازات في أحد المجالات الاجتماعية تخلق الظروف المناسبة للحصول على امتيازات أخرى في المجالات الأخرى ، والقوة تميل الى أن تكون عامة . والمحافظة على القوة والامتيازات تتطلب الحث والقهر . والقهر والالزام يؤدي الى الصراع الذي يؤدي بدوره الى قهر والزام أكبر . واستقرار المجتمع مهدد دائما بصراعات أساسية بين المصالح وبين مبادئ القوة للزومة . وهكذا نجد أن الميكانيزمات الاجتماعية التي تستخدم لمنع التغير يجب أن تغير ذاتها عندما من أجل التغير . وقد يكون هناك درجة من التكامل النظمي نتيجة لفشل الطبقة الحاكمة ، وعلى سبيل المثال : تشبها العلاقات الواقعية بين الإمبراطورية المختلفة للقوة -

ولكن هذا لا يمكن أن يستمر ، فالمصالح المتباينة والمتصارعة تتضمن أن القطاعات النظامية سوف تتضائل من أجل الاستقلال الذاتي وان هذا يؤدي في النهاية الى تناقضات بينهم ، والمجتمعات ما عدا المجتمعات الأكثر بدائية تمثل أنساق غير مستقرة ، ومن الطبيعي أنها تتجه للتغير .

وقد يتفق بعض المعلقين حول هذا الموضوع على أن ما وراء كل نموذج من النظريات مقبول بشكل أو بآخر ، حتى ولو كان أحد النموذجين مفضلا عن الآخر . ونجد دار نندورف الذي وضع لنفسه نماذج مشابهة لذلك يعترف بأن نموذج التكامل أو الاجماع يمكن تطبيقه على بعض الحالات ، لكن ليس على كل الحالات يهتم بها (٣١) . ويقدم ركس Rex قليلا لتأييد النموذج « أ » فيما عدا الاعتراف بأن الاجماع والضمان قد تكون من سمات العلاقات داخل الجماعات أو الاجزاء المتصارعة (٣٢) . ولكن يبدو أنه لا دارندورف ولا ركس يشكان في النظرية التي يقوم عليها نموذج ، فهما باختصار يفترضان أنه بصفة عامة اذا كان أحد العناصر مقبولا في نموذج من النموذجين فهذا يستلحق قبول كل العناصر الأخرى . وهذا الاساس ليس مقبولا تماما لدى بارمونت Parsons الذي يناقش الصراع والتوتر والاساس المياري عناصر جوهرية في كل الأنساق الاجتماعية ، ولكنها يجب أن تظل داخل حدود معينة اذا كان للنسق الاجتماعي أن يستمر في عمله (٣٣) . ولقد بين كوزر Coser جلكمان (٣٤) Glück Man مقتنعين أثر سيميل أنها لا تقبلون النظريات الذي يقدم عليها النموذجان فهما يتفقان على أن الصراع مثلا لا يؤدي بالضرورة الى التغير ، وهما يفتنان الى النقطة التي يترفان عندها أنه يمكن أن يقوم النسق الاجتماعي ، ويدعى « جلكمان » - أنه حتى صراعات المبادئ - عدم التناقص القيمي أو المياري - يمكن الحصول عليها من خلال النسق الاجتماعي (٣٥) .

ولقد تسائل « جولدنر » أيضا حصول النظريات التي يقوم عليها النموذجان وعندما ناقش اهتمام كوتز Cozette وبلوكس Marx ودور كاييم Dur Kheïm بمشاكل الاجماع والصراع " يعترف بأن

هذه السمات ليست معرضة بشكل متبادل ولكنها قد تتلازم في الوجود ،
ربما في حالة من التوتر داخل نفس النسق الاجتماعي (٣) .

ويميز « لوك وود » Lock Wood بين مظهرين منفصلين للإنسان الاجتماعي « التكامل الاجتماعي ، وتكامل النسق الاجتماعي » (٣) .
ويشير المفهوم الأول أما إلى الاجتماع أو إلى التضامن أو التماسك ، لكن لوك وود - ليس واضحا تماما هنا - ويشير المفهوم الثاني إلى التساند الوظيفي المتبادل ومناقشات لوك وود هنا هامة وصحيحة : فوجود التكامل في معنى لا يتضمن وجوده في الآخر وهو يناقش أن « نموذج التكامل » يمكن تطبيقه في المجتمعات ذات الصراع البنائي بقدر ما يؤكد العلاقات الوظيفية المتبادلة بين الأسس المادية والأجزاء المختلفة للبناء النظامي ، وقد يتكامل نسق اجتماعي ما بهذا المعنى دون أن يظهر تضامنا اجتماعيا أو أجماع ... الخ وهذا الرأي يتمشى مع الماركسية الجديدة الخاصة - لوك وود - وذلك أن ماركس أكد بقوة على الصلة الوثيقة بين البناء الفعلي وبين المستويات المختلفة والأجزاء المختلفة للبناء الفوقي للنسق الاجتماعي . ويطبق لوك وود . هذه الأفكار في تحليله لحالات عديدة للتغير الاجتماعي مبينا كيف أنها تنتج من خلال التفاعل الاجتماعي بين أجزاء الانساق الاجتماعية غير المتألفة بقدر ما تنتج من الصراع الاجتماعي . وقد يبدو أن « لوك وود » يريد تخليص النظرية الاجتماعية من النموذجين المتناقضين ويرى أنه من الملائم وليس من المقنع أن يقال أن الوفاق بينهما ممكن (٣) .

ولنحج إلى مناقشة نقطتين رئيسيتين حول كل هذا أولهما :
هي أن النموذجين لا يحتاجان حقيقة إلى وفاق ، حيث أن افتراضات « أ » ، « ب » ليست متنازعة بشكل متبادل ، فالنموذجان لا يمثلان بدليين أصليين فإذا قلنا أن حجرة ما ملوثة للنصف ، لا يعني أننا نكرر أنها فازعة لنصفها والنقطة الثانية أكثر تعقيدا : فلنفترض أنه من المعترف به أن هاتين المجموعتين من الافتراضات ليست متنازعة بشكل متبادل . وسوف يظل بإمكاننا أن ندعي أنهما ناقضوا الاختلاف في التأكيد ، وأنه من الممكن إقامة نموذجين للمجتمع يكون فيهما نمطان من السمات السائدة المتصلة

بعضها البعض تناقض كل نمط منها الأخرى . وخلاصة النقطة الثانية أن هذا المعنى يعنى أننا نفترض أن وجود أحد السمات السائدة يعنى ضمناً وجود الأخرى . ومحاولة إثبات عكس ذلك تمثل فى أنه من الممكن تماماً تصور نماذج قد تحتوى على بعض السمات السائدة فى النموذج « أ » وبعض السمات السائدة فى النموذج « ب » وباختصار فقد يكون ممكننا ومرغوب فيه أن نقيم عدة نماذج للانسان الاجتماعية أكثر من إقامة لمودجين ، وهذا بالتأكيد غير ملائم لأولئك الذين يفكرون على أساس المفاهيم الثنائية .

والنقطة الأولى - أن هاتين المجموعتين غير متنافيتين بشكل متبادل - قد تم توضيحها قبل ذلك فى هذا الفصل . ولكن يجدر بنا أن نكرر على سبيل التأكيد . فربما كان توفر سمة خاصة فى أكثر أشكالها تطرفاً تؤدي الى استبعاد وجود تقيضها ولكن ما من أحد يقترح بشكل مؤكد أن المجتمعات عادة ما تتصف بالسمات المدرجة تحت « أ » ، « ب » فقط . فعادة ما تتصف المجتمعات بكل صفة وتقيضها فى حالة توفر مع بعضها البعض . والاختلاف بالطبع يكون فى الدرجة التى يتميزون بها بالتأكدات تحت « أ » ، « ب » ولكن بعض العناصر المتناقضة ليست متناقضة بشكل متبادل عندما تتخذ كل منها شكلاً متطرفاً . وعلى سبيل المثال فإن استخدام القوة الملزمة قد تتلازم فى وجودها مع السلطات الشرعية رغم أنه من الواضح أنه كلما أصبحت القوة قهراً ملزمة كلما قل اعتمادها على الشرعية .

والنقطة الثانية ليس من الصعب إثباتها : فالاجماع لايعنى بالضرورة الثبات كتقيض للتغير ، فقد يكون هناك اجماع على أشكال واتجاهات التغير ، بينما يؤدي نقص الاجماع أو التغير الواضح عن المصالح الطائفية الى إعاقة التغير المخطط ، وبالمثل أن الاعتراف بالسلطة الشرعية لا يوحى هو الآخر بالضرورة الى انعدام التغير ، فى حين أن استخدام القوة الملزمة قد يمنع أو يعوق عمليات التغير . وقد يصاحب الصراع والتكامل الوظيفي ، وقد يصاحب التضامن عدم التكامل مما يؤدي الى صراع دائر بالنسبة للفرد .

وفي بعض الحالات توجد بعض السمات المائدة في النموذج « ب » مع بعضها ، وفي المجتمعات البسيطة توجد صلة وثيقة بين أعلى درجة من التكامل والتماثل والتضامن وبين اتجاه النسق الاجتماعي الى الثبات ، ولكن من المشكوك فيه أن يكون هذا المفهوم اثنتائي البسيط لنماذج الانساق الاجتماعية ممكن تطبيقه على كل أنماط المجتمع .

والافتراض بأن التأكيد على التغير يرتبط بالضرورة مع السمات الأخرى للنموذج « ب » ، في حين أن التأكيد على الاستقرار والثبات بالضرورة مع السمات الأخرى للنموذج « ا » ربما يدين بالكثير الى الايديولوجية سواء كانت محافظة أو راد بكالية ، وليس هذا في حد ذاته شيئاً سيئاً ، الا اذا لم يتوفر الثبات والبرهان . وبطبيعة الحال فمن الواضح أن الكثير من مناقشات علم الاجتماع في القرن التاسع عشر ، قد أكلت دور الصراع في تفسير التغير الاجتماعي وأن الكثير من مناقشات علم الاجتماع الحديثة أهملت كلا الصراع والتغير ولكن قد يعنى هذا تأثير التقييم ، فانه لا يمكن تأسيس رابطة منطقية أو أمبريقية بين هذين الشئين .

المراجع

1. David Lockwood, *Social Integration and System Integration in* George K. Zoltschan and Walter Hirsh (eds) *Explorations in Social Change*, Routledge, 1964, PP. 244-56.
2. See for example, Lucy Mair, *Primitive Government*, Penguin, 1962, P. 115.
3. See for example, M. Gluckman, *Anthropological Problems Arising From the African Industrial Revolution in Aidan Southall (ed), Social Change in Modern Africa*, Oxford University Press, 1961, PP. 77-9, and also, W. Watson, *Tribal Cohesion in a Money Economy*, Manchester University Press, 1958
4. See for example, Bryan R. Wilson, *An Analysis of Sect Development*, *American Sociological Review*, Vol. 24, February 1959, PP. 3-15.
5. See Max Gluckman (ed), *Essays on the Ritual of Social Relations*, Manchester, 1962.
6. George Simmel, *Conflict*, trans. Kurt H. Wolff, The Free Press, 1955.
7. Max Gluckman, *Custom and Conflict in Africa*, Africa, Oxford 1959.
8. Sigmund Freud, *Group Psychology and the Analysis the Ego* (trans. James Strachey), London, Hogarth Press, 1948,
9. Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization* (trans A. R. Henderson and Talcott Parsons), William Hodge, 1947, PP. 329-34.
10. A. Etzioni, *A Comparative Analysis of Complex Organizations*, The Free Press, 1961, Intro and Part I.
11. Gerhart Fiers and Milton R. Singer, *Shame and Guilt*, Charles G. Thomas, Illinois, 1953.
12. E. Durkheim, *The Division of Labour in Society*. PP. 200-29.
13. Claude Levi-Strauss, «The Future of Kinship Studies», *Proceeding of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Nation Ireland for 1965*, P. 15.

15. S. N. Eisenstadt, *Anthropological Studies of Complex Societies Current Anthropology*, June 1961.
16. Max Gluckman, *The Judicial Process Among the Barotse of Northern Rhodesia*, Manchester University Press, PP. 19-20.
17. S.J. Nadel, *The Theory of Social*, London, 1975.
18. See for example, C. W. M. Hart and Arnold R. Pilling, *The Tivi of North Australia*, New York, 1960, esp. PP. 75-6.
19. A. W. Gouldner, «Reciprocity and Autonomy in Functional Theory» (See Chap. III, reference 31).
20. Donald G. Mac Rae, «The Crisis of Sociology» (see Chap. III, reference 3).
21. R. K. Merton, «Manifest and Latent Functions» (see Chap. III, reference 22).
22. R. Dahrendorf, *Class and Class Conflict in Industrial Society*. PP. 160-5.
23. R. Dahrendorf, *loc. cit.*
24. J. Rex, *Key Problems of Sociological Theory*, esp. PP. 110-14.
25. Talcott Parsons, *The Social System*, esp. pp. 490-6.
26. Lewis A. Coser, *The Functions of Social Conflict*, Routledge, 1958.
27. Max Gluckman, *Custom and Conflict in Africa*.
28. Max Gluckman, *ibid.*
29. Alvin W. Gouldner, «Introduction» to Emile Durkheim, *Socialism*, Collier, New York, 1962, PP. 7-31.
30. David Lockwood, *op. cit.*
31. David Lockwood, *op. cit.*

الفصل السابع

تفسيرات التغير الاجتماعى

مقدمة

يشكو علماء الاجتماع دائما من نقص نظرية لتفسير التغير الاجتماعى .
والذى تقصده تماما ، أنه فى حين توجد نظرية عن الفعل الاجتماعى والانساق
الاجتماعية لدى علماء الاجتماع فإنهم لا يملكون نظرية ملائمة عن التغير
الاجتماعى . وأحد تطبيقات التغير يمكن أن تكون أكثر ثباتا عن نظرية
الانساق الاجتماعية . ووجهة النظر الأخرى ، المتصلة بذلك ، أن علم
الاجتماع المعاصر مرتبط بالتحليل الوظيفى الذى يتناول دراسة الظاهرة
الاجتماعية من خلال المفوض البنائى لنسق ما ، ولكنه لا يفسر التغير
الاجتماعى . والمتغير الثالث لهذه الشكوى كما يلى : أن دراسة الثبات
الاجتماعى يمثل حالة خاصة فى النظرية الاجتماعية ، وهكذا نجد أن
ما يحتاجه علم الاجتماع هو نظرية واحدة تفسر كلا الثبات الاجتماعى
والتغير الاجتماعى . بينما نجد العنصر الرابع للشكوى كان ضد النظرية
الاجتماعية وهو أكثر اختلافا : أن التغير الاجتماعى فقط حقيقى ، بينما
الثبات الاجتماعى هو مجرد وهم ، أو على نطاق واسع هو نتاج الصكر
للمحافظ أو مجرد خطأ فى فهم معانى الكلمات من خلال هذا رأى الأخير ،
ما الذى نحتاجه إذن ، هو أن ترجع الى بعض الآراء التقليدية السابقة ،
التي ترى أن هدف علم الاجتماع مشابه لتأسيس التاريخ النظرى .

ووجهة النظر الأولى ، هى صحيحة جزئيا ، وخاطئة جزئيا . حيث أنه
فى الحقيقة أن علم الاجتماع ينقصه نظرية لتفسير التغير الاجتماعى .
لكن من المفكوك فيه أيضا ، أن علم الاجتماع يملك نظرية عن الثبات
الاجتماعى . فإذا ملك علم الاجتماع نظرية لتفسير الثبات الاجتماعى ،

فيجب يملك نظرية أخرى لتفسير التغير الاجتماعي . فإذا كانت نظرية الثبات الاجتماعي تفسر لماذا لا تتغير المجتمعات تحت هذه الظروف الموجودة ، نجد أن نظرية التغير تفسر عدم وجود مثل هذه الظروف .

والادعاء الثاني ليس مقبولا أكثر من الأول . فإذا كانت النظرية الماركسية أو بعض النظريات الأخرى، يمكن أن تفسر حقيقة التغير الاجتماعي، ومن ثم يمكنها تفسير عدم وجود التغير . وفي الحقيقة لقد أهتم ماركس بصورة جزئية لتفسير الثبات الاجتماعي ، ولقد فعل ذلك من خلال مفاهيم اقتصادية وأيديولوجية ملزمة .

ووجهة النظر الخاصة بالادعاء الثالث ، يمكن قبولها تماما . فدراسة الثبات الاجتماعي على أساس أنها حالة خاصة لدراسة التغير الاجتماعي ، ولكن بالمثل ، دراسة التغير الاجتماعي يمثل حالة خاصة لدراسة الثبات الاجتماعي . وهذه النقطة قد وضحتها في الفصل الأخير .

والادعاء الرابع هو: أكثر تباينا من الادعاءات الأخرى . والتي غالبا ما ترفض أي شيء ما عدا الجانب التوافقي لعلم الاجتماع . وبعض المناقشات للقوية يمكن أن تنشأ عنها ، ولكنها تظل دائما في صدام : حيث يكون قرار دراسة المجتمع بأسلوب واحد فقط .

طبيعة التغير الاجتماعي : ما الذي يمكن تفسيره

غالباً ما يميز علماء الاجتماع بين تغيرات تهيئ جزء ضروري لثبات النسق الاجتماعي . ومن ثم ، نعود مرة أخرى للقول بأن التغير باعتباره ولأسباب بيولوجية واضحة ، كل نسق اجتماعي يمكن تزيده بتغيرات في ملامحة الخاصة . ولكن هناك كثير من التغيرات الأخرى التي تحدث ، ليست من هذا النوع ، ولكن يمكن تناولها على أنها ملامح ثابتة للإنسان الاجتماعية ، وعلى سبيل المثال تقلبات الأسعار ، والتغيرات في تأييد الأحزاب السياسية . ولكن كثير من التغيرات تركز على كيفية تحديد النسق الاجتماعي . فإذا كان كل شيء في النسق الاجتماعي يتغير ، من جزء في نسق دائم يمكن أن يقود للتغير في النسق ذاته . ومثال ذلك ، إذا كان النسق السياسي عادة يسمح بالاحلال أو الإبدال من حزب إلى آخر ، من ثم أن فشل مثل هذا الاحلال عبر الزمن يمكن أن يؤدي إلى تغير النسق السياسي ذاته .

كما حاول بعض علماء الاجتماع التمييز بين التغيرات الجزئية والتغيرات الهيكلية في النسق الاجتماعي . وهكذا فالاصلاح الاجتماعي ، والإمتداد أو حتى الخلق والإبتكار ، للخدمات الاجتماعية يمكن اعتباره تغيرات جزئية في النسق الاجتماعي ، هو الذي يؤسس على التباين الاجتماعي للمساواة الخاصة بالمسكية . وحتى بعض درجات التأميم للصناعات الرئيسية يمكن اعتبارها تغيرات جزئية في النسق الاجتماعي ، حيث أنها تتلائم في الوجود مع الملامح الخاصة للملكية في مجالات أخرى ، كما أنها تتفاوت في درجة تأثيرها من حيث الاختيار الشخصي لمراكز القوى في الصناعات المهيمنة . ومن جانب آخر فإن تغير العاملين الذين يتحكمون في الصناعة ، يمكن اعتباره تغير في النسق ذاته .

والصعوبة التي تكمن هنا ، هي التفرقة على التغير بحدوده الخاصة للنسق الاجتماعي . فإذا كان كل شيء في النسق الاجتماعي يتغير ، فمن ثم لا يوجد أي أسلوب يماثله على أنه يمثل نفس النسق الاجتماعي . ولهذا

كانت الحالة كذلك ، فانه من الصعب تعيره من الناحية المنطقية . فإذا قلنا
أن هناك تغير كلي في النسق الاجتماعي لأي شركة صناعية . يجب أن يكون
لدينا بعض الوسائل التي تحدد تماثل النسق مع نفس الشركة ومن الواضح .
أن هناك بعض الأشياء لا تتغير . وبالمثل ، إذا أشار أحد الأفراد السوي
أن التغير السكلي في البناء الاجتماعي البريطاني ، يمكن أن يكون أدبه
بعض الوسائل التي تجعله يماثل هذا البناء البريطاني . وفي الواقع لسنا في
حاجة الى الذهاب وراء الأمثلة المتطرفة . حيث لا يوجد نسق اجتماعي
يتغير كلياً . حتى أن معظم لتغيرات الراد بكاليه - الثورات - لا تمثل
تغيرات كلية لجميع الملامح الخاصة بالبناء الاجتماعي : فالتغير يكون غابا
غير شامل وجزئي . وفكرة التغير السكلي هي أكثر اقترابا الى الخرافة
منها الى النظرية الاجتماعية العلمية . فالأفراد الذين يحملون بالتغيرات
السكلية ، لا يمكن أن يمارسوا ذلك .

ولكن هناك معنى حقيقي معقول في التميز بين التغيرات الثانوية من
التغيرات الأساسية في النسق الاجتماعي . ويمكن للفرد أن يفعل ذلك ، عن
طريق فصل عدد من الملامح الاستراتيجية أو الجوهرية للنسق الاجتماعي ،
ثم تحديد التغير الأساسي أو الرئيسي الذي يؤدي الى تغير هذه الملامح
ذاتها . ولكن حتى هذه الحلول تؤدي الى بعض الصعوبات . أولا :
كيف يمكن للفرد أن يحدد هذه الملامح الجوهرية ؟ ثانيا : كيف يمكن
للفرد أن يميز بين التغيرات الأساسية والتغيرات السطحية في هذه الملامح
الجوهرية ؟ والصعوبة الثانية ، كما أعتقد ، هي ببساطة مظهر مسن
الصعوبة الأولى .

ولكن ما الذي قصده بلفظ - الملامح الجوهرية - أو الملامح
الاستراتيجية للنسق الاجتماعي ؟ دعنا نقول أننا فصلنا ملامح أ ، ب ،
ج ، د ، و ، هـ للنسق الاجتماعي : ومن ثم إذا افترضنا أن عرفنا أن التغير
في أ يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على ب ، ج ، د ، و ، هـ ، وإذا
افترضنا أيضا أن عرفنا أنه أي تغير أولي في أحد هذه العناصر - ب -
ج ، د ، و ، هـ لا يملك نفس التأثير على الآخرين باستثناء أ ، من ثم يمكن القول
أن أ هو أحد الملامح الجوهرية للنسق الاجتماعي .

وإذا لاحظ أحد الأفراد أى نسق اجتماعى دائم ، فمن الصعب جدا ، أحيانا أن يفصل للملامح الجوهرية بهذا الأسلوب ، وهناك حالات تظهر ببساطة مثال ذلك : فمن الواضح أن عدل النظم السياسية والاقتصادية للمجتمع له أكبر أثر على نجاح أو فشل السكتاب والمظاهر الفنية الأخرى . ولكن نجاح هذه المظاهر الفنية لها أثر ضئيل على هذه النظم السياسية والاقتصادية . وعلى أية حال ، هناك بعض الحالات تبدل على أن الدراسات المتزامنة فشلت في الكشف عن أى العوامل يكون استراتيجى أو جوهرى فى النسق الاجتماعى مثال ذلك ، هل يمثل التركيب البريطانى ملامح الرئيسية ؟؟ وبملاحظة السياسة البريطانية كسوق دائم ، من الواضح أن كل عامل مفيد بالعوامل الأخرى ، ولكن لا يتضح أى العوامل يمثل الملامح الجوهرية . وبالطبع ، يمكن أن نقاش أن كلا العوامل يمثل ملامح جوهرية علاقتها ببناء السمات الخاصة بالملكية الذى يمثل حقيقة العامل الجوهرى . ولكن هذه الحقيقة غير واضحة إلا فى النظرية الماركسية . والمسألة يمكن مناقشتها بدراسة التغير الاجتماعى فإذا كانت التغيرات فى عوامل أ - ب أو ج لا يمكن أن تحدث بحدوث أحداث تعبيرات فى هـ ، و أو ز ، بينما التغيرات فى هـ ، و أو د يمكن حدوثها بدون أن تؤدي الى تغيرات فى أ - ب أو ج ، من ثم يتضح أن أ ، ب ، و ، ج يمكن أن تكون الملامح الجوهرية للنسق الاجتماعى ، إذا كانت نتائج الانتخاب لم تغير النسق الانتخابى ولحين التغيرات فى النسق الانتخابى تؤثر على نتائج الانتخابات يمكن القول أن النسق الانتخابى هو أحد الملامح الجوهرية للنسق السياسى .

وحتى إذا لم توجد مشاكل فى تماثل العناصر الجوهرية للنسق الاجتماعى فإنه قلل صعوبة التمييز بين التغيرات الأساسية والتغيرات الثانوية . وترجع أهميتها للأسباب التالية : حتى إذا حدد أحد الأفراد أن العامل أ يمثل عامل استراتيجى فى علاقة مع ب ، ج ، د ، و فهذا لا يعنى أن العوامل الأخرى غير الجوهرية لا تتغير بدون أى تغير أولى فى العامل أ ولا يعنى ذلك أيضا ، أن التغيرات فى هذه العوامل لا تؤثر على التغيرات فى أ بصفة عامة . فمن المستحيل أن يتغير أحد الملامح فى النسق الاجتماعى

بدون أن يؤثر بصورة أو بأخرى في الملامح الأخرى . والسؤال الملح هنا : هل التغيرات في أ تؤدي إلى تغيرات راد يكالية في ب ، ج ، د ، أو هـ بينما التغيرات في ب ، ج ، د ، هـ تؤدي فقط إلى تغيرات ثانوية في أ وحتى إذا كانت الإجابة على هذا السؤال مؤكدة ، فهل هناك وسائل محددة للتمييز بين التغيرات الراد يكالية والتغيرات الثانوية ؟ وحتى ، إذا توافرت هذه الوسائل فمتى يمكن تطبيق هذه الوسائل ؟ بالنسبة للمدى القصير تأثير ب على أ يمكن أن يكون ثانوي ، بينما في المدى الطويل قد يكون التأثير راد يكاليا أ .

وبخلاصة كل هذه المناقشة : يمكن أن يعرف فقط ، على نحو ارتباطي *Expost Facto* أينما يكون التغير الخاص ، يكون أو لا يكون ، تغير في الملامح الجوهرية للبناء الاجتماعي . وهذا لا يمنع أحد من وضع نظريات تقرر أن العوامل الأساسية تهلك الملامح الجوهرية ويمكن أن تؤدي إلى تغيرات أعظم كنتيجة للتغيرات في النسق ذاته . ولكن هذا يعني أن لوحده الملامح الجوهرية هو جزء من نظرية التغير الاجتماعي ، وليست خطوة مبدئية للتمييز بين التغيرات الجزئية والتغيرات الكلية .

فكل التغيرات الاجتماعية مهمة : ولكن عدم ضئيل من التغيرات في قطاعات معينة للنسق الاجتماعي يمكن أن تحدث نتائج مؤثرة أكثر من كثير من التغيرات في قطاعات أخرى . والأكثر من ذلك ، كل التغيرات الاجتماعية جزئية ، فقط بعضها أكثر أو أقل من الأخرى .

حدود المشكلة في دراسة التغير الاجتماعي

توجد اثنين من مجالات المشكلة في الدراسة النظرية للتغير الاجتماعي، الأولى: تضع في اعتبارها العوامل أو الميكانيزمات التي تؤدي إلى التغير، الثانية: تضع في اعتبارها السمات العامة في برنامج Course التغير الاجتماعي. وخلاصة هذا الفصل أنه يهتم بميكانيزمات التغير بينما يهتم الفصل التالي ببرنامج التغير.

منذ القرن الثامن عشر، وعلماء النظرية الاجتماعية يفكرون في ميكانيزمات التغير الاجتماعي وقد حاولوا ككل تفسير كل أو أغلب أشكال التغير من خلال العامل الواحد. ويمكن تقسيم قتراتهم الى مجموعتين:

- ١ - هؤلاء الذين يفسرون في ضوء نمو العوامل والعمليات الداخلية
- ٢ - وهؤلاء الذين يؤكدون العمليات الخارجية وهذا الشكل هو السائد في أغلب التفكير الاجتماعي.

وأفضل تفسير معروف للتغير الاجتماعي في ضوء العوامل الواحد أو العامل المسيطر هو النظرية التكنولوجية، النظرية الاقتصادية، نظرية الصراع، نظرية التكامل غير سوى، نظرية التكيف والنظرية الفكرية، وأخيرا نظرية التفاعل الثقافي. وسوف أعود لهذا كله قبل أن نجد اجابة للسؤال: هل يمكن أن نجد نظرية واحدة للتغير الاجتماعي؟

اولا - النظرية التكنولوجية:

في بعض الأحيان تربط هذه النظرية خطأ بالماركسية، كما أنها انتشرت حديثا. في مضمون ما تستخدم لتفسير النمو التشابه بين المجتمعات الصناعية الاشتراكية وغير الاشتراكية. وفي مضمون آخر تستخدم التحليل والتنبؤ بعمليات التغير الاجتماعي في المجتمعات التي يمكن أن نسميها لامية. ويمكن أن تحتوي النظرية على شكلين:

- ١ - تقرير شروط كافية لتفسير التغير الاجتماعي.

- ٢ - تقرير شروط ضرورة لتفسير التغير الاجتماعي.

(١٧ م - النظرية الاجتماعية الحديثة)

في الشكل الأول من الواضح أن النظرية تكون حقيقة في أحد المجالات وزائفة في الأخرى أن أي تغير تكنولوجي ينتج بدرجة كافية ، ينتج بعض التغيرات الاجتماعية الأخرى كنتائج تابعة له . مثال ذلك الأساليب الفنية الحديثة للمصانع قد أثرت في العلاقات الاجتماعية المصاحبة للصناعة ، كما أن الأساليب الفنية الحديثة قد أثرت في بعض مجالات التنظيم العسكري . أنه من الصعب أن نجد أي معنى للتغير التكنولوجي أن لم يصاحبه بعض التغيرات الاجتماعية . وعلى أية حال ، هذا لا يعني أن التغير التكنولوجي وحده يمكنه أن ينتج تغيرات اجتماعية لكل الأنماط .

وفي الواقع ، أن الفكرة التي وجدت قبولا واسما في علم الاجتماع هي فروض « الهوية الثقافية » Culture Lag في محاولتها تفسير كثيرا من ملامح المجتمعات الصناعية الحديثة — مظاهر القلق ، الصراعات ، أشكال الأمراض العقلية ، والرغبات التردية — في ضوء فشل التنظيم الاجتماعي أن يحفظ توازنه مع التغير التكنولوجي . وهذا يكون أفكارا خاطئة مع هذه الفروض . أنه من الممكن معرفة تلك الأنواع من العلاقات الاجتماعية الأكثر تناسبا وملائمة للمستوى الخاص للتكنولوجيا ، وأنه من الممكن الحصول على التفسير الكافي لهذا . ولكن من النادر رفض الأصل الأساسي للحقيقة : فالتغيرات التكنولوجية السريعة جدا يمكن حدوثها بدون أي درجة مماثلة للتغير في البناء الاجتماعي والسمات الأخرى للثقافة .

ويرى الشكل الثاني : أن التغير التكنولوجي دائما شرط ضروري لحدوث التغيرات الاجتماعية الأخرى . قد يكون هناك حالات تكنولوجية ضمنية ضرورية قبل العوامل الأخرى التي تستطيع إحداث تغيرات معينة ، ولكن هذه الحاجة لا تجعل أو ليست معجلة بالتغير الاجتماعي . فمثلا يستلزم عدم التغير في التكنولوجيا حدوث تغير حول النظام الديمقراطي المحظوظ في بريطانيا . وهذا لا يعني أننا نذكر أن التغير التكنولوجي مسئول في بعض الأحيان عن التغيرات الأساسية المنتشرة في البناء الاجتماعي . ولكن يقلل المسؤولة المزعومة هنا : لماذا يحدث التغير التكنولوجي ذاته ؟ ولا يمكن أن يكون ببساطة نتيجة لقوة خاصة

دافعة ، ولهذا لا يمكن تفسير : لماذا يكون التغير التكنولوجى نادرا
فى بعض المجتمعات ، وفى فترات معينة من التاريخ ؟

ثانيا - النظرية الاقتصادية :

تدين كثيرا لتأثير ماركس والماركسية ، والنظرية الاقتصادية للتغير
احتلت مكانا رئيسيا فى دراسات ومناقشات علماء الاجتماع والتاريخ .
هذا ليس لأنها نظرية على الأقل فى تأثيرها بالماركسية تكون مقبولة أكثر، ولكن
لأنها تدعو الى تغيرات ودفاعات خطيرة لا نهائية . وبدون شك يرجع
ذلك جزئيا الى الأهمية الشائعة للماركسية كمذهب أيديولوجى فى فضاله
مع أو بين المجتمعات . وكذلك يرجع أيضا الى جاذبية المذهب ، وبدون
سبب كم من النقد وجه ضدها ، ومازال هنا أكثر ، وهذا لأنها تبدو
مقبولة ، كما تبدو أنها نافذة الى أعماق الحقيقة الاجتماعية ، وبطبيعة
الحال ، فان التغيرات الاقتصادية للتاريخ أو التغير الاجتماعى ، ليست فى
حاجة أن تكون ماركسية ، ولكن لا يوجد أى من التغيرات الأخرى
للمذهب نال الاهتمام مثل الماركسية .

ولقد أسست النظرية الماركسية على الفرض الأساسى : أن التغيرات
الاقتصادية فى البناء السفلى *Infra-Structure* للمجتمع هو
المحرك الأول للتغير الاجتماعى . ويتكون البناء السفلى من قوى وعلاقات
خاصة بالانتاج ، بينما يتكون البناء الفوقى *Super-Structure* من
المسلمات الخاصة بالنسق الاجتماعى ، مثل النظم السياسية والقضائية
والدينية التى تخدم وتدعم البناء السفلى ، الذى تكونت بواسطته . ولم
يركز ماركس أن عناصر البناء الفوقى تتحدد كلية بالتغيرات فى البناء
السفلى ، كما أنه لم تقترح أن كل المجتمعات فى نفس مرحلة التنمية
الاقتصادية تملك سمات البناء الفوقى بصورة مقصودة . وبذلك لا تمثل
نظرية ماركس حتمية كاملة لكل النظم عن طريق عمليات عامة سائدة
للتغير الاقتصادى (١) . فلقد أكد ماركس ببساطة ، أن التغيرات
الاقتصادية أساسية وأنها تاتى بتغيرات أخرى حولها والتى لها مصالح
اقتصادية .

ولم تكن نظرية ماركس شكلا للحتمية التكنولوجية . فلقد قدر

بنفسه أن أى نسق اجتماعى يمكن أن يكون له أهمية ما ، وكذلك لا يكون محددا بتطور قوى الانتاج بدون حدوث الهيازه . هذا التحديد ، يمكن وجوده فقط ، عندما يؤدى التطور التكنولوجى الى الصراع الطبقي والى تناقضات أخرى . بحيث يمكن لنسق أن يأخذ طريقة جديدة ، فالنغير طبقا للنسق الماركسى يعنى تغير فى تناقضات الانتاج وفى النظم الأخرى التى ترتبط وتضاهى بشكل خاص هذه العلاقات . لكن ما الذى يحدد ويدفع النغير ؟ هو تناقضات النسق الاجتماعى التى تتبع من العلاقات الاجتماعية للانتاج .

وعلى الرغم من أن نظرية ماركس تعتبر نظرية عامة لميكانيزمات النغير الاجتماعى فإن ماركس قلبا طبقها كنموذج لأى نسق آخر ماعدا الرأسمالية . وأنا هنا لا أقترح تجديد كثير من الانتقادات الخاصة بالنظرية الماركسية : لأن الرأسمالية لا يمكن لحلالها بالاشتراكية فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، حيث أن الطبقات فى المجتمع الرأسمالى لا يمكن أن تصبح قطبية ، وأن الإصلاح ونمو الثروات يؤدى الى ثورة أقل فى المجتمعات الصناعية المتقدمة . وهكذا .. كل هذه الانتقادات غالبا ما تكون كافية وفى بعض الأحيان تكون مقبولة من جانب الماركسين . ولقد فقدت نظرية ماركس نقدا مكثفا نظرا لتجاهلها أو سوء تقديرها

للأهمية السببية للأفكار والعمليات السياسية عموما . وهذا النقد أعيد تكراره باستمرار أيضا بواسطة الماركسين بالطريقة الآتية : لا : لقد ناقشوا ، أن الماركسية لا تترك أى تفاعل بين عمليات البناء النفسى ، والبناء الفوقى : مثال ذلك أنه لا يمكن أن تترك أن الطبقات الظلمة يمكن أن تجذب نحو المعتقدات الدينية والتى تعبر عن بعض الاحتياجات ضد النسق الاجتماعى ، كما أن هذه المعتقدات تساعد على إلهامها على صياغة أو تكوين المذهب السياسى للنشاطات الثورية ، كما أنه لا يمكن أن تترك أن الطبقات الظلمة يمكن أن تحصل على بعض المكاسب السياسية من خلال العمليات الديموقراطية ، والتى بدونها ، تسهل التحول أو النغير الجوهري للنسق الاجتماعى . فانيا : ادعاءات الماركسية أساسا لتفسير « أهمية » التحيزات من نمط واحد للنسق الاجتماعى

الى نمط آخر : من المبودية الى الاقطاع ، ومن الاقطاع الى الرأسمالية ، ومن الرأسمالية الى الاشتراكية . فى حدوث هذا ، ربما يرى فى أى لحظة من الزمان ، أنه يوجد تفاعل بين العامل الاقتصادى والعوامل الاجتماعية الأخرى ، يمثل التفاعل بين عامل التكنولوجيا والعوامل الاقتصادية . وعلى أية حال ، فى الحالة النهائية ، يجب أن يتغير البناء العرعى الاقتصادى قبل أى تغير نوعى فى النسق الاجتماعى عموما .

فى هذه المناقشة الثانية ، نجد من الصعب معالجة الماركسية ، نظرية اختيارية للتغير الاجتماعى . ويمكن تقديم أدلة لنرى أن التغيرات السياسية والايديولوجية هى أما ضرورية لأحداث تغيرات اقتصادية معينة ، وأن كثير من التغيرات الاجتماعية تحدث ، والتي لا تكون نتيجة للتغيرات الاقتصادية المعينة ، ويمكن الاستمرار فى المناقشة بأن هذه الآراء لا ترفض النظرية الماركسية وذلك بناء على هذه التغيرات ليست تغيرات أساسية فى البناء الاجتماعى ، مثال ذلك : إذا وجدنا أن الاستقرار السياسى والالتزام الايديولوجى نعو التعجيد والتحديث يعتبر مطلب ضرورى سلفا للتطور الاقتصادى ، ومن الممكن المناقشة وفقا للماركسية أن التغيرات « الحقيقية » فى البناء الاجتماعى تحدث فقط بعد التطور الاقتصادى . وإذا ناقشنا أن المنافسة السياسية بين الدول يعتبر عامل أساسى فى أحداث التصنيع مثل العوامل الاقتصادية ، فإن الاجابة سوف تكون أن ذلك يمثل مرحلة فى حركة التحرير لساكنى المستعمرات ، والذي هو ذاته مرحلة فى التطور والاحلال للرأسمالية .

والمشكلة الأساسية للنظرية الماركسية انها تفترض مسبقا حقيقة معينة ومعيار ذو هدف محدد يقيم التغير النوعى من نمط واحد للنسق الاجتماعى الى نمط آخر . ومن الممكن أن يرى دائما أن النسق الاجتماعى يظل أساسا غير متغير ، بحيث أنه يمكن أن يكون « أساسا » متغير . من هنا تصبح المناقشة الكلية ايديولوجية تماما ، وبالتالي تسلم النظرية الماركسية ببعض التفاعلات بين العامل الاقتصادى والعوامل الأخرى . ومن الصعب أن نرى على وجه النظر أو الرأى القائل أن

التغير الاقتصادي هو المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي . ولكن من العيب الرئيسى للنظرية انها لا تعطي حقيقة أنماط كثيرة للتغير على الاطلاق . مثال ذلك : أغلب التغير الاجتماعي في المجتمعات غير الصناعية يرجع أكثر للموامل السياسية والفضوط العسكرية منه للموامل الاقتصادية . ولميما . أنه من المهم أن نرى أن هذه المليات الأخرى لا تظهر في كل المراحل الاقتصادية . ولكن هذه هي نفس الصعوبة في تفسير هذه التغيرات من خلال العمليات الداخلية للاقتصاد ذاته . واحد الأشياء الهامة من الاقتصادات المترابطة نسبيا أنه من المصادر نمو العمليات الداخلية للتغير بدون تغيرات راديكالية معينة في بناء العلاقات الاجتماعية ، وفي الأفكار التي تسمح باستخدام الابتكارات والاختراعات التكنولوجية ، كما تشجع الاختراعات ذاتها .

ولكن واحدة من الانجازات العظيمة للنظرية الماركسية للتغير ، كنظرية مفادة للنظرية التكنولوجية انها حقيقة اجتماعيا . فهي تسمى لتفسير التغير الاجتماعي في ضوء العمليات الداخلية للأنساق الاجتماعية عموما . وأكثر من ذلك ، أنها لا تصالج هذه العمليات باعتبارها أشياء مادية أو إعادة تكييف ومحاولات استخدام مجموعات من نماذج الفعل والتفاعل على المستوى الاقتصادي لبيان الاستمرار المنطقي في تطور الرأسمالية أو بعض الأنساق الأخرى ولكن المشكلة هل تلك الأنساق الاجتماعية لا تعمل في طرق بسيطة معينة . فكل مجال للحياة الاجتماعية مزود ببعض درجات الاستقلال الذاتي في المجتمعات البسيطة وكذلك كل منها يمكن تكوين مصدر ممكن للتغير . وأبعد من هذا ، أن الخلق أو الابتكار الانساني له اختراعاته واكتشافاته ولا يحدث هذا استجابة للمتطلبات الاقتصادية . كلاهما لديه بعض درجات الاستقلال الذاتي ، مع أنه صحيحا كما أشار ماركس . سولهاذا فقط فالنظرية الاجتماعية الحديثة تدبر له بالخطمة - تلك الاختراعات تتطلب بيئة اجتماعية مقبولة أو ملائمة ، فضلا عن منبهات . ربما تأتي من الاقتصاد . وعندما تحدث ، ربما تكون لها نتائج غير مقصودة تماما بواسطة المخترعين لها أو بواسطة هؤلاء الذين يطبقونها عمليا .

ومما يثير الانتباه أن ماركس قد تجنب العتية التكنولوجية ، لأن
أى نظرية ربما تبدو أنها تحتفظ من خلال الفلسفة المادية للتاريخ . وربما
كان تجنبه هذا ضروريا ، فالتغيرات التكنولوجية بدأت كافتكار في ~~ال~~
الأفراد ، وليست جوهر ملدى .

ثالثا - نظرية الصراع :

في نظرية ماركس ، نجد التغير الاقتصادى وحمله يحدث وينتج
التغيرات الأخرى من خلال ميكانيزم للصراع المكثف بين الجماعات
الاجتماعية وبين الأجزاء المختلفة من النسق الاجتماعى . ولقد اقترح
علماء النظرية الاجتماعية حديثا ، أن الصراع ، بضمومه الواسع ، يجب
أن يكون سبب التغير الاجتماعى . والبرهان وراء ذلك تكون : لو أنه
يوجد اجماع في المجتمع ، ولو أنه القطاعات المختلفة للمجتمع كانت
متكاملة ، تكون الحاجة ضئيلة للتغير ، وبالتالي يجب أن يحدث التغير
نتيجة للصراع بين الجماعات الاجتماعية ، أو بين الأجزاء المختلفة للنسق
الاجتماعى والثقافى .

هذه النظرية تكون أكثر قبولا ، ولكن ليست بالضرورة حقيقية .
والجدال هنا هو أن صراع الجماعة يكون شرط كافي للتغير الاجتماعى
من الواضح أنها زائفة . وبالطبع . نظرية من هذا النمط تشير ليس لشكل
الجماعة المنقطع والمتفرق والتي يصعب أن تكون في صراع مع الأخرى ،
بل لوجود الصراع البنائى بين المصالحات التى تنسب الى انتهاء للمصالح
التي تتعارض مع بعضها البعض . ولكن من الشائع أن تصبح هذه
المصالح هى التى يعبرون بها عن أنفسهم في موضوعات خاصة يظنونها
بواسطة التوصل الى تساهم وسط : والمثال الواضح على ذلك هو انتهاء
المنازعات الصناعية عن طريق المساومة أو التحكم .

يمكن أن نقاش أن الصراع البنائى عندما يتضمن توازن قوى
متساوية ، فلا تكن عناصر معوقة للتغير الذى كان يمكن أن يحدث بدون
هذا التوازن مثال ذلك ، في المجتمعات التى يوجد فيها تقسيمات عميقة
بين الجماعات سواء كانت اقلية أو عرقية أو عنصرية ، يكون هنالك

امكانية أقل لتقديم التنمية الاقتصادية أو السياسات الخاصة بالدعاية :
أى تغيرات محسنة تتطلب بعض درجات الإجماع أو على الأقل ظهور
التقسيمات التى تتقاطع مع الأجزاء التى تقسم المجتمع الى وحدات
عدائية . والنقطة المهمة هنا أن الصراع قد يقود الى الاثارة والتهيج
وليس للتغير !!

وإذا لم يكن الصراع كافيا هل يكون غير ضرورى للتغير !!

من الواضح أن التأكيد بأن الصراع شرط ضرورى للتغير من النادر
وفضها . حيث لا يوجد مجتمع ، متغير أو غير متغير ، ليس فيه صراع
فى بعض الأنواع أو الأخرى وكذلك من الواضح أنه لا يوجد حالة
للتغير الاجتماعى لا تكون مصاحبة مع الصراع فى بعض الطرق الأخرى .
والنظرية يمكن أن تقرر أن أى تكثيف للصراع يعتبر ضرورى لحدوث
التغير الاجتماعى وتبدو هذه النظرية غير مقبولة ، مثال ذلك : أن الزنوج
فى الولايات المتحدة قد حصلوا على بعض التغيرات فى مكاناتهم
الاجتماعية ، ولكن لم يؤدى ذلك الى تكثيف الصراع بين الزنوج
والبيض . هذا المثال قد يكون مقننا من الناحية الظاهرية ، ولكن هناك
هديد من العوامل فى المناقشة . ولتوضيح ذلك يجب التمييز بين لفظ
« صراع » Conflict ولفظ « نضال » Struggle * . ويوجد
الصراع الاجتماعى عندما تظهر الأهداف لجماعة واحدة والسمى وراء
تحقيقها بطريقة ما تماثل تلك الأهداف لجماعة أخرى لا يمكن أن تكون
محققة ، بينما يظهر النضال عندما يأخذ الفعل أصل الصراع بواسطة
استخدام القوة من طريق جماعة أخرى أو عن طريق تجاهل جماعة أخرى
فى موقف الصراع .

والذى يكثف النضال بين الزنوج والبيض فى الولايات المتحدة يكون
تبعا لزيادة الادراك أو زيادة الخبرة ، بعدم المساواة بين جماعة من الزنوج
فضلا عن الخوف المتزايد من المساواة العظيمة بين جماعة من البيض ، مما

ينتج عنه تغيرات عدة في موقف الزوج . من هنا يتحول الصراع الى فضال بواسطة ادراك وخبرة الزوج بعدم المساواة ، وليس ضروريا بواسطة الزيادة الحقيقية في عدم المساواة ، فضلا عن شعور اليأس بالتأخر وليس الزيادة الحقيقية في المساواة .

ولكن حتى عندما يتحول الصراع الى فضال - وحتى المساواة الجماعية تكون معتدلة كشكل نظامي للفضال بطبيعة معتدلة أكثر - ليس من الضروري أن يقود الى التغير ، ولا يكون شرط ضروري للتغير . فالصراع الشديد مع أى شكل آخر للصراع ، يمكن أن يؤدي لمسح التغير باستخدام الظلم أو الاضطهاد ، وليس هناك شك في أن شدة الفضال يمكن أن تغطي دلالة لطيفة وسرعة التغير . ولكن يجب ألا نهلل أن تكثيف الصراع قد يكون ذاته نتيجة لعوامل أخرى قد لا تكون نفسها مرتبطة مع الصراع وشدة العداوة لليأس والزواج والفضال في الولايات المتحدة يكون نفسه نتيجة لزيادة التصنيع والنيو البائى البطالة نتيجة للتسهيلات التعليمية غير الكافية للزوج ، وزيادة التحضر وعدم توافر الوسائل المهمة ، وأى توقع للمساواة الكبيرة والساذج فقط هو الذى يتوقع حدوث التغيرات بدون الصراع وتكثيف الفضال وقد يكون ساذج أيضا من يتوقع الميليات الجديدة .
Dialectical
للفضال العنصرى سوف تخلق مساواة عنصرية .

وقد يكون الصراع غير كالى لتقديم التغير في ظروف كثيرة ، وقد لا يكون ضروريا في بعضها . مع أنه واضح أنه يكون ضروريا في كثير منها . ولكن شدة الصراع هي نفسها واحدة من منتجات كثيرة لأنساق كثيرة من التغير الاجتماعى . ومن الناحية الامبريقية يكون ربط الصراع منسج التفسير غالبا ما يدفع علماء الاجتماع للقول ان الصراع يكون سبب اساسى للتغير . وفي المجتمع الذى لديه مجموعة محددة من خلال التصنيع المخطط يمكن أن يساهم الصراع في العمليات : فالتنافس من أجل النفوذ والقوة بين الدول ، وحتى بين أجزاء الدولة الواحدة ، ربما ينشط التغير الاجتماعى ، ولكن نفس هذه الاشكال الخاصة بالصراع ربما ايضا تمنع التغير الاجتماعى .

ومما يثير الانتباه في نظرية الصراع للتغير الاجتماعي الاعتقاد (غالبا ما نجد المسيحية في تطرفها ، والأشياء غير الحقيقية نتيجة للإيمان بالأخريات « البعث والاحساس ») بأن الصراع بتعبير جد يعنى ثورة كالتغير الراديكالى والكللى فى البناء الاجتماعى . فالثورات تحدث فعلا أقل مما يتوقع ، وكثيرا ما لا تحدث النتيجة فى التغيرات التى كانوا يتوقعونها أو تنبؤا بها مقدما بواسطة هؤلاء سواء كانوا مؤيدين أو خائفين من هذه الثورات . ولقد قال افلاطون أن كل الثورات تقود الى ردود أفعال لقد كان احتمالا يعبر عن أمنية أو رغبة غيورة . ولكن يوجد حقيقة كبيرة فى هذه الفكرة . فالثورات تثير القمع والثورة المضادة . ولو أن هذه الأخيرة حدثت ، تؤدي الى مظاهر الاضطراب وتقل حالة الشرعية ، ويواجه القادة الثوريين الرئيسيين ثلاث مشاكل : الحكم ، خلق النظام ، تقليل فرض المصارضة لعدم الشرعية أو حتى العنف والقهر . وهذا لا يعنى أن الثورات لا تؤدي الى التغير . ربما تحدث كثير من التغيرات . ولكن من الخطأ الخلط بين أثر وشدة الفعل الثورى بالمقدمات البطيئة وبعادة الاستبسال الإجرائية التى تتبع ذلك . وأنسب مناخ لنجاح المجتمع الثورى هو نمو أقوى درجة من الشرعية والاجماع ولهذا السبب ولأسباب أخرى عديدة ، أن نظرية الصراع للتغير بصورتها الحالية ، غالبا ما تقود الى البساطة واختلاط الأفكار .

وجاذبية نظرية الصراع ، تكفى جزئيا ، أنها تقدم اجابة بسيطة لمشاكل علم الاجتماع ، ولكن يجب أن نؤكد الصراع الاجتماعى غالبا ما يكون من نتائج التغير الاجتماعى أكثر من سبب له ، كما يكون عموما عتبة كبيرة لأنماط متعددة من التغير الاجتماعى .

ولبما ... نظرية التنازل :

هناك نظرية قريبة أو وثيقة الصلة بنظرية للصراع ، حيث تنص التغير الاجتماعى فى ضوء « التنازلات والتنازلات » بين الأجواء المختلفة للانسان الاجتماعية .

وهناك مصادر كثيرة لعدم الانساق أو التباينات والتباينات خلال الانساق الاجتماعية . وأكثر الأمثلة وضوحا هو التوتر المحتل بين الشخصية ومتطلباتها التي تظهر من خلال النظم الاجتماعية . لو أن الناس تمثلوا التنشئة الاجتماعية تماما ، فمن الطبيعي أن يتحركوا للعمل وفقا لما تطلبه المعايير الاجتماعية . ولكن لسببين على الأقل ، فإن الناس لا يمثلون التنشئة الاجتماعية تماما .

أولا : لو أن التنشئة الاجتماعية صارمة ، فإنها تترك الناس غير قادرين على مساهمة الأحداث غير المتوقعة ، ولكن إذا كانت التنشئة الاجتماعية تسمح ببعض درجات المرونة ، فإنها أيضا تسمح ببعض التفسيرات الشخصية للأدوار الاجتماعية .

ثانيا : كل عمليات التنشئة الاجتماعية بها متطلبات متصارعة ، وبالتالي تنتج بعض المقاومة لمثل التنشئة ، وبالتالي تخلق مصدر دافعي نحو الاعتراف الاجتماعي .

والمصدر الثاني لعدم التكامل وعدم الانساق وثيق الصلة بالمصدر الأول وهو متضمن في طبيعة توقعات الدور . وتوصف الأدوار الاجتماعية بواسطة المعايير العامة . وعلى أية حال ، فالمواقف المعينة ، التي تحكمها مثل هذه المعايير تتباين في درجة أهميتها . والحقيقة المؤكدة أن توقعات الدور لها صفة العمومية تماما بحيث تطبق على مواقف متباينة ومعنى ذلك أن هناك بعض مجالات للتفسيرات الشخصية . ومن هنا فإن الشخصية والالتزامات المتصارعة تؤثر كل منهما في الأخرى .

والانساق الاجتماعية وأجزاء من الانساق الاجتماعية تختلف في درجة المرونة التي تسمح بها للأدوار ، كما تختلف أيضا في درجات التغير التي تظهر في التنشئة الاجتماعية . وليس بعيدا لهنذين العالمين مع بعضهما مؤسسات مصدرا للتوتر ، محدثا التغير الاجتماعي ، وبالمثل فإن إمكانية وجود التغير هي ذاتها تختلف من نسق اجتماعي إلى آخر . وأحد الأفضال لنظرية الدور المرن للتنشئة الاجتماعية أنها ليس فقط أشارات أو أدلة لمصدر التغير الاجتماعي ، ولكنها تقترح أسباب لماذا آن بعض المجتمعات أو بعض القطاعات

بالمجتمع تكون أكثر استعدادا لظهور التغير من غيرها ؟؟ ونقاط ضعف هذه النظرية أنها لم تفسر حقيقة لماذا يحدث التغير ، بينما فسرت فقط لماذا يجب حدوثه ؟؟ ونظرية الأدوار ربما تكون مرة لكى تسمح لكثير من التنوعات فى السلوك دون أن يؤدي ذلك الى تغيرات فى النسق النظامى .

والتغير الأساسى لنظرية الاتكامل *Malinogration* تفسر التغير فى ضوء الضغوط الخارجية أو متطلبات القطاعات المختلفة أو الثقافة . بناء على هذا الغرض ، فإنه اذا حدثت أفعال فى واحدة من هذه القطاعات فإن واحدة أو أخرى يجب أن تتغير .

وفى بعض الحالات فإن التعارض بين القطاعات تتطابق مع التعارض بين الجماعات الاجتماعية أو شبه الجماعات فى نوع واحد أو آخر ، فى حالات أخرى نجد أن عدم تكامل النسق ربما يتقاطع مع تقسيم الجماعة أو يظل ببساطة مع الجماعة الاجتماعية الخاصة أو شبه الجماعة . هذا النمط الثانى ربما يأخذ شكل صراع الأدوار مع نفس الأفراد ، أو ربما يأخذ شكل للصراع بين الأفراد مع نفس الجماعة الاجتماعية . والمثال الدال على النمط الأول هو الصراع بين السلطة التقليدية والبيروقراطية حينما تمثل البيروقراطية القطاع الحضرى بينما تمثل السلطة التقليدية القطاع الريفى . وبالطبع ، توجد بعض الروابط الاجتماعية بين القطاع الريفى والحضرى وبصفة خاصة روابط القرابة ، ولكن هذه الروابط ربما تكون أقل وأضعف من تقليل الصراع . ولا يمثل ذلك حالة لصراع الجماعة حيث أن لكل جماعة أو شبه جماعة قلم مختلفة ممثلة . وخارج نطاق هذا النمط من الصراع ربما تظهر أبنية مختلفة للعلاقات بين المدينة والقرية ، أو بين المركز الرئيس والمناطق المحيطة به فى الحياة السياسية . والمثال الدال على النمط الآخر هو الصراع بين أدوار العائلة وأدوار المهنة التى تظهر فى المجتمعات الصناعية : مثل هذا الصراع يمكن أن يؤثر فى كل فرد ، ولا يؤدي فقط الى التغير فى بناء العائلة بل يؤدي أيضا الى التغير فى النسق المهنى والأمثلة الوسيطة تكون للصراع

بين الكنيسة والدولة في مجتمع المصور الوسيط أو بين القيم الهندية التقليدية وبين قيم المجتمع الصناعي الحديث في الهند اليوم . في هاتين الحالتين لا خيرتين ، فإن الصراع قد يكون داخليا لبعض الأفراد ، وقد يكون بالنسبة للبعض الآخر بين أفراد تربطهم روابط القرابة والصداقة ، والطبقة ، والمكانة . . . الخ وفي بعض الحالات ربما يكون الصراع داخليا وشخصيا معا .

هذه النظرية قد تكون مقبولة مثل نظرية صراع الجماعة ، والاثنين معا يجب أخذهما في الاعتبار كمثل جيد للتغير الاجتماعي . ولكن يوجد نقاط ضعف بينها : دعنا نفترض أننا نحاول تفسير التغير الاجتماعي في ضوء عدم التكامل بين عنصرين أ ، ب . والآن لو أن أ ، ب كانوا غير متكاملين في الماضي ، من ثم سوف يخرقهما بعض التغير . وقد لا يحدث ذلك ، ربما قد يؤدي إلى تكاملهما . ولكن يفرض أن يكونا في حالة اللاتكامل فانه يمكن تغييرهما . وهذا يفترض أن التغيرات في أ ، ب والتي تظهر لتجملهما غير متكاملان ، سوف ترجع إلى أشياء أخرى أكثر من عدم التكامل . وبعبارة أخرى ، عدم التكامل ليس شرط ضروري لحدوث التغير الاجتماعي وبطبيعة الحال ، يمكن أن نجد أن التغيرات في كلا أ ، ب أو كلاهما سوف يرجع إلى عدم تكاملهما مع العناصر الأخرى ج ، د ، فضلا عن أن هذه التغيرات سوف تخلف عدم التكامل أكثر بين أ ، ب وبالتالي يطلق تغيرات جديدة وبهذه الطريقة ، يمكن مناقشة أن كل التغير يرجع إلى عدم التكامل ، ولكن المحل أو المكان الرئيسي لعدم التكامل هو ذاته التغيرات . وبدلا من ذلك يمكن مناقشة أن كل عنصر مثل أ ، ب ، ج ، د هو ذاته يشكل أجواء أ ، ب ، ج ، د ، ب ، هـ ، ب ، هـ ، ب ، هـ . الخ . حيث يكونوا في حالة عدم تكامل تحقق التغيرات في الكليات ، والتي تصبح غير متكاملة مع بعضها الآخر . هذه الطريقة تجعل المناقشة أن كل التغير الاجتماعي هو مجموعة من التوافقات النهائية بين الأجزاء غير المتكاملة للأساق الاجتماعية . ولكن يبقى السؤال الملح : لماذا تصبح بعض الأجزاء غير متكاملة مع بعضها البعض في المحل الأول ؟؟

وبطبيعة الحال ، فإن النظرية ليست في حاجة لأن تتطلع الى الاجابة على هذا السؤال الأخير : فهي تقرر فقط أن عدم التكامل شرط كما في حدوث التغير ، وعموما ، من المشكوك فيه أن تكون النظرية بهذا الشكل حقيقية . وبالطبع ، لو أن شيئا في أعلى درجة من التاكامل ، من ثم لا يمكن الافتراض مسبقا تلازمهما في الوجود . وحتى لو تلازما في الوجود ، من ثم فإن التوقف أو الكف عن التلازم في الوجود في حالة خاصة يعتبر تغير . ويتبع قولنا هذا أن تحديد حقيقة عدم التكامل بين العناصر هو أن هذه العناصر يمكن أن تتغير من أجل تلازمهما في الوجود . وعلى أية حال ، لو قررت النظرية أن التنافر غير محتمل داخل النسق الاجتماعي ، من الواضح أنها زائفة : حيث أن حقيقة الأمر أن الأفراد سوف يميزون بعض الأنماط غير الملائمة من خلال النظم الاجتماعية لو كان ذلك يحقق مصالحهم أو إذا لم يكن هناك بديل لذلك كما أنهم سوف يتفاعلون مع بعض الأشكال غير الملائمة بواسطة تغير هذه النظم بنظم أخرى قادرة على تحقيق مصالحهم . وليس فقط أنها نظم غير ملائمة وقيم متلازمة في الوجود ولكن أيضا التلازم في الوجود يمكن أن يمنع مصادر معينة للتغير الاجتماعي ومقاومة الروابط الطبيعية الداخلية والاستثناءات الطبيعية الداخلية في المجتمع الهندي ، في بعض أشكالها تشجع بواسطة بعض أشكال التنمية الحديثة ، ولكن هذه المقاومات فعلا أو حقيقة تمنع أشكالاً أخرى للتنمية الحديثة (١) .

والمثال التاريخي غالبا ما يكون أن النظم المتصارعة تؤدي الى تغيرات راد بكالية حيث أن صراع الكنيسة والدولة قد ساعد على تشجيع نمو المذهب البروتستانتي والعلوم ، كلاهما عمل على تقدم الاقتصاد العمر والتنمية السياسية . ولكن نسبة التنافر وعدم التكامل بين الكنيسة والدولة - لو أمكن أن نسميها هكذا - ترجع الى النضال من أجل القوة فالكنيسة ربما لا يمكن أن تتفصل عن الدولة ، كما في كثير من المجتمعات الحديثة ، ولكنها تحصل خضوعا لقراها السياسية الخاصة بالدولة . وعندما لا يكون للدين تنظيم سياسي ، غير متطابق بين الأخلاق الدينية والمصالح الخاصة بالدولة أو الاقتصاد ، التي غالبا ما توضع تحت قطاعات يمكن إدارتها .

ان هذا لا يعنى القول بأن الصراع على المبادئ ، والصراع بين المتطلبات للنظم المختلفة والصراع بين المجموعات المختلفة من المعايير والقيم ، لا تقدم مصدرا للتغير الاجتماعى . ولكن النتيجة الأخيرة أن مثل هذا التغير هو التفاعل بين الأفراد الذين يؤدون أدوار اجتماعية معقدة ، والسعى وراء تحقيق المصالح، الملزمة والموجة بواسطة التوقعات المتنوعة، والمعايير والقيم كل ذلك يمكن تركيزه فى شبكة من الروابط الاجتماعية ، تؤسس على المشاعر والاحاسيس والمصالح والواجبات وحينما يوجد احساس أو خبرة بالتوازن بين المساوئ فى متابعة مجموعة من المسابير ، وفى مقابلة مجموعة من التوقعات ، سوف توجد ضغوط معينة لتجنب ذلك ، مثل هذا الضغط سوف يكون عظيما حينما نجد مجموعات مختلفة من النظم بينها متطلبات متصارعة . فمثلا الأسرة تؤثر على الأفراد ولكن بدرجات مختلفة أيضا تؤثر الحزب النظامية الأخرى . مثل أثر تغير البناء البيروثراطى على اتخاذ القرارات السياسية فإن التنافر وعدم التكامل سوف يؤدى الى ممارسات أكثر فى بعض الأدوار الاجتماعية أكثر من غيرها ، ولكن ربما يكون تأثيرها أكثر بواسطة التفاعل الاجتماعى .

من الممكن عن طريق التنافر وعدم التكامل التهيؤ لبعض الأزمات . ومن طريق الفعل الاجتماعى المعطى لتعديل بعض النظم الاجتماعية تطورا لبعض الاحتكاكات على المصالح . ومن الممكن أيضا التجاوز بين الظاهري الأخلاقية أو الجمالية ، كما اقترح أو كشتون Oakshott ، لا يمكن أن يكون لها أثر للضغط على التغير (٢) ولكن يحدث أكثر فى المجتمعات المتقدمة مع تطبيقات متخصصة مختارة والتي من عملها تعديل هذه النظم ، وعلى الرغم من نقص الأدلة التاريخية والتي تقود للتوعد للاعتقاد بأن ذلك غير موجود بالمجتمعات البسيطة . ومن المحتمل أن ملك الزولوى مدوهم غمب ملحق بلغة الباتو فى نائال بجنوب أفريقية - وضع متعمدا نسق موحدا للتطور والزم الأعضاء به أو للإقتراب من حاشية الملك من أجل مقاومة الصراع بين الولاءات القومية والقبلية وتبدو أن التجربة ناجحة - على الأقل الى درجة ما (٣) .

وتظهر بعض مظاهر الصدق في النظرية التي تفسر التغير الاجتماعي في ضوء الحاجة للانسجام بين الأجزاء ، ولكن هذه حقيقة نظرية منفصلة عن محاولات أوفليمين في دراسة التغير الاجتماعي يمكن تسميتها « نظرية التكيف » .

خامسا : نظرية التكيف :

يقال عموما أن الوظيفة لا تهرس ولا تستطبع أن تفسر التغير الاجتماعي ومع ذلك فقد بينت من قبل أن الوظيفة يجب أن تكون نظرية للتغير إذا كانت أيضا نظرية للثبات الاجتماعي ويكاد أحد أشكال هذا المذهب أن يستخدم في تفسير العمليات الوظيفية على أساس قيمة البقاء ويقترح نظرية واضحة عن التغير الاجتماعي على أساس التكيف . وما تفرقه النظرية بالتالي هو أن الانساق الاجتماعية ككل تكيف نفسها مع البيئات الخارجية وبالطبع فإن لفظ (النسق) يستخدم هنا للإشارة إلى أية مجموعة من العمليات الاجتماعية المترابطة التي يكون فيها دليل واضح على التغذية المرجعية أو (السياسة الدائرية) لتبرير افتراض وجود درجة من المحافظة على الذات وبهذا المعنى يمكن أن يكون النسق عائلة أو العائلة مجتمعا مطلقا أو تنظيميا أو نمطا من التنظيم أو اقتصاد السوق المشتركة أو جهاز الحكومة البريطانية أو اقتصادها أو مجتمعا قريبا إلى آخره .

وأحدى الصعوبات الأولى التي تقابلها هي معنى كلمة (بيئة خارجية) فإذا كنا نعني بها البيئة الطبيعية فإن أوجه الغموض تصبح قليلة نسبيا ذلك لأنه بالرغم من أن البيئة الطبيعية للمجتمع ليست طبيعية بشكل خالص فهي تتحول تحولاً هداماً وبناءً عن طريق الفعل الإنساني فيمكن معالجتها كشيء خارج على النسق الاجتماعي وبتميز آخر فإن الجماعة الانسانية بتنظيمها وعقائدها ومصلحتها وقيمها يمكن أن تعالج كوحدة والبيئة الخارجية كوحدة أخرى والتفاعل بين الاثنين كنسق (أيكولوجي) . والحقيقة القائلة أن جزءا من البيئة الخارجية هو من صنع الإنسان تعتبر حقيقة قليلة الأهمية ، ذلك أن ما تفسره هو التغير من حالة معطاه وليس من حالته الأصلية في بيئة طبيعية خالصة .

وعلى أية حال فهذا التفسير للنظرية ذو قيمة قليلة الأهمية نسبيا فإذا كنا نعالج مجتمعات بسيطة ، فإن الافتراض بأن البيئة الطبيعية في حالتها الغامق تؤثر تأثيرا قويا على البناء الاجتماعي فهذا الى حد ما ثبتت صحته ، ذلك أن البناءات التكنولوجية المعقدة التي تحول البيئة تجعل الناس يعتمدون على الطبيعة اعتمادا كبيرا وهذا يعد من قابلية البناء الاجتماعي بالتغير ، ولكن هذا أيضا يفشل في تفسير السبب في أن المجتمعات ذات البيئات المادية المتشابهة تكون لها أبنية اجتماعية مختلفة وتطبق هذه النظرية على المجتمعات المعقدة أقل فائدة ولا معنى هذا أن الناس في المجتمعات المعقدة لا يتفاعلون مع بيئاتهم الطبيعية ، ولكن مما يفعلونه بها يرتبط بالأهداف التي يسعون اليها وهذه بدورها نتاج للبيئة الثقافية والاجتماعية أكثر مما هي نتاج للبيئة الطبيعية ، وعموما فإن دراسة الناس بالنسبة لبيئتهم المادية قد يسهم اسهاما أكبر في فهم السبب في عدم التغير أكثر من فهم السبب في التغير .

والحقيقة أن ما يدور في عقول المؤمنين بهذه النظرية يرتبط بعملية تكيف الانساق الاجتماعية مع بعضها البعض وهكذا يمكن تفسير التغيرات في الاقتصاد كعمليات تكيف مع كل اقتصاد آخر أو مع جهاز الحكومة أو التغيرات في بناء العائلة على أساس التكيف مع المدن الأخرى . . . الخ وأحد الافتراضات المحددة لهذه النظرية هو أن شكلا خاصا من أشكال التغير - وهو بالتحديد التنوع أو زيادة التركيب - يمكن تفسيره على هذه الأسس والمناقشة التي بدأ من « سينسر » يبدو أنها معطاء من الأبنية البسيطة وهكذا فإن نمو التنوع يكون نتيجة لعملية التكيف مع البيئة (١) .

والأمثلة المؤيدة لذلك تتبع من العقل مباشرة . وعلى سبيل المثال فيمكن لنا أن نقرر نمو التنظيم المعقد في الشركات الصناعية بالطريقة الآتية : أن هذه الشركات يجب عليها لكي تبقى في عالم متنافس أن تتراد كفاءتها والكفاءة تتطلب تنظيما معقدا من هنا فإن هذا النمو نتيجة لتكيف التنظيم مع البيئة الخارجية للشركات الصناعية الأخرى . المثال الثاني يمكن أن يكون نمو البيروقراطية العسكرية فالجيوش يجب أن تكون قادة . على (١٨٢) - النظرية الاجتماعية الحديثة

الدفاع عن نفسها في الصراع ضد الجيوش الأخرى ، والفعالية في الاشتباك
تتزايد بالتنظيم ، ومن هنا فإن التنظيم العسكري المتزايد هو تنظيم تكيفي ،
وحتى فإن بعض الحالات التي يبدو أنها تناقض النظرية يمكن إثبات مستندا
لها وعلى سبيل المثال فيمكن القول بأنه بالرغم من أن بناء العائلة في المجتمع
الصناعي المعاصر أقل فاعلية التنوع الداخلي عنها في المجتمعات غير الصناعية
فهذا ضروري لأن وظائف العائلة قد أصبحت متميزة عن غيرها من الوظائف
الاجتماعية الأخرى - مثل الإنتاج الاقتصادي والتعليم الرسمي - وهكذا
فإنها تجعل النسق كله أكثر تركييا وبالتالي أكثر تكيفا للبيئة الخارجية
للإنسان الأخرى .

وبين هذا المثال الأخير أكثر من أي شيء آخر نقاط الضعف الحقيقية
في النظرية فمتغيرات مثل « نسق » ، « بيئة » ، « تنوع » ، تكيف يمكن
أن تحدد دائما بطريقة ثبت صحة النظرية ، وبالطبع يمكن تحديد أهداف
معينة للنسق الاجتماعي مادامت هذه لأهداف معترف بها أو يمكن الاعتراف
بها من جانب أولئك الذين يشاركون في هذه الأنساق ، ويمكن أن نبين
أن المسمى وراءها يؤدي إلى تغيرات في النسق تنتج عن تأثير الأنساق الأخرى
عليها أو التأثير المتوقع من تلك الأنساق الأخرى ، ولكن لكي تفعل ذلك
فإننا لا نحتاج لنظرية مركبة عن التكيف ، كما أن افتراض التنوع يجب علي
أية حال أن يظل منفصلا تماما ، ذلك لأن التنوع يمكن في بعض الظروف
أن يكون صفة مميزة لعملية التكيف ، ويمكن ألا يكون كذلك في البعض
الأخرى . وليس من الصعب أن نبين أن التنوع في بعض الأحيان يؤدي إلى
تقليل التكيف إلى درجة بعيدة بالنسبة لأهداف معينة ، فقد يكون من المفيد
في الحرب تحقيق التكامل بين مجموعة كاملة من عمليات اتخاذ القرار داخل
سلطة واحدة مفرده ، ولكن في أوقات السلم قد يكون ذلك غير مفيدا
بالنسبة لأهداف الحرية أو الرخاء الاقتصادي .

وهذا يأتي بنا إلى نقطة الغموض الخطيرة التالية في هذه النظرية : فإنها
تفترض أن أهداف نسق اجتماعي ما متخذة بوضوح ولكنها قد لا تكون
كذلك ، وقد يكون أحد الأسباب وراء ذلك هو أن النسق الاجتماعي يملك

عددا من الأهداف المتعارضة ، قد يكون واحدا منها الحفاظ على النسق الاجتماعي ذاته بقدر ما يتيسر له ذلك ، ويمكن أن تحلل التغيرات في تنظيمات الأعمال والجيوش وبناء الاقتصاد الموجه على أساس التكيف من تحليل التغيرات في أبنية العائلات والتنظيم الدينى والاقتصاد غير الموجه ، ذلك لأن الأمثلة السابقة تكشف كلها عن أسبقية بسيطة نسبيا للأهداف التي تحدد عموما بواسطة أولئك الذين يمثلون التنظيم والذين يملكون القوة على تأكيد الأهداف الأخرى لا تكتسب من أهمية ثانوية ، وحتى في هذه الحالات للأبسط فلا تظهر دائما بوضوح ، إذا كانت التغيرات تكييفية أم لا . فبقد تكون تكييفية من بعض النواحي وغير ذلك في نواحي أخرى ، وقد تكون تكييفية على المدى القصير وغير ذلك على المدى الطويل .

وهناك صياغة أكثر اقتناعا لنظرية التكيف يقدمها « ولبرت مور » W. Moore الذى يفضل اصطلاح « التوتر الإدارى » (١٨) ويقترح - مور - أن نظريات التغير الاجتماعي يجب أن تهدف الى تحديد المناطق التي يشتد فيها الصراع في الانساق الاجتماعي والاعتراف بها كبشكلات للتغير الاجتماعي . وتقوم هذه النظرية على افتراض أن إحدى العمليات الضرورية للانساق الاجتماعية هي تخفيف التوتر وان مثل هذه العمليات قد تحدث خلال التغير . ويمكن أن نسمي « التوتر الإدارى » هذه عملية تكيف لنسق واحد أو لنسق جزئى مع الآخر ، ولكن - مور - يؤكد أن التغير قد يؤدي الى التوتر بقدر ما يخلقه . وهكذا فإن نظرية - مور - لا تتطلب أى معايير للنجاح في « التوتر الإدارى » لكى تمسر التغير ، فهي تتطلب فقط افتراض أن التوتر ينتج عملية من عمليات الإدارة . ومن المحتمل حيث أن الانساق الاجتماعية لا تتغير تماما كل شيء ، ان يفترض - مور - أن النتائج المقصودة أو غير المقصودة كما تناسبها خلال التفاعل الاجتماعي يمكن تفسيرها كاشكال للدائرة . ولا يجب الافتراض أن كل توتر للانساق كلها يؤدي بالضرورة الى شكل من الإدارة يتأسس عليه مباشرة . فالانساق الاجتماعية كالأفراد يمكن أن تحتل مقدارا لا بأس به من التوتر .

سادسا - النظرية الفكرية :

لقد لقيت النظرية الفكرية للتغير رفضا واضحا لمدة من الزمن بين علماء الاجتماع وهذا الرفض يرجع الى حد كبير لتأثير ماركس ، وبشكل جزئى لتأثير مفسرى دوركايم وخصوصا راد كليف براون .

ولقد رفض ماركس النظريات الفكرية عن التغير الاجتماعى أساسا بسبب اعترافه عن حق بأن الكثير من هذه النظريات كانت تعكس ببساطة جهلا بالعمليات الاجتماعية ، وربما كانت تعكس أيضا ميلا من جانب المفكرين والمنظرين الى المبالغة فى تقدير قيمة جهودهم الخاصة . (وهذه النقطة الأخيرة من نقاط التصور يبدو أنها شائعة بين بعض الماركسيين المعاصرين الذين يبدو أن الأيديولوجية تطارد عقولهم وتتحكم فيها) . وكان ماركس يعترض فى البداية على ذلك النوع من النظريات الذى يفسر وجود نظم السيادة والديموقراطية والبرلمانية على أنها مجرد تجسيدات للمذاهب ، فى حين أنه - ماركس - يدعى أن النظم نشأت كنتيجة للتفاعلات الاجتماعية التى تحكمها القوى الحقيقية الواقعية مقابل للقوى المثالية (١) .

وإذا كانت أهداف دوركايم تماثل وتختلف أفكار ماركس فى وقت واحد ، فقد كان أيضا يرغب فى أن يثبت أن الأسباب الحقيقية الوحيدة للظواهر الاجتماعية يجب أن تكون عمليات اجتماعية لاعمليات التفسير الفردى ، ولكنه لم ينكر حقيقة أن الأفكار كظواهر اجتماعية يمكن أن تؤثر على مسار التغير الاجتماعى .

وكل الظواهر الاجتماعية هى فى أحد معانيها الهامة فكرية ، فالعلاقة الاجتماعية لا توجد الا إذا كانت لدى الناس بعض التوقعات فيما يتعلق بالمسلك المحتمل للآخرين ، وهذه التوقعات المتبادلة التى هى عنصر أساسى فى العلاقات الاجتماعية ، هى بالطبع أفكار . ولا يتضمن ذلك ، أن هذه الأفكار يمكن تكوينها كأنساق متماسكة بواسطة أولئك الذين يمتقنونها .

وبالإضافة الى تلك الأفكار المتأصلة فى العلاقات الاجتماعية ، فهناك فى كل أنماط المجتمع ، أفكار لدى الناس حول النظم الاجتماعية والأبنية

الاجتماعية والأنساب الاجتماعية ، وأيضاً حول العالم المادى « وما وراء الطبيعة » ، وهذان المستويان الفكران لا يظلان بالضرورة منفصلين . فمن ناحية ، فالأفكار التى تتضمنها علاقات اجتماعية قد تم صياغتها بوضوح فى شكل مذاهب يمكن عندئذ تصديرها من مجتمع الى آخر ، وعندما يحدث ذلك فيمكن عندئذ أن تصبح أيضاً أسباب للتغير الاجتماعى .

ومن الناحية الأخرى ، فالمذاهب الواضحة حول المجتمع يمكن تطبيقها على ظروف اجتماعية خاصة ، وفى النهاية تصبح أفكارا داخل النسق الاجتماعى وفى العملية التى تصبح لأفكارها بنودها مذاهب واضحة داخل النسق الاجتماعى ، والتى تصبح بها الأفكار التى تدور حول الأنساب الاجتماعية توقعات ضمنية يحدث عادة تحول كبير .

وبالطبع فالأفكار داخل المجتمع وحوله ليست هى وحدها التى يدعى أنها تؤثر على التغير الاجتماعى البالغة الأهمية الى أفكار تكنولوجية . ويمكن أن تتخذ أية نظرية فكرية من التغير الاجتماعى شكلا من الاشكال الثلاثة التالية :

أولا : أنها تستطيع أن تؤكد أن كل التغير الاجتماعى تغير فكرى .
ثانيا : يمكن أن تؤكد أن التغيرات الفكرية هى شروط ضرورية لإنعاش معينة من التغير الاجتماعى .

ثالثا : يمكن أن تؤكد أن التغيرات الفكرية هى عناصر اسهام فسيولوجية كثير من أو كل أنماط التغير .

والنظرية الأولى هى كالتالى : اذا وافقنا على أن كل الظواهر الاجتماعية والثقافية هى فكرة جزئيا على الأقل ، فإن كل التغيرات فى هذه الظواهر يجب أن تكون فكرية جزئيا على الأقل .

ولقد هوجم هذا النوع من النظريات على أنه من لغو الكلام أو كلام بلا معنى ، وكان الفيلسوف « السيد برمال » Alisdair Mac Intyre هو الذى هاجمه قائلا : أن هذه الأفكار يمكن القول بوجودها فقط بقدر

ما نمارس ، فالفكرة تستتبط من الفعل وبالتالي فلها به علاقة منطقية فقط ، لا علاقة سببية ، ويخلص من هذا الى أن تفسير التغير الاجتماعى — بقدر ما هو سوى « ، لا يمكن أن يكون فكرياً (١) » .

وهناك حالات أخرى عرضة لهذا النقد يشكل واضح ، فالكثير من التوقعات الاجتماعية يتغير لأن السلوك لم يعد متبادلاً بطرق معينة أو لأن شروط العلاقة تتغير وبهذا تمكن أحد الأطراف أو أكثر من حيازة توقعات مختلفة . وعلى سبيل المثال فلو تسبب مرض منتشر فى نقص اليد العاملة الزراعية ، وإذا توفرت النقود من أحد القطاعات الحضرية للاقتصاد فإن ظروف القناة (عبود الأرض) قد تخفف أو لو أن عدداً غير كاف من العبيد ثم توفيره عن طريق الغزو أو لو أن ثمن العبيد لأسباب أخرى بالغ الارتفاع أو لو أن الاشراف على العبيد يصبح غير متيسراً ، فإن العبودية قد تتدهور لصالح أشكال أخرى من العمل غير المستقل . وإذا قلنا أن التوقعات المتغيرة للسيد والعبد مرتبطة بالتغير فى البناء ، يعنى فى الحقيقة أن ظروف العلاقة قد تغيرت وبالطبع فهذه الظروف يمكن تحويلها عن طريق التوقع فقط ، ولكن الأسباب الأساسية للتغير « مادية » وعلى سبيل المثال « التغير فى توفير اليد العامل » . وهكذا كما يقال ، حتى لو أن الظواهر الاجتماعية والثقافية فكرية من بعض النواحي ، فهذا لا يجعل النظرية الفكرية عن البيئة الاجتماعية مقبولة .

ولكن هناك حالات قد يتغير فيها التوقع « قبل » تغير العلاقة وبهذا فإنه يؤثر فيها : أن سباق التسليح لا يحدث ببساطة لأن طرفين أو أكثر يزيد من مستوى التسليح القومى ، لكنه يحدث لأن مثل هذه الزيادة « يعتقد أنها تحدث ويمكن أن تكون العقيدة الأصلية خطأ ولكن نتائجها قد تختلف عن تلك التى تتنبأ عن تغير حقيقى فى مستوى التسليح » .

إن الأفكار تنتقل عن طريق التفاعل الاجتماعى ، فقد تكون أولاً تكون أفكاراً يتنبأ بها أحد الأنبياء أو العراف . ولكن ما أن تنتقل حتى تصبح ملكية عامة تؤثر على التوقعات وإذا لم يكن هذا سببية اجتماعية ، فمن الصعب أن نتحدد ماهيتها .

والنظرية الثانية هي أن التغيرات الفكرية ضرورية ولكنها نادرا ما تكون شروط كافية للتغير الاجتماعي . وخلاصة ذلك هي أنه ما من عناصر اجتماعية أو مادية يمكن أن تنتج التغير إلا إذا كان هناك أيضا تغير في الأفكار داخل المجتمع وربما في الأفكار حول المجتمع والطبيعة ، وهنا يجب التمييز بين نمطين مختلفين لحالة واحدة . ففي الأول يمكن أن تكون للتغيرات في الظروف الطبيعية للحياة الاجتماعية نتائج بعيدة التأثير لا تعتمد في ذاتها على تغيرات فكرية ، وعلى سبيل المثال فالتغيرات في البناء السكاني والتي قد تسببها تغيرات في معدلات الوفيات وعلى نفسها نتيجة لأسباب طبيعية سوف تنتج هي نفسها تغيرات معدل المالمين بالنسبة للمولدين . وعلى أية حال فمثل هذا التغير يمكن في حد ذاته أن تكون له نتائج على بناء الأسرة . وعلى نظم القرابة والنظم السياسية وغيرها وذلك بالتأثير فقط على التوقعات والمعتقد وفي هذا النمط الثاني من الحالة تكون التغيرات في الأفكار شروط ضرورية للتغير الاجتماعي .

والحجة المضادة « ملك أتر » Mac Intyre تدعها تلك الحالات التي لا يمكن بالنسبة لها القول بأن نتاج الأفكار عليها منطقيا أو يكون نتيجة لها وهذا يأتي إلى النمط الثالث من النظريات .

والمثال الدال على النظرية الثالثة هو افتراض ماكس فيبر Max Weber المطلق بالعلة السببية بين البروتستانتية الكالفنية وبين الرأسمالية الحديثة . وباختصاره فإن فيبر يقول أن البروتستانتية الكالفنية دفعت بالتأثير الذي وراء النجاح الديني من أجل أن يشتروا لأنفسهم وللآخرين أنهم قد حققوا خلاصهم — ولقد اعتبر « فيبر » أن هذا التطور الديني لم يكن يتساقط نتيجة لفلسفة الظواهر الخاصة بالرأسمالية ، وبما أن الكثير من مناهجها قد تطور في رأيه قبل ملامح معينة . ذات مغزى للرأسمالية المعاصرة مثل التأكيد على العمليات العقلية والاستعداد للتجميع من أجل الربح طويل المدى ، والتأكيد على نجاح المشاريع كمنفعة من الفضائل ، ولقد اعتبر فيبر أن هذه المواقف والقيم كانت مفادة للتقاليد تماما ، ولم تكن لها إلا فرصة ضئيلة للنمو بدون الدافع القوي المتمثل في عقيدة جديدة أعطت

الناس أهدافا بآركها الدين ليسموا ورامها ، ولم يضر بيساطة التطور
الراسالي على أساس العقيدة الدينية ، ولكنه يدعى أن العنصر الديني
بالاشتراك مع غيره من العناصر ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية
والاجتماعية لاتتاج نط معين من التغير الاجتماعي وهناك نقطة هاء تتعاق
بتفسير قير وهي أن السلوك الملائم الراسالية ليس نتيجة منطقية للكالفينه
- فالمذهب الديني لاجت الناس على الراسالة لكي يستشعون بطريقة
عقلية - ولكنه نتيجة لتغير سيكولوجي في الدوافع والقيم ولا يمكن بالتاكيد
القول بأن افتراضات «فير» من الافتراضات الفائية أو أنها منطقية خالصة ، أنها
الا اذا أكد حلد أن فيير كان ينسب للبروتستانية سمات لا يسكن تميزها
عن تلك الخاصة بالروح الراسالية .

ولقد تعرض افتراض « فيير » - للنقد الشديد من جانب مؤرخي الدين
والتطور الراسالي ولكن ما اذا كان فيير محقا في الجاب الخاص بالراسالية
أم لا ، فإن الرأي العام الذي اقترحه يتم الآن تصديقه بشكل عام : أن
التغيرات في القيم والأفكار الأخرى هي ضرورة أو على الأقل عناصر مساهمة
بالنسبة لأنماط معينة من التغير الاجتماعي . والرأي الذي يستند
على هذا هو أن ثبات القيم والأفكار الأخرى يمنع بالفعل تغيرات معينة هو
رأي يلقى التأييد أيضا من علماء الاجتماع .

واذا كان رد الفعل من جانب علم الاجتماع ، كان ردا يتسم بالعن
الصادق ضد النظريات الفكرية للتغير ، أو حتى ضد أية نظرية للتغير
الاجتماعي تبرز دور الأفكار فلقد اتجه علم الاجتماع الى تنمية اهتماماته
المكتسبة التي تتركز على المفاهيم التفسيرية مثل : الحاجات البنائية ، أو
المتطلبات الايدلوجية للطبقة الحاكمة . فالتطور الاجتماعي هي -
بدرجات متفاوتة وطرق مختلفة - ظواهر فكرية . وليس غريبا أن يوجد
أحيانا مصدر التغير الاجتماعي في تغير الأفكار المرتبطة بالحقيقة الاجتماعية
والمعالم الطبيعي وما فوق الطبيعة .

ورد الفعل من جانب علم الاجتماع ضد التفسيرات الفكرية للتغيرات
الاجتماعية قابل للنهم . وهو أيضا مسؤول عن بعض الاكتشافات ذات

الأهمية الحقيقية في العلوم الاجتماعية ، ذلك أن النظريات السابقة التي أكدت القيمة السببية للأفكار كانت تنحى عموما إلى تفسير الظواهر الاجتماعية على أساس - القصد أو الغرض - ويتحدد أكثر إلى المبالغة في تأثير التفكير الدقيق كمصدر للتغير الاجتماعي (ولا يدهشنا أن الناس الذين يعطون الكثير من وقتهم وجهدهم لفحص وتسكين النظريات يلقون كل هذا الاهتمام) ورد الفعل هذا أدى إلى تأكيد أكبر بكثير على أهمية النتائج غير المقصودة للسلوك الاجتماعي وعلى النتائج غير المقصودة لمحاولة تطبيق أفكار معينة ، ولقد أصبح هذا حجر الزاوية لسكل تفسير اجتماعي علمي . ومن ناحية أخرى فإن الأشكال الأكثر تطرفا من البنية والتي تنحى عن تأثير ماركس أو دوركايم أو كليهما اتخذت حجر الزاوية بالنسبة لها من المذهب القائل : بأن الأفكار - وعلى الأقل الأفكار التي تحولت ثقافيا إلى مستويات خيالية كالأساطير والأيديولوجيات والمذاهب السياسية وغير السياسية بما في ذلك تلك التي تدعى أنها علمية ، وربما أيضا أفكار العلوم الطبيعية - وهى نتائج التأثيرات الاجتماعية أو الحتمية الاجتماعية .

وهذا المذهب الأخير ، الذى يعرف بسوسيولوجيا المعرفة اتخذ شكلين عامين : أولهما : يعالج محتوى الأفكار في التراث الماركسي كاتكاسات للمصالح والاهتمامات الاجتماعية وخصوصا المصالح والاهتمامات الخاصة بالقومية والعنصر والطبقة أو المكانة الاجتماعية . والثاني : في التراث الدوركايمي يعالج أبنية وأشكال الأفكار كتشيل رمزي لبناء وشكل الحياة الاجتماعية . وكلاهما يعالج الأفكار كأشياء خاصة بفلسفة الظواهر ، والبناء الاجتماعي بوصفه الحقيقة الاجتماعية التي تمثل الأساس الحقيقي .

ولقد لقيت هذه النظريات نقدا شديدا على الأسس التالية :

أولا : يمكن التدليل على أن أفكار معينة يعتقد أنها تمكن أبنية اجتماعية أساسية قد تطورت هي نفسها مستقلة عن هذه الأبنية وأحيانا ما تكون قد سبقتها تاريخيا . وهكذا فبعض المذاهب المسيحية قامت قبل تأسيس الكنيسة ، ولا يمكن بالتالي أن تكون قد نشأت كمجرد انعكاس

لمصالح الكنيسة أو لشكل التنظيم الكنسي ، وبشكل مماثل يمكن التدليل على أن بعض الأساطير قد وجدت قبل الطقوس التي ارتبطت بها من بعد .

ثانيا : يمكن التدليل على أن عددا من مجموعات الأفكار المختلفة يمكن أن تتلازم في الوجود مع نفس البناء الاجتماعي ، بينما يستطيع عدد من الأبنية الاجتماعية المختلفة التلازم في الوجود مع نفس مجموعة الأفكار ، وما دامت الحالة كذلك فيجب علينا إما أن نوافق على أن الأبنية الاجتماعية لاتحكم شكل ومحتوى الأفكار أو يجب أن ندلل على أن المجموعات المختلفة للأفكار لها عناصر مشتركة تمكس أبنية اجتماعية خاصة أو أن الأبنية الاجتماعية المختلفة لها عناصر مشتركة تمكس في مجموعة خاصة من الأفكار ، ويمكن دائما أن تبين سمات مشتركة في المجموعات المختلفة من الأفكار وأيضا في الأبنية الاجتماعية ويمكن بنفس الدرجة أن نبرهن — أن الأفكار تتناسب مع المصالح أو مع أشكال الحقيقة الاجتماعية الأساسية ، وأنه ولا شك من السهل جدا أن تثبت أن عوامل الحقيقة هي الأصل التاريخي لمجموعة من الأفكار وبما أن ذلك يمكن عمله دائما وبما أنه من الممكن ضمان نجاح هذا الاجراء الثقافي مقدما ، فيمكن أن يستحيل تماما أن تصور مثلا مقابلا امبريقيا لهذه النظرية . وأمام هذا فإن النظرية مشكوك فيها طليا لا يمكن بالطبع أن تكون دليلا ذا قيمة في فحص حالات معينة » .

والاعتراض الثالث على هذا المذهب هو الأكثر تعبيرا : وهو أن «سوسيولوجيا المعرفة هي نفسها فكرة ، أما أن تكون نتاجا اجتماعيا أو استثناءا من القاعدة ، فإذا كانت نتاجا اجتماعيا فلا يوجد ما يدعو للاعتقاد أن لها أية أسس في الحقيقة ، ولكنها مجرد أيديولوجية معبرة عن حركة سياسية أو عن السوسيولوجيا نفسها ، وإذا كانت من ناحية أخرى استثناءا من القاعدة السوسيولوجية فإنها تخضع بامتكانية وجود أفكار أخرى قديكون لها بعض الاستقلال بالنسبة للبناء الاجتماعي والتي قد تكون بالتالي سببا للتغير الاجتماعي وليست مجرد نتائج له .

وما أن يتم الاعتراض بأن الأفكار سواء كانت أيديولوجيات أو نظريات علمية أو أساطير ... الخ . تستطيع أن تتطور بمعزل عن عوامل معينة من

البناء الاجتماعي ، فيجب أن نوافق على أنها يمكن أن تكون أسبابا للتغير الاجتماعي ، وعلى أية حال فلا يستبعد هذا أنها يجب أن تكون أسبابا للتغير الاجتماعي ، ولكي ثبت هذا فلا بد من المناقشة والبرهان ، وبعبارة أخرى فلكي ثبت خطأ مذهب الحتمية البنائية للأفكار فهذا ضروري ، ولكنه ليس كافيا للتدليل على أن العوامل الفكرية قد تكون أسبابا للتغير الاجتماعي ولكن ما أن نوافق على أنها يمكن أن تكون أسبابا للتغير الاجتماعي فإن الأفكار تحتل نفس المكانة كأي عنصر آخر وهكذا فرغم أنه ليس من المقبول أن التغيرات الاقتصادية أو التغيرات في بناء القوة أو تكيف النضال أو زيادة التآزر بين الأبنية النظامية المختلفة قد تكون أسبابا للتغير الاجتماعي ، وهذا لا يعني أن أيًا من هذه العناصر • سبب لتغير معين أو لنمط معين من التغير •

ولكي نستخدم العناصر الفكرية في أي تفسير للتغير الاجتماعي فإنه يتطلب استخدام لمؤدج معين أو مجموعة من النماذج كذلك التي افترضناها في الفصل الخامس ، وفي أي نسق اجتماعي أو في أي موقف اجتماعي توجد عناصر معينة هي بشكل أو بآخر ضغوط خارجية وبعضها أشياء غير جسيمة أو غير انسانية في حين أن البعض الآخر انساني واجتماعي ، وهناك أيضا في نفس النسق أو الموقف الاجتماعي ضغوط داخلية معينة يتقاسمها الفاعلون الاجتماعيون بعضها طبيعي بشكل أو بآخر ، والآخر ثقافي بدوي أكبر ، والضغوط للمادة الخارجية التي تحدث من البلوك الاجتماعي يمكن أن تتغير بطريقة من اثنين : فقد تتغير تلقائيا ، وقد يغيرها الفعل الانساني ، فإذا حدثت الأولى فإن التغيرات الناجمة في الحياة الاجتماعية قد تظل تتأثر جزئيا بالأفكار ولكن التغير الأساس ينتج من الطبيعة نفسها ، وإذا حدثت الثانية فهناك امكانيتان •

(أ) أن تأثير الفعل الانساني لم يكن مقصودا في حياطة تغير التربة الناتج عن زيادة الكشط •

(ب) أن آثار الفعل الانساني كانت مقصودة وإذا كان هذا الأخير هو الذي يحدث عن الواضح أن الأفكار قد لعبت دورا في أحداث أي تفسير اجتماعي ينتج عن التغير في البيئة المادية . وقد تكون هذه أفكارا تكنولوجية

جديدة أو قد تكون هناك أفكار جديدة ترتبط بإمكانية تطبيق الأفكار التكنولوجية الموجودة وقد تكون فكرة جديدة من هذا النوع الأخير مثالا للابتكار المبدع مشابه لابتكار تكنولوجي ، وقد تأتي نتيجة لموقف متغير ، ومن الواضح أن المدى الذي تصل اليه في اعتبار الافكار أسبابا حقيقية للتغير الاجتماعي سوف يعتمد على الدرجة التي نعتبرها نتاج للإبداع من جانب الفاعلين الانسانيين •

والضغوط الاجتماعية الخارجية يمكن أن تغير بعدة طرق ، وعلى سبيل المثال فيمكن أن تكون نتيجة للتغيرات السكانية أو لتغيرات في بناء القوم أو تغيرات في المصالح والقيم أو مفاهيم الحقيقة الاجتماعية ، وقد يكون التغير في بناء القسوة ذات النتيجة المباشرة لتغيرات أخرى ، ولكنه يمكن أن يكون نتيجة لخلق حركة اجتماعية هدفها مثل هذه التغيرات أو تؤدي تصرفاتها بدون قصد تماما الى تغير بناء القوة ، وإذا كانت هذه الأخيرة هي الحالة فإن الافكار اذن تلعب دورا هاما ، ويمكن أن تلعب دورا مساويا في الأهمية بالنسبة لتغير المصالح الاجتماعية ، وواضح أيضا أنها قد تلعب دورا في تغير القيم والمتصورات •

ويمكن أن تغير الضغوط الداخلية نتيجة لتغيرات الضغوط الخارجية أو يمكن أن تتغير بالاستقلال عنها • ولكن حتى لو صح القول السابق فماذا كانت قد تغيرت فإنها تستطيع بدورها أن تنتج نتائج أبعد ، والضغوط الطبيعية لا تتغير بحكم تعريفها ، ومع ذلك فإن السلوك الاجتماعي يمكنه تغيير الضغوط التي يمكن أن تفتتق قوتها التسيه اختلافات كبيرة بالاعتماد على كيفية تأثرها بالظغوط الخارجية والداخلية الثقافية وتختلف الضغوط الثقافية الداخلية اختلافا كبيرا وهناك سببا كافيا للاعتقاد أنها ليست ببساطة المقلد الداخلي للوامل الاجتماعية الداخلية ولكنها بالفعل نوع من الحياة الاجتماعية الخاصة بها ، وما دامت الحالة كذلك فيمكن أن تتغير هي أيضا ربما بالتجارب مع تغيرات في الضغوط الخارجية وهكذا فإنها تؤدي الى تغيرات أبعد في ذاتها وفي الضغوط الخارجية •

والمدى الذي يمكن أن تصل اليه في اعتقادنا أن الافكار تمارس

تأثيرا على مسار الحياة الاجتماعية يعتمد جزئيا على مستوى الافكار الذى
لأخذه فى اعتبارنا ، وأيضا على طبيعة النسق الاجتماعى المعنى ، والنقطة
الأولى قد عالجنها من قبل بالفعل وتصلب قليلا من المعالجة ، ومن الواضح
إذا كنا نشير الى أفكار تحدث داخل العلاقات الاجتماعية فإنها بالتالى
تطلب دورا ما فى أحداث أى تغير اجتماعى تقريبا . ذلك أن جميع حالات
التغير الاجتماعى تشتمل على تغيرات فى التوقعات الاجتماعية أو تغيرات فى
تحديد الأدوار الاجتماعية .

وتتطلب النقطة الثانية معالجة أكثر وهى أكثر أهمية ، ففى نسق اجتماعى
ثابت - غير متغير ومغلق بدرجة كافية ، نجد المجموعات المختلفة من الأفكار
سوف تتكون بواسطة النسق الاجتماعى مهوف تتجه لتدعيم ذلك النسق :
وهذه الظروف فهناك مجال محدود للإبتكار الفكرى ، ولكن فى نسق
اجتماعى مفتوح ومتغير بدرجة أكبر فالفاعلون الاجتماعيون يكون لهم حرية
أعظم للإبداع ، وأكثر من ذلك فإنهم يخضعون لتلك الأنواع من تعذد التجربة
التي تدفع القدرة الإبداعية على الأقل فى أقلية صغيرة منهم ، وفى هذه
الظروف فإن النسق الاجتماعى يولد مجموعات جديدة من الأفكار قد يقوم
بعضها بدوره نتيجة تغيرات داخله ، وهكذا ففك الانساق المركبة يمكن
النظر إليها بوصفها أنساقا محتوية على تفاعل أصيل بين العناصر الفكرية
وغيرها داخل النسق ، فى حين أن الأنساق البسيطة يمكن رؤيتها بوصفها
تحتوى على مجموعات من الأفكار تتركز وتنعكس ملامح أخرى للبيئة
الاجتماعية . وبالطبع فهذان المفهومان للانساق المركبة والبسيطة هما
لنودجان وليس وصف كاملين للحقيقة ففى البيئة الاجتماعية الحقيقية
يوجد دائما بعض المجالات للإبداع الفكرى ، ولكن ما إذا كان هذا يستلزم
بدوره أن يرمى التغير الاجتماعى أم لا ، فهذا يعتمد على قدرة قوى معينة مع
النفاذ من - الثقل الكامل - للعوامل المعتمدة على بعضها والمحددة تعديدا
كاملا ، وحيث يكون هذا الاعتماد المتبادل كبيرا فإن تأثير - الثقل الكامل -
قريبا بالفعل ، وهنا يمكن للتسائد المتبادل بين الضغوط الخارجية والداخلية
أن تخفف فحسب عن طريق تأثير ما خارج النسق الثقافى والاجتماعى .
وأحد أشكال هذا التأثير هو التفاعل مع أعضاء الثقافات الأخرى .

سبعا : نظرية التفاعل الثقافي :

ان احدى النظريات القذة اقترحت من أجل تفسير التغير في المجتمعات البسيطة وبعض المجتمعات التاريخية هي نظرية التفاعل الثقافي (١١) . وهي تقرر ببساطة أنه عندما يتفاعل أعضاء ثقافتين يكون هناك اتجاه نحو التغير الثقافي أو نحو زيادة سرعة التغير الثقافي . والسبب في هذا ليس ببساطة أن كل منها يأتي بمفردات ثقافية جديدة الى الآخر ولكن السبب هو أن الزيادة في عدد المفردات الثقافية المتوفرة لكل منها يؤدي الى امكانية تركيبات جديدة من هذه المفردات (١٢) .

وقد يستخدم التفاعل الثقافي أيضا لتفسير التغير في المجتمعات البسيطة بطريقة أخرى وغالبا ما يؤدي هذا التفاعل الثقافي ان لم يكن دائما الى أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية وخصوصا في شكل الفزو ، ومثل هذه العمليات قد توسع من مجال العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تحدث ، وبهذا فانها تدفع بتطور نظم جديدة . ومثل هذه النظرية تحتاج اليها بوضوح اذا افترضنا أن المجتمعات البسيطة تنبع من نواحي أخرى تكون اناسا راجدة ، ولكن في الحقيقة القليل من المجتمعات البسيطة المعروفة لدينا معزول حقيقة عن الاتصالات الخارجية ويمكن الكثير منها من المحافظة على مثل هذه الاتصالات دون أن تضع تغيرات جوهرية ، ويمكن أيضا أن تشجع بعض أشكال الاتصال على مقاومة التغير .

ونظرية التفاعل الثقافي تدفع الفكر أيضا الى اتجاه اسباب التغير في المجتمعات المركبة ، ذلك توحي بإمكانية وجود عمليات داخلية النسو تدفع الانساق المركبة بصورة متسارعة للدوافع الخارجية النمو التي تؤثر على التغير في المجتمعات البسيطة ، ويتبع هذه المناقشة الى القول بأن الإجراء والاقسام المختلفة للمجتمعات المركبة تمثل الى حد ما ثقافات ثانوية منفصلة تدفع بالتخمين أثناء تعاملها ، وكلما ازداد تعقد الانساق الاجتماعية كلما ازداد عدد مثل هذه الأجزاء التي تخلقها ولهذا تزداد امكانية توفر مستحضر لتغيرات أبعد من ذلك .

البحث عن نظرية للتغير الاجتماعي

ان الفكرة القائلة بأن علم الاجتماع يمكن أن يمدنا بنظرية واحدة عن التغير الاجتماعي هي أسطورة . والانساق الاجتماعية تقدم العديد من مصادر التغير ، ومحاولة تخفيض هذه المصادر بحيث تصبح عاملا واحدا ، بمعنى الاعتقاد بأن التغير الاجتماعي هو ظاهرة محددة للغاية ، يجب أن يكون لها أسباب محددة للغاية ومعظم محاولات اكتشاف نظرية واحدة ، إما أنها تجسر على عامل واحد - مثل التكنولوجيا - أو أنها تؤدي الى أفكار عالية الرنين ولكنها فارغة ، قد تتعلق « بتغيرات خاصة بالتوازات » أو تأثير « التبذية المرجعية السالبة » . . . الخ .

والتأكيد على وجود أو ضرورة وجود نظرية واحدة للتغير غالبا ما يرتبط بالفكرة الخاطئة القائلة بأن هناك نظرية واحدة للشباب الاجتماعي ، فإذا كانت هناك مثل هذه النظرية فهي لم توضع بعد .

ويمكن القول فقط دفاعا عن مثل هذه الافكار أنه من الممكن تكوين نموذج للمعتقدات المترابطة التي يدعم البعض بحالته العالية والتي يفترض ينظمها الآخر بظنه ويدعم بعضها الآخر اتجاهات معينة للتغير ، وبمثل هذا النموذج يمكن أن يأخذ في اعتباره ضخوما كثيرة وهغزوما عظنده وتوترات وصرافات في الانساق الاجتماعية في محاولة لتحديد المصادر الرئيسية للتغير .

ويمكن أن يعمل هذا النموذج العام على توجيه تحليل التغير الاجتماعي بتوفير شكل مناسب لبناء نماذج حاجبة للميل إلى الإيجابيات المختلفة أو الحالة المختلفة للتغير .

وهذا يعود بنا الى السؤال حول المعالجة الوظيفية أو البستقية للتفسير السوسنيولوجي وتطبيقه على مشاكل التغير الاجتماعي . ان عددا من المناقشات يتم توجيهها ضد المعالجة الوظيفية بهذا الخصوص .

أولا : لا تحتوي الوظيفية على فكرة الفعل الاجتماعي الذي لا يمكن بدونه وجود تفسير للتغير الاجتماعي .

ثانيا : تشتمل الوظيفية على فكرة التوازن ، ويمكن بالتالى فى أحسن الأحوال أن توفر مجرد نموذج لثبات النسق .

ثالثا : أكدت الوظيفية تعدد أسباب الظواهر الاجتماعية — أى التساند المتبادل بين جميع عناصر النسق — وأنها بالتالى لا تستطيع أن تفسر حدوث أى شيء دون الإشارة الى الكل المكون لهذه الأشياء .

والاعتراض الأول قد تم اثبات عدم صحته (انظر الفصل الخامس والفضل السادس) ولكن تفسر ظاهرة التساند الوظيفى المتبادل والتنوع فى درجته كما يمكن أن يحدث فيجب أن تتقدم خطوة الى الامام بأفترض بعض الافتراضات التى ترتبط بالتفاعل والفعل الاجتماعيين وتعبير آخر . فان ملائمة البناء الاجتماعى يجب أن تعالج كاشكال للفعل والتفاعل الاجتماعيين . والعلاقات النسقية بين مختلف الأبنية يمكن اثباتها بتحليل العمليات التى تؤثر بها مجالات مختلفة من الفعل والتفاعل على بعضها البعض ومن ناحية أخرى فيجب أيضا الاعتراف بأن افتراضات الفعل الاجتماعى والتفاعل لا يمكننا من استنتاج الكثير حول خواص الأبنية وللأساق الاجتماعية . ذلك أننا يجب أن نأخذ اليها على أنها معطيات قدمت اليها أثناء تحليل عمليات الفعل والتفاعل ، ولكن هذا لا يعنى أننا يجب أن نأخذ كل أشكال الفعل على أنها محكومة بواسطة ما يسمى بالقوى أو المكتسبات الخاصة بالنسق بكل بساطة . وهناك دائما فرصة للامكانيات الخلف فى الفعل الاجتماعى وعلى الأقل فى أنماط معينة من المجتمع وفى قطاعات معينة من الأنساق الاجتماعية .

والاعتراض التالى غير صحيح أيضا ، فقبل كل شيء فان فكرة التوازن الاجتماعى اذا كانت لها أى قيمة اجتماعية تتطلب بعض القدرة على قياس القوى الاجتماعية المختلفة ، ويأخذ أنها توازن بعضها البعض ، فإذا لم تمكن من أن تفعل ذلك فان تفسير انعدام التغير الاجتماعى على أساس التوازن يعنى ببساطة أننا نقرر بتعبير آخر أنه لم يحدث أى تغير اجتماعى وبشكل مماثل فان تفسير حدوث التغير على أساس انعدام التوازن هو تافه بنفس المقدار وبما أن علماء الاجتماع ليس لديهم بعد أية طريقة لقياس القوى

المتعددة التي تمثل اجزاء من الأنساق الاجتماعية فلا معنى لاستخدام فكرة التوازن الاجتماعي ، وكل ما تستطيع أن تفعله هو التذليل على أن أنماطا معينة الأنساق جدية أكثر من غيرها بالثبات في حالة معينة أكثر من غيرها .

الانتقاد الثالث له علاقة وثيقة بالموضوع بالإضافة الى أنه يعبر عن حقائق كثيرة ، فلقد كان هناك اتجاه خاطيء من جانب المنظرين الاجتماعيين للتخلي عن مسئولية تحديد المصادر الهامة للتغير الاجتماعي بالقول أن كل العناصر مسئولة عن هذا التغير * وقد يجوز أنها كلها مسئولة ، ولكن البعض أكثر مسئولية من سواء (والمزعج هنا هو الاتجاه الى الدفاع عن المعالجة الخاصة بتعدد الأسباب كسياسة عامة مع تفسير التغير الاجتماعي أثناء التطبيق على أساس التغيرات التي تطرأ على عنصر واحد بشكل كامل مثل نسق القيمة والتكنولوجيا ... الخ) ومن الواضح أن علاقة العناصر الاجتماعية أو قيمتها هنا تحكمها أنماط التغير المطلوب تفسيره .

ويقال أحيانا أن السبب الحقيقي الوحيد لمعظم أشكال التغير الاجتماعي هو تزايد الحومان النسبي : أي التغير في التوقعات التي يأمل الفرد أن يجزها كحق من حقوقه في أي موقف اجتماعي * ومن الصحيح بالتأكيد أن الكثير من التغيرات الاجتماعية يتأثر تأثيرا قويا بهذا العنصر . ولكن بعض الأشكال أكثر تأثرا من الأخرى . وفي الوقت الحالي فإن ضغوطا كثيرة من أجل التغير تأتي من أولئك الذين كانوا يتمتعون في الماضي بحقوق أقل مما يتمتعون به الآن ، ذلك لأنهم يملكون أنهم وقد أزعجوا عبء الماضي فقد يستطيعون التمتع بحقوق أكبر هي الآن أو كانت من قبل من امتيازات الأقلية . ولكن ليست كل التغيرات الاجتماعية نتيجة لهذا النمط من الضغوط ، وعلى الأقل بهذا الشكل فالتجربة التغير الاجتماعي يحكمه غالبا تأثيرات بطيئة وتكاد تكون غير محسوسة تنشأ عن المطالب أو الضرورات الخاصة بكل موقف كما تبدو للفاعلين الاجتماعيين دون أن تكون لديهم بالضرورة توقعات حول تحسين قدراتهم ، وأن فكرة التقدم رغم أنها وجدت في الماضي فهي الى درجة كبيرة نتاج للقرون القليلة الأخيرة .

الراجع

1. See Alfred G. Meyer *Maxism the Unity of Theory and Practice* University of Michigan Press, 1963, PP. 11-46
2. Max Weber, *Basic Concepts in Sociology* (trans. and introduced by H. P. Secker) Peter Owen ; London 1962, PP 85-9.
3. N. Smelser *social Change in the Industrial Revolution* Routledge, 1959.
4. See M. N. Srinivas *Caste in Modern India and other Essays* Asia Publishing House London 1962.
5. Michael Oakeshott *Rationalism in politics and Other Essays* London 1962, P. 124.
6. See A. T. Bryant *Olden Times in Zululand and Natal* Longmans 1938.
7. Talcott Parsons *Societies Evolutionary and Comarative Perspectives* Prentice-Hall 1966, PP. 21-9.
8. Wildert E. Moore, *social change* prentice-Hall 1963.
9. T. B. Bottomore *Maximilien Rubel «Introduction» Karl Marx* London 1956, esp. PP. 14-28.
10. A. C. Mac Intyre «A Mistake About Causality in Social sciences» in P. Laslett W. G. Runciman (eds) *Philosophy politics and society* ; second series oxford 1962.
11. Max Weber *the protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* trans. Talcott Parsons London 1948.
12. See for example Hornell Hart «Social Theory and Social Changes» in Llewellyn gross (ed) *symposium on sociological theory* row peterson 1959.

الفصل الثامن

اتجاهات التغير الاجتماعي

مقدمة :

لقد كان الاعتقاد السائد في القرن الثامن عشر بل وفي القرن التاسع عشر أيضا أن علم الاجتماع يمكن ويجب عليه أن يهدف إلى اكتشاف القوانين التي تحكم نمو أو تقدم المجتمعات * وبعد ذلك أضيفت النظريات الدائرية حصيلة الأفكار الخاصة بعلم الاجتماع من ناحية كرد فعل ضد تلك الأفكار التي تؤكد التنمية في اتجاه التقدم ، ولكن النظريات الدائرية تشترك مع نظريات التنمية في الاعتقاد العام بأن المجتمعات تمر خلال مراحل معينة محددة وهذه عملية حتمية لا مفر منها . ولقد افترضت أسباب كثيرة لتبرير هذا الاعتقاد السائد ، وفي الحقيقة فإن المشكلة ككل توفر مادة جذابة لعلم الاجتماع الفكري *

وخلال هذه الأيام ، لقد ثبت عدم صحة معظم نظريات التنمية الاجتماعية الحتمية ، ومع ذلك فلا يزال هناك اتجاه لقبول أفكار عامة معينة تتعلق بالاتجاه العام للتنمية الاجتماعية ، لا يزال هناك إحساسا قويا بأن مفهوم « المراحل » مفيد ولا يمكن الاستغناء عنه *

مراحل التنمية الاجتماعية

ان التصور العلمى والاجتماعى الخاص بمراحل التنمية - ومن الآن سوف استخدم هذا التعبير للإشارة الى مراحل التنمية - وهو يستخدم بطرق عديدة ومختلفة الاستخدام الأول يعالج المراحل كتحويلات ضرورية في عملية تغير كل المجتمعات ، والاقتراض الذى يقوم عليه هذا الاستخدام هو أن كل مجتمع يحتوى في داخله على ميكانيزمات تؤكد ضرورة تغيره بطريقة واحدة لاسواها .

والاستخدام الثانى يعالج المراحل على أساس التاريخ الكلى للمجتمع الانسانى . وطبقا لهذه النظرية فليس من الضرورى لكل مجتمع أن يمر بالمراحل العديدة رغم انه مامن مجتمع بمفرده يستطيع أن يصل الى مرحلة معينة قبل أن يمر هو أو مجتمع آخر خلال مرحلة تمهيدية ، وعلى سبيل المثال فهذه الرأى قد يوافق على أن المجتمعات عند مستوى منخفض من التنمية الزراعية تستطيع ان تتجه الى التصنيع دون ان تمر خلال كل مراحل التنمية الزراعية اللاحقة أو مراحل التنمية الصناعية الأولى ، ورغم ذلك لا يوافق هذا الرأى على أن النوع الانسانى عموما كان يمكن ان يفتقر من الزراعة البدائية الى الصناعة .

والاستخدام الثالث يطبق فكرة ، تصور المراحل على دراسة عمليات تاريخية معينة ، وفي هذه الحالة فقد لا يكون هناك افتراض بأن مرحلة معينة تسبق بالضرورة مرحلة أخرى أو عليها ، فالمرحلة يسقطها هي طرق تمييز العمليات العقلية للتغير وترتيبها في تتابع معين .

والاستخدام الأول قد تم التخلي عنه كلية . ومن وقت لآخر فهو يستعمل لمساندة نظرية أو سياسية ما ، فعلى سبيل المثال يهتم الماركسيون السوفيت وخاصة « الناردوتيين » وغيرهم من الشعبين بالفشل في ادراك ان الأغلبية الفلاحية لا بد أن تقضى عليها الزراعة الرأسمالية الفردية قبل أن تستطيع الاشتراكية الزراعية ان تنتج . (ومثل هذه الصبح يمكن في الحقيقة الدفاع

عنها دون اللجوء الى أية أفكار عن قانون التنمية الاجتماعية) ولكن هذه التصورات في مجملها ثبت عدم صحتها ولا تحتاج مجتمعات معينة ان تعبر نفس مسار التنمية الخاص بالآخرين خصوصا عندما يمكن ان تستفيد من تجربة هؤلاء الآخرين .

ولا يزال الاستخدام الثاني ساريا عند بعض العلماء الاجتماعيين ولكنه يعامل بحرص أو شك من جانب الآخرين .

والاستخدام الثالث عرضه لبعض النقد ويفترض أحيانا ان مشروعات معينة للتنمية هي أبنية تحكيمية للغاية وليست أكثر صحة من الكثير مما عداه .

نقد عام للنظريات التي تؤكد مراحل التنمية

لقد جاءت المحاولات المبكرة لنقد نظرية مراحل التنمية الاجتماعية من مصادر النقد العام وهو في أكثر أشكاله معقولة - فالأفكار العسامة كانت في الغالب بعيدة عن أن تكون منطقية - كان يؤكد أنه بما أن المجتمعات تأخذ في الغالب ملامح ثقافية من غيرها فلا يمكن القول بأن التنمية تحدث تلقائياً ، ففي تلك الحالات تستطيع المجتمعات أن تمتلك خواص وسمات لم يكن تمتلكها على أساس مشروع خاص للتنمية الاجتماعية .

وهذه الحجة لا يمكن الهجوم عليها ، إلا أنها تستغنى عن المذهب الأول المراحل ، وفي نفس الوقت فهي لا تنس الثاني والثالث ، وهكذا فيمكن القول في مواجهة هذا النقد العام أنه بينما تمتلك بعض المجتمعات أحياناً أدوات « برونزية » لأنها حصلت عليها من غيرها ولم تبتكرها بنفسها ، فأولئك الذين اخترعوها بالفعل يجب أن يكونوا قد استخدموا أولاً أدوات من الصلب أو الحديد ، بينما أولئك الذين اخترعوا الأدوات الحديدية يجب أن يكونوا قد استخدموا أولاً أدوات حجرية .

والحجة الأخرى التي وجهت إلى النقد العام هي أنه مامن مجتمع يستطيع أن يحصل على مفردات ثقافية من مجتمع آخر إلا إذا كان مستعداً لاستخدامها . والثالث والأخير ضد النقد العام هو أنه لا يستطيع أن يفسر سبب ظهور مفردات معينة في المحل الأول إلا بافتراض أن مجتمع واحد على الأقل قد بلغ مرحلة معينة من التنمية .

وهذه الحجة لا يجب رفضها يساطة ولها تأثيرها على عدد من المسائل الجوهرية في التفسير التاريخي ، فاللاركسيون وغيرهم على سبيل المثال يدعون أن بعض النظم الاقتصادية كان يمكن أن تظهر في إنجلترا مبكراً ،

تتألف موقعة « هاستنجز » Hastings ، ولكن كثير من المؤرخين ينكرون ان النسق الانجليزى للتنظيم السياسى كان يشبه أركان سيمبج بالضرورة مشابها لذلك الذى فرضه الغزاة النورمانديون * وأكثر من ذلك يمكن القول بأن النظم الاقطاعية الانجليزية بعد الغزو النورماندى تطورت بشكل مخالف لتلك التى فى غرب أوروبا * لأن دولة الغزو كانت تتصف بأعلى درجة من القوة المركزية *

وعموما فإن النقد العام يعالج على أساس انه صحيح ، ولكنه قليل القيمة والنقد المنهجى عادة ما يلقى اهتماما أكثر *

نقد منهجى لنظريات التنمية الاجتماعية

كثيرا ما يقوم علماء الأثروبولوجيا الوظيفيين بنقد نظريات التنمية على أساس دخولها فى « التاريخ العدمى » Conjectural القائم على القليل من البراهين أو دون براهين . ويحتوى هذه الانتقادات هو أن الدليل المستمد من وجود مجتمعات بدائية لا يمكن استخدامه لتحديد سمات المراحل المبكرة للتنمية على أساس أن هذه المجتمعات المعاصرة قد كان لها تأثير طويل خاص بها ، قد يكون مغالاة تماما لتاريخ المجتمعات البسيطة المنقرضة .

ومثل هذا الاعتراض صحيح من ناحية ، وغير صحيح من ناحية أخرى ، وعلى سبيل المثال : فقد تخاطر بالتخمين أن الصيادين الأوائل والذين عاشوا على الجمع والالتقاط كانوا يعيشون فى - روابط صغيرة بل فى وحدات عائلية منفصلة - على حسب نوع الرعى أو الصيد الذى كانوا يستغلون به - ولا يمكن أن يكون الإنسان شديد الخطأ اذ افترض أن الرعى أو الصيد كان يشلان مرحلة سابقة فى التاريخ الانسانى على الزراعة ، وهذا لا يعنى أن الترد يمكن أن يفترض أن أول أشكال الدين كانت التوتمية Totemism أو عبادة الأسلاف ، لأن مثل هذه الأدیان توجد فى مجتمعات معاصرة بسيطة جدا .

وهناك هجوم أكثر قوة واثارة للاهتمام على الفكرة العاملة لمراحل التنمية بدأه عالم المنطق بوبر Popper الذى هاجم كل هذه المذاهب تحت اسم « التاريخية » ، وحجة بوبر تتجه أساسا ضد « هيجل وكوكت وماركس » ولكنه يقصد بها كذلك أن تطبيق بنفس الدرجة على كثير من الكتاب الآخرين مثل « ميل وتوبنى » .

وطبقا لما يقوله بوبر (١) : فإن هدف التاريخية هو وضع قوانين تحدد تابعا حتميا للتاريخ أو مراحل التنمية . وهذا المذهب يعتمد على عدد من الافتراضات : ان التنمية الاجتماعية يمكن دراستها علميا ، وأن هدف العلم

هو تحديد العلاقات السببية ، وأن هدف العلم الاجتماعي هو الحصول على هذه العلاقات السببية من خلال مراحل التنمية الاجتماعية - ويضيف بورر : أن الكثير من التاريخين ، خاصة ماركس ، يعتقدون أنه بمساعدة مثل هذه القوانين فسوف يتيح للعلم الاجتماعي التنبؤ بمراحل التنمية في المستقبل . ويعتبر بورر ادعاء التنبؤ بمراحل التنمية في المستقبل يتمشى تماما مع الرأي القائل بوجود قانون يحكم العمليات التاريخية ، ذلك أن من طبيعة القوانين العلمية أنها تسمح بالتنبؤ : فلذا قرروا أن علاقة لها صفة القانون بين أي اثنين من المتغيرات (أ ، ب) فهذا يعني أنه يمكن واحدنا على الأقل (أ) يستخدم لكون يتنبأ بالآخر (ب) .

ويرفض بورر : المذهب القائل بأن هناك قوانين للتنمية الاجتماعية بالحجج الآتية :

أولها : أن التاريخية كدعى ادعاء باطلا بأنها ذات صلة بالعلوم الطبيعية وبالتالي بالعلوم الاجتماعية .

ثانيا : أن التشابه بين الكيانات الاجتماعية وغيرها من الكيانات المادية أو العضوية بطل ومُسَوَّل نسبيا عن الادعاءات التاريخية الباطلة .

ثالثا : المتغيرات الاجتماعية ذات المدى الواسع لا يمكن التنبؤ بها مطلقا .

رابعا : أن دور الأفكار يجعل المعرفة الاجتماعية والتنبؤ الاجتماعي مختلفين عن المعرفة الطبيعية والتنبؤ الطبيعي . هذه الحجج كلها متشابكة ومتداخلة .

وسأناول الحجة الأولى والحجة الثانية : أن العلم النظري كما يقول بورر ، يؤكد وجود أو حدوث أي حدث معين ، فليس قصده أو غرضه أن يؤكد أن الأحداث من النمط أ ، ب تحدث بالفعل ، ولكن نلاحظ أن الأحداث بنمط أ لا يمكن أن تحدث دون أن تسبقها أحداث خاصة بنمط ب ، وأن الأحداث الخاصة بنمط ب لا يمكن أن تكون قد حدثت دون أن تسبقها أحداث من النمط أ ولكن ما يسمى بقوانين التنمية الاجتماعية يؤكد فعلا

ان سلسلة معينة من المراحل تحدث طبقا للقانون • وهذا من وجهة نظر —
بورير بخلط بين التقارير والتضاييا عن الاتجاهات ، وهى تقارير تتعلق بالحقيقة
وبالتقارير النظرية التى ليست كذلك • ولا ينكر بورير ، ان هناك مجالات
فى العلوم الطبيعية يظهر فيها أن القوانين يمكن ان تثبت سلسلة من المراحل
وعلى سبيل المثال هناك القوانين التى تحكم نمو الكيانات العضوية أو حركة
الكواكب والتى تشير جميعها الى سلسلة من الأحداث المنتظمة أو المتكررة •
وتعليق بورير على ذلك هو أن مثل هذه النظم تعامل أو يمكن أن تعامل على
أنها مغلقة نسبيا وأن شروط مثل هذه التغيرات أو التحركات يمكن اثباتها
كموامل ثابتة ودقيقة • ولا يطبق أى منها على المجتمعات أو النظم الاجتماعية
التي لا تحرك كالكواكب أو تنمو كالمضويات لأن شروط التغير داخلها
تتغير هي الأخرى •

والحجة الثالثة مرتبطة بالحجة الأولى والثانية ، وهى أن التغيرات
الواسعة النطاق فى الأنساق الاجتماعية لا يمكن منطقيا التنبؤ بها بمعنى من
المعنى • وخلاصة هذا رأى أن كل تغير فى البناء الاجتماعى هو نتاج سلاسل
سببية متقاطعة هى الى حد ما مستقلة بعضها عن بعض ، وبالتالي فإن تطابقها
بشكل عام يعتبر شيئا عارضا • وهذه الحجة يقصد بها أن تواجه المذاهب
الماركسية وغيرها من المذاهب المشابهة ، وهى التى تؤكد أن سمات نمط من
الأنساق الاجتماعية ينشأ ببساطة عن النمط السابق له — ان كل نمط من
الأنساق الاجتماعية يؤدي ببساطة الى وجود لآخر • وعلى سبيل المثال
فالنظر الماركسية تقول بأن انهيار المجتمع الزراعى الاقطاعى الناشئ عن
تناقضاته الداخلية يؤدي الى بدايات الرأسمالية • والرأى المخالف هو أنه
لولا نمو التجارة وامكانيات تركز القوة وهو ما لا يمكن التنبؤ به من
داخل النسق الاقطاعى ، فالمجتمع الزراعى الاقطاعى لا يمكن أن يتغير بهذه
الطريقة ومؤيدى هذا الرأى يفترضون أيضا أن الأحداث الهامة مثل — وباء
الطاعون — لا يمكن أيضا التنبؤ بها • وباختصار فإن الانتقال من اللامركزية
الاقطاعية والاعتماد على الزراعة الى تركز أكبر وتجارة متزايدة لم يكن
ببساطة نوا حتميا فائتئا عن سلسلة مفردة من العلاقات السببية أو من
نظام مغلق من التغيرات المترابطة • ولا يعنى هذا أن نمو النظم من النمط

الاقطاعى هو بالضرورة عملية تاريخية فريدة . فهناك موقف وسط بين الصدفة التاريخية الكاملة والحتمية التطورية الكاملة : فالنظم ذات النقط الاقطاعى قد تطورت فى عدد من المجتمعات التاريخية المختلفة ، ولكن هذا لا يبنى أن مثل هذه النظم مرحلة ضرورية فى التنمية الاجتماعية .

وهناك حجة مضادة تؤكد أن كل تطور تاريخى رئيسى قد يشتمل على الصلة التى تصل بين عمليات سببية مستقلة ، ولكن مثل هذه الصلات والترابطات فى ذاتها تعتبر حتمية وبالتالي يمكن التنبؤ بها . وهذا يشبه القول بأنه لو تحرك شيئان تجاه بعضهما البعض فيمكن التنبؤ تماما بأنهما سوف يتصادمان . فبعض التغيرات الاجتماعية يمكن ان تكون من هذا النوع أكثر منها من النوع الذى يدرسه علماء الأرصاء: فهنا توجد احتمالات ان العلاقات السببية المستقلة سوف تتقاطع ، ولكن رغم ذلك ، هناك دائما عدد من المجهولات يمكن أن تغير طبيعة التفاعلات الاجتماعية ولكن القليل من التغيرات الاجتماعية الرئيسية المحتل حدوثها ببساطة كهذه ، ففى تشأ عن سلاسل سببية مختلفة وكثيرة حتى ان تنبئها لا يمكن القول بأنها تتمدد بشكل ذات معنى ، وحتى التوازى مع الدراسة التى يقوم بها رجال الأرصاء لظروف تغيرات الجو ذوقية محدودة ، ذلك ان علماء الأرصاء يمكن أن يفترضوا انظاما ميكانيكيا غير متغير للنسق الشمسى ، بينما فى دراسة التحولات الاجتماعية لا يمكن وضع مثل هذا الافتراض عن الأنساق المقلقة .

والحجة النهائية لبوير تسعى الى دحض كل بقايا الدفاع الخاص بالحتمية التاريخية ذلك ان الأفكار المتغيرة ونمو المعرفة يجب ان تؤثر الى حد ما على التنمية الاجتماعية ولكن الأفكار الخاصة بالمستقبل وأحوال المعرفة لا يمكن التنبؤ بها سلفا - فإذا أمكن التنبؤ بها أصبحت ظروفها حالية لا مستقبلية ، حتى أن الواحد لا يمكن أن يملك نظرية عن كيفية تأثير هذه الأفكار على التنمية الاجتماعية ، وفى مثل هذه الحالة لا يمكن ان نعرف كيف ستكون مراحل التنمية الاجتماعية فى المستقبل . وإذا كان ذلك كذلك فليس هناك دفاع منطقي عن المذهب الذى يقول ان المراحل الماضية كانت

جزءاً من تطور حتمى حيث أن المرحلة الماضية كان يمكن التنبؤ بها من مرحلة سابقة عليها .

ويختلف بوير عن الكثير ممن ينكرون وجود قوانين للتنمية الاجتماعية من حيث أنه لا ينكر امكانية وجود أى نوع من قوانين علم الاجتماع . وهو يدافع على رأى القائل بأن امكانية وجود نظريات لعلم الاجتماع تقسّم تقارير مشروطة مثل : اذا تزايد النشاط الحكومى فإن التنظيم البيروقراطى سوف يتزايد . وهذه النظريات العامة لا تقرر انه مرحلة معينة من التنمية الاجتماعية . سوف تلبى مرحلة أخرى بالضرورة ، وان مجموعة من الشروط سوف تحدث بالضرورة ، ولكنها تقرر ما سوف يحدث لو توفرت ظروف معينة .

تقييم مذاهب التنمية

يمكن رفض نوعين من مذاهب التنمية على الأقل • أولهما : هو أن كل مجتمع يجب أن يمر خلال سلسلة محددة من المراحل • والثاني أن هناك سلسلة واحدة فقط من المراحل للمجتمع الانساني ككل هناك تأكيدات ثلاثة أكثر ضعفا يمكن - في رأى المؤلف - الدفاع عنها • وهذه جميعها يمكن استخدامها لاعادة تكوين مذهب مقبول للتنمية الاجتماعية •

والافتراض الأول هو أن بعض مراحل التنمية يجب أن تتم بالنسبة للمجتمع الانساني ككل قبل غيرها • وعلى سبيل المثال لا يمكن أن نجد جدلا حول أن الزراعة يجب أن تسبق التصنيع ، وعلى الأقل فمن المقبول افتراض أن البناء السياسى الخاص بالعلاقة الشخصية مع القائد يسبق الرئاسة الوراثية المنظمة ، ولكن ذا اتجهنا الى مجالات أخرى للثقافة والبناء الاجتماعى فإن الصعوبات التى تواجه أو تقابل تأسيس نظام للولويات تكون أكبر ، فالتوعية أو العقائد السلفية قد تسبق تطور تمدد الآلهة أو وحدة الآلهة ، ولكن سواء كان من الضرورى أن تتوفر هذه الشروط بالنسبة لها أم لا فهذا أمر آخر • والكثير مما يمكن الاعتراض عليه فى مذاهب التنمية ينشأ عن الخلط بين ما هو سلسلة تاريخية فعلية وما هو سلسلة ضرورية نظريا ، ومن الصعب الجدل أن الانقطاع سبق ظهور الأمة كدولة حديثة فى معظم غرب أوروبا ، ولكن ليس واضحا أبدا أن الأبنية الاخطائية شرط ضرورى يجب أن يسبق تطور الدولة •

والافتراض الثانى هو أن بعض المراحل يحتل أكثر ان تسبق غيرها لأنها أكثر سهولة فى انجازها وهذا لا يؤكد أن مرحلة ما أساس ضرورى للآخرى ولكن يؤكد يساواة احتمال حدوثها تحت ظروف معينة • وعلى سبيل المثال فالانسان الأول يحتل أن يحترف الرعى بل والصيد أكثر من بعض أشكال الزراعة ، ربما الأولى تتطلب ابتكارا أقل من جانبه • وهذا لا يعنى بوضوح أن الرعى والصيد شروط ضرورية لنمو الزراعة • وشكل مماثل من المقبول أن نفترض أن الانسان يتطلب تعقيدا ثقافيا أقل لكى ينسب

الصناعات المتقدمة الموضوعات الطبيعية أكثر مما يحتاجه لاختراع فكرة آلة شخص أو آلة غير شخصي .

والافتراض الثالث مماثل للثاني : إذ أنه تحت أية ظروف معطاه فاد تطورات معينة تكون أكثر احتمالا من غيرها : وعلى سبيل المثال ففى مجتمع يقوم على زراعة البساتين وتنظيم طائفى فإن نمو النظام الرأسمالى أكثر احتمالا من الناحية السياسية عن نمو تنظيم دولة كاملة المركزية . وهذا التحديد للشكل الممكن للتنمية - جدير بأن يكون على درجة أكبر فى المجتمعات البسيطة جدا : فاللمستوى الأدنى من التكنولوجيا يؤدي الى زيادة تأثير الظروف الطبيعية على البناء الاجتماعى ، وكلما كان البناء الاجتماعى بسيطا كلما ضاق مجال التنمية التى يمكن أن تحدث داخله . وهذا لا يعنى ان هناك اختلافات صغيرة فحسب من حيث البناء الاجتماعى والثقافة بين الأبسط ، وحتى فى نفس الظروف الطبيعية أو فى ظروف مماثلة ، فالاختلافات الرئيسية قد سجلها علماء الأثروبولوجيا ، ذلك أن نمو الثقافة ذاته يحدث تأثيرا متبادلا بين أشكال الحياة الاجتماعية والبيئة الطبيعية ، حتى ان المجتمعات ذات الاختلافات الثقافية سوف تقدم أساقا إيكولوجية مختلفة ولكن هناك برغم كل هذا فروق كيفية بين المجتمعات البسيطة والمجتمعات البسيطة والمجتمعات المعقدة ونجد الثقافات لها أهمية فى هذا المجال ، فالتكنولوجيا المعقدة يمكن أن تحصل البيئة الطبيعية بطريقة تؤدي الى اتساع مدى الأبنية الاجتماعية والثقافات : وهذا يعنى انه بمقدار ما توجد أية حتمية فى مراحل التنمية الاجتماعية فسوف يكون واضحا عند المستويات الأبسط .

وهذه الافتراضات الثلاثة تمثل صورة أضعف من المذهب الذى يمكن بعض علماء الأثروبولوجيا المعاصرين مثل ستيفارد (١) Steward وساهلينز Sahlin و سيرنيس (٢) Service أن يعاودوا إعادة بناء التنمية الاجتماعية بشكل ذى مغزى (أو التطور الاجتماعى كما يفضلون ان يسموه) * ولكن ما ينتج عادة هو سلسلة مثالية (٣) Ideal, Types وهذه عبارة عن سلسلة نظرية للمراحل التطورية التى تصور ما كان يمكن

أن يحدث لو أن المجتمع الانساني ككل قد تطور كسوق منفرد ومفلق غير متأثر بأية عناصر طارئة . وبعض النقاد يمكن أن يدعوا أنه إذا أغفلنا العناصر الطارئة فلا يبقى لدينا الا القليل جدا . ولقد حاول « سيتوارد » - وغيره من الارتقائيين الأمريكيين أن يفتلوا هذه المشكلة بالتميز بين تطور المجتمع الانساني بصفة عامة وبين المسارات المحددة لتطور مجتمعات معينة أو مناطق ثقافية (*) ، وهذا الافتراض يتضمن أن « السلسلة الثالثة » تقدم وصفا دقيقا وتفسيرا عاما لتطور المجتمع الانساني ككل ، ولكنها لا يمكن تطبيقها بكل بساطة على التطورات الخاصة التي حدثت داخل كل اقليم أو مجتمع . وهناك أسباب عديدة لذلك :

أولا : انه يجب الاعتراف بأن نوع التكنولوجيا والتنظيم الاقتصادي لكل مجتمع سوف يتأثر بشدة بالسماط الخاصة بالبيئة الطبيعية : ما إذا كان الرعى يقوم به مجموعة أو عائلة صغيرة يعتمد على نوع الرعى والصيد الممكن .

ثانيا : ففي كل اقليم سوف يتأثر البناء الاجتماعي والثقافة بتأثيرات الثقافة المحيطة : فالرعاة الرحل الذين يعيشون داخل حضارة أغرض تستلزم اقليم الرعاة في التجارة والاتصال ، قد تمتلك مفردات ثقافية كالمال والأسلحة النارية التي لا يمتلكها رعاة آخرون وتعتبر عوامل بالغة الأهمية في حياتهم الاجتماعية .

ثالثا : التفاعل بين المجتمعات وخصوصا عندما يتخذ هذا شكل الغزو أو الانحياز السياسي أو الامتصاص فقد يؤدي الى ظهور بعض المجتمعات أو الثقافات المرتدة في مجالات هامة محددة ، بينما « تنحط » مجتمعات أخرى مراحل معينة .

وإذا أجونا كل ذلك فيجب علينا أن نتطابق مع أولئك الذين يدعون انه قد بقي الكثير من « السلسلة الثالثة » ، ولكن هذا الحكم قد يكون متسرعا قليلا ، ذلك أن جدوى أى مشروع تطوري أو ارتقائي يعتمد على المشكلة التي يتناولها الى حد كبير .

ولكن حتى لو أمكن انشاء «سلسلة مثالية» - من التطور الاجتماعي فهل يسمى هذا حقيقة نظرية؟ وحتى في علم الأحياء فليست هناك نظرية علمية تقرر ماهية العمليات الارتقائية ثم أن هناك بالتأكيد نظريات علمية تؤكد ميكانيزمات الارتقاء البيولوجي مثل تلك الخاصة بالانتقاء الطبيعي والانتشار النوعي والتحول ولكن لا توجد نظرية عن العملية الشاملة في حد ذاتها . وفي الحقيقة فيما يؤكد علماء الأحياء هو أن ككل ذات طبيعة عشوائية كبيرة . ويمكن في أحسن الأحوال افتراض تفسير عام للارتقاء يؤكد عملية تزايد تعقد الكيانات العضوية أو زيادة تنوع الأجناس .

ولكن الحقيقة القائلة بأنه لا توجد نظرية في علم الأحياء عن عملية الارتقاء لا تلغى مثل هذه الامكانية في علم الاجتماع ، فهي على أية حال تدعى أن علم الاجتماع أن يقيم نظرية كهذه على النظرية المؤخوذة من علم الأحياء لأنه يوجد مثل هذا النموذج .

والخطأ الأساس لدى معظم النظريات التطورية الأولى كان أنها أكدت أكثر من اللازم على « مبدأ التحديد » ففي تتبع ظهور نمط واحد من الأنواع الاجتماعية من داخل نمط آخر : أي أنهم كانوا يعملون من خلال نموذج مغلق للنسق الاجتماعي والليكاتيزمات التي يمكن أن تغير شكله .

ولقد كان منظور القرن التاسع عشر يتجهز إلى اغفال حقيقة أن ظروف التغير ذاتها تتغير : فالكتاب من أمثال « كوفت » كانوا يفترضون اتجاهها ثابتا نحو التطور الثقافي ، بينما افترض ماركس أن التناقضات الاقتصادية وصرع الطبقات يجب أن يكون مصدرا للتغير من مرحلة إلى أخرى . وبينما يحتم كل أولئك الكتاب احتمالا سطحيا بالمنهج التاريخي ، وقليل منهم يشترطون بتعدد جوانب وتفقد التاريخ . وبالطبع ، نجد ماركس نفسه يوافق على أن التفسير المجرد لا يفنى عن التاريخ المفصل ولكن لا يبدو أنه قد أدرك أن التفسير لا يمكن أن يكون حول عملية التاريخ ذاته ولكن حول طبيعة الفعل الاجتماعي والبناء الاجتماعي وأشكال أوميكاتيزمات التفسير الاجتماعي .

والاهتمام المبالغ فيه بمراحل التتمة الاجتماعية ، أحيانا ما يعوق علماء الاجتماع في تفسيراتهم الفاحصة وذلك بالحيلولة دون إنبات

وجوه التشابه الهامة بين المجتمعات التي لا تكون في نفس المرحلة من التنمية . بمعنى واضح . وعلى سبيل المثال فهناك تشابه بنائي واضح بين أنساق النظام العسكري والسياسي كذلك التي نجدها في دول أفريقيا البدائية ومجتمعات أوروبا الاقطاعية . ولكن بالنسبة للمعايير الخاصة للتكنولوجيا العسكرية والزراعة والتعليمية من السمات الثقافية ، فإن مجتمعات أوروبا الاقطاعية على مستوى أعلى من التنمية . ولا يمكن أيضا تفسير هذه التشابهات البنائية على أساس الانتشار الثقالي فهي تكاد تكون في معظمها نتيجة لنفس الظروف السياسية التي تجعل شكلا من أشكال النظام الرأسمالي واحدا من النظم القليلة الموجودة بتنظيم وحماية درجة معينة من السلطة المركزية في غياب بعض وسائل إيجاد جيش وإدارة مسئولية أمام رئيس الدولة فقط أو المثلين لها .

ومعظم هذه الانتقادات يبدو أنها لا تترك الا القليل مما يستحق الاهتمام من بقايا فكر القرن التاسع عشر . ولكن يجب ان تفكر في استخدام ماكس فيبر لأنماط التطور ، اذ أنه بالرغم من ان الاطار الذي وضعه « فيبر » ليس خاليا من الخطأ فإنه يشير الى عدة امكانيات مثيرة لأن « فيبر » لم يكن مهتما على وجه الخصوص بالتساؤل العام عن التنمية الاجتماعية ، ولم يكن مصرا على اقامة مشروع تطوري كامل ولكن كان مهتما بكتابة تاريخ اجتماعي علمي . ولا يعني هذا انه حاول إيجاد قوانين التنمية الاجتماعية ولكنه كان يسعى لتحليل التغيرات البنائية التي كان من الممكن تبينها في العمليات الاجتماعية ، فقد حاول أيضا ان يبين كيف ولماذا تم البدء في اتجاه معين للتطور والمحافظة عليه وخصوصا في تاريخ المجتمعات الأوروبية ، وأخيرا فقد كان يهدف الى أن يفسر كيف أن مجموعة واحدة من شروط البناء الاجتماعي والثقافة الاجتماعية يمكن أن تضع حدود للتغيرات الممكنة التي يمكن أن ينشأ عنها . وعلى خلاف « ماركس » فإن « فيبر » لم يكن يعتقد أن كل نمط من الأنساق الاجتماعية كان يتحول ببساطة عن طريق عمليات داخلية دياكتية خاصة به ، وبالنسبة له فالأبنية الثقافية والاجتماعية كانت تجريدات لا أشياء حقيقية . وفي الحقيقة التاريخية فقد كان من الممكن ان تشابك التيارات (م ٢٠ - النظرية الاجتماعية الحديثة)

المختلفة لتؤدي الى نتائج لا يمكن التنبؤ بها . ولكن « فير » اعترف بإمكانية الجمع بين التفسير التاريخي الأساس والتحليل الوسيولوجي لتكون نمط خاص ينسق من الآخر . ولكي يفعل ذلك فلقد استندم ما ساء « الأنماط المثالية » Ideal Types وتعتمد الأنماط الميراثية الاقطاعية والبيروقراطية القانونية الرشيدة من الأنماط المثالية المعروفة أكثر من غيرها من الأبنية الاجتماعية عند « فير » ولقد استخدم فير هذه الأنماط كوصف لأشكال الحقيقة الاجتماعية لكي يضع علامات في العملية التاريخية ويتأكد عدة سمات سائدة في مرحلة ما . استطاع عندئذ ان يتتبع الظروف التي أدت الى التغير في هذه السمات . وبهذه الطريقة كان يأمل ان يتبع ويفسر اتجاهات مثل تزايد « الترشيح » في الادارة من النظام الميراثي خلال البيروقراطية الميراثية الى البيروقراطية نفسها . وحاول فير أيضا الربط بين تغيرات مثل هذه الأشكال الرئيسية للتغير في الاقتصاد وبالذات بنمو الأسواق غير الشخصية واستخدام النقود والحساب العقلي والتحرر التدريجي للعلاقات الاقتصادية من تأثير الالتزامات التقليدية (١) .

ان مناقشة فير لهذه العمليات هي واحدة من أهم الاسهامات لعلم الاجتماع المعاصر ، ولكنه كان الى حد ما ضحية لمنهجه الخاص وأيضا للأخطاء التي كان يحاول تجنبها . ذلك انه ، بينما كان فير يعترف بالطبيعة المجردة للتصورات البنائية ، فقد استمر في افتراض انه يمكن بشكل ما أن نستنبط من البحث التاريخي الملامح الأساسية لفترة زمنية أو لنسق اجتماعي . ولا يعني هذا الشك في ان هناك بعض ملامح للنسق الاجتماعي هي بمعنى معين سمات أساسية : ومثل ذلك الفرق بين الروابط الشخصية في العلاقات الاقطاعية والروابط الاشخصية التي تكاد تكون مجردة لاقتصاد السوق الحديثة . ولكن بالرغم من كل ذلك فاختبار مجموعة من السمات ومحاولة ايجاد الصلة بينهما وتفسير عملية التحول التي تطرأ عليها يعنى الى حد كبير تطبيق درجة من التحكم . ولم يوافق فير على ذلك في كتاباته المنهجية (٢) ، ولكنه انكر ان النمط المثالي كان افتراضا ، وأصر على انه ببساطه وصفا لنمط خاص بمظاهرة ثقافية أو

اجتماعية موضحا سماته الرئيسية لكى يبين التضاد بوضوح أكثر بينهما وبين سمات الظواهر الأخرى الماثلة (٩) . وعلى سبيل المثال فقد أكد عن قصد على القواعد البيروقراطية اللاشخصية لكى يلقى الضوء على الفرق بينها وبين معايير الالتزام الشخصى التى تميز نظام الوراثة والاقطاع . وبهذا الطريقة استطاع فيبر أن يقدم تقريرا أوضح عن عملية التنمية . المطلوب تفسيرها . ولكن عندما تحول فيبر للتفسير فإنه استخدم فى الحقيقة أنماطه المثالية كنماذج تفسيرية عن طريق ترجمته العوامل الثقافية والبنائية الى برامج للفعل الاجتماعى . وبين بالتالى كيف أن برامج العمل التى تميز اقتصاد التبادل المتوسع قد تصبح متنافرة بشكل متزايد مع تلك التى تميز البناء الورائى للسلطة . (ولا يعنى انه فسر التغير السياسى بيساطة على أسس اقتصادية أو التغير الاقتصادى بيساطة على أسس سياسية) . ولكن لكى يستطيع « فيبر » ان يفعل ذلك فقد كان عليه أن يفلت نسقا من العمليات المترابطة بطريقة تسيل الى التحكم بحيث تحصل على النتائج المتبادلة لهذه العمليات لبعضها البعض خلال تحليل الفعل الاجتماعى . وهذا يعنى معالجة أنماط مثالية على أنها مجموعات من الافتراضات (١٠) .

وعندما يتم الاعتراف بهذا ، فإن بعض الانتقادات الموجهة لفيبر يمكن رؤيتها تحت ضوء آخر . ذلك أن فيبر يتقدم عموما لأنه لا يعترف بأهمية تلك العلاقات الشخصية غير الرسمية فى النظم البيروقراطية التى يعتقد أنها ضرورية لأداء وظيفتها . ولكن ، بينما فيبر يساعد هذا الاعتراض على تأكيد عيب فى النموذج الذى يتصوره عن كيفية عمل التنظيم البيروقراطى ، فهو لا يضعف من تفسيره لعملية التطور من الاقطاع أو النظام الورائى الى البيروقراطية ، والنماذج المستخدمة لهذا التفسير تختار بعناية عناصر معينة للبناء الاجتماعى والثقافة والتى تعتقد بالافتراض انها متصلة ومتراطة: نمو اللاشخصية والتقليل من القرارات التحكمية وزيادة تطبيق الأحكام العامة ، كل ذلك يؤسس جوانب مختارة للعلاقات البيروقراطية المترابطة وظيفيا من خلال التبادل .

وهذه المناقشة حول اسهام فيبر توضح ان تكوينات مراحل التنمية

لا يتم تحليلها يساهمة في عملية تفسير التغير^(١٠) . ولكن هذا يبين الى أى مدى يجب أن تلتزم الحرض في استخدام مفاهيم مراحل التنمية ، فهذه المراحل لا يجب أن ينظر اليها كشيء مادى - فهذه ليست كيانات يمكن ملاحظة حدودها في الحال - ولكنها مثل كثير من التصورات السوسيولوجية الأخرى يجب أن تعامل كنماذج نظرية : فهي مجموعات من الافتراضات المترابطة تبسط بشكل غير طبعى ، إبتية وعمليات ذلك الجزء من الحقيقة التى تتم معالجة والتى يسمح بالتالى بنوع من التفسير .

وإن عملية التنمية ذات الخط الموحد والذى نادرا ما يقبلها الانسان كانت مرتبطة بالضرورة بافتراض العلة الواحدة والحتمية . وإذا كان هناك عنصر واحد مسئول عن كل التغير الاجتماعى فالتطورات الناتجة عن هذا العامل يجب اذن أن تتفق معه . ولكن إذا كان مصدر التغير يمكن ارجاعه الى عدد من النقاط في الحياة الاجتماعية ، وإذا كانت التغيرات في مجال من الحياة الاجتماعية لا تحدد كل هذه التغيرات ، يمكن اذن أن نجد كل المجتمعات أكثر « تقدما » في بعض النواحي وأقل « تقدما » في نواحي أخرى .

وتشير هذه الصعوبات الى انه لو كان هناك أى تقدم في تحليل برامج التغير الاجتماعى بطريقة تطوروية فنسوف يكون من الضروري ان يتم ذلك باقامة نماذج تستخدم عددا صغيرا من العوامل في وقت واحد . والافتراضات التى تربط بين هذه العوامل قد لا يمكن بالضرورة تطبيقها على كل مراحل التنمية أو حتى على عتدد كبير منها رغم ان مشروعا من هذا النوع قد يستفيد بالتأكيد من افتراضات عامة معينة حول طبيعة التفاعل الاجتماعى سمات الأنساق الاجتماعية والأسباب المحتملة للتغير الاجتماعى .

وبعض علماء الاجتماع المعاصرين قد بلغثون لهذا المهمة ، ليس بمحاولة ترتيب المجتمعات على أناس سمات محددة من التكنولوجيا ، أو على أساس الثقافة والبناء الاجتماعى ، ولكن باستخدام أفكار أكثر تجريدا تتعلق بمستويات التنمية الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية، وتحتاج هذه الأفكار الى مناقشة مستقلة .

من الأسس الاجتماعية البسيطة الى الأسس الاجتماعية المركبة

ان احدى الأفكار البالغة التأثير في علم الاجتماع المعاصر والتي ظلت حية منذ القرن التاسع عشر هي ان المجتمع الانساني قد تطور من أشكال بسيطة الى أشكال أكثر تعقيدا وان هذا التطور صاحبه تغيرات نوعية معينة في طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافية . وكانت هذه النظرية ، في الماضي ترتبط ارتباطا وثيقا بافتراضين :

(أ) ان الارتقاء الاجتماعي استمرار للارتقاء البيولوجي .

(ب) ان ميكانيزمات الارتقاء الاجتماعي هي تلك الخاصة بالارتقاء البيولوجي ذاتها ولقد تم أحياء هذه الافتراضات حديثا بشكل أو بآخر على يد عدد من الكتاب من بينهم « بالكوت بارسونز » (١) .

والافتراض الأول اما ان يكون بلا معنى أو خاطيء فلا يوجد قانون في الارتقاء البيولوجي يصف ويفسر العمليات الفعلية للاختلاف المتزايد والتخصص والقدرة على التكيف ، والحقيقة هي ان معظم حالات التحول البيولوجي كانت أشكالا من الفشل الارتقائي وان « قصة » الارتقاء البيولوجي هي « قصة ناجحة » فقط بقدر ما هي اختبار مقصود لحقائق القدرة المتزايدة على التكيف . وفي أية حالة فان الفترة الزمنية التي يشتمل عليها تحليل الارتقاء الاجتماعي صغيرة بدرجة لا تقارن بالنسبة للفترة الزمنية الخاصة بالارتقاء البيولوجي . ولا يعني هذا ان المعرفة بالارتقاء البيولوجي لا علاقة لها بفهم المجتمع الانساني . والدليل هو ان علم « البدائيات » . ولا شك يلقي ضوءا على أصول المجتمع الانساني وعلى تلك السمات السيكيويولوجية بل والاجتماعية للانسان والتي عاشت عبر (٥٠٠٠٠ سنة) من التطور الثقافي ، ولكن لا يستتبع هذا ان الارتقاء الثقافي والاجتماعي يمكن ان يعالج كما استمر او للارتقاء البيولوجي ، الا اذا افترضنا ان هناك ميكانيزمات تعمل في الارتقاء البيولوجي اكملت برغم أشكال الفشل الارتقائي العديدة أنه سوف يكون هناك اتجاه خاص بالانساب ولاجناس

والأنواع والمراتب يجعلها تزداد في اختلافها عن بعضها البعض ، وتزداد في اختلافها داخل أبنيتها الخاصة ، وتزداد في تكيفها أو قابليتها للتكيف مع بيئتها ، وهي الميكانيزمات التي تعمل عليها أيضا في الارتقاء الاجتماعي . وهذا يؤدي بنا الى تقسيم الافتراض الثاني .

أن دارسى الارتقاء البيولوجي : يفترضون افتراضات عامة ولهم الحق في ذلك بسبب :

أولا : نجدهم يفترضون جول ميكانيزمات الارتقاء : ان التحولات قد تحدث وأنها قابلة للانتشار نوعيا وأنها تنتقل بالفعل من نوع الى نوع ورغم أنهم يعترفون ان الحدوث الفعلي لأي تحول خاص أمر يتعلق بالصدفة تماما ، بالرغم من أن عمليات التحول تشبه القانون .

ثانيا : يفترضون قوانين الوراثة النوعية والانتقال .

ثالثا : يفترضون مبادئ الانتقاء الطبيعي ، رغم ان الأفكار المتعلقة بهذا قد تغيرت تغيرا كبيرا منذ القرن التاسع عشر لتشمل السمات السلوكية والتشريحية والفسيولوجية ، وبالإضافة الى هذه الافتراضات التي نادرا ما يجادل فيها الآن ، فهناك افتراض آخر يؤكد انه مع كل زيادة في القدرة على التكيف وفي درجة الاختلاف بين الأجناس والأنواع ... الخ فهناك زيادة في احتمال حدوث عمليات أبعد من هذا النوع .

الى أي حد يمكن تطبيق هذه الافتراضات على الارتقاء الاجتماعي أو على التنمية الاجتماعية ؟ ان الافتراض الأول الخاص بالتحول يمكن بصعوبة تطبيقه بطريقة ذات أهمية فلا يحتاج المرء الى أي معادل Equivalent لميكانيزم التحول لكي يفسر التغير الاجتماعي .

والافتراض الثاني غير ضروري كالأول ، وبالطبع فان التكاثر الانساني قد أثرت فيه قوانين الجنس ، ولكن انتقال السمات الاجتماعية يحدث خلال عمليات التفاعل الاجتماعي نفسها . ولذا السبب فهناك معنى لعملية نقل المجتمعات للسمات المكتسبة في حين ان هذا لا يمكن ان يحدث بيولوجيا . وبما أن هذا الانتقال يتأثر كثيرا بالافتراض الواعية والدوافع غير الواعية ،

فلا يزال هناك جانب آخر يثبت فيه أن التشابه البيولوجي مفصل ، بل وغير ضروري كلية .

والافتراض الثالث الخاص « بالانتقال الطبيعي » يبدو أن هناك مجال أكبر لتطبيقه . فهناك قول يرى أن الأشكال الأكثر تعقيدا وتنوعا للبناء الاجتماعي والثقافة لها فرصة أحسن للبقاء أكثر من الأبنية والثقافات الأيسر ، لأنها إما أن تكون أحسن تكيفا أو أكثر قدرة على التكيف مع بيئتها ، وبالتالي تكون قادرة على أن تكسب في التنافس مع المجتمعات الأيسر .

والقول بأن المجتمعات المعقدة أكثر تكيفا مع بيئتها الاجتماعية والطبيعية من المجتمعات البسيطة قول مشكوك فيه . وبالطبع من الصعب أن تعرف ماهو المقصود بمفهوم « أكثر تكيفا » ولكن إذا كانت تعنى أن هناك « تناسب » وأوضح بين البناء الاجتماعي وظروفه ، فلا توجد هناك معايير جاهزة لتقدير هذا تناسب . ولكن من البديهي أن نعتقد أن معظم المجتمعات الأيسر كانت « أكثر تكيفا » من المجتمعات المعقدة . فعلى سبيل المثال يبدو أن هناك اتجاه ضعيف أو لا يوجد أى اتجاه نحو زيادة السكان في المجتمعات الأيسر مما لا يتناسب مع وسائل الوجود والاعاشة ، ولو حتى أن ظروفها الاجتماعية أضافت إليها ممارسات ثقافية مثل قتل الأطفال لزيادة معدل وفيات الأطفال .

ويمكن القول بالطبع أن المجتمعات المعقدة أكثره قدرة على التكيف من المجتمعات البسيطة ، بمعنى أن التكنولوجيا الخاصة بها تمكنها من البقاء في مختلف البيئات . وقد يكون من الصحيح أيضا القول أن الأجزاء المختلفة للانساق المعقدة أكثر ترابطا ومرونة مع بعضها البعض عن تلك الخاصة بالانساق البسيطة ، حتى أن للانساق المعقدة يمكن أن تكيف بنجاح أكبر مع ادخال عناصر جديدة .

ولكن إذا استخدمنا فكرة « القدرة الأكبر على التكيف » لتفسير قيمة البقاء الأكثر الخاصة بالانساق الاجتماعية المعقدة ، فهذا كما هو واضح لا يمكن الدفاع عنها - ذلك لأن أكبرها - بكل بساطة غير موجوده وبالرغم

من كل ما يعرف المرء ، فان الصراع الناص بالاشعاع الذرى ، قد يدمر كل المجتمعات أو على الأقل كل المجتمعات المعقدة .

والافتراض الوحيد الذى يسكن الدفاع عنه جيدا - هو ذلك الذى يقرر أن زيادة تعقد الأنساق الاجتماعية يزيد من احتمال تطورها مع انجاء زيادة تعقدها . ذلك ان زيادة التعقيد يؤدى الى زيادة اللاتحديد - كلما زاد عدد العمليات الدائرية داخل نسق ما ، زاد عدد التأثيرات المتبادلة التى يمكن ان تحدث ، ومن هنا تزداد عدد النتائج . وكلما أصبحت الأنساق الاجتماعية غير محددة كلما زادت درجة الاستقلال الذاتى بالنسبة لأجزائها وهذا يؤدى الى زيادة العدد الممكن لمصادر التغير الاجتماعى ، الذى يزيد بدوره من امكانية زيادة التعقد .

ان الاسهام الأكثر قيمة وبالتأكيد فهو الأكثر تميزا من الناحية الثقافية بالنسبة لتحليل وتفسير تزايد التعقيد الاجتماعى ، كان ذلك خاص « باميل دوركايم » فى كتابه « تقسيم الميول فى المجتمع » . ويبدأ دوركايم بمشكلة هامة جدا ظهرت فى أعمال « تقسيم العمل فى المجتمع » . ويبدأ دوركايم بمشكلة هامة جدا ظهرت فى أعمال « كوت ووينسر » ، فقد ناقش « كوت » أن زيادة تقسيم العمل سوف تنسج الصراع المتزايد ، ويؤدى الى تفتت المجتمع بزيادة اختلاف المصالح والمعتقدات والقيم . والحل الذى يقدمه لهذه المشكلة يتمثل فى خلق دين أو ما يشبه الدين يؤسس على العلم ويمكن ان يصبح أساسا جديدا للإجماع الاجتماعى . ولقد نقد « وينسر » آراء « كوت » عندما أكد أن تقسيم العمل سوف يزيد فى الحقيقة من نمو « التساند الاجتماعى المتبادل وبالتالى يجعل التحلل أقل احتمالا منه فى المجتمعات البسيطة التى تتكون من وحدات متشابهة تجمعها بعض أشكال السلطة فحسب .

ويعتقد دوركايم ان كلا « كوت ووينسر » على حق فى بعض النواحي الهامة وعلى خطأ فى البعض الآخر . ومناقشاته الخاصة كما يلي : أن المجتمعات البدائية تتميز بقلّة الميول ، ولقد وافق على ذلك كل من كوت ووينسر . مثل هذه المجتمعات طبقا لما قاله دوركايم تتكون من عدد من

الوحدات المتجانسة مثل العائلات والمشار لها بناء « طائفي » وتربطها معا وحدة السلوك والمعتقدات لا غير . وهذا ما يسميه دور كايم « بالتضامن الآلي » ويمثل هذا الشكل من التضامن نمط من الضبط الاجتماعي ذو طابع جزائي كبير ، فهناك اعتماد كبير على القانون الرادع . ويتقدم تقسيم العمل تحدث أشياء عديدة ، فالبناء « الطائفي » للوحدات الاجتماعية المتجانسة تحل محله وحدات يزداد اختلافها وتمتع على بعضها البعض ، بالإضافة الى ذلك فإن وحدة الأفكار التي تشمل الأفكار الأخلاقية تقل . ولكن هذا لا يعني نهاية التضامن كما يعتقد كومت : ذلك أن هناك تضامنا جديدا - تضامنا عضويا - يؤسس لا على التشابه الكامل ، ولكن على المبدأ الأخلاقي « التساند المتبادل » الذي يشتمل على قبول الاختلاف . والاجراء والاجراء المتشمل في تطور هذا الشكل من التضامن ، والذي يتجاوب مع البناء المتنوع الجديد للمجتمع هو عملية تدريجية لاستبدال القانون الرادع بشكل من أشكال الضبط الاجتماعي وهو الشكل الذي يؤكد على إعادة الحقوق الى أصحابها والذي يتضح بوجه خاص في ظهور القانون التعاقدى ويبدل دور كايم كثيرا من الجهد ليوضح أن ظهور القانون التعاقدى يعبر عن الشكل الجديد للتضامن ، ذلك لأن « سبنسر » سمي الى توضيح أن الالتزامات التعاقدية ذاتها تخلق أساسا للأخلاق الاجتماعية . بينما دور كايم لم يدعى أن تدهو « التضامن الآلي » يبنى نهاية كل الاجماع الأخلاقي ، وأكثر من ذلك فهو يؤكد على أن التضامن العضوي يتسم باجتماع أخلاقي أكثر غموضا ، لا يحدد معايير خاصة للسلوك لكل أعضاء المجتمع ، كل مافي الأمر أنه يساعد في التأكيد على العديد من المعايير وخصوصا المعايير القانونية للالتزام التعاقدى .

وهكذا فإن نتيجة مناقشات دور كايم : ان نمو تقسيم العمل يصحبه شكل جديد من التضامن الاجتماعي ليحل محل الشكل السابق والذي يختفى باختيار البناء الطائفي للمجتمع ، فالتضامن « العضوي » يبنى باحتياجات معينة (أو يؤدي وظيفة خاصة) كانت من قبل يتم الوفاء بها عن طريق « التضامن الآلي » . ويعترف دور كايم بأنه لا يمكن تفسير ظهور تقسيم العمل بالتدليل على أنه مفيد للنسق الاجتماعي (وهو يصر على

أن نمو تقسيم العمل ليس مسئولاً في حد ذاته عن اختفاء البناء الطائفي والتضامن الآلى). وهو يمدنا بتفسير لالغاء « البناء الطائفي » وللتدهور الذى أصاب التضامن الآلى وهو كما يلى : حصلت في فترة ما زيادة في السكان في المجتمعات « الطائفية » . وهذا يؤدي الى زيادة « الكثافة الأخلاقية » أو التفاعل الاجتماعي : وهذه الحالة تهدد تماسك المجتمع لأنها تكون مصحوبة بتنافس مكثف ، وهكذا فإن الحل الوحيد الذى يبقى لحل هذه المشكلة هو ايجاد تقسيم للعمل يقلل من التنافس ويؤدي للتنوع والاعتماد المتبادل .

ورغم الأصالة والابتكار الذين يتصف بهما مفهوم دوركايم . لكن هناك عدداً من نقاط ضعف فيما يقوله دوركايم . وبما أن هذه النقاط يتم التأكيد عليها باستمرار ، فيحسن بنا أن نؤكد على بعض المميزات الكبرى لهذا النسق من الأفكار :

أولاً : إن دوركايم لا يعالج التصنيف المشار اليه « التنوع الطائفي » كتصنيف بسيط فهو يعترف أن هناك درجات من « الطائفية » وهو يقترح أن سلم الارتقاء الاجتماعي يمكن اقامته على أساس الانهيار النسبي للمات الطائفية والنمو النسبي للتنوع الذى تقيضها المنطقى : وهكذا فإن دوركايم يعترف بأن كل قرية أو مدينة أو منطقة في مجتمع زراعى معقدة هي من بعض النواحي صورة طبق الأصل لكل قرية أو مدينة أخرى ، وهكذا فالمجتمع لا يزال طائفياً بدرجة كبيرة رغم أنه متنوع أيضاً .

ثانياً : أن دوركايم يعترف أيضاً بأن انهيار قيمة أو أهمية نمط من أنماط القانون أمر نسبي : وتعبير آخر فهو يشير الى أن معدل القوانين الرادعة بالنسبة للقوانين العادلة يتغير لصالح الأخيرة كلما زاد تقدم المجتمع .

ثالثاً : فإن « دوركايم » يذهب الى أبعد من « كوفت وسبنسر » اذ يميز بوضوح بين جالين مختلفين للانساق الاجتماعية ذلك الذى يمكن أن يسمى البناء العقدي للعلاقات الاجتماعية « طائفي / متنوع » وذلك الذى يمكن أن يسمى شكل للاجتماع الاجتماعي « عضوى / آلى » .

الاجتماعى في المجتمعات البسيطة، كما أنه في بعض الأحيان يسىء تفسيرها :
أولاً فإن مبدأ العدل يعمل به في المجتمعات البسيطة جداً : فإذا حرم فرد
أو جماعة من حقوقه المتعلقة بالأشخاص أو الملكية ، فإنه يسعى الى
استعادتها ، فإذا فشل في ذلك فهناك اذن لجوء الى القوة ، أى انه حيث
لا يمكن أو لا يحدث استخدام عمليات العدالة فإن الاجراءات الجزائية
يمكن اتخاذها ، ولكن دور كاييم يصر على أن مثل هذه الاجراءات هي
تعبير جماعى عن الرضا لبعض الانحرافات الأخلاقية أو الفرع منها . وأحياناً
ما تكون كذلك ، ولكن ليس ذلك هو الأمر عندما يتم اتخاذها ضد جماعة
أخرى . وفى الحقيقة فيمكن أن تناقض ما يقال بأن أهمية القانون الجزائى
تزايدت عند بعض « المراحل » للتنمية الاجتماعية ولا تناقض مع نمو التنوع :
وهكذا مع تكون الدولة البدائية فإن الكثير من الأفعال - مثل الاتهام
بالسرقة أو السرقة أو القتل بما فى ذلك قتل الأخوة وحتى الزنا بالمحرمات
من الأقارب - وهي أمور لم تكن قبل ذلك يعاقب عليها فإنها تصبح أخطاء
جنائية . وأحد الأسباب لذلك هو أن من يملكون القوة لا يستطيعون أن
يسمحوا للآخرين باتخاذ اللازم من جانبهم حتى لا يتحول ذلك ضد سلطة
الدولة .

ثانياً : فإن « دور كاييم » يحتمل أن يكون مخطئاً أيضاً حين يعتقد أن
الإضطراب في تقسيم العمل تصحبه بالضرورة تدهور في قيمة القانون الجزائى
حتى في المجتمعات الصناعية . ومن الممكن جداً بالنسبة للتصنيع المتقدم
أن تصحبه زيادة في مركزية القوة وامتداد لفكرة الجناية : وعلى سبيل
المثال ففي الاقتصاد التى تحكمه الدولة فإن الأفعال التى كانت قبل ذلك
تعتبر خرقاً للعقد يمكن أن تصبح أعمالاً إجرامية . ولقد كان دور كاييم يقيس
تصاعد القانون التماثلي بإحصاء كمية التشريعات ، ولكن هذا لا يمكن
قبوله ، فالهم هو الجزئى الكيفى لجزء من التشريع .

ثالثاً : يفترض « دور كاييم » أن نمو العقد هو تعبير عن أساس أخلاقى
جديد للحياة الاجتماعية . ويدلل على ذلك قائلاً : بأنه بدون مثل هذا
الأساس الأخلاقى فلا يمكن أن يكون هناك توقع لشرعية العقد . وهناك
توقع لشرعية العقد . وهناك كثير من الصحة في هذا القول . ولكن على

الأقل ، فانه من المقيول القول أن توسيع التجارة تحتاج بالضرورة لوضع العقود والتصديق عليها ، كما أن نمو العلاقات التعاقدية في حد ذاته ، يسهم في تكوين نوع من الأخلاق الخاصة بالالتزام التعاقدى . وانه أمر مثير بالنسبة لدوركايم أن يفسر ظهور النظم بالرجوع الى القيم الأساسية والاتجاهات الأساسية التي تدعما ، كما أنه أمر مقبول كذلك تفسير نمو الاتجاهات والقيم كنتيجة لظهور النظم . ولكن ليست هناك حاجة للاختيار بين هذه المواقف في أحوال كثيرة ، ومما شك فيه أنه يصح القول بأن هناك تفاعلا بين هاتين المجموعتين من العمليات .

وهذا يأتي بنا الى العيب الرئيس الخامس في نظرية دوركايم : وهو اتجاهه الى الإشارة الى احتياجات لمجتمع . وهذا واضح بشكل خاص في مناقشة للدولة . فالتولة ، بالنسبة لدوركايم ، عبارة عن هيئة منسقة تتطلبها الحياة الاجتماعية في حالة نموها المعقد . الآن يمكن التعاطف مع بعض آراء دوركايم . فنن الواضح أن هذا الآراء كانت عبارة عن ردود أفعال ضد أولئك الذين فسروا الكثير من سمات الحياة الاجتماعية على أساس رغبات الجباب الأقوى . حيث كان يرغب دوركايم في وصف الدولة بأنها نظام معقد واحد داخل نسق اجتماعي أوسع ، وأن سمات الدولة تحكمها الى حد كبير ضغوط تلك الأجزاء الأخرى المكونة للنسق الاجتماعي . ولكن ، حتى اذا - قبلنا ذلك ، فانه لا يعني أن الدولة تعكس ببساطة الأسس الأخلاقية للحياة الاجتماعية . فالقول بأن نظم الدولة تتأثر بالنظم الأخرى شيء ، والقول بأن النظم تحكمها مجموعة واحدة من القيم الأخلاقية شيء آخر . (وهذه النظرية تعرضت للنقد الشديد في الفصل السادس) . ويقال دوركايم من قيمة القوة ، حيث يقشل في ادراك أن الفرد القوى بإمكانه الى حد ما ، أن يصوغ الأخلاق وأن يتصرف بشكل علني متحديا الأخلاق العامة وعلى اية حال وخصوصا في المجتمعات المعقدة توجد مبادئ أخلاقية مختلفة ومتنوعة ، ومن الممكن دائما لأولئك الذين يملكون القوة اللجوء الى مجموعة من المبادئ أفضل من مجموعة أخرى . وأكثر من ذلك ، فليس صحيحا القول أن نظم الدولة لا تؤثر على غيرها من النظم أكثر مما تتأثر الدولة بغيرها من النظم .

وبالطبع ، فالكثير من هذه العيوب متصل بلعيب السادس . ويتشل في اتجاه دوركايم غير الموفق نحو معالجة المجتمعات باعتبارها كيانات عضوية . ويظهر ذلك بوضوح عندما يقرر دوركايم أن تقسيم العمل وظيفة خلق أساس أخلاقي جديد للحياة الاجتماعية يتبع تدهور التضامن « الآلى » . ويبدو الأمر كما لو أن المجتمع كيان عضوى لديه من الحظ ما يجعله بعد أن يفقد أحد أعضائه الذى يؤدي وظائف معينة يحصل على عضو آخر . ولكن في الحقيقة ، إن القضية القائلة بأن « البناء الطائفى » يحل محله بناء متنوع قضية غائبة : لأن القول بالغاء « البناء الطائفى » ، يعنى أن هناك بناء أكثر تنوعا حيث أن أحدهما هو المقابل المنطقي للآخر . ولهذا السبب ، فالقول بأن الوحدة الثقافية الشاملة تحل محلها زيادة التنوع هو حقيقة . ولكن القول بأن ظهور التنوع المتزايد يؤدي وظيفة للنسق الاجتماعى ، فهو قول بلامعنى تقريبا ، ذلك لأن سمات الوحدة الميارية الشاملة أو التنوع الميارى هى ببساطة مظاهر للنساق الاجتماعية . ولا يعنى هذا أن نكر أن هناك قيمة كبيرة في أفكار دوركايم ، ولكن هذه القيمة لا توجد دائما حيث يعتمد دوركايم .

والحقيقة ، انه يمكن القول بوجود علاقة بين المتغيرات التى استخدمها دوركايم دون أن تقبل معظم أفكاره . ويمكن أن تفسر النظرية كما يلى : إن تطبيق أساليب فنية جديدة في الإنتاج والاتصالات ، واتساع عالم التفاعل الاجتماعى يؤدي الى زيادة تخصص الأعمال ، وهذا يؤدي الى انهيار القرابة والتضامانات المحلية والتقليدية الأخرى ، وهو يؤدي أيضا الى خلق تنوع ثقافى أكبر داخل المجتمع . وأكثر من ذلك فإن نمو التجارة والتأكيد المتزايد على النماذج الأدائية المحددة للعلاقات الاقتصادية ، يشجع التعاقد الذى يحل محل الالتزام الخلقى الشائع في العلاقات الاجتماعية التلقائية . وهناك اجماع أقل بقليل حول المعايير التفصيلية واعتماد أكبر بكثير على الاجماع الأخلاقى العام الذى تدعمه رموز معينة للتوحد . ومن الصعب الحفاظ على تضامن التجمعات الكبيرة ، وهو قليل الأهمية : ذلك أن الفعل الجماعى على المستوى الكبير ، سواء كان لأغراض عسكرية أو غير ذلك من الأغراض .

يسكن اجتازه عن طريق الحث أو حتى بالقهر . رغم ان الأمر عندما يتعلق بالدفاع عن الأرض فيمكن تحريك التضامن بشكل فعال . وهذا التقرير ، يمتاز بأنه - على الأقل - يعالج ظروفًا مجردة مثل التضامن والاجتماع . الخ - وحتى التي يميل دوركايم الى الخلط بينها - كما لو كانت مسألة الصحة والكيان العضوى * وعموما ، فان مفاهيم دوركايم البيولوجية تسبب ضررا أكثر مما تسبب فائدة .

ومع ذلك ، فلقد أظهرت لنا مناقشات دوركايم القيمة ، وملاحظاته الدقيقة مجموعة هامة من التساؤلات هي : ماهى الصلة بين التماسك والتضامن والتكامل في المجتمع ؟؟ وإلى أى مدى يكون هناك تدهور في كل هذه العمليات أثناء عملية التنمية الاجتماعية من البسيطة الى الأبنية المعقدة ؟؟ ولقد اقترح - المؤلف - بعض النماذج في الفصل السادس ، تشير الى أنه في المجتمعات البسيطة نجد شكلا خاصا التماسك مصاحبا لدرجة الثقافة الشاملة ، ودرجة عالية من التفاعل الاجتماعى بين أعضاء المجتمع ، وتضامن شديد مصاحبا لدرجة عالية من التكامل الثقافى والنظامى لكل معانيه (أنظر الصفحات ١٥١ - ١٥٥) ولكن هل يستتبع هذا أن شكل التماسك يتغير في اتجاه واحد ، وأن هناك تدهور مقابل لذلك في درجة التضامن والاجتماع والتكامل . الخ ؟؟ وكان يمكن لدوركايم أن يفترض ذلك ، حيث انه يميل الى النظر الى التنمية العامة للمجتمع كعملية تقدمية مستمرة (وهذه النظرة تغيرت في أعماله الأخير * ولكن هناك ما يدعوا الى الاعتقاد بأن العلاقة بين هذه المتغيرات ، ليست بهذه البساطة ، وربما كان صحيحا ، القول بأن التنمية الاجتماعية تظهر ميلا نحو زيادة الاستقلال الوظيفى ، وأن هناك اعتماد متزايد على الأحكام العامة التي يمكن تطبيقها على فئات عريضة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يكون لديهم القليل من الاحساس الصحيح بالتوحيد العام ، فضلا عن ضعف الروابط الفعالة * ولكن هذه العملية ليست حتمية ، فالكثير منها يعتمد على طبيعة النظام وعلى استقرار نظم الفرعية عبر فترة طويلة . وفي الحقيقة ، ان المجتمعات الصناعية المستقرة ، مثل المجتمع البريطانى ، تتمتع بدرجة أكبر من الاجتماع والتضامن والتكامل النظامى بصرف النظر عن التماسك ، أكثر

من مجتمعات كثيرة أقل تعقيدا ناضل نحو « التحديث » وبالطبع ، فإن دوركايم كان يمكن أن يوافق على هذه الفقية ، كما يمكن تفسيره بتوضيح أن المجتمعات « الانتقالية » لم تعثر بعد على « التضامن العضوي » وفي رأي المؤلف - أن هذا ليس تفسيراً حقيقياً ، ولكنه نوع من التشخيص للموقف يربط عدد من عناصره في فئة واحدة . وقد يكون التفسير الأسلم ، الذي يبين أن هذه المجتمعات تنفضها التقسيمات والروابط التي تلغى أو تقضى على التقسيمات المحلية والسلالية والعنصرية ، كما أنها تنفتح الى ادارة حازمة ومؤثرة ومنسقة تستطيع أن توفر الخدمات ويمكن النظر اليها كرمز لوحدة أعرض الخ . وانتقاد التكامل النظامي في هذه المجتمعات هو نتيجة للحقيقة القائلة بأن القطاع الحديث لا يزال معزولاً عن القطاع التقليدي : وبالرغم من هذه العزلة النسبية ، فإن أحد القطاعين قد تؤثر بوضوح على تنمية القطاع الآخر .

وتعتبر عملية التحديث ، بصفة عامة ، مسئولة عن نمو العزلة الفردية أو ما يمكن تسميتها الاغتراب الفردي أو الأنومي « Anomie » . ويعتبر دوركايم نفسه ، أن عملية « التفرد » Individualization ليست بالضرورة عملية « آلية » . وبعبارة أخرى يوافق دوركايم على أن التنمية الاجتماعية يصاحبها عملية زيادة اتزاع الفرد لنفسه من الروابط الملزمة الخاصة بالشبكة المترابطة من العلاقات الاجتماعية ، كما يرى أيضا أن هذه العملية تؤدي الى احساس اكبر « بالفردية » لأن كل فرد هو مركز لشبكة من العلاقات الاجتماعية الخاصة به ، وأن كل فرد لديه الحرية النسبية في الدخول في علاقات لا ترتبط بالاطار العام للرقابة أو المجتمع المحلي ، وأخيرا يرى دوركايم ان كل شخصية فردية هي أكثر تنوعا بدرجة عالية بالنسبة للشخصيات الخاصة بالأفراد الآخرين ، أكثر مما هو الحال في المجتمعات البسيطة . ولكن دوركايم ينكر هذا معنى « الآلية » ذلك لأنه يشير بأن هذا نمط من أنماط البناء الاجتماعي ، وليس غيابا للبناء الاجتماعي . وعلى أية حال ، فإن دوركايم يخشى أيضا أن يؤدي انهيار « التضامن الآلي » الى ايجاد الحالة « الأنومية » - وهي حالة تصبح فيه معايير المجتمع غير مستقرة وغير متكاملة ويصبح الفرد عرضة لحالات من

الانحراف ويفسر دور كاييم بأنه نتيجة لعدم كفاية « التضامن العضوي »، ولكن يبدو أنه يعنى ، أنه مالم توفر المجتمعات المتقدمة بعض أشكال التنظيم الاجتماعى الذى يشعر فيه الفرد بالالتزام بأهدافه ، وحتى يتم ذلك ، فلا بد من وجود الحالة « الأنومية » .

ويرى الماركسيون والوجوديون وغيرهم ، ان نسو الاغتراب لدى الفرد ، هو تاج لعمله ، والذى ينتج عن تقسيم العمل ، وأيضا عن « اغتراب » الانسان عن الانسان ، وأكثر من ذلك من اغتراب الانسان عن « نفسه » والمحبة وراء ذلك مسووجة الى المجتمع الاشتراكى الذى يكون فيه الجماعات والأفراد ملتزمين بأهداف جماعية ويعتقون ذاتهم فى العمل والمشاركة الاجتماعية والتمتع بالاهتمامات الحضرية . وهذا بلا شك أمر مثير للاعجاب : ولكن هل هناك دليل مقنع على زيادة « الاغتراب » ؟ ان « الاغتراب » الناتج عن العمل فى التنظيمات الصناعية الحديثة ، هو ولا شك حقيقة : وباختصار ، فالكثير من العمل فى المصنع ملل وغير مرض ، ولكن هل هناك أى سبب ذو قيمة فى أن معظم الأفراد يجب أن يستمعوا بسلام أكثر من نشاطات فراغهم ؟ أم لا بالنسبة لاقتراب الانسان عن أخيه الانسان ، فمن الصحيح أن المجتمعات المحلية « العضوية » فى المجتمع الريفى لم يعد لها وجود : ولكن هل يعنى هذا أن العلاقات بين الأقارب والأصدقاء والعمال وأعضاء الهيئات الطوعية الاختيارية الخ لا معنى لها ؟ من الصحيح أن العلاقات أصبحت متشابكة ومتعددة ، كما قلت سيطرتها وانتشارها فيما عدا داخل العائلة : ولكن لماذا تكون الصداقات والعلاقات الأخرى أقل قيمة ، بسبب أنها ليست علاقات عمل وعلاقات قرابة ؟ ان أسطورة « العلاقات الأولية » ذات المغزى أسطورة قوية .

وأخيرا ، ناهو المقصود بالقول : أن الانسان فى المجتمعات الصناعية الحديثة « مغترب » عن نفسه ؟ هل هناك « ذات حقيقية » مغتربة وراء الأتمة التى نحتاجها لأداء الأدوار الاجتماعية المختلفة ؟ وإذا كانت موجودة كيف يمكن للفرد أن يتعرف على وجودها ؟ يمكن الإجابة على هذه الأسئلة (٢١ م - النظرية الاجتماعية الحديثة)

باتباع الخطوات التالية : في معظم المجتمعات البسيطة نسبيا ينشأ الأطفال في مجتمع محلي أو بيت كبير يضم عدد من البالغين ، بالإضافة الى أطفال آخرين ، ومثل المجموعة المتنوعة للدوار الاجتماعية للبالغين عمالا ميكروسكوبيا الى حد ما من العالم الاجتماعي الذي يشارك فيه البالغين . وفي هذه الظروف ، فإن العمليات الأولى لتكون الشخصية التي فيها الطفل لأول مرة التوحد مع البالغين و«تمثلهم داخليا» كجزء من الميكاتزم الذي يحكم سلوكه ، ويقدم لنا أساسا كافيا ومناسبا لأداء البالغين للدوار الاجتماعية وفي المجتمعات الأكثر تعقيدا، تختلف الظروف تماما، فالطفل يتوجد مع عدد صغير جدا من الكبار وخصوصا والدين الذين يتم تنمية الروابط القوية والمؤثرة معها وحدهما وهكذا فإن المفهوم الأول «للذات» هو مفهوم يعكس تلك العلاقات المشحونة للغاية ، والتي لا يمكن فيها أن يحل أحد الكبار محل الآخر . ولكن عند نقطة معينة ، فالطفل يخرج الى المجتمع الأوسع وخصوصا المدرسة وجماعات الأقران ، ويجب أن أدوار اجتماعية قد لا تناسب سنواته الأولى : ولهذا ، فإن الطفل يبدأ عمليات جديدة من التوحد ، وتصبح هذه العمليات جزءا هاما من نمو الطفل عند كل مرحلة من نموه الاجتماعي والشخصي ، حيث انه يتعلم مجموعة جديدة من الأدوار الاجتماعية كجزء من عالم الكبار الذي يتصوره الطفل ، ويقوم برد الفعل بالنسبة له كجزء من عالمه . وهكذا فالنتيجة هي فرض كيان على كيان آخر ، وهذا أحد جوانب الموضوع . وهناك فرق آخر هام بين الأنماط البسيطة والأنماط المعقدة للمجتمع . ففي الأنماط البسيطة للمجتمع لا تكون لدى الفرد الحاجة أو الفرصة لا اختيار الدخول الى أنماط معينة من العلاقات الاجتماعية ، حيث أن مجال أنماط العلاقات الاجتماعية محددة للغاية ، والالتزام بالانتماء اليها هو التزام قاطع لأسباب عملية وأخلاقية . وفي المجتمعات الأكثر تعقيدا ، هناك حاجة أكبر للاختيار بين مختلف أنماط العلاقات ، ومجال أوسع للفرد ، وهكذا فإن الفرد يرى ذاته أكثر مما يرى جماعة أو طائفة كوحدة مستقلة من الحياة الاجتماعية . ولهذين السببين الحاجة الأكبر لوعي الفرد لذاته ، والذي يشجع على بعض التصورات المرتبطة بالذات ، والاحساس الأكبر بعدد من الذوات ، يكون الاحساس بوحدة منها

سابقا على غيره - فهناك احتمال اكيد بأن يشعر الفرد ، في بعض الظروف ، بأنه « منزول » عن الآخرين ، وأنه « معترب » عن ذاته .

ويكفى هذا بالنسبة لمحاولة التعرف على ظاهرة « الاغتراب الذاتي » وتفسير وجودها . فهل هذه النظرية مقبولة ؟ وهل يمكن أن تقودنا الى توقيص مزيد من « الاغتراب الذاتي » في المجتمع الحديث ؟ ؟ اعتقد ذلك : ففي المحل الأول تميل هذه النظرية الى المبالغة أو الافتعال الدرامي بالنسبة للاحساس الممذب « بالذات » الذي ينشأ عن هذا النمط من التريبة وهذا الشكل من المشاركة في النسق الاجتماعي : فالتحولات الاجتماعية لا تحدث عادة فجأة بهذا الشكل ، ولا نستطيع معرفة أن الأمر سوف يخلق حقيقة تجربة فرض أشخاص مختلفين عن بعضهم البعض . وربما كانت هناك مثل هذه التجربة ، ولكن هناك أسبابا كافية للاعتقاد بأن الشخصية قادرة على تحقيق التكامل بين هذه العناصر . وفي المحل الثاني : أين هو الدليل على أن هذه العملية تخلق احساسا دائما وباعثا على الاضطراب وفقدان الرابطة بالمجتمع في الشخصية الاصلية ؟ لا يوجد أى دليل على أن معدل المرض العقلى أكثر ارتفاعا في المجتمع الصناعى الحديث عنه في غيره من المجتمعات . وإذا كان أكثر ارتفاعا ، فقد يكون ذلك نتيجة لمعد من العوامل الأخرى . ولا يوجد أيضا أى دليل على أن « أنواع » المرض العقلى ، التى تعكس هذا الاحساس بفقدان الكيان أو الفشل في الربط بين الكيان « الحقيقى » للفرد وبين الشخصية الاجتماعية ، أنها أكثر انتشارا الآن عما كانت عليه في الماضى . والاجابة التى يمكن تقديمها ، بدون شك ، هى أن « الاغتراب » واضح في طبيعة العلاقات الاجتماعية نفسها : وهكذا فإن كل فرد مضطر الى تقسيم « ذاته » لكى يرتبط بمختلف أنماط المواقف الاجتماعية . ولكن ، حتى لو صحح هذا ، لماذا نعتبره تراجيديا هكذا ؟ ؟ يمكن للمرء أن يصل فقط الى خلاصة تتمثل في أن أولئك المهتمين بمشكلة « الاغتراب » لم يحرروا أنفسهم بمد من الاعتقاد بأن لكل انسان روحا أساسية يمكن ان تكون في صراع مع شخصيته . وجاذيته هذا الاعتقاد تتطلب هى نفسها التفسير ، ولكن ليس مجالها هنا .

ان عملية التنمية من الأشكال الاجتماعية البسيطة الى الأشكال الأكثر تعقيدا ، قد أتت معها ، ولا شك ، بتغيرات كثيرة في نوع العلاقات الاجتماعية وفي بناء الشخصية وفي طبيعة العلاقات بين الشخصية كنسق وبين النسق الاجتماعى .

ولقد أسهمت تأملات دوركايم وغيره اسهاما كبيرا في فهمنا لهذه الأمور . ولكن المطلوب هو الاستعداد لمعالجة هذه الأفكار ، ليس بوجهها ، حكمة منزله ، ولكن كنظريات يمكن اختيارها . ولقد كان دوركايم الوحيد تقريبا من بين أصحاب النظريات الذى حاول أن يفعل ذلك .

الراجع :

1. K. R. Popper. *The Poverty of Historicism*, Routledge, 1957.
2. Julian H. Steward, *Theory of Culture Change*, Urbana, 1955.
3. Marshall D. Salins and Ellman R. Service, *Evolution and Culture*, University of Michigan Press, 1960.
4. Frederick J. Teggart, *Theory and Process of History*, University of California Press, 1941, PP. 106-9.
5. Julian H. Steward, *op. cit.*
6. Max Weber, *General Economic History*, Collier, 1961.
7. Max Weber, *The Methodology of the Social Sciences* (trans. and ed. Edward A. Shils and Henry A. Finch), Free Press, 1949.
8. Cf. J. W. N. Watkins, «Ideal Types and Historical Explanations» *British Journal for Philosophy of Science*, III, 9, 1952, PP. 22-43.
9. See Percy S. Cohen, *Models* *British Journal of Sociology*, Vol. XVII, I, March 1966, PP. 70-3.
10. Cf. E. A. Gellner, *thought and Change*, London, 1964, P. 15.
11. Takott Parsons, «Evolutionary Naïvetés in Society» *America Sociological Review*, 29, 3 June 1964, PP. 339-57.

افصل التاسع

الخلاصة

موجز للمناقشات الرئيسية :

يمكن تقسيم النظرية السوسولوجية طبقا لمعايير ثلاثة :

أولا : يجب أن تكون قادرة على تفسير السبب في أن الظواهر الاجتماعية تنقسم بسمات معينة ، أو يجب أن تقترح طرقا معينة للتفسير .

ثانيا : يجب أن توفر الأفكار اللازمة لتحليل الوقائع والعلاقات الاجتماعية المعقدة .

ثالثا : يجب أن تساعد في إقامة النماذج الخاصة بعمل الأبنية الاجتماعية والألسان الاجتماعية .

ومن الواضح ، أن هذه المعايير الثلاثة مترابطة ومتشابهة :

معظم مؤسسي النظرية السوسولوجية الحديثة وخصوصا : أوجست كوت ، ماركس ، مينر ، دور كايم ، باريتو ، سيميل ، وفير . كانوا عموما ملتزمين بهذه الأهداف الثلاثة . ولكن في السنوات الأخيرة ، فالكثير مما يعتبر لا يشتمل على افتراضات يمكن تقييمها على أساس قوتها التفسيرية أو الإيجابية ، وإنما يشتمل بالفعل على عدد من المقاييس التي تم تركيبها تركيبا دقيقا ، ولكن هناك شك كبير في امكانية أو ضرورة استخدام هذه المقاييس . وهناك بعض الأعمال البارزة ، ورغم هذا ، فهناك الكثير من المناقشات حول المفاهيم والتشيل البياني ، والقليل من المناقشات حول الأفكار والنماذج ذات الكفاءة الحقيقية والبراهين التي تدعها .

وأغلب النظريات الاجتماعية التي لها قيمة معينة ، تتناول مستوى أو مستويين من الحقيقة الاجتماعية ، رغم أن البعض يحاول تناول كليهما . والمستوى الأول هو ذلك المستوى الخاص بالفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي . والمستوى الثاني هو ذلك المستوى الخاص بالبناء الاجتماعي والنسق الاجتماعي . ولقد كانت هناك محاولات قليلة في تاريخ الفكر الاجتماعي للجمع بينهما . لقد اهتم « دوركايم » بالمستوى الثاني ، وحاول « سيميل » استخدام الاثنين ولكنه نجح نجاحا ضئيلا في الربط بينهما ، ونجح « باريتو » في الجمع بينهما ، ولكن التركيب الذي وضعه كان ضعيفا ، ورغم أن « ماركس » لم يضع في اعتباره تحقيق هذه المهمة ، فقد نجح بالفعل في أداء هذا العمل إلى حد ما ، ولكن محاولته لم تكن كافية . وتعتبر محاولة « تالكوت بارسونز » من أحسن المحاولات المعروفة في السنوات الأخيرة ، للربط بين المستويين الخاصين بالفعل الاجتماعي والنسق الاجتماعي ، ولكن يرانجه به عدد من نقاط الضعف :

أولا : نجد بارسونز مثل دوركايم ، كان يميل إلى تقديم تفسيرات تعالج الضغوط الثقافية المشتركة والمتشكلة داخليا ، بوصفها متغيرا مستقلا كامل الأهمية . وهذا يعني أن عملية التفاعل الحقيقية نادرا ما تستخدم لتفسير الكيفية التي أصبحت بها الأنساق الاجتماعية على ما هي عليه ، وكيف تتغير مثل هذه الأنساق .

ثانيا : ونقطة الضعف الثانية هي أن « بارسونز » يستند بنفس الدرجة لأن يفسر الأنساق الاجتماعية بصورة مجردة أكثر مما يفسر خواص الأنساق الاجتماعية على أساس الفعل الاجتماعي . ويمكن ملاحظة ذلك أكثر في مناقشاته الأخيرة حول « الارتقاء الاجتماعي » التي تلعب فيها مفاهيمه عن تكيف النسق ، وأهداف النسق ، دورا كبيرا .

ثالثا : ونقطة الضعف الثالثة ، متصلة بالأولى والثانية ، وهي أن بارسونز نادرا ما يهتم بالفعل ككل ، يهتم أكثر بالظروف التي تؤدي إليه (١) . وعلى سبيل المثال عندما ناقش مشكلة القوة - بحكمة عظيمة - فإن

بارسونز يهتم حقيقة بالافتراضات المسبقة حول استخدام القوة وقبولها ، وهو لا يهتم مثلا « بالنضال » من أجل الوصول الى القوة أو ضدها . وهذا يعني انه يعمل فعلا النتائج غير المقصودة التي تنتج عن تطبيق القوة .

ولقد كانت المناقشات الرئيسية في هذا الكتاب كما يلي : عندما يتخلص المرء من الكثير من الشواغب المحيطة بالفعل الاجتماعي، والتفاعل الاجتماعي، والبناء الاجتماعي ، والنسق الاجتماعي ، يسكن تفسير أو اقتراح أساليب التفسير لكيفية ثبات وتغير الأنساق الاجتماعية ، وسبب التنوع في سماتها ، ويمكن أن فعل ذلك دون أن تنحاز الى طرف من الأطراف في المناقشات التي لا معنى لها حول تحديد « الوظيفية البنائية » كمقابل لبعض نماذج أخرى للمجتمع ، أو المميزات الخاصة بنموذج « التكامل » أو نموذج « الاجماع » (الذي يعتقد أنه مرتبط بنموذج وظيفي بنائي) كمقابل لما يسمى (بنموذج القهر والالزام ونموذج الصراع) . وعدم الرغبة في التورط في هذه المناقشات ، لا يعني النفوذ من الجدل . فلقد قرر « رادكليف براون » ذات مرة انه لا يمكن « للمدارس الفكرية » في النظرية الاجتماعية المعاصرة (٢) . وقد يكون التفسير التصفي لهذا القول هو أنه لم يجد مكانا لأية مجموعة من الأفكار سوى تلك التي يؤيدها هو . ولكن قراءة ذلك القول بمزيد من الموضوعية قد تعني انه اعترف بأن الكثير مما يسمى مناظرات بين النظريات ذات - القنوات المختلفة لا تمثل تقاطع انبلاقي بالمرّة : فلقد كان الجانبان يتناولان مشاكل مختلفة . وما يبدو أنه مجرد « كلام فارغ » ومنفر ، قد يكون نقدا حقيقيا لأوضاع الجدل النظري في بعض العلوم الاجتماعية ، حين يكون هناك الميل غير الموفق لظهور النظريات والنماذج التي لا تتعارض مع بعضها البعض بالضرورة كما لو كانت بدائل حقيقية .

والمثال الكلاسيكي على ذلك ، هو المعارضة بين النظرية « الجزئية » للمجتمع والتي تهمر الظواهر الاجتماعية على أساس الأفعال الفردية والتفاعلات الفردية ، والنظرية « الكلية » التي تهمر الظواهر الاجتماعية على أساس الخواص الطارئة في الأنساق الاجتماعية . ويمكن أن تكون

الأولى مناقضة تماما للثانية ، عندما تقترح خلق علم اجتماع من نوع (كرة البلياردو) يسعى الى بناء نماذج الأبنية الاجتماعية بدءا من الخواص التي لاترذلصلها للفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي ، ويمكن أن نجعل النظرية الثانية متناقضة تماما مع النظرية الأولى ، عندما تمالج الفاعلين الاجتماعيين الفردين (أو الأفراد) كما لو كانوا خاليين من أى سمات الا تلك التي ينسبها اليهم النسق الاجتماعي الذي يشاركون فيه ، وعندما تؤدي هذه الى تجريد الكليات الاجتماعية أو حتى تصوير الكليات الاجتماعية بأن تنسب اليها سمات ، كالأهداف أو الغايات ، لا يملكها الا الأفراد أو مجموعات الأفراد فحسب .

والمناظرة الثانية التي تستتفز ، على ما اعتقد ، طاقه علماء الاجتماع هي تلك الدائرة بين مؤيدي نموذجين للمجتمع ، النموذج «اليسر» والذي يؤكد الالتزام والتضامن والاجماع القيمي والتكامل والثبات والتغير التكيفي ، والنموذج «العرس» الذي يؤكد الصراع والتهور والازلام وعدم التكامل والتغير الانشقاقي . ولقد كانت هذه المناقشة تخدم أغراضا نافعة في وقت ما بتصحيح الحماس الزائد لنظرة واحدة ومعينة للأنساق الاجتماعية مشتقة من تفسيرات بارسونز لدوركايم .

والمناظرة الثالثة هي الجدل المنهجي بدرجة كبيرة والتعلق بصحة تقديم تفسيرات على أساس البناء الاجتماعي دون تشويه شديد أو تصوير مثالي للحقيقة البهولية » « للوقائع الاجتماعية » . وقد انتهى هذا الجدل بالاعتراف بأن التحليل السوسيولوجي يستخدم بالضرورة نماذج تمزل جوانب معينة من الحقيقة مع وجود الترابط بينها . وعلى أية حال ، فانه من الخطأ الاساسي أيضا ، أن نعتقد أن هناك من ينقل الأعمال الانسانية مؤرخا كان أم صحفيا ، ويستطيع أن يصف مجرد وقائع « خالصة » بكل تركيبتها الحقيقي كما حدثت « تماما » . ولأنه لا توجد مثل هذه الوقائع ، فهي دائما ، ويجب الى حد ما ، أن تصور على أنها تجريدات من الحقيقة . والفرق بين الوصف التاريخي التصوري «للوقائق» والقصص السوسيولوجي للأبنية الاجتماعية أو الأنساق الاجتماعية ، هو مسألة تأكيد ودرجة ،

والإشارة الى الرأسمالية أو التبعية لنظام ما ، أو زواج الأقارب الأولين ،
يعنى ولا شك تقديم نموذج . ويعترف عالم الاجتماع المنهجى بهذا ،
ويحاول أن يكون أكثر تجريدا ودقة فى تسيده للنماذج بحيث يكون لها
تطبيق عام بشكل أو بآخر : ومن الأفضل تطبيقها على عدد من المجتمعات
المختلفة ، وأبسط تطبيقاتها تكون على مجتمع واحد فقط من الإشارة الى
بعض الملامح الأساسية فيه .

وإذا قلنا أن هذه المناقشات لا يوجد بينها ما يستحق أن تتبعه الى أبعد
من ذلك فهذه الحجة لا تساند كلا التشديد ولا التسامح ، فهي توصية
بأن المشاكل التى تثير التأمل النظرى يجب أن يعاد تعريفها أو على الأقل
تحدد بالفاظ أكثر دقة . فلقد وضع المؤلفون الكلاسيكيون أساس العمل .
وأن للأوان لكى تصبح أكثر شجاعة وبالتالي قدرة على الجدل بطريقة
جديدة .

استخدامات النظرية الاجتماعية

ان مؤلف عمل فلسفى ما - مثل نظرية الأخلاق أو المعرفة أو علم الجبال - لا يعترف بالضرورة بالالتزام بتبرير نشاطه ، الذى يعتقد أنه غاية فى حد ذاته ولأسباب مختلفة تماما ، فان مؤلف عمل فى الطبيعة النظرية أو نظرية الوراثة لا يشعر بأنه ملزم بتبرير موقفه : فهو يفترض ، كما يفترض معه قراءه ، ان النظرية تخدم عددا من الوظائف لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لأى علم طبيعى : فهى تفسر تحت الملاحظة ، وتوجه الاهتمام الى ما يجب ملاحظته ، وتسمح بالتنبؤ فيما يتعلق بما سوف يلاحظ .

وفى الماضى ، كان كتاب النظرية الاجتماعية لا يشعرون بأية حاجة الى تفسير أو تبرير لنشاطاتهم : فقد كانوا يظنون انفسهم فلاسفة ، ولقد شعر أصحاب النظريات الاجتماعية بالحاجة الى تفسير وتبرير مواقفهم عندما بدأوا يفكرون انفسهم كعلماء - ويشكون فى ذلك طالما خطلت لهم الفكرة .

وهناك عدة آراء رئيسية حول دور النظرية الاجتماعية . أحدهما ، وهو الرأى الذى كان له تأثير كبير والذى شرحه بارسونز ، هو ان النظرية العامة يمكن ، وفى الحقيقة ، يجب أن تصاغ قبل اختبار الافتراضات الامبيريقية الخاصة مادامت هذه يمكن فقط أن « تستق من النظرية » . وراء هذا الرأى يمكن الاعتقاد بأن للملاحظة الامبيريقية ، اذا كان لها ان تكون ذات مغزى وذات أهمية علمية ، يجب أن تسترشد بنظرية ما . ولا شك ان الاعتقاد الأساسى صحيح - كما أشار كوت ، فانه لا يمكن لأى ملاحظة علمية أن تقدم دون نظرية توجهها - ولكن الرأى المرتبط بها هو من بعض جوانبه الهامة مفضل . وبالتأكيد ، فليست الحالة كذلك فى العلوم الطبيعية ، ان النظرية تصاغ أولا بحيث ان الافتراضات القابلة للاختبار يمكن أن تستق منها . وفى أية علوم طبيعية ، فالحالة عادة هى أن النظرية العامة وهى ييسطة أعلى مستوى للنظرية يتم قبوله فى أى وقت معين ينشأ عن الحاجة لتفسير نظريات معينة من مستوى أدنى . وهناك بعض الاستثناءات لهذا فى العلوم الطبيعية : وهكذا ، فان نظريات الطبيعة من المستوى الأعلى لم

تظهر لكى تفسر نظريات من المستوى الأدنى فى الكيمياء الطبيعية ، بل كانت على الأكثر النظريات الطبيعية هى التى أدى وجودها لبعض الكيميائيين الى محاولة تفسير خواص كيميائية معينة من خلال مفاهيم الطبيعية . ولكن هذه الحالة أيضا لا تساند رأى القائل بأن النظرية العامة للكيمياء الطبيعية كان عليها أن توجد قبل تطور الكيمياء .

وبالطبع ، فيمكن القول بأن هذا الرأى الخاص عن دور النظرية العامة ينطبق فقط على علم الاجتماع أو العلوم الاجتماعية ، وسبب هذا كما يقول « بارسونز » أو أى من مؤيدى هذا الرأى هو أن الخواص العامة للظواهر الاجتماعية مألوفة بالنسبة لنا أكثر من الظواهر الاجتماعية الأقل عمومية ، حتى أن التقارير التى تدور حول المستويات الأعلى أو الأكثر مستوى من العمومية يمكن اكتشافها قبل تلك التى تدور حول المستوى الأدنى من العمومية . وأحيانا ما يرتبط بهذه الصجة افتراض : بأن أعلى مستويات النظرية الاجتماعية عبارة عن تقارير حول خواص العقل ، وأن ذلك يمكن أن يعرف « بالتأمل الداخلى » : وهذا يعنى ضمنا أن كل التقارير حول الظواهر الاجتماعية يمكن ردها الى تقارير خاصة بالسيكولوجيا وهذا افتراض ثبت أنه غير مقبول . ولكن هذا الافتراض يرتبط بالرأى القائل أن أعلى مستويات النظرية الاجتماعية تهتم بالخواص العامة للمواقف الاجتماعية ، وأن هذه يمكن فهمها بديها من جانب أى فرد يحمل نفسه مشقة ذلك العمل .

وهناك بعض التبريرات لهذا الرأى . ولكننا يجب أن نفسر بعض العذود فقد يكون مسكنا ، فى الحقيقة ، أن نصوص تقارير عامة معينة حول طبيعة الفعل الاجتماعى قبل تقرير أى شئ . محدد عن خصائص الأنساق الاجتماعية التى تحدث داخلها الأعمال الاجتماعية . وعلى سبيل المثال ، فقد يؤكد أحد علماء الاجتماع ، أن هذه الارتباطات (تعالقات) تميل الى أن تتجه الى الانهيار عندما لا تكون المصالح والالتزامات الأخلاقية التى تربط بينها قوية بما يكفي لتحمل العداوات التى تنشأ داخلها ، وسوف يميل الى قبوله مثل هذا التقرير دون أن يعلم بالضرورة كيف تعمل الأنماط الفعلية مثل

التحالفات في المجتمعات الطائفية أو في العلاقات الدولية * ولكن هذا لا يعنى أنه يمكن استنباط تقارير المستوى الأدنى للعمومية من تقارير المستوى الأعلى للعمومية، ذلك لأن التقارير الأكثر عمومية هي عادة شديدة الغموض أو غير دقيقة أو أنها لا تكون تقارير شاملة حقيقية ، أو أنها تكاد قريبة من التقارير الغائية ، بحيث لا يمكن الاشتقاق منها غير القليل بشكل دقيق فيما يتعلق بطبيعة الأنساق الطبيعية .

والرأى الثانى عن دور النظرية الاجتماعية هو أنها يجب ان تتقدم مثل نظريات العلوم الطبيعية ، من المستوى الأدنى الى المستوى الأعلى . وهذا الرأى في معظم جوانبه ، أكثر قبولاً من الرأى الأول ، بما أنه من الواضح تماماً أن النظريات الاجتماعية العامة لا تسمح ، في الوقت الحاضر ، بالاشتقاق المنطقي الدقيق من الافتراضات ذات المستوى الأدنى ، وإذا كان لها أن تفعل ذلك ، فيجب أن تصاغ ، مثلها مثل نظريات العلوم الطبيعية ، يفرض تفسير نظريات معينة أخرى أو مجموعة من النظريات * ولكن العيب الرئيسى في هذا الرأى ، هو أنه على عكس الرأى الأول ، يقلل من قيمة النظريات الميتافيزيقية والنظريات الاجتماعية الأكثر غموضاً ، على الرغم من أن هذه النظريات أكثر تقدماً .

والرأى الثالث هو أن علماء الاجتماع يجب أن يقللوا من اهتمامهم في تقليد العلماء الطبيعيين أو بالحصول على النظريات التي تسمح لهم باشتقاق نظريات أخرى من هذه النظريات ، ويجب أن يهتموا أكثر بمهمة تكوين التقارير التي تمكنهم من فحص طبيعة الحقيقة الاجتماعية بكل كفاءة ممكنة . وهذا بالتأكيد يشمل وضع أى تقارير عامة والسمى الى إعطائها شكلاً أدنى ، وإذا تم ذلك ، فالبقية تأتي . ولقد حاولت أن أوضح أنه بالبحث عن تفسير السبب في أن خواص عامة معينة للبناء الاجتماعى تكون عرضة للتغير المنتظم ، فانا لا نفقد شيئاً وقد اكتسب الكثير * ويقدر مانسى وراء مثل هذه الأهداف الهامة عن طريق المناقشة المنهجية والفلسفية فانا نستطيع

أخيرا أن نظمها ، ولكن هناك اتجاه ضعيف من جانب بعض علماء النظرية الاجتماعية ، يميل لمناقشة طبيعة النظرية الاجتماعية دون الرجوع الى طبيعة الحقيقة الاجتماعية .

وهناك بالطبع ، رأى رابع وهو ان العلم كله يجب أن يتقدم عن طريق جمع الحقائق التي تمدنا بالتميمات ، وهي التي بدورها ، يمكن تجميع لتوفر تعميمات أعلى مستوى . ولا أعرف شيئا عن أى عالم اجتماعى يشترك فى هذا الرأى . ولكن هناك الكثيرين يقتربون منه ، حيث يرون ان النظرية الاجتماعية هي ببساطة نسج من المفاهيم التي تستخدم لوصف الحقائق الاجتماعية ، والتي توفر عند تجميعها بأساليب معينة ، تفسيرات سببية أو أكثر من ذلك ترابطات متشابهة ذات مغزى .

ولأرغب فى نقد هذا الموقف الأخير ، حيث أتنى أأمل ان القارئ سوف ينظر الى هذا الكتاب ككل كمنافسة ضد هذا الرأى . وعلى أية حال ، فيمكن القول شيئا أو شيئين يتصفان بالفساد فى صالحه . ان هذا التصور لمناهج البحث لا يفترض ، على الأقل ، ان العلم مرتب منطقيا ، ولما هو يدعى زيفا ان هناك شيئا يسمى المنهج العلمى الذى يمكن الفرد من تكوين النظرية ، ويمكنه من وصف الأساليب الفنية التي بواسطتها تختبر هذه التكوينات . فالعلم فى معظمه يتقدم بطريقة غير مرتبة منطقيا ، ولا يوجد هناك أى توصيف لتكوين النظريات ، والقيام بأية اكتشافات سببية أو تأسيس العلاقات والترابطات هو عموما مسألة تجربة وخطأ . والفحص الدقيق للنظريات هو جزء من العملية العلمية ، ولكن اذا أثر شيئا من هذا النشاط فان هذا يتوقف على العشوائية والابتكار وحالة العلم الذى يساهم فيه الفرد ، وهذا الشرط الأخير لا يتحدد بالتأمل النظرى فقط ولكن بالبحث الأمبيريقى .

والصلة بين النظرية والبحث فى علم الاجتماع بعيدة من أن تكون مرضية . وهذا لا يعنى ببساطة ، أن ابحاثا معينة لا تمثل اختبارات دقيقة للنظريات ذات المستوى الأعلى : فهذا ربما يكون ، انغراقا فى الأمل ، على الأقل فى الوقت الحاضر . والادعاء له اتجاه آخر وهو انه لا يستخدم مايكفى من البحث الأمبيريقى للاختبار بين الادعاءات المتضاربة للنظريات المختلفة

وعلى الأقل لتجدد ما اذا كانت هذه الادعاءات تتنافر مع بعضها أم لا . ان جماعة علماء الاجتماع الاميركيين يجب ان تحدد نفسها كشيء شبيه بالمحكمة القانونية التي تصدر فيها الأحكام وفقا لما يتم تقديمه من آراء متضاربة . وقد لا يركى هذا الرأي نفسه كشيء كامل منهجيا ولكن في الحالة الفاضلة لعلم الاجتماع ، لا يجب أن يزعم هذا أحدا .

ملاحظات نهائية :

في هذا الكتاب حاولت القيام بمناقشة دقيقة تتعلق بطبيعة الفعل الاجتماعي والأساق الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، والعلاقة بين كل هذه الأمور ولقد حاولت أن أبين ان بعض الأفكار المشتقة من عدد من المؤلفين المختلفين ، بعضهم أحياء وبعضهم أموات ، يمكن أن تلعب دورها في تنقية مشاكل معينة وبيان كيفية حلها . وحين توجد هذه الحلول ، اذا وجدت ، فنوف يكون ذلك هو الوقت المناسب لفحص تقادد ضعفها .

الراجع :

1. Cf. Max Black «Some Questions About Parsons. Theories» in Max Black (ed) *The Social Theories of Talcott Parsons*, Prentice-Hall, 1961, PP. 275-5.

And G. E. Swanson, «The Approach to General. Theory of Action by Parsons and Shils» *American Sociological Review*, Vol. 18, 1953. PP. 125-34.

2. A. R. Radcliffe-Brown «on Social structures» is structure and function in *Primitive Society*. P. 188.

فهرس المحتويات

صفحة	
١٠ - ٥	- مقدمة الترجمة العربية
١٣ - ١١	- مقدمة دونالد مالك
١٧ - ١٤	- تمهيد
٤٢ - ١٨	١ - طبيعة النظرية الاجتماعية
	- مقدمة . أنماط النظريات . بعض سمات
	النظرية الاجتماعية .
	- النظريات البنائية في علم الاجتماع . طبيعة
	الحقيقة الاجتماعية .
	- اتجاهان لمعالجة الحقيقة الاجتماعية .
	التفسيرات والمشاكل .
٦٥ - ٤٢	٢ - المشاكل الرئيسية في النظرية الاجتماعية
	- مشكلة النظام العام . مظهر النظام الاجتماعي .
	تفسيرات النظام الاجتماعي .
	- نظرية الجبر والالزام لتغير النظام الاجتماعي .
	نظرية المصالح والاهتمامات لتفسير النظام
	الاجتماعي .
	- نظرية الاجماع القيمي لتفسير النظام الاجتماعي .
	نظرية التصور الذاتي لتفسير النظام الاجتماعي .
	- الخلاصة .
١١٤ - ٦٧	٣ - الوظيفة او الاتجاه التكاملي :
	- مقدمة . تأسيس الوظيفة . استمرار الوظيفة .
	الانتقادات .
	- النطقية . الانتقادات الذاتية . الانتقادات
	الايدولوجية .
	- الخلاصة .

١١٥ - ١٢٦

٤ - اتجاه الفعل الاجتماعي :

- افتراضات نظرية الفعل الاجتماعي . أنماط الفعل الاجتماعي .
- تقييم نظرية الفعل الاجتماعي .

١٥١ - ١٦٢

٥ - الفعل الاجتماعي : التفاعل الاجتماعي . البناء الاجتماعي . النسق الاجتماعي .

- مقدمة . نسق بارسونز . انتقادات إضافية لنظرية بارسونز .

- طبيعة الضغوط الاجتماعية . حلول القوة والتبادل .

- قيمة التفاعل الاجتماعي . النظريات والنماذج .

١٦٣ - ٢٥٠

٦ - الأبنية الاجتماعية والأنساق الاجتماعية :

- مقدمة . مشكلة المشاركة . مشكلة التماسك . مشكلة التضامن .

- مشكلة الامتثال . مشكلة التطابق . مشكلة الإجماع القيمي .

- أئتلاف الأدوار . التبادل والتعاون . التكامل النقي .

- التسامح الوظيفي المتبادل . الثبات والاستمرار في الأنساق الاجتماعية . التناقض والتضاد . نموذجان للمجتمع .

- نقد .

٢٥١ - ٢٩٠

٧ - تفسيرات التغير الاجتماعي :

- مقدمة . طبيعة التغير الاجتماعي . ما يجب علينا تفسيره .

- مشكلة المجالات في دراسة التغير الاجتماعي . النظرية التكنولوجية للتغير . النظرية الاقتصادية للتغير .

- نظرية الصراع في التغيير . نظرية عدم التكامل
- نظرية التكيف . النظرية الفكرية في التغيير .
- نظرية التفاعل الثقافي . البحث عن نظرية لتفسير التغيير الاجتماعي .

٢٩١ - ٣٢٥

٨ - اتجاهات التغيير الاجتماعي :

- مقدمة . مراحل التنمية الاجتماعية . نقد موسع للنظريات التيؤكد مراحل التنمية الاجتماعية .
- نقد منهج لنظريات التنمية الاجتماعية . تقييم المذاهب التطورية . من الانساق الاجتماعية البسيطة الى الانساق الاجتماعية المعقدة .

٣٢٧ - ٣٢٧

٩ - خلاصات :

- موجز للمناقشات الرئيسية . استخدامات النظرية الاجتماعية
- ملاحظات نهائية .

رقم الإيداع ٢٧٣٨ / ١٦٨٠

رابعا : أن دور كايم يدرس ان النظرية أو النموذج الوحيد القابل للحياة حول الارتقاء الاجتماعى أو التنمية الاجتماعية هو ذلك الذى يتخلل عن أية محاولة لفرض كل نظام اجتماعى أو شكل نظامى أو مجموعة من الأفكار أو رموز على مقياس تطورى، ولكنه يحاول أكثر من ذلك أن يصف مستويات التعميد الاجتماعى على أساس المتغيرات المجردة والعلاقة بينها : ورغم أن هذا لا يلغى امكانية التدليل على كيفية تمثيل الأشكال الاجتماعية والثقافية لهذه المتغيرات .

وعيوب نظريات دوركايم عيوب صارخة :

أولا : فإن وصفه للمجتمعات البسيطة هو من بعض النواحي الهامة أحسن قليلا من وصف « كونت وسبنر » . ولكنه فشل فى أن يدرك أن تماسك المجتمعات البسيطة - أى قدرتها على البقاء كوحدات اجتماعية - لا يعتمد على المشاركة أو الإجماع التفضيلى فى الأفكار وخصوصا الأفكار الاخلاقية ، بقدر ما يعتمد على الشبكة العقلية من الروابط التى تربط الافراد والجماعات المكونة لها سويا . وبتميز آخر فإن المجتمعات البسيطة لا تتكون من عدد من الوحدات المتماثلة والتميزة التى لا تكاد تكون بينها أية روابط ، وحتى عندما يتم تقسيمها الى طوائف كذلك التى تقوم على السلالات ، فإن أعضاء الطوائف المختلفة تربطهم سويا روابط النسب - وبالتالي روابط القرابة طالما روابط النسب فى جيل تخلق روابط القرابة فى الجيل التالى - روابط للمشاركة فى الطقوس والتعالقات السياسية . وخلاصة هذا ، أن البناء المشاركة فى الطقوس والتحالقات السياسية . وخلاصة هذا ، أن البناء العقدي للروابط المتقاطعة الذى يوفر الاطار التماسك للمجتمعات البسيطة ليس أقل واقعية - أو أهمية من البناء العقدي الذى ينشأ عن التنوع الاجتماعى . وهكذا فإن دوركايم فى بحثه عن اثبات خطأ كونت يقبل الأفكار الرئيسية الخاطئة « لسبنر » الخاصة بعدم تماسك أبنية المجتمعات البسيطة . وعلى الأقل فيمكن مناقشة القول بأن المجتمعات البسيطة هى من بعض النواحي أكثر تماسكا من المجتمعات المعقدة .

ثانيا : فإن دوركايم يؤكد غاية التأكيد على الطبيعة العقلية للضغط

Bibliotheca Alexandrina



0615938